البَحثُ النَّقديُّ في العُلُومِ الاجتماعيَّة

مُدَاخلاتٌ شَرقيَّةٌ-غَربيَّةٌ عَابِرةٌ للاختِصَاصَات

تحرير: روجر هيكوك، إدوارد كونت، مجدي المالكي، رائد بدر

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية - جامعة بير زيت
معهد علم الإنسان - الأكاديمية النمساوية للعلوم

2011

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

البَحثُ النَّقديُّ في العُلُومِ الاجتماعيَّة

البَحثُ النَّقديُّ في العُلُومِ الاجتماعيَّة

مُدَاخلاتٌ شَرقيَّةٌ-غَربيَّةٌ عَابِرةٌ للاختِصَاصَات

تحرير: روجر هيكوك، إدوارد كونت، مجدي المالكي، رائد بدر

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية – جامعة بير زيت
معهد علم الإنسان - الأكاديمية النمساوية للعلوم

2011

البَحثُ النَّقديُّ في العُلُومِ الاجتماعيَّة : مُدَاخلاتٌ شَرقيَّةٌ-غَربيَّةٌ عَابِرةٌ للاختِصَاصَات

تحرير : روجر هيكوك وإدوارد كونت ومجدي المالكي ورائد بدر

الناشر : معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية-جامعة بيرزيت ومعهد علم الإنسان الاجتماعي - الأكاديمية النمساوية للعلوم .

أعد هذا الكتاب من خلال برنامج تيمبوس (البرنامج الأوروبي المشترك) - مشروع مناهج العلوم الاجتماعية لفلسطين . ونفذ من قبل : معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية-جامعة بيرزيت (تنسيق مجدي المالكي) . ومعهد علم الإنسان الاجتماعي - الأكاديمية النمساوية للعلوم، فيينا، (تنسيق مالي أندريه غينغريش) . ومعهد البحوث عن العالم العربي والإسلامي، إيكس بروفانس، فرنسا .

الترجمة للعربية : اليز أغزريان .
التحرير اللغوي : عبد الرحمن أبو شماله .

الطبعة الأولى : 2011 .
ISBN 978-9950-316-40-9

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية . جامعة بيرزيت، ص . ب 14، بيرزيت - فلسطين .
هاتف : 2982939 2 972+
فاكس : 2982946 2 972+
E-mail: giis@birzeit.edu
Website: http://home.birzeit.edu/giis

رسم الغلاف : نوري راوي (العراق) .

تصميم الغلاف والإخراج الفني : مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان والعلاقات العامة، رام الله - فلسطين

المحتويات

الفصل الأول
عوائقُ بناءِ المَنهَج، مقارباتٌ زمكانيةٌ ونهايةُ البداية
إدوارد كونت وروجر هيكوك 7

الفصل الثاني
أخلاقياتُ البَحثِ في العُلومِ الاجتماعيّة
لالة خليلي 59

الفصل الثالث
صَمْتُ الظَّوَاهِر: مُقَارَباتٌ في سُؤَالِ المَنْهَج
إسماعيل الناشف 75

الفصل الرابع
عِلمُ الاجتماعِ التَّاريخيّ وتَجَدُّدُ العُلومِ الاجتماعيّة
اليزابيت بيكار 101

الفصل الخامس
إطلالة على المَنْهَجُ الكمِّيَّ والكيفي في علم السكان (الدِّيمُوغرَافيا)
يوسف كورباج 121

الفصل السادس
المُقارنةُ الأنثروبولوجيةُ كَمَنهجٍ بَحثيٍّ في شبهِ الجَزيرةِ العَرَبيّة
مفاهيم، ونماذج، وحالة دراسيّة
أندريه جينغرخ 137

الفصل السابع
أَنْ تَبحثَ فِي ظِلِّ بِيئةٍ غَيْرِ مُلائمةٍ للبَحث «الحالةُ الفِلَسطِينيّة»
مجدي المالكي 159

الفصل الثامن
مُراهناتُ القَانونِ واستخداماتُه في العُلُوم الاجتماعيّة: نظرةٌ في التَّجربة الفلسطينيّة
برنارد بوتيفو 179

الفصل التاسع
تَجلِّياتُ قَانونِ الأُسرةِ الإسلاميِّ في أُوروبّا
نهضة شحادة 203

الفصل العاشر
أَزمةُ المَنهَجيّةِ في المَنشُورَاتِ العَرَبيّة: "لُبنانُ . . نَمُوذَجاً"
غسان العزي 219

خاتمة
إِعَادةُ مُراجعةِ "أُطروحات حولَ فيورباخ»
روجر هيكوك وإدوارد كونت 243

تمهيد

يعود الفضل في نشر هذه المداخلات إلى التبادل المثمر بين المؤسسات الشريكة، والتواصل الذي تخطى حدود البحر المتوسط على مدار نصف العقد الماضي. جمعنا البحث المشترك عن علوم معرفية نقدية للمناهج –على الصعيدين الكتابي والشفوي– دون التغاضي عن الحقول المختلفة التي أسهمت في تشكيل العلوم الاجتماعية عبر القرون. تضمن هذا التبادل سلسلة من الدورات واللقاءات في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، إضافة إلى مجموعة من الندوات العامة في جامعة بيرزيت. كذلك تم عقد سلسلة من الاجتماعات المتتالية التي شهدت إضافات غنية من قبل طلبة الدراسات العليا، وتخللها التقييم والتبادل الخلاق للآراء النقدية بين الطلبة والمحاضرين، وبين ممثلي وأساتذة معاهد التعليم والبحث المشاركة في البرنامج. هذا إضافة إلى الجهود المشتركة لكل من مجدي المالكي؛ المنسق العام للمشروع في جامعة بيرزيت، وأندريه جينغرخ؛ ممثل المنحة، وبرنارد بوتيفو؛ ممثل معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي – إكس إن بروفانس في فرنسا.

يجدر ذكر الجهود الفردية لمؤلفي هذه المداخلات، وتحديداً إدوارد كونت (جامعة بيرن)، وإسماعيل ناشف (جامعة بيرزيت)، وأندريه جينغرخ (جامعة فينا)، ومجدي المالكي (جامعة بيرزيت)، وبرنارد بوتيفو (معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي)، وروجر هيكوك (جامعة بيرزيت)، وغسان العزي (الجامعة اللبنانية)، ولالة خليلي (جامعة لندن)، وإليزابيث بيكار (معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي)، ونهضة شحادة (المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية، لاهاي) و يوسف كورباج (المعهد الوطني للدراسات الديموغرافيا، باريس).

المحررون

الفصل الأول

عوائقُ بناءِ المَنهَج، مقارباتٌ زمكانيةٌ ونهايةُ البداية

إدوارد كونت وروجر هيكوك

كي تؤدي هذه المقاربات دورها، ينبغي أن تكون نقدية وأن تطرح توجهات بديلة. بمعنى آخر، عليها التلويح بالإشارات الحمراء والخضراء، أو على الأقل التنويه بالأشعة البرتقالية، أمام المنطلقين في بداية رحلتهم البحثية، أو الذين يخوضون غمار الشكوك الأبستمولوجية حول علاقتهم بموضوع فضولهم العلمي. قد يسهم مجهودنا الجماعي في صياغة -أو على الأقل اقتراح- توجهات نظرية نقدية لبعض الأسئلة البديهية المطروحة في العالم الذي نعيش ونعمل فيه. وإذ نقوم بذلك، فإننا نلتمس التعاون من قرائنا. ولا يبخلنّ أحدٌ علينا بنقد أو إضافة أو تصحيح. فلعل في تجاذب الحوار النقدي بيننا وبين قرائنا[1] حسنات لتطوير مداخلات معاصرة حول حيثيات مناهج العلوم الاجتماعية ومستلزماتها.

أولاً. اللبنات الأساسية

1. هل في تعبير "علوم اجتماعية" تناقض اصطلاحي؟

إذا نظرنا إلى العمليات التي أفرزت المجتمعات البشرية وحولتها، سنجد أنها تحددت نتيجة لتضافر كل من الظروف الخارجية المسيرة، والفاعلية البشرية المخيرة بأشكالها المتنوعة، الأمر الذي يثير جملة من التساؤلات

[1] إننا على يقين بحساسية علاقات القوة على صعيد النوع الاجتماعي وعلاقته بالبحث النقدي. وفي اعتمادنا على صيغة التذكير الذي تحتمه قواعد اللغة العربية، فإننا لا نقصد الإقصاء، وإنما نشير إلى الجنسين.

من قبيل: هل بالإمكان استيعاب المجتمعات البشرية أو إطلاق الأحكام والمقارنات عليها من خلال البراهين السببية العقلانية، أو بمعنى آخر بشكل علمي؟ هل ننظر بشكل دوني إلى من يستمد مصادره من المجتمع، ونعتبر أنه يحمل بالضرورة معلومات ومراجع مغلوطة، وتحكمه البديهة والتحيز الناجم عن موروثه الفكري المحدود، وموقعه الاجتماعي، ومختلف القناعات والعوائق السياسية والمصالح العملية والمادية؟ لنضع هذه الأسئلة جانباً، ولنتساءل بداية حول مسألة جوهرية: كيف يمكن تحقيق منهج ملائم أو حتى «علمي» لدراسة الظواهر الاجتماعية؟ فهي بطبيعتها مائعة في جوهرها، ومبهمة، ونادرة من حيث التركيب والأسباب والنتائج، ومن الصعب أن تتطابق مواصفاتها. وبالتالي، فمن غير الممكن وضعها تحت خانة التجربة العلمية، أو حتى إطلاق المقارنات الموجهة عليها. من زاوية أخرى، هل تدعو «العقلانية» -ذلك الاصطلاح الذي تلقى الكثير من الاهتمام في الفكر «الغربي» الحديث- إلى الافتراض بأنه بالإمكان تقصي الظواهر الاجتماعية وصياغة «القوانين» عليها؟ وهل يجوز أن تقوم «المعادلات» بتعدي دورها في التفسير المنطقي إلى إرشاد وتوجيه سلوكنا وسياساتنا المستقبلية؟

كانت هذه الأسئلة في صلب تجاذب الجدل الفلسفي والمنهجي، وتحديداً منذ أن قام أوغست كومت (1798 – 1852) بصياغة مصطلح "علم الاجتماع" في منتصف القرن التاسع عشر. وقد توقع كومت بروز علم الاجتماع "الوضعي" على نهج العلوم الطبيعية، وساهم في إرساء نقاش لانهائي على ما يبدو وأسئلة من طراز: هل بالإمكان دراسة العمليات الاجتماعية تحت منبر العلم؟ وبغض النظر عن الآراء المتضاربة في هذا الصدد، بات من الواضح أنه لم يعد بالإمكان الانتقاص من دور بعض الحقول المعرفية (الاجتماعية) التي لا تقل أهمية عن التاريخ والقانون. وفي الوقت نفسه، نجد أن العمليات الاجتماعية من الصعب ضبطها ضمن قوالبٍ نمطية، بل كثيراً ما نجدها قادرة على التملّص ومراوغة القوانين وتحدي النماذج، الأمر الذي ينطبق أيضاً على كل من الفاعل المشارك في المجتمع والقائم بالبحث الاجتماعي.

لاحظ ماكس فيبر (1864–1920) (Weber, 1949: 72) كما ورد في (Scharpf, 2007: 3) أنه "في اللحظة التي نحاول فيها التفكير حول تجربتنا مع الحياة في حالات محددة ومباشرة، فإننا سنجد أمامنا أحداثاً لانهائية تدور في كل من "داخلنا" و"خارجنا"، وتظهر وتختفي بشكل تتابعي وتزامني. هذا الفيض اللانهائي من الأحداث لا يخبو حتى عندما يكونٍ تركيزنا مصوباً نحو اتجاه محدد. فلنقل إن جل تركيزنا هو على عملية تبادل عادية. في هذه الحالة أيضاً، سنجد أننا سنباشر بالوصف المفصّل للعناصر كافة التي تشكل هذه الظاهرة المحددة، هذا إن لم نسعَ إلى تفسيرها بالاستناد إلى العوامل المرتبطة بها".

إن الخاصية المجردة للظواهر الاجتماعية تجعل من الصعوبة بمكان تعريف المرجعيات الاجتماعية: «فالكينونة الاجتماعية، حتى عندما تكون واقعاً، لا يمكن لمسها بشكل مباشر، سواء من قبل عالم الإنسان أو من قبل المدلي/ة بالمعلومات (Informant). إن النظم الاجتماعية والأشكال الثقافية التي تتعدى التجربة المباشرة لا بد أن تكون من حيث الحجم والمنظور من وحي الخيال" (Moore & Sanders, 2006: 17).

إن كان حديثنا عن العلاقة بين «الأنثروبولوجي- المدلي بالمعلومات (Informant)" أو "عالم الاجتماع - المبحوث المشارك في البحث" (Respondent) أو"المؤرخ – الوثائق"، أو غيرها من الثنائيات، فإننا سنجد أننا في مأزق حساس: العلاقة بين الباحث وموضوع البحث. وتعد الأخيرة من المعضلات الحساسة للعلماء الاجتماعيين كافة. فعالم الاجتماع قبل كل شيء يشكل جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، الأمر الذي يجعل إيجاد حد أدنى من المسافة المقصودة المحبذة بين الباحث والمبحوث بالأمر العسير.

وقد نتساءل بالمقابل: هل بإمكان عالم الإنسان فهم مجتمع لم يكن عضواً فيه؟ إن بعض المؤرخين المنهمكين في دراسة مراجع أو وثائق مكتوبة، قد يعانون الأمرّين أثناء محاولة تجريد أنفسهم من جاذبية "الإمبراطوريات" الثقافية والمعرفية المرتبطة بالمصادر التي ينهلون منها. فما بالك علماء الاجتماع الذين يعالجون شواهد حية؟

هل يمكن الاستنتاج إذن أن إنشاء منهج عام ملائم للعلوم الاجتماعية هو بالأمر المستحيل؟ قد يكون ذلك الحال إذا فاتنا أن ندرك أن "الحقائق الاجتماعية" هي تركيب ناتج عن المجتمع، وليست حتمية (انظر/ي: Durkheim, 1982). أما إذا كنا على قدر من اليقين لكي ندرك إشكالية القيام بتركيب العلوم بشكل مغلوط (إن كانت "علوماً اجتماعية" أو غير ذلك) وفقاً لمعادلات مبسطة تنتظر القطاف والتصنيف، عندها تكون إجابتنا بالنفي. وإذا تداركنا ذلك، يصبح بإمكاننا إنشاء منهج للعلوم الاجتماعية، والوعي بمعضلة المفاهيم والمصادر في المناهج الاجتماعية. وفي هذا السياق، يتساءل فيبر: ما هي الأسئلة التي تطرحها المصادر؟ كيف يتم تناقلها؟ ويكمل (Weber, 1949: 68) كما ورد في (Bourdieu et al, 1991: 33): "إن ما يحدد مجال العلوم المختلفة هو ليس العلاقات المتداخلة بين الأشياء، بل العلاقات **المفاهيمية** المتشابكة **للمشاكل** التي تحدد إطار العلوم المختلفة. فإذا تتبعنا تاريخ العلوم، سنلاحظ أن ظهور «علم» جديد غالباً ما يكون مرهوناً باتّباع مشاكل جديدة بمناهج جديدة، والنظر إلى الحقائق بوجهات نظر وتأويل متجددة».

وفي التوجه المذكور، الذي يتحدى «الحقائق الغائية»، ويحبذ النظر إلى الجانب الطوعي في المناهج الاجتماعية، فإن مصداقية النتائج لا تعتمد بالضرورة على إعادة إنتاج وتركيب العناصر المدروسة، وإنما على إدراك واستيعاب عمليات القطيعة الحتمية التي يتصف بها المنطق العلمي. وبدلاً من محاكاة القائمين على العلوم الطبيعية، على عالم الاجتماع السعي إلى «تبني توجه حي كفيل بالاستفادة من المعرفة الكافية حول مواطئ الخلل، وكشف آليات التلاعب والمراوغة الاجتماعية التي يمكن أن تثيرها كوسيلة للتغلب عليها» (Bourdieu et al, 1991: 3).

وقبل الإقدام على التوجه المذكور، من الضروري أن نذكر الأمر البديهي: أن العلم أيضاً هو نتاج التاريخ. فنمط بلورة الأسئلة وتحليل ما ورد من خلل، قد يظلل عليه موروثات فكرية شائكة ومعضلات التوجه "العِلموي". ويتوجب إماطة اللثام عن بعض هذه الموروثات.

2. التغلب على موروث «العلموية»

كان لموروث المفكر التطوري والوضعي أوغست كومت تأثيراً بالغ الأهمية على التاريخ ودراسة العلوم الاجتماعية. وبينما تأخر تكريمه في فرنسا، تم الاعتراف بفضله من قبل بعض المؤرخين المعاصرين مثل الكاتب والناقد الفرنسي التطوري هيبوليت أدولف تاين (H. Taine)، والفيلسوف الفرنسي إيرنست رينان (E. Renan). وسرعان ما تم تتويجه بلقب "الأب الروحي للوضعية". ويُذكر فضل كومت على علم الاجتماع الدوركهايمي[1] وأثره الجلي في أعمال جون ستوارت ميل (J. S. Mill) (Heilbron, 1995:

[1] نسبة إلى دوركهايم.

258–266). آمن كومت بوجود نظام محدد يحكم التاريخ البشري، وأن "الطبيعة البشرية" مسيرة وفقاً لقوانين عالمية. إن دور "العلم" إذن، حسب اعتقاده، هو استخلاص "القوانين" حول حيثيات الظواهر الطبيعية والاجتماعية بناء على مقارنتها بنماذج التطور البيولوجي. وقد صاغ كومت "قانون المراحل الثلاثة" للتطور الإنساني ("اللاهوتية"، "الميتافيزيقية"، "الوضعية"). وقد كانت هذه المراحل مستوحاة من فكر عصر النهضة بثلاثيته المعهودة لمراحل "الهمجية" و"البربرية" و"الحضارة". ويمكن أن نلمس أثر هذا الموروث على الفكر الماركسي والنظريات التطورية الحديثة (Viveiros de Castro, 2002: 518). ومن الضروري التنويه في هذا السياق إلى أن كومت اختزل مفهوم "الاحتمالات" الذي يظهر في أعمال معاصره داروين (1809 – 1882). فالاحتمالات غير المتوقعة قد تحدث تعديلاً بالغ الأثر على مجرى عملية التغيير، وعلى حد تعبير داروين كما ورد في (Kuper, 1985: 283): "لا أؤمن بأي قانون محدد للتنمية". وفي المقابل، تضمن علم الكونيات (Cosmology)، أو "دين الإنسانية" الذي احتفى به كومت، الاعتقاد الراسخ بالحتمية التاريخية (الغائية التاريخية)، وبإيمان لا يتزعزع بسيادة التطور. وقد جاءت هذه الأفكار في سياق مناخ المركزوية الحضارية (الأوروبية) بنبرتها الحضارية الاستعلائية. ومن هنا دعا كومت إلى "علم الاجتماع" باعتباره البناء المعرفي اللازم لتسيير التوجه المنهجي الوضعي في قلب التحول الاجتماعي المستقبلي. غير أن مزالق الوضعية الغائية بقيت عالقة في العلم الاجتماعي، إذ أثبتت أن بإمكانها ارتداء قناع الشفافية وإيقاع الباحث في حبائل "إغواء النبوّة"(Bourdieu et al, eds., 1991: 24–25). [1]

وعلى نقيض كومت، نجد إميل دوركهايم (1858 – 1917) –المفكر الذي ساهم، إضافة إلى كل من ماركس وفيبر، في تأسيس علم الاجتماع المعاصر– نجده يعارض اختزال الرواية التاريخية إلى قيمتها التفسيرية، وبخاصة عندما تنطلق من القراءة السطحية لتأويلات الفاعلين ومنظورهم للواقع. وعلى الرغم من انتقاده للمادية التاريخية التي ناشد بها ماركس، اتفق دوركهايم على أن:

> "الحياة الاجتماعية يجب تفسيرها ليس من خلال الطريقة التي يفهمها المشاركون، وإنما من خلال النظر إلى عوامل جوهرية قد يفوتنا إدراكها: . . . عند النظر إلى نمط تجمع أفراد المجتمع يجب التمعن في حيثيات هذه العوامل الجوهرية. هذا هو المتطلب الأساسي الذي فقط في حال تحقيقه يمكن أن يكون هناك علم للتاريخ وتلقائياً يتواجد علم الاجتماع" (Durkheim, 1897: 6).

وفيما يتعلق بجدلية قراءة التاريخ إما وفقاً للحتمية المادية الاقتصادية وإما للفاعلية الفردية، لا يوافق دوركهايم على اتّباع أنماط هجينة في تفسير تراتب الأحداث، ويميل بدلاً من ذلك إلى الدمج بين التفسير

[1] "في تعامله مع موضوع البحث، كثيراً ما يجد عالم الاجتماع (عالم الإنسان، عالم السياسة، . . . الخ) نفسه مذعناً ومتهاوناً مع التوقعات الغيبية التي تميل النخبة الثقافية الأوسع إلى نقلها إلى "المجتمعات البشرية" . . . وحال قيامه باختيار وتعريف موضوعه، وتحديد وظائف خطابه استجابة لمطالب جمهوره، والعمل على عرضها كنظام للإجابات الشاملة حول الأسئلة المتعلقة بالإنسان ومصيره، فإن عالم الاجتماع، مهما اختلف توجهه أو المواضيع التي يطرحها، هو في الواقع يعين نفسه نبياً. فقد يكون "نبياً صغيراً متعارفاً عليه من قبل الدولة"، أو قد يعرض نفسه كمرشد حكيم لجمهور الطلبة حول قضايا الخلاص الفكري والثقافي والسياسي التي تشغلهم، أو قد ينشغل بالسياسات النظرية التي يعزوها س. رايت ميلز (C. Wright Mills) إلى "فلاسفة الدولة"، ساعياً إلى توحيد مملكة المفاهيم الصغيرة التي يسود حكمه عليها، أو في حال كونه نبياً متواضعاً، يقدّم لجمهوره الأوسع وهم امتلاكه لآخر مستجدات أسرار العلوم البشرية (Bourdieu, 1991: 25).

التزامني البنيوي للتنظيم الاجتماعي، والقناعة ذات البعد التعاقبي بكون "الدين هو أكثر أشكال الظواهر الاجتماعية بدائيةً". وقد يدلي ذلك في الوقت نفسه إلى كون "كل شيء له طابع ديني بالأساس" (المصدر السابق: 8) (انظر/ ي Durkheim, 1995). انطلق التحليل التاريخي إذن من تحليل الدين البدائي باعتباره قابلاً للملاحظة في السياق المعاصر. ويبدو موروث "المذهب الكومتي" بارزاً في حالة واحدة فقط هنا، وتحديداً عندما يقر دوركهايم بالجدلية التطورية بتقسيمها الثنائي بين "البدائي" و"المتحضر"، أو بمعنى آخر، بين المجتمعات التي تجاوزت المرحلة اللاهوتية، وتلك التي لم تبلغ تلك المرحلة (إذ وفقاً للتوجه التطوري يتم "التطور" فقط في الحالة الأولى). ومع أن دوركهايم يتبنى هذه المعادلة، إلا أنه يقوم بذلك بمزاج غير عنصري. فهو معني بترجيح ما هو منطقي، وتصنيف خصائص النظم البدائية بطريقة مرتكزة على العلم، أكثر من الإشارة إلى صفات كامنة "بدائية" أو "دونية" مرتبطة بهذه النظم (Durkheim & Mauss, 1967). ويبدو هنا بروز توجه يمزج بين التزامنية السوسيولوجية ونظرية المراحل شبه التعاقبية. وبحسب هذا المنظور، يتم تناول المجتمعات "البدائية" إما بصفتها "الشكل النموذجي" (Prototype) للمجتمعات، وإما باعتبارها تجسيداً لأبسط الأشكال الاجتماعية القابلة للملاحظة التي يمكن تخيلها، وإما الاثنين معاً (Karady 1985: 215). وقد طور دوركهايم هذه الأفكار بعد قراءته لأعمال "علماء الإنسان المتدينين" البريطانيين (مثل جيمس فريزر (J. Frazer)، ووليام روبرتسون سميث (W. R. Smith))، وإثنوغرافيين (من أمثال فرانس بواز (F. Boas))، وأعطى تباعاً الأوصاف الإثنوغرافية التزامنية أولوية على الوثائق التاريخية (المصدر السابق)، نافياً بالتالي الاعتماد على التاريخ كمصفوفة للعلوم الاجتماعية.

من خلال صياغته لقوانين منهجية بدلاً من معادلات غائية، ساهم دوركهايم في تحويل علم الاجتماع بعيداً عن هوس التشبث بالتطور الخطي (Linear Evolutionism). وقد كانت أبرز إسهاماته تتمثل في إدلائه بأن الحقائق الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا بالتفسير الاجتماعي (1982). مع ذلك، يؤخذ على دوركهايم اعتباره أن المجتمعات "البدائية" و"الحضارية" تندرج تحت صنفين اجتماعيين مختلفين، وإذعانه لهذا النمط من التحليل المبني على الازدواجية الموجهة، والمهيمنة في المناخ الفكري السائد في ذلك الوقت بأثرها الضبابي على العلوم الاجتماعية. وقد عادل دوركهايم ثنائية بدائي–متخلّف بثنائية التضامن الآلي–العضوي، الأمر الذي كان له الدور في بزوغ ثنائيات مختلفة مثل: مجتمع بسيط/ معقد أو تقليدي/ حديث (انظر/ ي Viveiros de Castro, 2002). تذكرنا هذه الثنائيات ببعض التقسيمات الأساسية المزدوجة من أمثال رجل/ امرأة، وطبيعة/ ثقافة، الشائعة في عصر ما بعد النهضة أكثر من كونها تقسيمات أزلية (راجع/ ي: Ortner, 1996). ويبدو أن تقسيمات من قبيل نحن/ هم أو الأنا/ الآخر يتم مفهمتها إما وفقاً لمنطق هرمي محدد في مجتمع ما (مثلاً الطبقة أو نظام الـ "كاست" في الديانة الهندوسية كوحدة هرمية)، وإما استناداً إلى منطق يعتمد على ثنائيات غير متجانسة بين الثقافات (مثلاً الشرق والغرب). ويتم أحياناً التعبير عن الفجوات المفترضة بين المجموعات باعتبارها انحرافاً عن تواصل الاختلاف النسبي بينهما. يمكن تباعاً أن تدخل مثل هذه الثنائيات حيز التشيؤ: عندما يتم تأويلها ثقافياً على أنها "جوهرية" و"متوارثة"، يمكن الادعاء أنها حتمية ولا يمكن تجاوزها. إن التصريح بالاختلاف التام قد يكون له عواقب اجتماعية وسياسية وخيمة (أنظر/ ي: Ingold, 1994). نشهد اليوم خطورة مثل هذه القوالب النمطية، وقد تكون المجازر التي ارتكبت في رواندا مجرد مثال بسيط عن تردّيات التقسيم إلى فئات. وإذا أغفلنا أخذ مثل هذه التصنيفات بعين الاعتبار، فسيفشل علم الاجتماع في تأدية أحد أدواره الجوهرية، وتحديداً فهم ووصف كيفية قيام المختصين والفاعلين الاجتماعيين بتعريف ماهية العلاقات المتشابكة التي تحدد كلاً من "التشابه" و"الاختلاف"، وطريقة قيام كل منهما (المختصين والنشطاء) بتجسيدها.

وهذا بدوره يعني أنه لا يمكن لعلم الاجتماع التغاضي عن اعتبارات الانعكاسية الذاتية (Reflexivity)، واستبصار كيفية قيامه بتركيب تصنيفاته التحليلية وأنماط النظر إلى الأمور. إن أي رفض للقيام بذلك يعني الجهل بالحقل الاجتماعي التاريخي والمعاصر.

يمكن القول إذن إن عالم الاجتماع هو في صراع مستمر مع الأفكار المسبقة التي تتكون لديه. وكي تتمكن الانعكاسية (Reflexivity) ومراجعة الذات من أن تتخذ مجراها، يدعو فيلسوف العلوم غاستون باشلار (Gaston Bachelard) (1884 – 1963) إلى ما يسميه "الحيوية الجدلية اللامتناهية للتفكير العقلاني". يرفض علم المعرفة في هذه الحالة الاعتماد على نمط واحد من العقلانية الرسمية والموجهة، ويفضّل بدلاً من ذلك تعددية عقلانية متصلة بالحقول العلمية التي يتم عقلنتها. ومن خلال إيمانها قبل كل شيء بـ "أسبقية الخطأ النظري"، فإنها تقوم بتعريف تطور المعرفة بصفتها "عملية تعديل متواصلة" (Bourdieu et al, 1991 : 83). وفي هذا السياق، يضيف باشلار: "عقلانوي؟ هذا ما أسعى إليه" (Bachelard, 1927 : 10). ويعتمد توجهه على ثلاث عقائد (Canguilhem in Bourdieu, 1991 : 82–83):

> "تأخذ الحقيقة شكلها الفعلي فقط بعد جدل. لا توجد حقيقة مطلقة. هناك فقط أخطاء مطلقة. إن البديهة شيء مهم، تواجدت ليتم تدميرها. تتجه أفكارنا نحو الحقيقة، ولا تنطلق منها".

نستخلص إذن أنه، بينما أصر كومت على عالمية علم الاجتماع "الوضعي"، يمكن لومه على "تحجير" بعض المصطلحات الاجتماعية التي كان يمكن أن تكون أكثر عملية ومرونة. وعلى النقيض من ذلك، تساءل دوركهايم، مثله مثل ماركس وفيبر، حول شروط تحليل المصطلحات الاجتماعية التي تفرض نفسها. وقد طور باشلار هذا الوعي ضمن نظرية للانعكاسية الذاتية تشدد على أهمية القيمة الاستكشافية للخطأ.

3. من الكلمات إلى "المصطلحات الرنانة"

نالت المصطلحات المعقدة التي تشوش الرؤى وترسم مشارف المفردات السياسية والتحليلية اهتمام دوركهايم:

> «في واقعنا المعرفي الحالي، لا نعرف تماماً ماهية الدولة أو السيادة أو الحرية السياسية أو الديمقراطية أو الاشتراكية، . . . الخ. إذن، على أحد أن يدفعنا إلى الشهادة زوراً عند استخدامنا لهذه المفاهيم طالما لم تتم صياغتها بشكل علمي. غير أن المعاني التي ترادف معانيها تتكرر دوماً في سجالات علماء الاجتماع. يتم استخدامها باستمرار بثقة عالية، وكأنها تعبر عن أشياء بديهية معروفة ومعرّفة بشكل سليم. ولكنها في الواقع تثير المزيد من البلبلة وتوقعنا في زوبعة من المسلّمات والإسقاطات والرغبات الهلامية» (Durkheim 1982؛ Chap. II, 1).

بالإشارة إلى هذه المعضلة الطويلة، يرى باسرون (Passeron) أن دور العلم هو في "ضبط كلماته بطريقة رمزية اصطلاحية" ((Passeron, 2006 : 89)، وتحويل المسميات المنطوقة المعروفة مسبقاً إلى مفاهيم دالة. "إن الصعوبة تكمن، حسب رأيه، في العلاقات غير المستقرة وغير المثيرة للاستقرار بين اللغة النظرية البلاغية بمفاهيمها، ومستلزمات الملاحظة على أرض الواقع عند تعاملنا مع أية حقيقة تاريخية" (المصدر السابق:

90). لتوضيح الفكرة، دعونا ننظر إلى مصطلح دارج اليوم في كل من العلوم الاجتماعية واللغة اليومية، وتحديداً "العولمة". يشير هذا المسمى إلى الامتداد التاريخي للعمليات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ما وراء الحدود والمشارف الجغرافية والسياسية. هذا طبعاً ليس بالأمر الجديد تاريخياً. فعند تقصي جذور العولمة والعودة إلى تاريخ استشراء العلاقات التجارية بين سومر وحضارة وادي السند في الألفية الثالثة قبل الميلاد، كما يفعل أندريه جوندر فرانك (1998)، يتضح لنا أن شيوع الأشكال قبل الحديثة لتدفق العلاقات المتبادلة بين الثقافات والنظم الاقتصادية التي تجمع القارتين هي في الواقع ليست بالأمر النادر. إن تاريخ الروابط بين أوروبا وأفريقيا، وبين الإمبراطوريات الرومانية والصينية، وبين شبه الجزيرة العربية والهند، وتلك القائمة بين وادي حضرموت ومجموع الممالك التي تشكل إندونيسيا الحالية هي خير دليل على ذلك. وفي الواقع، في حال عدم تبيان ذلك وحيثيات العلاقات مع الأقيانوس، والتبادلات التي سبقتها مع سيبيريا وآسيا الوسطى، سيبدو وكأن ما يسمى بـ"العالم الجديد" يشكل استثناءً على هذه الروابط. وفي العصر الحديث، يجد المرء عدداً من الإمبراطوريات الباهرة والآنية في الوقت نفسه التي "لا تغيب عنها الشمس".

يمكن إيعاز أصول مصطلح "العولمة" إلى برودیل (Braudel) ووالرشتاين (Wallerstein)، إضافة إلى آخرين من منظري النظم العالمية ونظريات التبعية التي سادت خلال الستينيات والسبعينيات. ومنذ الثمانينيات، أخذ المصطلح يظهر بشكل متزايد، وباتت "العولمة" تشير إلى نسق من عمليات التحول الاقتصادي الممتدة عبر "الفضاء الاقتصادي العالمي"، الأمر الذي كان له الفضل في جعل العولمة تتخطى أكثر فأكثر حدود الدولة. وقد أخذت "العولمة" ترادف التحول من الليبرالية إلى الليبرالية الجديدة، ومن الاشتراكية إلى العولمة الكوكبية. وبات المصطلح متداولاً بين كل من مؤيدي ومناصري الليبرالية الجديدة. يضاف إلى أن العولمة تجاوزت "المجتمعات المتخيلة" التي تحدث عنها أندرسون (1983)، وباتت تتضمن التبادلات "الخيالية" من الخاص إلى الكوني (Appadurai, 1996)، وشبكات الشتات أو "الفضاء الثقافي العالمي".

وإذا نظرنا إلى مفهوم "العولمة" بشكل بنّاء (باعتبارها تجسيداً لتخطي الحدود القومية)، سنجد أن مثل هذا المفهوم يعتق التحليل من مفهوم "الدولة" الفضفاض والمقيد في الوقت نفسه. وتكمن خصوصية الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك) لما بعد العام 1945 في مطالبة الدول باستحواذ كل كيلومتر مربع من سطح الأرض، حتى عندما تكون السيطرة الفعلية في الواقع خارجة عن نفوذهم. ومع شيوع السيادة العالمية لنظام وستفاليا (Westfalia)، تم اعتبار الدولة القومية المرجع النهائي ليس على صعيد القانون الدولي فحسب، وإنما أيضاً فيما يتعلق بالتعريف الوارد في بعض التخصصات الأكاديمية مثل الديمغرافيا والاقتصاد والتاريخ وعلم القانون وعلم الاجتماع. وقد أدى ذلك إلى قائمة من الاختزال والتبسيط والشرح الخاطئ. ولم يظفر علم الإنسان بتشعباته وحتى بمسمياته المستحدثة مثل "المحلية الإثنية" أو "الاستعمار الجديد" أو "ما بعد الاستعمار" بوضع بدائل ممكنة لهذه الإشكاليات. إن الاستخدام العفوي القائم على مزج مصطلحات مثل "الدولة" (التي يتم النظر إليها بصفتها ذات شرعية عالمية) و"العولمة" (التي تتم الإشارة إليها باعتبارها ذات قابلية شبه غائية على التجاوز) قد ساهم في اختزال ما يمر به العالم من أشكال أساسية من عدم المساواة والظلم. لا يمكن إدراك كينونة الاستعمار الجديد وملحقاته، إلا إذا تم النظر في العلاقات المتداخلة التي تربط بين مجموعة من **العمليات** المحددة، بعضها عالمي يتخطى الحدود القومية، وبعضها الآخر محلي. لا يمكن تجاوز هذه المعضلة من خلال مسميات فضفاضة كالعولمة بوضعيتها المعرفية الملتبسة. إن تفرع مثل هذا المصطلح إلى مصطلحات أخرى مثل «العولمحلية» (Glocalization) لا يحل الإشكال، بل يزيده إبهاماً (انظر/ي: Robertson 1995,). وإذا نظرنا إلى

العولمة بشكل أبسط، سنجد أنه مصطلح رنّان يبدو وكأنه يعطي نظرية شكلانية للتغير الاجتماعي، ببعديه "الإيجابي" و"السلبي". وكثيراً ما يتم الإفصاح عنه دون تبريره نظرياً وتحليلياً أو تحديد مرجعياته. ويتجلى ذلك في الفهم الخاطئ بكون الأطراف كافة يشتركون في حقل دلالي معين، الأمر الذي يذكرنا بما ذكره بورديو (Bourdieu) حول "المعرفة المتيقظة".

لا يشير هذا التنويه إلى أن العولمة لا يجدر مفهمتها. إننا نشير ببساطة إلى ضرورة تناول الحقائق الاجتماعية التي يحاول هذا المسمى مرادفتها من خلال تحديد العمليات التي تسبق تشكلها. لتحقيق ذلك، علينا كخطوة أولى الاحتفاظ بمسافة نقدية لازمة بعيداً عن الأيديولوجية الليبرالية التي عكسها المصطلح بالأساس. وبعد ذلك، يحبّذ إخضاعها إلى "التعريف الإجرائي" من خلال مواجهة بعض مسلّمات الخطاب الشائع غير القائم على الانعكاسية الذاتية مثل: "صدام الحضارات" أو "الحرب على الإرهاب". إن مثل هذه المصطلحات المختزلة الصادرة عن توجهات المحافظين الجدد (Neo-Conservatism) تنكر في جوهرها عالمية العولمة من خلال الإشارة إلى هويات جوهرية تتصف بالمناعة أمام التواصل والانتشار الثقافي. ومن خلال دراسة التوتر بين هذه المصطلحات الثلاثة ("العولمة"، "صدام الحضارات"، "الحرب على الإرهاب") على سبيل المثال لا الحصر، قد يسهل علينا فهم أثرها على العمليات الاجتماعية بدلاً من اللجوء إلى أي منها كبديل مريح للفكر النقدي.

إن الخطر الأساسي في استخدام مثل هذه الكلمات الرنانة بشكل غير نقدي، يكمن في ضم أجزاء من الجواب إلى السؤال. فمثلاً عند التساؤل: «ما أثر العولمة على التجارة الخارجية البرازيلية؟»، قد يفترض المرء أن مثل هذا الأثر موجود في الأساس. ولكن في حال سؤالنا بشكل أكثر إمعاناً: «هل للعولمة أثر على السياسة الخارجية البرازيلية؟»، نتحاشى الانزلاق في المخاطرة الواردة في السؤال السابق. ومع ذلك، قد يوحي السؤال بأن مفهوم «العولمة» معروف للجميع، وأنه غير ملتبس ضمنياً. وفي المقابل، فإن نقد «الكلمات الرنانة» قد يكون مجدياً إذا التفتنا -كما يفعل باشلار (Bachelard)- إلى تكوينها وممارستها من منطلق تاريخي وتحليلي باعتبارها عملية يمكن فهمها في حقل دلالي وسياسي أوسع.

4. علوم اجتماعية شمولية مقابل علوم اجتماعية محددة

في هذا الجزء، سنتناول كيفية انسجام بعض الاهتمامات المسبقة مع تخصصات محددة في العلوم الاجتماعية. نأمل هنا أن نبين أنه على الرغم من خصوصياتها المنهجية والتاريخية، فإن العلوم الاجتماعية كافة تشترك في بعض الخصائص، ولكن يجدر التمييز بين نوعين من التخصصات:

أ. علوم اجتماعية شمولية (توليفية)، أو التي تنظر للقضايا الاجتماعية من منظور شامل مثل علم الإنسان، والتاريخ، وعلم الاجتماع، والتي ترى المجتمعات بناء على تركيبة (توليفة) تتضمن عدة رؤى شاملة.

ب. علوم اجتماعية عينية أو محددة، مثل الديموغرافيا، وعلم الاقتصاد، والجغرافيا البشرية، وعلم اللغة، والعلوم السياسية، التي تأخذ أنظمة فرعية من الحقائق الاجتماعية وتقوم بتحليل عناصرها، كلاً على حدة، من خلال دراسة الانحرافات الحاصلة على عدد محدد من العوامل. وبالتالي، فإنها تتجه إلى مستوى معين من الاختبار التجريبي.

إن تخصص الحقوق والدراسات القانونية تشكل حالة فريدة من نوعها، من حيث كون منظورها حول مجال التخصص المعمول به يتراوح بين تبني توجه يرتكز على المعايير القانونية الشاملة، وكونها، في الآونة الأخيرة، فرعاً من تخصصات علم الإنسان أو علم الاجتماع.

العلوم الاجتماعية الشمولية

علم الاجتماع

إذا قمنا بتعريف علم الاجتماع بأنه «دراسة تطور وبنية ونشاط المجتمعات البشرية» (Concise Oxford, 1995 : 1320)، فما هو إذن ما يميزه عن علم الإنسان أو التاريخ؟ يرى باسرون (Passeron) (Passeron & Passim, 2006 : 125) أن هذه التخصصات كافة لا تختلف كثيراً على مستوى الأبستمولوجيا (علم المعرفة). فالتباين النسبي بينها يكمن في الظروف التاريخية لمأسستها ضمن تخصصات أكاديمية، وليس إلى اختلافات جوهرية ضمنية. وكما يرى كارير (Carrier)، فإن علم الاجتماع:

> "هو وليد الرأسمالية الصناعية ومجاله الدراسي في الأغلب هو المجتمعات الغربية الحديثة . . . ومن المفارقة بمكان بعده التحسيني (Meliorism) المؤمن بالجهود الإنسانية في جعل العالم مكاناً أفضل، إضافة إلى ميله إلى التعميم العلمي . . . إن علم الاجتماع يسعى، أكثر بكثير من نظيره علم الإنسان، إلى تعريف الحداثة والمشاكل العالقة به من خلال إنتاج تعميمات إمبيريقية ملموسة 1996 : 524–525) Carrier).

ويمكن القول إنه "بينما عُني علم الاجتماع بالعالم الذي ظفر به الغرب، اهتم علم الإنسان بالعالم الذي فقده" (المصدر السابق: 526). وما إن كان ذلك حقيقياً فيما يتعلق بعلم الإنسان اليوم يبقى مثار نقاش. مع ذلك، يجدر التمييز بين توجهين أساسيين في علم الاجتماع، شاع أحدهما في الولايات المتحدة مركّزاً على صياغة الفرضيات واختبارها استناداً إلى التحليل الإحصائي، بينما مال الآخر إلى التوجه التأويلي معتمداً على المذاهب الفيبرية والماركسية. وقد يتفق كل من فيبر وماركس على أنه لم يعد بالإمكان ممارسة علم اجتماع غير تاريخي أو حتى علم إنسان غير تاريخي. فالمجتمع، كما يرى دوركهايم، سواء أنظرنا إليه بشكل تزامني أم تعاقبي، يحمل دوماً أبعاداً أعمق من مجرد التعداد الإحصائي للأشخاص أو المؤسسات الاجتماعية.

إن الخصوصية التاريخية للعلوم الاجتماعية لا تستثني الصعوبات المنهجية المتعلقة بكل تخصص على حدة. فقد يتوجه علماء الإنسان إلى علماء الاجتماع بالنقد حول إمكانية إقامة "مسافة سوسيولوجية" بين القائم على الدراسة الاجتماعية والعمليات التي تتم ملاحظتها (تجنباً للتحيز) في حال كون الباحث جزءاً من المجتمع المدروس ومنخرطاً فيه. وقد يتفضل مؤرخ/ة بسؤال عالم الاجتماع أو عالم الإنسان حول إمكانية دراسة المؤسسات دون الإشارة إلى أبعادها التعاقبية والتكوينية. وقد يسأل أحد النقاد المتخصصين في العلوم السياسية عالم الاجتماع فيما إذا كان ممكناً صياغة الأسئلة ودراسة العمليات بشكل حيادي عندما يتعلق الأمر بالدولة، وفيما إذا كان الإطار الذي تفرضه الدولة القومية بشكلها الحالي قابلاً للدراسة "الموضوعية" السوسيولوجية بأسئلتها المتفحصة ودعوتها إلى "الحياد".

ويجب أيضاً عدم الإغفال عن تناول مشكلات ذات طبيعة عملية أكثر. فمثلاً، كيف يمكن لعلماء الاجتماع تفادي استخدام "الوصفات الاجتماعية" أو "الإجابات" المجهزة للمشاكل الاجتماعية، وفي الوقت نفسه اتباع أساليب تحليل مناسبة للدراسة الاجتماعية؟ يمكن القيام بذلك نظرياً من قبل أقلية متفوقة ملتصقة بمقاعد الحرم الجامعي وساعية إلى الحصول على ديباجة المنصب أكثر من تأدية رسالة مثمرة، ولكن لا ينطبق ذلك على "المهنيين" الممارسين لعلم الاجتماع، الذين لا يمكنهم دوماً المطالبة براتب مضمون مثبت في نهاية الشهر. إن مسألة "من يمول البحث الاجتماعي؟" و"لماذا؟" هي معضلة جادة في مجتمعات مثل فلسطين التي ليس بحوزتها رفاه الجلوس على "البرج العاجي"، وحيث يكون النشاط الأكاديمي معتمداً على أهواء وإمكانيات المنظمات غير الحكومية بأجنداتها المختلفة. وبإيجاز، فإن الصعوبة التي يواجهها علماء الاجتماع هي في الحفاظ على توازن خلاق بين الحرية الأكاديمية، والانخراط في الحياة الاجتماعية، والصمود المادي، وهذه الأمور كافة تعد رهينة للحوادث السياسية الطارئة. هل يمكن القول إذن إن مقومات الدراسة الاجتماعية هي خاضعة لشروط الاقتصاد السياسي كما يحدده الممولون، سواء على الصعيد الخاص أو العام أو المحلي أو الخارجي؟ إن الإجابات عن هذه الأسئلة لا تخلو من الإبهام هي الأخرى، غير أن التيقظ المتواصل فيما يتعلق بالعوائق الواردة هي بدورها من المستلزمات الأساسية لكل من الوعي المنهجي والممارسة الأخلاقية.

دعونا ننتقل إلى جبهة أخرى، وتحديداً أوجه التقاطع بين تخصصين قريبين نوعاً ما. هل نعتبر علم الاجتماع مكمّلاً أو معارضاً لعلم الإنسان؟ قد يعتقد المرء أن التفاعل بين التخصصين كان لمدة طويلة أقل وطأة من الموضوع المشترك الذي شغل كلاً من العلمين، وتحديداً المجتمعات البشرية. غير أننا إذا أمعنا النظر، سنجد أن علم الاجتماع كان في الواقع موجهاً أكثر نحو التعميم الكمي، بينما فضّل علم الإنسان الوصف والمقارنة الكيفية. وقد مال علماء الإنسان إلى التشديد الزائد على معالم الاختلاف بين كل من المجتمعات التي تناولوها بالدراسة ومجتمعاتهم، بينما مال علماء الاجتماع إلى نمذجة المجتمعات غير الغربية.

ومع تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية، ذهب علماء الإنسان إلى "الانطواء" في بلادهم، وتوجه اهتمامهم إلى قضايا متعلقة بـ "الحداثة"، بينما تجابه علماء الاجتماع مع "الآخرين" مع يقظة الهجرات العالمية. وبين ليلة وضحاها، تطور علم الاجتماع في الأراضي المستعمَرة مسبقاً، وفي الواقع كان انخراطه أكبر في هذا الصدد من قرينه علم الإنسان، فسجله السياسي الشائك مصدر الكثير من الريبة. ويمكن الحديث هنا أيضاً عن تحول مشهود، وتحديداً نشأة تخصصات جديدة مثل دراسات الهجرة، والقومية، والنوع الاجتماعي، الأمر الذي أذاب بعض الحدود بين التخصصات.

علم الإنسان

درج في الاستخدام اليومي تعريف علم الإنسان بأنه «دراسة الإنسان، وتحديداً من حيث المجتمعات والعادات» (Concise Oxford, 1995 : 52). يتضمن هذا التعريف الحديث نسبياً الوارد في بعض المعاجم الافتراض المزدوج بوحدانية البشرية من جهة، والاختلاف الثقافي بين المجتمعات من الجهة الأخرى. وفي الوهلة الأولى، فإنه لا يشير إلى تباينات هرمية بين الثقافات. غير أننا إذا عدنا إلى

جذور تخصص علم الإنسان في الحقب الاستعمارية، فإننا سنجد أنفسنا أمام بعض الأسئلة الجوهرية من قبيل: هل يعتمد علم الإنسان على "مسلّمات الاختلاف" وافتراض وجود تباينات هرمية بين المجتمعات، مقابل "مسلّمات التشابه" الواردة في علم الاجتماع؟ هل يقوم علم الاجتماع بتحليل التمايز والتدرج الاجتماعي من منظور هرمي، فيما يركز علم الإنسان على مقارنة مجتمعات أقل هرمية وأصغر حجماً؟ هل وحدة التحليل في علم الإنسان هي "المجتمع الآخر" بدلاً من العمليات الاجتماعية–التاريخية ونظم التمثيل التي تتخطى السياق المحلي؟ هل يميل علم الإنسان تلقائياً إلى العمل كحقل ما بعد استعماري، وبالتالي كعنصر حاسم في معادلة عدم توازن معادلات القوى بين الشمال والجنوب؟

يجدر التساؤل بصراحة: هل يمكن وجود علم إنسان قادر على تفادي نمذجة وتشيؤ "الثقافات" المنظور إليها على أنها "أخرى" إثر مقارنتها بنمط التفاعل في المجتمع الذي ينحدر منه المحلل (الأنثروبولوجي)؟ إلى أي مدى يمكن التعبير بمصطلحات "حيادية" و"غير متحيزة" عن بعض الهفوات الحاصلة مثل مأزق الإشارة إلى المجتمعات الأخرى بالاعتماد إلى "الغرائبية" (Exoticism) و"التجوهر" (Essentialization)؟ يمكن القول إن أبرز الخطوات في هذا المضمار قد تحققت عند تبني توجه علاقاتي (Relational) ومراجعة ذاتية انعكاسية مزدوجة (Reflexive): أولاً من خلال توضيح العلاقة بين المحلل/ ة و"موضوع" الدراسة، وثانياً من خلال القيام، إلى أكبر حد ممكن، بمراعاة كون الانطباعات الناجمة هي محصلة عملية إنتاج مشترك للمعرفة. فالباحث يؤثر على إنتاج المعرفة مثله مثل المبحوث. ومن تجليات هذه الاعتبارات على منهج البحث، الدعوة إلى ضرورة تجاوز توجه "الفردانوية" و"المبادراتية" و"البطولية" التي تمثل بها العمل الميداني الأنثروبولوجي الكلاسيكي، وبدلاً من ذلك إنعاش العمل الجماعي التحاوري، وإشراك مختلف الأطياف الاجتماعية من نساء ورجال وأشخاص ينحدرون إلى أوساط مختلفة في صياغة المشكلات وإجراء الملاحظة.

إن السعي إلى فهم الثقافات بمدلولاتها الخاصة (Boas, 1940) يستثير إشكالية المقارنة بين الثقافات ومدى مصداقيتها. لا تنحصر الإشكالية الأساسية هنا في مدى كونها متطلباً أخلاقياً، بل في آلية تحقيقها عملياً في إطار معادلات القوى غير المتكافئة بين الثقافات. إن أقل ما يمكن أن نطمح إليه هو إحداث تحول على نمط التفاعل بين المبحوث والباحث، وتجاوز الفجوة والاختلاف (والتشابه) بين الطرفين نحو علاقة محفزة ومتبادلة وتحاورية، بدلاً من قيام الباحثين/ ات بتحديد معايير الهيمنة الرمزية على المبحوثين. ويجدر التنويه إلى أنه يصعب معالجة موضوع قيام المجتمع بإنتاج «الاختلاف» (و«التشابه» و«الهوية») بين الثقافات، مع أنه في الوقت ذاته مسألة جوهرية في العلوم الاجتماعية كافة. غير أننا قد نتمكن من معالجتها في حالة واحدة فقط، وهي عندما نرفض الوقوع في مأزق «الآخروية» (Othering) من منطلق الوعي التحليلي، وتبني التعددية الثقافية بشكل قائم على الأسس العلاقاتية (Relational terms). وإذا فشل عالم الإنسان في ممارسة الانعكاسية الذاتية، فإنه سيجازف ليس بـ "قولبة" ما يراه فحسب، وإنما أيضاً وإلى حد كبير، في "قولبة" ذاته/ ا أيضاً. وفي هذه الحالة، يصعب تصور جدوى العلوم الاجتماعية. وفي المقابل، وفي حال إنتاج سياق تحليلي مختلف وأكثر اتساقاً، قد يساهم علم الإنسان بشكل أكثر فاعلية في العلوم الاجتماعية الأخرى، وتحديداً من خلال الخروج بإسقاطات حول "النموذج المحلي" (من داخل الثقافة) (Emic) و"النموذج الخارجي" (من خارج

الثقافة) (Etic)،[1] وغيرها من التصنيفات، بطريقة يصعب تصورها من منظور ثقافي أحادي. كيف يمكن على سبيل المثال، تخيل ظواهر معقدة مثل «العولمة» بالاعتماد على النظرة العالمية المهيمنة السائدة حالياً؟ (كما ذكرنا مسبقاً، وكما سنبين في الجزء الثاني من هذا الفصل) أليس هذا هو السبب وراء بقاء تعريف مفهوم «العولمة» مائعاً وخارجاً عن السيطرة؟

من بين النتائج المترتبة على تفكك الإمبراطوريات الكولونيالية ما يصفه لاتور (Latour) بـ تلك اللحظة التي "جاء فيها علم الإنسان إلى موطنه عائداً من المناطق الاستوائية" (1993). وبات "علم الإنسان في الوطن" (الأمر الذي استلزمه الواقع السياسي أكثر من القناعة المنهجية)، خطوة مهمة في ميزان موازين القوى بين الثقافات، وتحديداً فيما يتعلق بدراسة المجتمعات التي تعد جزءاً من "الذات" وكذلك "الشعوب الأخرى". وفي الوقت ذاته، ساد شعور بعدم توفر "الغرائبية" الكافية (التي كانت بمثابة أداة استقصائية لازمة في حقل علم الإنسان). وجد علماء الإنسان أنفسهم أيضاً أمام معضلة شغلت علماء الاجتماع عبر السنوات فيما يتعلق بموضوع البحث المحلي الذي يمس "الذات". والواقع أنه يلاحظ تغير النبرة من التركيز على الاختلافات الثقافية وما شابه، إلى المقارنة بين أنظمة التمثيل المختلفة التي تتجاوز المجتمعات وظروف الإنتاج الثقافي. ومع أننا نلمح تراجعاً من حيث التركيز على مواطئ الاختلاف المضخمة عند الحديث عن الثقافات "الأخرى"، يمكن أن نلمس وخز بعض المقارنات الذهنية. كذلك نلاحظ تلاشي الاهتمام بالمصنوعات اليدوية الثقافية، وكذلك انحسار اللجوء إلى التمييز بين المصادر الشفوية والمكتوبة. وقد يخدم مثل هذا التطور بدوره كمرجع أساسي لتخيل مختلف أنماط التعامل والاتصال بين الثقافات المختلفة الناجم عن الهجرة والعمليات التي تمر بها مجتمعات الشتات . . . والعولمة. وتبعاً لذلك، أصبح الخط الفاصل بين الحتمية الثقافية والنسبية الثقافية أصغر فأصغر.

هذا التحول (الذي فرضه الأمر الواقع) يدعو لاتور إلى الحث على ضرورة قيام علم الإنسان بـ:

> "إعداد العدة والتجهيزات المتجددة لاحتلال مكانة أكثر تكافؤاً في معادلة ثلاثية لموازين القوى. إنه [علم الإنسان] قد يلجأ إلى المصطلحات التي عهدها في تفسير جوانب الخطأ والصواب (هذا هو المبدأ الأول في هذه المعادلة)، ويقوم بدراسة عملية تكوّن "الإنسان" و(تلقائياً) "غير الإنسان" (المبدأ الثاني)، ويحجم عن القيام بأي تصريحات مستندة إلى البديهة حول ما يميز الغربيين عن غيرهم (المبدأ الثالث). ومع أنه قد يفقد وهج "الغرائبية" في هذه الحالة، إلا أنه يجني حقولاً دراسية جديدة تسمح بتحليل الميكانيزمات المركزية التي تستند عليها الجماعات كافة، وحتى تلك التي ينتمي إليها الغربيون (1993)".

[1] إن النموذج المحلي (من داخل الثقافة) (Emic) يفسر الأطباع التي تصور الأيديولوجية السائدة بين أعضاء ثقافة معينة بإيعازها إلى الثقافة المحلية. أما النموذج الخارجي (من خارج الثقافة) (Etic)، فينظر إلى محددات من خارج الثقافة المعنية. ويتم طرح النماذج المحلية باعتبارها تحمل خصوصيات الثقافة المحلية، والنماذج الخارجية باعتبارها كونية. وغالباً ما يتم الافتراض أن النماذج المحلية يتم "اكتشافها" وليس "اختراعها" من قبل المحلل الاجتماعي. وفي واقع الأمر، يمكن القول إن النماذج المحلية، بما في ذلك النماذج المحلية المسموعة، هي تركيبات إقصائية، يقوم المحلل/ة بصياغتها بناء على سمات بارزة في المجتمع المبحوث. إنها ليست بحد ذاتها "النموذج الأصلي" (Barnard, 1996: 182 – 181)، وإنما تلعب إسقاطات الباحثين في صياغتها. يفيدنا النظر إلى هذين النموذجين ويطرح مجموعة من الأسئلة التي يتناولها كل من (Pike 1967) و(Headland, Pike & Haris, eds., 1990).

قد يغفل هذا المنظور عن مناقشة أوجه الالتقاء بين علم الإنسان والتاريخ، وفي الوقت نفسه لا تظهر على الملأ أوجه تناقض بينهما. إن الحدود الأبستمولوجية (بل والأكاديمية) بين علم الإنسان وعلم الاجتماع باتت أقل حصانة. وقد نقول أن مداخلة باسرون (Passeron, 2006) حول صعوبة الفصل بين علم الاجتماع والتاريخ، ينطبق أيضاً على العلاقة بين علم الإنسان والتاريخ. نرى ممارسة هذا التوجه من قبل مدرسة "أنآل" (Annales)) و"مجموعة دراسات التابع" (Subaltern Studies Group) (انظر/ي: الجزء الثاني) حتى قبل أن يدخل حيز النقاش الساخن من قبل علماء الاجتماع والإنسان، الذين ما زالوا إلى حد كبير منشغلين بتربع عرش قلاعهم المنهجية المرموقة.

التاريخ

إذا قمنا بإيجاز تعريف «التاريخ» على أنه «دراسة أحداث الماضي، وتحديداً فيما يخص الشؤون البشرية» (Concise Oxford, 1995 : 643)، سيتوجب تلقائياً تحديد المقصود بمفهوم "الأحداث"، ونلمس في هذا التوجه نظرة "خطية" للتاريخ، مبنية على تسلسل مفترض لأوضاع عالمية تتغير بإيقاع تتابعي بفعل "أحداث" تخل بالموازين. وإذا تبعنا مذهب رانكي (Ranke) في إنعاش الوهم "الوضعي" لاسترداد الماضي على "ما كان عليه"، قد يتبادر إلى المتابع/ ة الذي يمتلك أدنى قدر من الفطنة التساؤل حول ذلك الماضي المذكور: ولكن... "متى؟" و"أين؟" و"في أية لحظة؟" و"تبعاً لأي مصدر أو وجهة نظر؟" وطبعاً السؤال الذي يطرح نفسه "لماذا؟".

إذا أردنا تفسير التاريخ، سنصبح عاجلاً أم آجلاً أمام نظرية "السببية". فالمدرسة التاريخية التي "حظيت بالنصر بعد العام 1870، ذهبت إلى أنه بإمكاننا فقط إقامة روابط سببية بين الإرادة الفردية والأفعال المحددة" (المصدر السابق). ويؤمن هذا التوجه بأسبقية المبادرة الفردية و"نظرية الاحتمالات" في تحديد "تاريخ الأحداث"، وما قد ينتج عن مثل هذا المنظور للتاريخ هو "تاريخ الأحداث"، التي نلمسها في بعض السير المرتكزة على مآثر بعض الأفراد والجهات المتنفذة. إن هذا التوجه لا ينطبق على العلوم الاجتماعية المعاصرة، كما يرى دوركهايم، الذي يجزم أن العمليات الاجتماعية لا يمكن تفسيرها بمفردها وبالاقتصار على الفعل الفردي. وللأسف، صادق علم الاجتماع الوضعي على التوجه التطوري الذي يرى أن الأشكال البدائية للتفاعل الاجتماعي تساعدنا في الكشف عن معادلات وقوانين كونية، التي أطلق تطبيقها على أنظمة الحكم في المجتمع "المتحضر". ونرى أن هذا التوجه الوضعي مال بدوره إلى الاتجاه المعاكس، المختزل أيضاً، الذي يدعو إلى ضرورة تحويل مجرى التغيير من خلال الفاعلية الفردية. **وبشكل موازٍ لهذا التوجه، برز منظور «الإثنوغرافية الوضعية» التي تربط «الوقت» بـ «الوظيفة». يبدو هذا الانحياز جلياً في منشآت مثل متحف بيت – ريفرز** (Pitt–Rivers) **المميز في أكسفورد، الذي تظهر فيه القطع الأثرية** (ملاعق، مومياء، رماح) **المنحدرة إلى مراحل ومصادر مختلفة مدرجة ضمن تصنيف "تطوري" بشكل يعكس دلالات الوظيفة و«الطبيعة» المفترضة المرتبطة بها. وفي هذا المضمار، لا ننسى أن دراسة التاريخ قد انحصرت لمدة طويلة على «العالم المتحضر»، ما ترك «البقية» تحت رحمة الانجذاب الفضولي من قبل الإثنوغرافيين والرحالة. وقد شاع في حقل التاريخ تقسيم البشرية إلى «مجتمعات تكتب» و«مجتمعات لا تكتب». ووفقاً لأنصار هذا المنظور، فإن التاريخ غير المكتوب هو ليس بتاريخ. ويمكن القول إن «التوجه الوضعي يعزز هذا التنافر»** (Lenclud, 1991 : 334). ومن هنا، فإن الإصرار على "ما حدث في الواقع" بشكل قائم على مصادر محصورة على الكتابات الغربية، حال دون تفسير التغير العالمي.

إن التاريخ الحديث، وفقاً لمدرسة «أنآل» (Annales))، يضع علامات الاستفهام على المحاور الثلاثة للتاريخ الوضعي، وتحديداً: التسلسل الزمني، والتمركز على الفاعلية الفردية، وأسبقية العامل السياسي باعتباره العامل الحاسم في التاريخ. وسرعان ما سيتبادر لنا أن علم الإنسان أخذ يخرج إلى الملأ ويدلي بصوته مرة أخرى لدراسة مجتمعات «ذات تاريخ» هذه المرة. وكما أن التاريخ بات يحلل تحول «الحياة الجماعية» عبر الزمن، فإن علم الإنسان بات يعطي الاعتبار للفعل الفردي والاعتبارات المتعلقة بالسقف الزمني. ووفقاً لهذا «التطور النموذجي»، فإن الحد المتواضع من الفكر الحي المتيقظ يدعو إلى التساؤل حول دوافع وآليات دراسة الماضي ومحددات القيام بذلك. هل يمكن تحليل النظم والعمليات الاجتماعية بأثر رجعي؟ وهل يمكن، على العكس من ذلك، تحليل الحاضر دون علم اجتماع يتناول الماضي؟ وإذا لم يكن ممكناً تخيل العلوم الاجتماعية دون منظور تاريخي، فهل يمكن تخيل التاريخ دون منظور أنثروبولوجي أو سوسيولوجي؟

تثير هذه التساؤلات مسألة «المجال الاختصاصي» لعلم التاريخ، الذي يصطدم برماح الوضعية والمركزوية الأوروبية. هل يبقى التاريخ علماً مبنياً على تحليل أوضاع محددة، دون زعم القيام بالمقارنة والتعميم على مستوى عالمي (على نقيض علم الإنسان)؟ هل باتت كتابة «التاريخ العالمي» (التي لا تزال إلى حد كبير إنتاجاً غربياً) تشير إلى قيام المؤرخين بالنظر إلى المجتمعات «غير الأوروبية» باعتبارها وحدة متجانسة؟ أو بالأحرى، هل يشوب عدسات التاريخ ضبابية لا حصر لها فيما يتعلق بإطلاق مقارنات وصياغة تعميمات متعلقة بالعمليات الاجتماعية بشكل واسع؟ ومتى سيقوم المؤرخون غير الأوروبيين (مثل علماء الإنسان من «مالي» الذين يقومون بالممارسة الأنثروبولوجية في أوفيرن (Auvergne) في فرنسا) بإعادة النظر إلى مآثر "الغرب الجيد" بشكل مغاير؟ إذا تمكن التاريخ من إحداث علاقات متكافئة بين الثقافات، سيصبح ممكناً النظر إلى التخصصات الثلاثة التي تم تناولها حتى الآن (علم الاجتماع، علم الإنسان، التاريخ) بشكل مترابط معرفياً (والتي على الرغم من اختلافاتها المعرفية، باتت أكثر فأكثر تشابكاً). إن أسس إحداث مثل هذا التحول هي قيد الإعداد، ولكنها تنتظر إقراراً أكبر وبشكل أكثر انتشاراً. وللأسف، فإن يقظة القوميات بعد العام 1989، التي أخذت تتحامل على التاريخ باعتباره "علماً" ملائماً للمناظرة حول قضايا الهوية، لا تيسر هذا التحول، بل تضع العراقيل أمامه.

القانون: تخصص على الحدود؟

في درب عملية «التقارب» المتفاوتة بين «المناهج»، نجد أن تخصص الحقوق ما زال يحتفظ بوضعية خاصة. إذ يشمل هذا التخصص مجموعة من القوانين والتشريعات الموحدة والمتناسقة داخلياً، التي تشكل ركيزة الممارسة التشريعية، وهو تخصص يعتمد إلى درجة كبيرة على المعايير أكثر من التحليل. وبالتالي، لا يسهل دوماً على العاملين في هذا الحقل المشاركة في علم نقدي للقانون أو الانخراط في «الانعكاسية الذاتية» دون التساؤل عن ماهية المؤسسات ذاتها التي تحدد القوانين وتشرعنها. وفي الكثير من الأنظمة السياسية من المستحيل القيام بذلك.

إن تخصص القانون وفقاً لعالمة الإنسان سالي فالك مور (Sally Falk Moore) "يتم تفسيره أحياناً باعتباره تعبيراً عن القيم الثقافية، وأحياناً كإطار معقلن للقوة. وفي الواقع الإثنوغرافي، يمكن القول إنه في الأغلب الاثنان معاً" (1985 : 445). في كل من ممارسة ودراسة القانون، هناك احتمالية الالتباس بين المعايير والممارسة، وبين الإجماع والهيمنة. إن إرهاصات الحقول المعرفية قد توهم بأن الشرائع والمؤسسات

القضائية تتضمن كل شيء، الأمر الذي يمنحها صلاحية الحكم على العمليات الاجتماعية بشكل مرهون بالإلمام بمجموعة من المعايير المحددة والمصنفة مسبقاً. هناك دعوة ضمنية للاعتماد على "روح النص القانوني" باعتباره إنتاجاً متخطياً للثقافة والتاريخ وصالحاً عبر العصور والثقافات. إن الإطار المعياري السائد قد يبدو وكأنه يتضمن إجابة عن أية قضية ممكنة. يفترض هذا المنظور أن المعايير القانونية تستبق التفاعل الاجتماعي وتحدده. إلى أي مدى يمكن النظر إلى القانون باعتباره نتاجاً عن عمليات اجتماعية مستمرة؟ هل يمكن القول إن تخصص القانون لعله يميل إلى أن يكون ممارسة اجتماعية بدلاً من كونه علماً للمجتمع؟ إذا نظرنا إليه بعدسات العلوم الاجتماعية، هل ينصب دور تخصص القانون في العمل على جعل المعايير المعترف بها جماعياً منسجمة مع الممارسة الاجتماعية؟

من منظور العلوم الاجتماعية، ينبغي قراءة تخصص القانون كعملية احتواء مستمر للمعايير والممارسات التي تتم بوساطة البنى المؤسساتية التي تتم شرعنتها بشكل يعكس أنماط القوى وتوازنها. يندرج تخصص القانون في ميدان العلوم الاجتماعية "سرعان ما نتناول الأطروحات والمداخلات القانونية ليس كقيم مطلقة، وإنما كنصوص، وفي عملية كشفها وتسترها على القيم والمصالح" (Moore, 1985 : 448). إن كلاً من علم الإنسان القانوني وعلم الاجتماع القانوني، من بين غيرها من التخصصات الفرعية، قد تمكنا من إحداث صدى لا بأس به في هذا المضمار في العقود الأخيرة.

كانت إحدى عواقب تطور الدراسات القانونية النقدية الاهتمام المتزايد بالنظم القانونية التعددية التي تحمل في طياتها حالات ومعايير احتوائية متعددة. إن مسمى "التعددية القانونية" يحمل مضامين مهمة من حيث قيامه بالتساؤل حول القوالب المعيارية في كل من داخل، وما وراء النظم والسياسات بأشكالها ومحاورها كافة. ويسمح ذلك بإطلاق المقارنات المدعومة بافتراضات سوسيولوجية وتاريخية. إن هذا التوجه يشكك بـ "النظريات كافة التي تذهب إلى الاعتقاد بأن الإجماع والقيم المشتركة هي أسس النظم القانونية كافة" (Moore, 1985 : 448). إنها تشكك تلقائياً بوجود مبادئ عالمية للعدل والمساواة كما يتجلى في **أطروحات عصر النهضة حول «القانون الطبيعي». هل يمكن المحاججة إذن بأنها نماذج صالحة عالمياً، حتى في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان؟ تصعب الإجابة عن مثل هذه الأسئلة التي ربما تكون أقرب إلى اختصاص «علم الاجتماع القانوني»، مع ضرورة الالتزام بمبادئ الفكر المتيقظ المذكورة مسبقاً.**

ويمكن القول إنه على أرض الواقع، فإن مجال الحقوق يقاوم «العولمة» بشكل لا يمكن الاستهانة به، حتى مع نشوء نظام قانوني عالمي: فهو ما زال إلى درجة كبيرة مصاغاً في الدول ويعمل لها ومن خلالها. إن التعارض المضطرم بين علم القانون والدراسات القانونية النقدية، قد يلعب دوراً إيجابياً في خلق نوع من المسافة السوسيولوجية في حقل صعب فيه حل الالتباس بين وظائف المحلل والمؤرخ والمزاول.

علوم اجتماعية عينية (محددة)

العلوم السياسية

اهتم حقل العلوم السياسية، الذي انحدر من القانون، بطبيعة الدولة وأنماط تنظيمها وتطورها. وقد عُني بأهداف وعواقب «المجتمع المدني»، وآثار ترتيب الأنظمة المؤسساتية وعلاقتها بتعزيز وشرعنة علاقات

القوة السائدة. فهناك التوجه المؤسساتي الذي ركز على دور الدولة، بما في ذلك حق الدولة القومية بسيطرة وضم هياكل سياسية لم تتمكن من تطوير نسقٍ الدولة أو الحفاظ عليه. وهناك التوجه القصدي الذي يستبعد غائية التطور والطبيعة البشرية، ويرجح بدلاً من ذلك التركيز على توجه مبني على الدور الطوعي في تطوير الحياة العامة. وبالتالي، نجد أن هناك توجهات في العلوم السياسية باتت تنتقل إلى ما وراء معادلة الدولة لتشمل النشاطات السياسية العامة، الأمر الذي يعكس التحولات في هذا الاختصاص. برز أيضاً اهتمام بالتحليل المنهجي للنماذج التاريخية-الاجتماعية والتحولات الطارئة عليها، التي مع تناولها لعلاقات القوة، وجدت صعوبة في إيجاد الخط الفاصل بين العلوم السياسية من جهة، وعلم الاجتماع والتاريخ من الجهة الأخرى.

وقد توسع تطبيق هذا الاختصاص ليشمل الاتجاه السلوكي، الذي تطور في الولايات إبان الحرب الباردة. سعى السلوكيون إلى إخضاع «الحقائق» إلى اختبارات نظامية من منطلق مقارن وتعاقبي، وبمعادلات اختبار الفرضيات الكمية. قد يدعو ذلك إلى التساؤل: كيف يمكن النظر إلى التفرد التاريخي، بالمنظور الفيبري؟ هل باعتباره مجرد ثمرة لعوامل «ثقافية» أو أمور عارضة غير قابلة للقياس؟ وبعد الجهود المتنوعة لتطوير تفسيرات مرتكزة على «العلم»، مثل التحليل النسقي (Systems Analysis) الذي سرعان ما ثبت أنه "غير قابل للاختبار"، تم تبني توجه أكثر تواضعاً فيما يتعلق بحقائق وتحولات القوة. وقد تجلى ذلك في الكم الوفير من "النظريات متوسطة المدى"، التي تأخذ بالاعتبار الأبعاد الفردية في النظم السياسية. إن المجازفة المعهودة هنا هي في إطلاق مقارنات "أضيق" من خلال الاختزال العشوائي للمعايير وثيقة الصلة، التي تدفع المرء إلى أن يجزم بأن "كل الأمور متساوية . . ."، وبالتالي التغاضي عن التعقيدات الناجمة عن عدم تكافؤ الصلاحيات والامتيازات.

وبغض النظر عن الإطلالة النظرية التي سيتم تبنيها، فإن "المعايير والوصفات" كما يرى بلوندل (Blondel) "هي جزء من عملية الدراسة السياسية، سواء أتم الإقرار بذلك أم لا" (Blondel, 1985 : 618). إن ذلك يضع العلوم السياسية في مجال اختصاصي مشابه لعلم القانون وعلم الإنسان القانوني، التي لا يُنظر إليها على أنها تشكل علماً اجتماعياً دون العودة إلى المنطق السوسيولوجي والمنظور التاريخي. وقد نتساءل ما إذا كانت العلوم السياسية اليوم هي غير منخرطة في عملية إعادة انصهار بالتاريخ المعاصر أو التاريخ اليومي المباشر.

من المستبعد كون الاختلاف بين كل من العلوم السياسية والتاريخ يعود إلى التباين في التعريف. بدلاً من ذلك، على المرء الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات والامتدادات ما وراء الأكاديمية التي يثيرها كل اختصاص منهما. وتنطلق هذه من الحيز السياسي نفسه، حيث يسعى الفاعلون/ات إلى البحث عن الأمان في وجه الأزمات المتزايدة والإبهام المرتبط بـ «العولمة»، إضافة إلى قيامهم بشرعنة «علمية» لأعمالهم أمام أنصارهم ومموليهم. وفي هذا الإطار، كثيراً ما يُنظر إلى العلوم السياسية باعتبارها منهجاً تطبيقياً عند كل من المحللين والنشطاء السياسيين. ويتم اعتبار هذه العلوم (وحتى عرضها) على أنها تملك القدرة على تنبؤ النتائج. ويبدو وكأن استمرارية الإطراء بهذا الحقل الاختصاصي مشروطة بهذا الدور التكهني . . . الأمر الذي يجذب المصادر والتمويل. ويتلقى هذا الاختصاص تباعاً نصيب الأسد من التمويل مقارنة بالعلوم الاجتماعية الأخرى. يبقى على الممارسين عدم الإغفال عن مزالق التبعية لأجندات «علمية» بشكل مفرط.

يسهل الوقوع في حبائل «وهم النبوة» الذي تحدث عنها بورديو ((Bourdieu, 1991 : 25 في العلوم السياسية

أكثر من علم الاجتماع، حيث يسهب بورديو في إعطاء شواهد حية على ذلك. إن المسؤوليات الموكلة على أكتاف "المختصين" السياسيين التي تفرضها وسائل الإعلام وأجهزة الدولة من "تفسير" للأزمات (ونادراً للعمليات طويلة الأمد) الذي يدور غالباً بلغة اصطلاحية مباشرة أو مفهومة، وبشكل حازم ومتتال وقابل للتنبؤ، ينطبق بالتحديد على أحداث الشرق الأوسط المعاصر. إذ تخصها المطبوعات والتغطية الإعلامية المندرجة تحت تخصص العلوم السياسية بكم وفير يفوق ما يصدر عن علماء الاجتماع وعلماء الإنسان في هذا الصدد. ربما تتطلب ممارسة العلوم السياسية يقظة وتنبهاً أكثر من أي حقل آخر في العلوم الاجتماعية. حتى أولئك المحللين (السياسيين) الذين لا ينتمون إلى مجتمعات الدراسة التي يتناولونها، يواجهون صعوبة تحييد أنفسهم عن العمليات المدروسة. إن التحيز، الظاهر في كل الأحوال، هو ضروري ومطلوب عند العلماء السياسيين. ألا يرضي نرجسية الإنسان/ ة أن يجد نفسه/ ها في مكانة "متفوقة"، مثل البراهما (النساك الهندوس) في علاقة مع "الكساتريا" (الملوك)، أو، انطلاقاً من تاريخ المنطقة في مرتبة الشيخ الصوفي أو الناسك الذي يعد في الوقت نفسه حكيماً يستشيره السلطان؟ بمعنى آخر، ألا يسر بعض علماء السياسة احتلال هالة من القداسة وفي الوقت نفسه التمتع بقدر من (وهم) النفوذ؟

بعيداً عن هذه الاعتبارات، نلاحظ أنه، بينما يتميز علماء السياسة من حيث "المكانة الأكاديمية" و"الظهور إلى الملأ" على غيرهم من العلماء الاجتماعيين، فإن متطلبات "المعرفة المتيقظة" فيما يتعلق بالاصطلاحات الواردة، والوعي السوسيولوجي، وإبداء الحساسية إزاء الثقافات الأخرى، والمنظور التاريخي، والثقافة القانونية، تجعل العلوم السياسية لا تختلف كثيراً عن العلوم الاجتماعية الأخرى.

علم السكان

يتناول علم السكان (الديموغرافيا) جوانب محددة من الحياة الاجتماعية، وتحديداً النظم السكانية (الرصيد) وديناميتها (التدفق). إنها تراقب عملية إعادة الإنتاج البيولوجي من خلال التحليل الإحصائي للمتغيرات السكانية، مثل نسب المواليد والمتزوجين والوفيات والهجرة. فالدراسات الديموغرافية تسعى إلى الاستدلال حول بعض الأمور الحيوية مثل: لماذا لدى مجموعة محددة من السكان عدد معين من الأطفال؟ وما هي العوامل التي تؤثر على نسب الوفيات أو التي تحدد الحراك الجغرافي؟ هذه قضايا حاسمة في الدراسات السكانية التي تفسر البيانات الديموغرافية بالاستفادة من كل من العوامل الاقتصادية والتاريخية والسياسية والاجتماعية. وتشمل المراجع في الديموغرافيا: نتائج المسح، تسجيل الواقعات الحيوية، سجلات الهجرة، الاستبيانات. وبمعنى آخر، يستند علم السكان في الأساس إلى أساليب بحثية كمية. ويقيّد ذلك من تعبير هذا الحقل الدراسي عن السياق المدروس وخصوصيات المرحلة التي يتم خلالها جمع وحيازة البيانات والسجلات والعمل عليها. وفقط في تلك الحالة (إذا تمكنا من التعبير عن السياق المكاني والزماني) بإمكاننا إطلاق المقارنات المعيارية وربطها بأنواع أخرى من البيّنات.

تطور حقل علم السكان لخدمة أهداف عملية بحتة مثل التعامل مع سجلات التأمين والتقاعد وخطط الصحة العامة. ويمكن القول إنه يحمل مقومات تجعله قادراً على خدمة أيٍّ من العلوم الاجتماعية بشكل تزامني وتعاقبي، وتحديداً تحت مسمى «الديموغرافيا التاريخية». إن التركيز المحدد للديموغرافيا لا يجعله مع ذلك تخصصاً دنيوياً. فهو عندما يطرح أسئلة مهمة لا يستطيع الإجابة عنها بمفرده، عليه الرجوع إلى التخصصات الأخرى، الأمر الذي يعبر عن التناسق المتكامل للعلوم الاجتماعية، وكيفية إحداث دمج بين التخصصات، مع احترام الخصوصية التاريخية لكل تخصص (Szreter et al., eds., 2004).

إن ما يجذب المرء إلى الديموغرافيا وما يخلق البلبلة في الوقت نفسه، هو استخدامات هذا العلم لأغراض التنبؤ، وهو مأزق يعاني منه أيضاً علم الاقتصاد: «إن علماء السكان (الديموغرافيين) المزاولين للمهنة يصفون سجلاتهم حول التوزيعات السكانية المستقبلية باعتبارها إسقاطات، أو توليفة من الافتراضات. إذ يؤمن المستخدمون بأن علماء السكان يختارون افتراضات لكونها واقعية، ويقرون بالنتائج باعتبارها توقعات» (Keyfitz, 1985 : 190).

قد يذهب علماء السكان إلى الاعتقاد أن الشيء الوحيد الذي تشترك فيه هذه التوقعات هو في أنها تنتهي تلقائياً بكونها خاطئة. مع ذلك، فإن الإسقاط (Projection) **يبقى أداة حيوية لأي نوع من التخطيط الاقتصادي والجدل السياسي. ينطبق الأمر أيضاً على العلوم الاجتماعية، إذ يمكن القول إن أية مسألة سوسيولوجية تحمل في طياتها بعداً ديموغرافياً. إن التيقظ المعرفي مطلوب بشكل أقل في تعريف النماذج الديمغرافية الإحصائية، وبشكل أكثر في تقييم العلاقات السببية بين الأسئلة المطروحة والبيانات الناتجة عبر إيجاد العلاقة الارتباطية والإسقاط. وقد يثير الاهتمام أن نذكر أن مركز الديموغرافيا والتحليل الاجتماعي في جامعة ألباني في الولايات المتحدة قد طور برنامجاً في «الديموغرافيا النقدية»:**

> «تبين الديموغرافيا النقدية طريقة قيام البنى الاجتماعية بالتمييز بين السكان المهيمنين والسكان التابعين. وتتطلب الديموغرافيا النقدية مناقشة مواضيع السيطرة السكانية والقوة السكانية. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للمرء الحديث عن العِرق والنوع الاجتماعي دون التطرق إلى آثار العنصرية والتمييز الجنسي. وبإيجاز، فإن الديموغرافيا النقدية تعيد تعريف ووصف البنى الاجتماعية وكيفية تأثيرها على الظواهر السكانية» (University of Albany, 2009).

إن الهدف المعلن لهذا البرنامج هو في فهم ومناهضة الأشكال الأساسية لعدم المساواة الاجتماعية من خلال التحليل الاجتماعي-الديموغرافي. ويتم السعي هنا إلى الربط بين معايير «الهويات» وعوامل اقتصادية-اجتماعية. ولا تعتمد العلاقات الارتباطية في هذا البرنامج على مفاهيم مطلقة مبسطة. ومن الأسئلة التي تطرح نفسها: هل نقوم بتعريف البنية الاجتماعية بناء على محددات عالمية ثابتة أم باعتبارها عملية دينامية متحولة؟ هل «طبيعة» البنى الاجتماعية قادرة على أن تعكس بكل بساطة مجموع المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية؟ كيف يتم تعريف استقطاب الهيمنة-التبعية؟ هل «قوة السكان» هي رمز سياسي أم مسمى سوسيولوجي؟ ما علاقة «التمييز على أساس العرق» و«التمييز على أساس الجنس» بمعضلة الهيمنة-التبعية؟

يمكن القول إن للتوجه الديموغرافي المذكور وزناً لا يمكن الاستهانة به نظراً لقدرته على أخذ «علاقات القوة» بمحمل الجد باعتباره متغيراً مستقلاً (مؤثراً)، الأمر الذي قد يحمل دلالات مهمة. وفي الواقع، فإن كافة «النماذج والتصنيفات مرتبطة بأنماط مختلفة من علاقات القوة» (Moore & Sanders, 2006 : 18)، مع عدم الاستغناء عن الافتراض الوضعي بـ"الحياد العلمي". إن المعيقات السببية التي تفرضها علاقات القوة يمكن أن تصبح جلية فقط عندما نقوم مسبقاً بإخضاع المفاهيم كافة لدراسة الدلالات الاصطلاحية (Semantic Examination). هذا ما يدعو إليه كل من بورديو (Bourdieu) وشامبوردُن (Chamboredon) وباسرون (Passeron, 1991)، الذين ركزوا على أهمية التمييز بين الأسئلة "الاجتماعية" و"السوسيولوجية". إن الإجابة عن الأخيرة قد يسهم، بشكل مؤمل، في حل الأولى. غير أنه ينبغي التمييز بين اعتبارات كل منهما خلال عملية التحليل، حتى لا ينتهي بنا الأمر بالدوران حول

أنفسنا، والاقتصار على "الإقرار" بالآراء المستبقة المتشكلة في الماضي وجرها دون أدنى شك وفطنة في عملية التحليل. فقد نعتقد أننا نقوم بتحليل سوسيولوجي في الوقت الذي نكرر فيه آراءنا الاجتماعية غير الخاضعة للتحليل والمراجعة والاستبصار.

يتبين لنا إذن أهمية التمييز وتوضيح الأساليب والمناهج وعلم المعرفة في هذا السياق أيضاً: كيف يمكن تعريف واستيعاب المتغيرات الإحصائية دون الافتراض الضمني مسبقاً (وقبل صياغة الأسئلة والفرضيات) بوجود أو عدم وجود علاقات سببية؟ كيف يمكن اتّباع أساليب معتمدة على تحليل العوامل التي يفترض أن تعكس عنها هذه المتغيرات عند التعامل مع العلاقات السببية؟ كيف يمكن القيام بانتقاد مفردات التحليل بشكل بنّاء والتغلب على كاهل الأفكار المسبقة التي تحجب الفهم عن المشاكل الاجتماعية التي يتم تناولها؟

لتحقيق هذه التركيبة، أمامنا تحدٍ كبير. يجدر قبل كل شيء التساؤل حول القلاع التي نحصن بها أنفسنا في كل خطوة من البحث، والتوصل إلى نتائج البحث "الإجرائية" بعد مسايسة الموضوع بموازين التوضيح المعرفي. وعلى مستوى آخر، فإن حالة علم السكان تبيّن أن أياً من المناهج العينية المحددة في العلوم الاجتماعية لا يستطيع التقدم دون تحقيق المتطلبات المعرفية للعلوم الاجتماعية بشكل إجمالي. وعلى النقيض من ذلك، فإن العلوم الاجتماعية الشمولية قد تخطئ بانتقاصها من وزن المناهج العينية المتخصصة في صياغة فرضيات متوسطة المدى والضرورية لعمليات المقارنة التي لا يمكن وجود علم اجتماعي بدونها.

5. عوائق العلوم الاجتماعية وآفاقها

من غير الممكن إعادة إنتاج أي سياق تاريخي–اجتماعي، وبالتالي من غير الواقعي استخدام الضبط والاختبار في العلوم الاجتماعية. يواجه المرء بالتالي قائمة تكاد تكون لامتناهية من «المفردات المجردة» إذا استخدمنا تعبير فيبر. ولا يمكن انتقاص أيٍّ منها إلى قائمة نهائية من المتغيرات التي يمكن ضبط كل منها بالدراسة والاختبار. وإذا أردنا أن «نزيد الطين بلة»، يمكن القول إنه لا توجد لغة مشتركة تجيز للباحثين التعبير عن الظواهر الاجتماعية–التاريخية كافة، وبالتالي عقد مقارنات بشكل شامل أو حتى واسع. لا توجد حتى لغة اصطلاحية موحدة متفق عليها في هذا الاتجاه. من هنا، يستحيل عقد المقارنة بين الظواهر إلا إذا قمنا بتوضيح المفاهيم، بدلاً من اعتمادها بشكل بديهي والادعاء بأنها مترادفة. إن حصر المقارنة على حقائق أو خصائص محددة دون غيرها، قد يشير إلى أن الأمور والجوانب التي لا يتم تناولها هي مترادفة، الأمر الذي لا ينطبق على مقارنة «التراتبات المفردة». وفي مثل هذه الظروف، لا يمكن تحقق أي منظومة بحد ذاتها: فكل منها حالة خاصة من نوعها وناجمة عن نوع من الإجماع المفاهيمي بين مجموعة معينة من الأخصائيين فيما يتعلق بلغة أو مجاز يتم استخدامه واعتباره مناسباً لوصف العالم. ومثل هذا المجاز هو ناجم عن اتفاق وليس تعبيراً أو ترجمة فعلية لـ«العالم» أو حتى الحقيقة «الإمبيريقية». وبالتالي، فإنه لا يستطيع أي اصطلاح أن يدعي بأنه كامل وشامل، كما لا يمكن لأي وصف «إمبيريقي» للحقائق الاجتماعية أن يتبرأ من الافتراضات والمزاعم النظرية.

كيف يمكن إذن التعرّف على «الحقائق الاجتماعية» ومراقبتها وتوثيقها؟ إن علماء الإنسان، في تطبيقهم للمنهج الذي شاعت الإشارة إليه بشكل متفائل «الملاحظة بالمشاركة»، يلجأون إلى ملاحظة

الظواهر بشكل مباشر. ولكن هل هم مؤهلون فعلاً للقيام بذلك؟ هل بإمكانهم التقاط مجرى العمليات الاجتماعية القادمة من الخارج؟ أما علماء الاجتماع، فإنهم يشاركون في المجتمع باعتبارهم أعضاء في المجتمع، ولكن، هل بإمكانهم ملاحظة مواضيع دراستهم كمواطنين «محليين»، وبطريقة غير قائمة على المصطلحات المتحيزة والانتقائية؟ ولننظر إلى المؤرخين: إنهم يسجلون ويحللون ملاحظات المشاركين الذين يكنون لهم علاقات الود أو البغض. ومهما كان التوجه الذي قاموا بتبنيه، فإن «أي حكم متعلق بالسلوك أو أنماط السلوك يتحتم أن يتعامل مع معايير الثقافات التي تنتجها بشكل نسبي» وضمن السياق الاجتماعي-التاريخي المحيط (Moore & Sanders, 2006 : 2). ينطبق هذا المبدأ تعاقبياً وتزامنياً، وينطبق على المستوى المعرفي على كل من علم الإنسان والتاريخ وعلم الاجتماع. وعلاوةً على ذلك، في حين "يمكن التعامل مع مواضيع الدراسة في العلوم الطبيعية دون الاعتماد على وجهة نظر موضوع الدراسة"، لا ينطبق ذلك على العلوم الاجتماعية (Wallerstein 2008 : 86 quoted in Wieviorka,). يتبين إذن ضرورة قيام كل تخصص بإقامة مسافة مقصودة من موضوع الدراسة، والعمل على إعادة تجديد ومراجعة مكانه في هذه المسافة باستمرار، واستبصار حيثيات علاقات الباحثين مع موضوع الدراسة. من هنا، يتضح لنا أن مناهج وأساليب البحث مرتبطة بشكل وثيق بالممارسة العلمية، كما أنه لا يمكن للممارسة العلمية أن تنتقص من دور المنهج. فمن المستحيل فصل مختلف حقول العلوم الاجتماعية بشكل صارم عن بعضها البعض، سواء معرفياً أو عملياً. وعلى الرغم مما ذكر، نرى أن الاختصاصات المتداولة تاريخياً، التي تطورت منذ نهاية القرن التاسع عشر، ما زالت تفضل الشرذمة المستمرة للعلوم البشرية. إن الشركاتية المرتبطة بتقسيم العمل المتزايد تجازف بالمصداقية المنهجية. إن الآثار غير المقصودة للتقاليد الأكاديمية هذه تتيح السياسات المعلنة لمجموعة من الحكومات، وتحثها على تفكيك العلوم الاجتماعية والآداب، وإذابتها في صهريج البحث المدعوم من المؤسسات الحكومية والجامعات، الأمر الذي يحصرها في مجال القطاع الخاص أو يجعلها تتماهى في بوتقة واحدة.

في وجه هذا التحدي الوجودي، على العلوم الاجتماعية العمل على تحقيق مستوى أكبر من الوعي حول أهمية التيقظ المعرفي في التخصصات الاجتماعية كافة. وعلى صعيد الأبحاث، يستلزم القيام بذلك تتبع الظواهر المتكررة والمنتظمة، التي يمكن التحقق منها في مدة أو سياق معين، وإظهار الطروحات النظرية بشكل إمبيريقي. وفي مجال سياسات العلوم، قد يسهم مثل هذا الإدراك في حل موازين التطبع (الهابتوس)،[1] والأطر المؤسساتية التي يلجأ إليها أولئك الذين يسعون إلى الحد من ممارسة الفكر الاجتماعي النقدي. مع ذلك، ينبغي أن نبقي في أذهاننا أن المطالب الجماهيرية الداعية إلى التحليل الاجتماعي آخذة بالتزايد سعياً لمجابهة التعقيدات المحيطة بالمشاكل الاجتماعية. ونلحظ أيضاً اهتماماً متزايداً بالعلوم الاجتماعية من قبل العلوم الطبيعية. هل المفاضلة الوضعية بين كل من المجموعتين قابل للتجاوز؟ هل العلوم الاجتماعية الآن هي على عتبات تغيير للمعادلة التي ستؤثر عليها ليس وحدها وإنما على العلوم قاطبة؟ لا يوجد مكان أفضل للدخول في جدل حول هذه المواضيع من قاعة الدراسة، ودعونا نتذكر أن العلوم الاجتماعية والآداب هي ثروة فريدة من نوعها للتحليل النقدي للعلاقات الإنسانية في داخل المجتمعات البشرية وبين المجتمعات والتصنيفات الاجتماعية. إن قيامها بممارسة الانعكاسية المتمحورة حول الذات يؤدي إلى تخطي ما يصفه الاقتصادي والفيلسوف

[1] انظر/ي تعريف مفهوم الهابتوس في الفصل الرابع.

أمارتيا سين(Sen, 2006) "القيود الثقافية"، وهو سلوك إقصائي مبني على الممارسة المتمحورة على الذات في التعامل مع قضايا حساسة كالثقافة والهوية. قد يكون ذلك سبباً كافياً لتدعيم مستقبل العلوم الاجتماعية والآداب من خلال التغلب على أطروحات شمولية قائمة على الانكفاء على الذات، وفي الوقت نفسه التنبه إلى صحوة القوميات في أوروبا وغيرها. لقد اتخذ العالم الأكاديمي الغربي اليوم وعياً حول ضرورة وحتمية القيام بإعادة قراءة أسس العلوم الاجتماعية. إن التحدي القادم يكمن في إحياء إنتاج المعرفة بشكل أكثر تكافؤاً وعلى أسس التبادل النقدي.

ثانياً. مراجعات زمكانية: علوم اجتماعية عالمية معاصرة

نود في هذا الجزء تناول موضوع البحوث في العلوم الاجتماعية في واقع اليوم، الذي لسنا من السذاجة بمكان لنعتبره نهائياً. نهدف بذلك إلى النظر إلى ماهية العلوم الاجتماعية والنمط السائد لدراستها في الواقع الحالي غير الدائم. على البحث الاجتماعي، بمعنى آخر، التعامل مع «الأسس المتبدلة»، وهو مسمى مستمد من المصادر البحرية لدانيل باولي (Daniel Pauly)، في سياق مختلف نوعاً ما، وذلك في تعامله مع المسامك واستنزاف مصادر المحيطات (Pauly, 1995). ما لا يمكن توقعه عند "جيل" معين (وهنا نتحدث عن وتيرة زمنية تتراوح بين الخمس سنوات فقط، وربما أقل من ذلك مع تزايد السرعة التقنية) يصبح مع الوقت أمراً عابراً بالنسبة للأجيال اللاحقة. ما لم يكن يتخيله الناس في ألمانيا عشية العام 1933 من احتمالية الإبادة الممنهجة لإحدى الأقليات، أصبح بين ليلة وضحاها جزءاً من الواقع العام 1938. كذلك إذا نظرنا إلى الاتحاد السوفييتي مع الثورة البلشفية العام 1927، لم يكن متوقعاً آنذاك أن يتم التنكيل المنظم للنخبة الشيوعية (وغيرها) الذي حدث بعد عشر سنوات فقط. إن تعذيب وقتل "مواطنين" أمريكيين (الذين تتم الإشارة إليهم باعتبارهم "غرباء" في معايير اليوم) لم يكن أمراً متوقعاً في الولايات المتحدة العام 2000، ولكنه بات جزءاً من الواقع المرير ولكن المقبول نوعاً ما العام 2003. ففضائح أبو غريب وغوانتنامو لم تحلْ دون إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي مرة أخرى العام 2004. وبعد هذه الإطلالة من الأمثلة التي لا حصر لها، دعونا نعود إلى عالم البحر والمسامك، إذ يمكن أن نتخذ منها عبراً في تناولنا للممارسات الاجتماعية، والأبعاد السياسية والبحثية. وينبغي أن نسلّط الضوء على ما يمكن أن يعتبره فيلسوف الأخلاق بأنه "أسوأ ما حدث"، ولكن قد يكون العكس صحيحاً أيضاً. المهم هو إدراك تواجد وتحرك القواعد الأساسية، على الصعيدين الزماني والمكاني. المسألة ليست متعلقة بمناهضة ظواهر غير مقبولة، أو بالإحجام عن السلوك الفردي والجماعي الكاره. ينبغي بالأحرى **فهم تحولات الأيديولوجيا والقيم المتحولة**، بغرض الدفاع عن الأمر السليم، وفي المقابل، القدرة على كشف الحقائق التي يعايشها الأفراد في محاولة للوصف والتحليل والتشخيص. يتعامل عالم الاجتماع هارالد ولزر (Harald Welzer) مع هذه القواعد المتبدلة والمخاطر المترتبة عن فشل إدراكها في الوقت المناسب. وقد تنبأ أن التغير المناخي –وتحديداً الاحتباس الحراري– من الأرجح أن ينتج حروباً طوفانية نتيجة للمصادر المحدودة والهجرة القسرية الكبيرة من الجنوب إلى الشمال، وتحديداً لكون قضاياهم، بأبعادها البيئية، غير معترف بها (Welzer, 2008). من اللازم التعرف على هذه الأسس، كي يتم أخذها بعين الاعتبار في الدراسات البحثية وتعديلها إذا لزم الأمر (Meyer-Hamme, 2009).

1 . إعادة تقييم الحداثة

في سوء استخدامه لمفهوم «الهيتيروتوبيا» ذهب ميشيل فوكو (Michel Foucault) إلى أن القرن التاسع عشر كان قرن الزمن، في حين كان القرن العشرين قرن المكان. ومن الواضح أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الزمكان. إن هذه الملاحظة مرتبطة بمعضلة الحداثة، على الرغم من عدم تطوعنا بتعريف أو إعادة تعريف الحداثة في هذا السياق. مع ذلك، فإن الحداثة موجودة في لُب البحث الاجتماعي، سواء أكان الهدف المعلن أو الضمني للبحث ملائماً أم غير ملائم فيما يتعلق بالتحديث. ويذكر أن الأخير (التحديث) لم يعد موضوعاً ساخناً في بعض مناطق العالم، مع أنه ما زال حياً في الشرق الأوسط. ما يمكن قوله جهارة في هذا السياق هو أن الحداثة تشير إلى وتيرة زمنية ومكانية معينة، أو ما يمكن أن نسميه "الزمكانية". ينتقد تيموثي ميتشل (2000)، وعلى خطى آن لورا ستولر (Ann Laura Stoler)، فوكو وغيره من المنظرين الذين تتجلى لديهم المركزوية الغربية، ويعيد مراجعة اهتمامات الجغرافية والتاريخ ليشملا قضايا المستعمِر والمستعمَر في تشكيل الحداثة البرجوازية. ولصياغة أي منظور نقدي لمنهجية البحث، ينبغي السعي الواضح إلى مجابهة هذا الانفصام المزدوج ونمط تخيله أو على الأقل التعبير عنه. ومن هنا، تغدو الزمكانية الوصفة الأساسية للبحث النقدي، والبناء المحرك الذي يحدد شكله وإطاره (Mitchell, 2000).

في حقبة الزمكانية يبدو واضحاً أن الحداثة، العنصر المحرك لهالة من البحث الاجتماعي، هي ذات ارتباط وثيق بالهيمنة (Mitchell, 2002). ويمكن وضع الحداثة في موضع "المهيمِن" أو المركز الذي تتوزع حوله الأقطاب الأخرى كافة. وينعكس ذلك على أرض الواقع. ومن هنا، فإن على أي بحث نقدي، إضافة إلى الأمور العديدة التي يقوم بها، مجابهة ذلك الفيل الضخم في الغرفة. ومن المعلوم أن هايدغر (Heidegger) قد توجه بنقد الحداثة وتبعه بعض أعضاء مدرسة فرانكفورت، وسبقهما نيتشه ولحقهما فوكو، غير أن جهودهم هذه لم تنطبق في بحث اجتماعي خلاّق، حتى أنها لم تتمكن على الأقل من تخطي الفجوة الوهمية بين الآداب والعلوم الاجتماعية. وسرعان ما ستضطر هذه التخصصات، عاجلاً أم آجلاً، إلى دمج نقد الحداثة ليصبح جزءاً من مراجعاتها، طبعاً بعد تنقية الحداثة من المنظور الفلسفي المتشائم الذي لازمها، وإزالة الشوائب عن خلجاتها التراجعية، أو بمعنى آخر، عن إرث هايدغر.

2 . إعادة تقييم

من أروع ما ورد في القرن العشرين المقولة التالية:

> «إن الحاضر هو زمن إعادة النظر في الأفكار الشائعة في العلوم الإنسانية (ونعني هنا ما يُعرف بالعلوم الاجتماعية، ولكن لا نقتصر عليها بل نشمل تخصصات أخرى)، والقانون والفن والهندسة المعمارية والفلسفة والأدب وحتى العلوم الطبيعية . . . إنها ليست الأفكار نفسها التي تتعرض للنقد وإنما النماذج («البرادايم») المستخدمة لعرضها. وبالتحديد في العلوم الاجتماعية، فإن التركيز ينصب على تنظيم التخصصات من خلال قوالب مجردة ومعممة تحتوي وترشد مختلف مساعي البحث الإمبيريقي التي باتت أمام تحدٍّ جدي» (Marcus and Fischer, 1986 : 7).

الإشكالية القائمة في ذلك الوقت، وإلى حد ما الصيغة الآخذة بالتراجع في الوقت الحاضر، تكمن في شمولية "السرديات الكبرى" الواردة في نماذج البرادايم المتناقضة، والهيجليين (نسبة إلى هيجل) سواء أكانوا على اليمين أم اليسار، وأنصار الوضعية، والنيتشويين[1] الليبراليون منهم أو التشاؤميون. جميعهم، بغض النظر عن اختلافاتهم، يشتركون في النبرة الغائية المستلهمة من الدين. إن حقبة الـ «ما بعد» قد طرحت نفسها بقوة في الفضاء الأكاديمي: ما بعد البنيوية، ما بعد الماركسية، ما بعد الحداثة، ما بعد الاستعمار (الكولونيالية). في هذه الثورة التي شهدت قيام الخاص (Micro) بابتلاع العام (Macro)، لعب كتاب إدوارد سعيد بصداه الكبير "الاستشراق» دوراً مهماً. وفي هذه العملية فضح الكتاب النخبة ذات التوجه اليميني المحافظ. كان مؤلفو الكتب ذات الصدى والوزن الكبير أنفسهم ممن وقعوا في قفص الاتهام هذه المرة عند سعيد، الذين بدورهم لاموه على إطلاق حملة «واسعة وغير منتقاة» (التعميم العشوائي) وعلى اتهام « الغربيين كافة الذين يكتبون عن غيرهم» (Marcus and Fischer, 1986 : 1). غير أن الأكاديميين الجديين يتقنون استخدام "عدم اللباقة" بشكل محنك، مثلما فعل سعيد في إحدى النسخ اللاحقة للكتاب العام 1994، إذ كانت الظروف قد تغيرت بسرعة وأمكنته من الاستفادة بشكل ذكي من الأحداث المتحولة والدولية إثر انهيار نظام الحرب الباردة. وبهذه الطريقة:

> "مع أن علاقات العداء وعدم المساواة ما زالت موجودة، والذي أثار اهتمامي بموضوع الاستشراق كظاهرة ثقافية وسياسية، هناك الآن على الأقل أجماع عام على كونها لا تمثل نظاماً أزلياً، وإنما تجربة تاريخية التي قد تكون نهايتها، أو على الأقل تبددها الجزئي، وشيكاً" (Said, 1994 : 352).

يمكن القول إننا، في الوقت نفسه، قد قطعنا درباً طويلاً فيما يتعلق بإعادة النظر في بعض المعضلات المفاهيمية التي تواجه العلوم البشرية والاجتماعية (وحتى الطبيعية)، وسنسعى في هذا الجزء إلى إلقاء الضوء على التوجهات النظرية ذات العلاقة، وكيفية التعامل معها من قبل المعنيين بشؤون المناهج والعلوم الاجتماعية، وعلاقتها ببعض القضايا المعاصرة، بما في ذلك الشرق الأوسط. نعلم أننا لا نستطيع اليوم أن ندّعي أننا نتعامل مع الماضي أو الحاضر ببساطة، ودون أية علاقة تربط بينهما. فالحاضر يؤثر على منظورنا للماضي. لقد نجح ليوبولد فون رانكي (Leopold von Ranke)، أحد أبرز مؤرخي بداية القرن التاسع عشر، في العمل على "تشييء" التاريخ من خلال دعوته الحثيثة إلى ضرورة تحرير التاريخ من الدارسات كافة التي تغطي الفترة المعاصرة أو حتى المستقبل وعلى حد قوله:

> «إن الدور المعزى بشكل عام للتاريخ، هو الحكم على الماضي، وإرشاد الحاضر، لصالح المستقبل: لم يتم تولي مثل هذا الدور (الشريف) في هذا العمل: إنه معني ببساطة بإظهار ما كان عليه الحال في السابق».

فالتاريخ، بحسب قوله، «قد اتخذ دور التوجه إلى الماضي، وذلك لإعطاء العالم الحالي دروساً وعبراً متعلقة بالمستقبل: إن المحاولة الحالية لا تسعى إلى تلك الدعوة الصارخة: إنها تريد ببساطة أن تبين كيف كانت الأمور في السابق». فموضوع التاريخ هو النظر إلى تلك التفاصيل على ما هي عليه، دون الإصرار على كونها أرضية للدروس التي يقتدي بها الحاضر في تعامله مع المستقبل. إن جوهر التاريخ موجود في

[1] نسبة إلى نيتشه.

أرشيفات متنوعة، ذلك المقياس «الموضوعي» الوحيد لدى رانكي. ومع استمرار تشييء التاريخ خلال القرن التاسع عشر والعشرين، بات ذلك أكثر صعوبة. فهو لم يعد تخصصاً بالمفهوم القديم للكلمة، حيث كانت معالجة الوثائق تشكل عالماً لا يضاهيه أي شيء آخر، بل يسود حالياً توجهات تشمل مراجع أوسع للتاريخ، مثل المصادر الشفوية والشعر والسير الذاتية والصور والموسيقى وحتى الإشاعات، باتت جميعها مقبولة في دراسة التاريخ. وتماماً مثل الزهور التي لا يمكن أن نفهمها بالنظر إلى البتلات دون الجذع الذي تتفرع عنه، فإن التاريخ يعيش كالعدسات الهجينة (Hybrid Panopticism)،[1] يستوعب ويتضمن أنواعاً مختلفة من العناصر. وفقط من خلال العمل على إعادة تركيب عناصره طبقة طبقة، وبتلة بتلة، بعيداً عن المركز، يمكن تفكيكه نوعاً ما وفهم ما يتضمنه. فهو ليس تخصصاً منفرداً بذاته، وإنما بات أكثر فأكثر يقع في قلب الأمور الأخرى كافة.

اعتبر رانكي (Ranke) نفسه ما يمكن وصفه اليوم على أنه إمبيريقيّ النزعة، مسنداً عمله إلى الأرشيفات الملموسة فقط، ومعارضاً نمط العقلانية والتجريد والغائية الكامنة في فكر هيجل (كما يظهر في محاضرات الأخير حول فلسفة التاريخ). فبينما ينافي هيجل (Hegel) رؤية رانكي حول سرد التاريخ كحكاية أو كرواية مطوّلة (في كل من الألمانية والفرنسية، فإن كلمتي "التاريخ" (History) و"القصة" (Story) لهما المعنى نفسه،[2] وهو وصف الأحداث والروايات) دون محاولة الخروج بـ «مغزى أعظم» (الهم الأساسي الذي يعنى به الفلاسفة). لا يعني ذلك أن أحدهما يتخطى الآخر من حيث الوحي. فلكل منهما نزعاته الدينية الخاصة به. ولكن في جوانب معينة، يمكن اعتبار رانكي كانطياً (نسبة إلى إيمانويل كانط (Kant)) في قيامه بالفصل بين "العقل الممارس" و"العقل المحض"، الذي اعتبره يوتوبياً (مجتمعاً فاضلاً)، بينما رأى كانط (Kant) بشكل أكثر تحديداً، وكما ورد لدى هوركهايمر وأدورنو (1982)، أن "الصراع بين التفكير العقلي المجرد والتفكير الإمبيريقي في التضامن الواعي للكل . . . يعبّر عن فكرة الكونية الفعلية: اليوتوبيا". أما هيجل، فقد أدرجهما في تناوله للعملية التقدمية الساعية إلى إماطة اللثام عن الروح المطلقة (الحرية كما تتجلى في الدولة الحديثة)، وهي رؤية تمكنت من أن تسود بسرعة وما زال وقعها بيّناً. بل يمكن القول إن كلاً من "فلسفة التاريخ" عند هيجل، والتاريخ "كما كان عليه فعلاً" عند رانكي، كان لهما الأثر في تشييء ووضع ضوابط على هذا الاختصاص، والتأثير على أجيال من الأكاديميين والوضعيين من جهة، والمنظرين من الجهة الأخرى، وفي أحيان تمكن عدة الاثنان من الاندماج في جبهة واحدة.

ويجدر أن نقدّر ذلك، في الوقت الذي أخذ فيه ضوء الكثير من الرؤى القومية والعالمية التي وسمت العقود والقرون الماضية يخبو، في كل من الغرب والشرق، ليتم استبدالها برؤى أكثر مرونة وتمحوراً على وحدات ومجموعات تتجاوز الدولة مثل "السكان"، و"الأقاليم"، و"المحيطات"، وحتى العالم كوحدة كلية (شيوع الاهتمام بـ "تاريخ العالم" الذي يحظى بالشعبية الواسعة). في الوقت نفسه، فإن العائلات والقرى والمدن من جهة، والتشكيلات المتخطية لحدود الدول والمنظمات العالمية من الجهة الأخرى، أصبحت جميعها محوراً للبحث الفردي والجماعي في مختلف التخصصات. وأثناء هذه العملية، تبرز سلسلة من المفاهيم الاصطلاحية التي تساعدنا في الإشارة إلى التغيرات المنهجية الحاصلة.

[1] إشارة إلى الغشاء المستخدم الذي يجعل المرء يرى دون أن يُرى (مثلاً في السجون) (المترجمة).

[2] ينطبق ذلك على استخدام كلمة "سيرة" في اللغة العربية إشارة إلى السرد التاريخي الحكائي (مثلاً سِيَر الملوك) (المترجمة).

3. مركزية التحولات الثقافية

إن مفهوم «الثقافة» قابل للتعريفات والتأويلات على مختلف الأصعدة. فإذا نظرنا مثلاً إلى عملية التمييز البنيوي بين الثقافة النخبوية والثقافة الجماهيرية، سنلاحظ أنه لم يعد ممكناً وصف الثقافة باعتبارها شريحة موحدة تحمل في جوفها التشكيلات الاجتماعية كافة. فالمجتمع غير متجانس، بل لا يجوز أن ننسى أنه متفاوت، إن لم يكن بالطبقة الاجتماعية، فبالعلاقة بين الأفراد والنخب الحاكمة في «حقول» اقتصادية وسياسية وثقافية معينة (وفقاً لتعبير بورديو). ويرى راناجيت جوها (Ranajit Guha) في تصريحه المعروف (أو "البيان" كما أسماه) الصادر عن مجموعة دراسات التابع (Subaltern Studies) وفي العدد الأول من مجلتهم، أن الدراسة التاريخية للقومية الهندية قد هيمن عليها نمطان من النخبوية: النمط الاستعماري الأصلي، والنمط البرجوازي–القومي الذي يحاول محاكاته:

> «إن كلاً من هذين النمطين للنخبوية يشتركان في نزعاتهما الإقصائية المدعية أن عملية إنتاج القومية الهندية، وتطور الوعي (القومي) الذي حدد هذه العملية، قد أنتجته النخب بشكل حصري أو على الأقل بشكل أساسي. والواقع أن مثل هذا التأريخ اللاتاريخي يختزل سياسات الناس. ففي موازاة مجال سياسات النخب، تواجد خلال فترة الاستعمار مجال آخر للسياسات الهندية، التي لم يكن فيها الفاعلون الأساسيون من المجموعات المحلية ذات النفوذ المهيمن أو السلطات الكولونيالية، وإنما الطبقات والمجموعات التابعة التي تشكل جماهير السكان من العمّال، وممن يشغل المكانة الوسيطة في المدن والقرى – بمعنى آخر الشعب. كان هذا مجالاً مستقلاً بحد ذاته» (توضيح إضافي في النص: 37 : Guha, 1988–40).

ومع أنه يتطرق إلى السياسة باستمرار، إلا أن ما يشير إليه جوها (Guha) هنا هو في واقع الأمر الثقافة السياسية، والثقافة في إطارها الأوسع، التي يرى أنها انقسمت إلى ثلاثة أنواع في نهاية الفترة الكولونيالية، والنوع الثالث هنا هو "التابع" (Subaltern)، الذي يهيمن عليه الريف، ويأخذ بالشرذمة المتزايدة ما بعد الاستقلال. وتبدو هذه النقطة جلية أيضاً عند بارثا شاترجي (Partha Chatterjee, 1986). وقد ظهرت مساع مجددة لاستبدال الانشقاق الثقافي المقترن بفترة ما بعد الاستعمار بالحيثيات التكنولوجية الحالية التي تخترق الفضاء الجغرافي والاجتماعي. ويعبّر مايكل فيشر (Michael Fischer, 2007 : 42) عن رأيه حول هذا التحول بقوله:

> «إن الالتزام بالنسبية المنهجية، والاعتراف بالتواطؤ المقترف في حيز العلاقات الاجتماعية، كفيلان بإماطة اللثام عن ادعاءات دقة الوصف. فبإمكانها في الواقع مواجهة المزاعم المحافظة التي تحمل شعار الأخلاقية، والتوجه بمطالب غير مريحة للاستيعاب. ولكن من دون مثل هذا الفهم، لا يمكن بناء الشرعية الاجتماعية اللازمة لاقتراح التغيير، أو على الأقل العمل على استدامته. إنها لا تتبع كون الفهم يعني الموافقة».

إن التجاذب الحالي في هذا السياق ما زال قوياً، مع أنه يبدو في الظاهر أن الوقائع والاتصالات المتبادلة في تصاعد عند كل من الأطراف المتعددة المعنية. وفي حالة الغرب، فإن الثقافة النخبوية تطورت في موازاة ذلك، بين مؤيد ومعارض للتوسع الاستعماري الغربي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين،

بأهدافه المتنوعة والمتزامنة: المواطنة العالمية والهيمنة على الواقعين تحت الاستعمار. كان الهدف في هذا السياق تثبيت دعائم الحكم المباشر على أجساد المواطنين المحيطين بهم في السياق المحلي، وعلى السكان (المستعمَرين) في البلاد المستعمَرة، والأهم من ذلك العمل على اختراقها. وبالتالي، قد نميز بين صولجان موجة الاستعمار الأولى بجذورها الأسبانية-البرتغالية ذات الطابع الاتجاري (المركنتيلي) (طبعاً بالتضافر مع دول أوروبية أخرى: فرنسا، وانجلترا وهولندا) التي أخذت تتجلى في القرن السادس عشر، وموجة الاستعمار الصناعية الحديثة التي هيمنت عليها بريطانيا والبارزة في القرن التاسع عشر. في الحالة الأولى، كانت السيطرة متعلقة بالمجال السياسي-الحيوي: القتل، العبودية، الإطاحة. أما النموذج الصناعي، فقد تمثل بالاستغلال والهندسة الاجتماعية. شاعت سياسات التبشير والاعتناق الديني في كلتا الموجتين. وفي الحالة الثانية، كانت التفاعلات الثقافية وغيرها من الأدوات الثقافية مفتاحاً للنجاح إذا قمنا بقياسها بمدى مرونة واستدامة العلاقات القائمة.

وفي موازاة هذه الأحداث، تطورت الثقافة الجماهيرية في المستعمرات والمركز، بشكل ثورات محلية امتدت من الجزائر إلى الهند، ومن فلسطين إلى الفلبين؛ واحتدم الصراع الطبقي في المركز، الأمر المرتبط بشكل وثيق بالنظام الاستعماري، وارتباطه بـ«العلوم» «الاجتماعية» و«الفلسفية» «الجديدة» التي كان يملك منفذاً مباشراً أو غير مباشر إليها (لم يتسنَّ للكثير من الفئات العمالية قراءة «البيان الشيوعي» إبان حركة الأممية الأولى (First International) وإنما قرأه نشطاء "أناركيون" وتولوا نشر الرسالة)؛ ومن خلال الثورة الصناعية نفسها التي أشعلتها الإمبريالية الكولونيالية.

4. القوة مقابل الفاعلية

يجدر فهم العلوم الاجتماعية المعاصرة في ضوء السياق التاريخي الذي نشأت فيه. إذ تميل اليوم جهات من كل من الشمال والجنوب إلى تضخيم الفجوة والسيطرة والنزاع بين الثقافات (صدام الحضارات) أو، على النقيض من ذلك، التشبث بديباجة «الحوار» بين «الحضارات». لا ينظر هذا الخطاب المبتور أنطولوجياً (وجودياً) إلى العلاقات المتبادلة والتكافل والتغاير وحتى «الهجين» (ybridity)، التي تعكس أن نزعات الازدراء والحقد والكراهية المتبادلة لم تكن غائبة تماماً. ينقصنا إطار معرفي شامل يستند إلى الفاعلية الجماعية بشكل أوسع، إذ نجد أنها تكاد تكون مقتصرة على "القوى المسيطرة"، وبالتالي محصورة على ممارسات "القوى" الشمالية والاستعمارية والاستعمارية الجديدة. إن مجموعة دراسات التابع قد خطت خطوة جادة لفهم أسباب وأشكال هذا الإجحاف العالمي. ولا ننكر هنا فضل التاريخ على مختلف العلوم الاجتماعية. مع ذلك، لا نجد "المنهج التاريخي"، بل كثيراً ما تم اختزاله في دراسات اجتماعية عدة حول الشرق الأوسط. وبدوره، يحلق التاريخ في العلوم الاجتماعية ويجوب فيها. وفي هذا السياق، يمكن القول إن العلوم الاجتماعية تجتمع في محورها التاريخي، الأمر الذي يسمح بالمقارنة ويظهر التغير القائم عليها (انظر/ي، الجزء الأول).

ما يترتب على مثل هذه المداخلة هو ضرورة تدارك العمل البحثي جدلية الأشكال الثقافية، وأخذ ذلك بعين الاعتبار، بدلاً من اتّباع النمط التقليدي في استخدام البيانات والمداخلات الصادرة عن النخب وتعميمها

على مجتمع ومجتمعات بأكملها. المسألة ليست متمحورة على النظر إلى التاريخ (أو المجتمع) "من الأسفل" كما ذهب البعض، وإنما الوعي العام حول الطبيعة الانفصامية للبيانات الاجتماعية، ومراجعة البحث تبعاً لذلك. هذا هو التوجه المحدد الذي اعتمدت عليه مجموعة دراسات التابع. فقد دعوا إلى إعادة قراءة التاريخ وتطوير رؤى جديدة لفهم الحركات الاجتماعية والمقارنة والعالمية.

وفي محاولتهم هذه، وعلى نهج المفكرين السياسيين خلال القرن الماضي، استلهمت مجموعة دراسات التابع بأعمال كارل شميت (Carl Schmitt) وتأثرت به، وتحديداً ما كتبه بعنوان "المفهوم السياسي"، الذي ظهر بداية كمقال العام 1927. كان ذلك عندما كان وضع "جمهورية وايمر" (Weimar Republic) يشير إلى أن هناك العديد من السنوات المرفهة أمامه. وقد كان ذلك في الصميم استغاثة لقادة "الجمهورية" بالتعامل بشكل حازم مع أعدائهم على كفتي المعادلة السياسية. وتبعاً لظهور هذه الأفكار العام 1932، تمت إعادة قراءتها وتكرارها مثل "أغنية الأوز" الشائعة في وايمر: وعلى الشاكلة نفسها، يمكن وصف المصير الغريب الذي حل بالبحث التحليلي. وبدوره، أدرك ليو شتراوس (Leo Strauss, 1996 [1932]: 92–93) مغزى أفكار شميت وتأثر إلى حد كبير به، وذكر في خلجاته المنشورة ذلك العام، أن شميت نجح بهزة واحدة في قلب معادلة هوبس: "بينما يعد هوبس مؤسساً لليبرالية في عالم غير ليبرالي، فإن شميت تمكن من نقد الليبرالية في عالم ليبرالي".

يرى شميت أن الحقل السياسي يتواجد بشكل مستقل، حيث يرى (Schmitt, 1996: 27) أن الاقتصاد يتجاذب في كل من الحقل المربح وغير المربح، مثلما تدور الأخلاقيات بين مسميات الخير والشر، وعلم الجمال بين الجميل والقبيح. وكما يوجد في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية جدلية استقطاب معينة، فإن للسياسة جدلية استقطابها الخاص، تلك الجدلية بين الصديق والعدو. إن العدو السياسي لا يحتاج إلى أن يكون سيئاً على الصعيد الأخلاقي أو قبيحاً من حيث الجمال. لا يحتاج إلى الظهور كمنافس اقتصادي، بل في الواقع قد يكون مفيداً التعاقد معه في تبادلات تجارية. ولكنه، وعلى الرغم من ذلك، يبقى ذلك "الآخر"، ذاك "الغريب"، ويكفي لشخص على شاكلته أن يبقى شيئاً مختلفاً، ومميزاً على الصعيد الوجودي، بشكل مبالغ فيه، وبطريقة تجعل الصراعات معه أمراً محتدماً. لا يقوم مثل هذا الاستنتاج بناء على معيار عام تم تحديده مسبقاً، أو نتيجة لحكم طرف ثالث محايد أو غير متورط في الصراع. ومع ذلك، يتم إطلاق هذه التعميمات باعتبارها حقائق أو أحكاماً حتمية.

هناك تجاذب جدلي حاد فعلاً وقد تعرّض للسجال، ولكنه يستمر بوصف المجال السياسي في وقت تراجعت فيه مركزوية الدولة. فبينما قام شميت باستخدام معادلة الاحتكار السياسي بين نقيضين (مثلاً صديق–عدو) إشارة إلى الدولة (باعتبارها ممارسة للاحتكار)، يمكن أن تنقلب الآية اليوم. إن ما يجعل مثل هذا التوجه مهماً على الصعيد البحثي هو في حديثه عن المؤلفين وعن مواضيع البحث في سياق الحيز الاجتماعي، أكان ذلك في موقع دنيوي أم علوي من الدولة: مثلاً العائلة أو القبيلة أو الإقليم أو الكرة الأرضية. يختلف ذلك عن قيام زعيم سياسي بإعلان الحرب على مجموعة كاملة من الناس من منطلقات دينية: فعلى العكس من ذلك، الموضوع متعلق بوجهات النظر والتأويل المتنوعة، وبالتالي يتعلق بفضاء الأسئلة الظاهراتية.

5. عبر الاختصاصات (Interdisciplinary) أو عابر للاختصاصات (Trandisiciplinary)[1]

لاحظ مارتن برنال (Martin Bernal, 1987 : 3) في محاولته المخفقة في تأسيس إرث بديل في حقل الدراسات الكلاسيكية أن "التحديات الأساسية التي تواجهها التخصصات تميل إلى أن تأتي من الخارج". ويصيب أيضاً حينما يتطرق إلى تقييد الطلبة بتعاليم متصلبة ومثالية وأيديولوجية تشعرهم بأن تعديلها شبه مستحيل. وقد لا ينطبق ذلك على الأشخاص الذين قرروا الدخول في الاختصاص بشكل أحادي، لأنه لا تترسخ في ذهن مثل هذه الفئة التعاليم المتصلبة التي يتم حفر أذهان الآخرين بها. إن موقعهم كغرباء يعطيهم، في هذه الحالة، ميزة خاصة، باعتبارهم يحملون مقومات الابتكار. وفي العديد من الأحيان، فإن مثل هذه البصيرة المستقلة تخرج برؤى مفاجئة وأصيلة وبنّاءة، وبإضافات مستنيرة على تلك الاختصاصات الجامدة المتقوقعة على ذاتها، التي يصبح بالإمكان النفاذ إليها من خلال أساليب قادرة على الكشف والاختراق، والتي تحدث عنها فوكو.

في بعض الجوانب على الأقل، يمكن القول إن الاختلافات المزعومة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية هي من وحي الخيال. فالعلوم الطبيعية مبنية على منهج استنباطي، حيث يتم البدء بتعريف المفاهيم، ثم صياغة الفرضيات، وبعد ذلك اختبارها من خلال العمل الميداني أو التجارب (King وآخرون، 1997). وقد تنزع لأن تكون لا-إنسانية، في مثاليتها الأفلاطونية التي تعبر عن منظور فلاسفة العلوم أكثر من واقع العلماء أنفسهم. يختلف الأمر عندما نتحدث عن الواقع، حيث أن أغلب الإنتاج المثمر يعتمد بالأساس على التحليل الممعن للآليات المسبقة، وتبني المنهجية، وتعديلها على أسس مواقع الصواب والخطأ الناجمة عن التجربة على أرض الواقع (Kuhn, 1970). وتحديداً في العلوم الاجتماعية، بما في ذلك الدراسات الكيفية، هناك حاجة إلى إحداث توازن خلاّق بين المستوى النظري والإمبيريقي، وبين النهج الاستقرائي والاستنباطي، وبين المفهوم وموضوع الدراسة. وتتضمن العملية الرجوع الدائم إلى المفهمة، ولكن بحركة متواصلة ذهاباً وإياباً بين المفاهيم والمنتوج الفعلي. وفي واقع الأمر، فإنه أثناء العمل على إنجاز البحث الفعلي، قد لا تتوفر لدى المرء أدنى فكرة حول ماذا سينتج عنه، وإلا فإنه قد يكون دون جدوى. ومن المتوقع أن ما ينتج في النهاية سيختلف عن التكهنات الواردة في بداية البحث. إن بعض الاختبارات المنهجية المُحكمة (مثلاً: Latour and Woolgar, 1986) قد توصلت إلى استنتاجات متشابهة، غير أنها غير مقبولة بالقدر الكافي، أو لا يتم تدعيمها بشكل جاد، وبطريقة تسمح لها بإحداث أي تأثير يُذكر. صحيح أنه لا يجدر الخلط بين النظريات والقوانين، وأنه بينما يتم التحقق من القوانين من عدد محدد من الأمثلة على أرض الواقع أو في المختبر، فإن النظريات تنطلق إلى الأعلى بفكرها الحالم، ولكن مع ذلك يجدر ألا ننسى أن الأحلام نفسها تعكس تجارب حياتية يمكن فك طلاسمها.

لقد أجحف العلماء الاجتماعيون بالإقرار بهذه الحقائق، هذا إن لم نذكر مشاعر الحياء التي تكنها الفئات "اللينة" (السمحة) نحو الفئات "الحازمة" (الصارمة) في العلوم الاجتماعية. وتبعاً لذلك، نجد في الكثير من الأحيان درجة من التصلّب المفاهيمي، الأمر الذي له التأثير السلبي على بعض التخصصات مثل العلوم السياسية، والذي يعمل على تراجع التطور المعرفي. لقد خبا ضوء الاتجاه السلوكي في العلوم السياسية بشكل تدريجي، ولم يكن ذلك عادلاً، الأمر الذي حل أيضاً بـ"الواقعية الجديدة"، المبنية بشكل صارخ

[1] يشار إلى "عابرة للاختصاصات" (Transdisciplinary) أيضاً بمفهوم "الدراسات البينية" باللغة العربية (المترجمة).

على نظام "ثنائية القطبية". وكما تنبأ كينيث والتس (Kenneth Waltz) العام 1979، في منظوره المنطلق من الواقعية الجديدة في السياسات الدولية (183 :Waltz 1979). "لم تكن عراقيل دخول نادي القوى العظمى أعلى وأكثر تعداداً عما هي عليه اليوم. سيبقى النادي ولمدة طويلة فريدا من نوعه في العالم". والحقيقة تبين أن مزاعم "ثنائية القطبية" التي يتم اختبارها قد سادت لمدة قصيرة لا تتجاوز الأربعين عاماً فقط، وتحديداً في الأعوام 1945 – 1990، غير أن منظومة الواقعية الجديدة تعايش طوراً آخر من الحياة الغريبة والمطوّلة، والتي يبدو وكأنها تصد الإنجازات المفاهيمية المطلوبة. علينا أن ندرك أن الجدل النظري الناجح لا ينطلق غالباً من مسميات تبدو وكأنها منطقية، وإنما من قناعات الباحث، الممتزجة برؤى جديدة منذ المراحل المبكرة من عملية البحث.

6. دور أحادية القطبية المعولمة

إن المكانة البنيوية للأحادية القطبية المعولمة لما بعد العام 1990 تركت أثرها على العلوم الاجتماعية اليوم. يميل الطلبة والمشرفون الأكاديميون، في الشرق الأوسط أكثر من أوروبا، إلى تبني توجه قدري إزاء تدخل الولايات المتحدة في شؤونهم، ويبدو استشراء وتغلغل هذا الإذعان والتسليم لدور الولايات المتحدة، ليس على صعيد السياسات الدولية فحسب، وإنما أيضاً على مستوى منظورهم لحيثيات المجتمعات المحلية في المناطق التي يقيمون فيها وغيرها من البلدان. ومن الملفت أن مفهوم «أحادية القطبية» يشير إلى نمط توزيع القوى وليس على استخداماتها. فهي ليست في الواقع مرادفاً لـ «الهيمنة» و«الإمبراطورية» وغيرها من المفاهيم ذات الصدى المرتكز على «الفعل». إن مفهوم «أحادية القطبية» هو مجرد تعبير مبسط عن البيانات التراكمية المتعلقة بالثروة، والسكان، والقوة العسكرية، والتطور التقني، والاستثمار البحثي. يقوم المفهوم (في واقع الأمر) باختبارها بالاستناد إلى تخصصات متباينة مثل علم الإنسان والقانون وعلم الجمال والدين. وفي هذا السياق، ما من شك في أن «أحادية القطبية» تحرك مسار البحث في العلوم الاجتماعية اليوم. غير أن بعض الباحثين/ات، وعلى خلاف أساتذتهم، لا يأخذون ذلك بعين الاعتبار بشكل كافٍ. يشعر البعض بأنه مع «درء» «الخطر» «الشيوعي»، فإن حرية الممارسة الخطابية الاستطرادية باتت غير مشروطة، وبالتالي لم تعد مستندة أو على الأقل متعلقة بالقوى المهيمنة. إن أولئك الذين مالوا، أو مال آباؤهم وأمهاتهم الفكريين، إلى ستر أعمالهم بتهافت «ما بعد الحداثة» أو «ما قبل الحداثة» قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، يعزون الآن كل شيء إلى العقلية «الماركسية» وحتى في تناولهم للكيان السوفييتي الضخم، وبالتالي بعث الحتمية غير المحدودة للامبريالية نفسها وتسليط الضوء على (أو ترويج) الأداء الإمبريالي للولايات المتحدة. إن «أحادية القطبية» تملي بتعاليمها على العلوم الاجتماعية بطرق شتى: المصادر الأمريكية، المال، الحياة الأكاديمية، اللغة. إن مزاعم الدور الأساسي للولايات المتحدة على المسرح العالمي يقودها إلى أن تتوغل في قضايا تاريخية وسياسية وفكرية عدة.

إذا أخذنا مجرد عينة من الأسئلة المتداولة حول الشرق الأوسط، سواء أكان الموضوع الشائع هو الاحتلال الإسرائيلي، أم الإسلام السياسي، أم قانون الأحوال الشخصية، أم علم الاجتماع العسكري أم الريفي، فإننا سنلاحظ أنها، بشكل مباشر أو غير مباشر، مواضيع تفرضها لائحة النظام «الجديد». وحتى مع بزوغ نجم قوى عالمية وتشكيلات اجتماعية جديدة، فإننا ندرك أن «أحادية القطبية» لم يكن لها، وحتى غدو الحرب العالمية الثانية، ذلك الثقل الذي تتكبده اليوم. إن مجلة الأبحاث السياسية العالمية «ورلد بوليتكس» (World Politics) المرموقة، بعددها الصادر في كانون الثاني 2009، قد

كرست جل اهتمامها لمعالجة هذا السؤال. فحتى لو تواجدت السياسة الحديثة-القديمة المتبعة من قبل الصين، أو تم الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة من قبل الهند بتحدياتها الإقليمية أو العالمية، يستمر صولجان «أحادية القطبية» (et al, Ikenberry 2009) بفرض نفسه، ولا يبدو وجود حل قصير الأمد لإنهائها. وقد نتساءل ما إن كان ذلك صحيحاً. فلنتذكر أن أياً من علماء الاجتماع الجديين لم يتوقع النهاية السريعة لنظام "ثنائية القطبية" في نهاية الثمانينيات. فلو استمع بول كندي (Paul Kennedy)، صاحب معادلة نشأة وسقوط الأمم، إلى نفسه، مع وضع الاتحاد السوفييتي من حيث الإنفاق العسكري والقدرات الاقتصادية المحدودة كما وصفها، لكان سيقترح التغيير النظامي الشامل (Kennedy, 1987 : 488-513). إن الحلقة الناقصة هنا، كالعادة، هي "البوح" (الإفصاح) ((Parrhesia أو إمكانية الحديث بصدق إلى معقل القوة. في هذه الحالة، لم يكن الموضوع يتعلق بالأمير الحاكم، بل بالنظم الفكرية الأكاديمية الحاكمة. صدق فوكو (2008) بجعل عملية "البوح" جزءاً وثيقاً من الحقيقة. فهي الحقيقة بجل عينيها، وليست مجرد نمط من التصرف الذي يحفز التعبير عن الخطاب المبتور. إن مقولة جاليليو الشائعة "مع ذلك تدور!" تتخذ أشكالاً عدة، لدرجة أنها تغدو غير قابلة للالتقاط. غير أن ملاحظة نمط الحركة أو الدوران هي في صميم العلوم الاجتماعية. ومن يعلم؟ حتى حقبة معادلة "أحادية القطبية" العالمية قد لا تستغرق في نهاية الأمر فترة أطول من معادلة "ثنائية القطبية"، الأمر الذي قد لا يكون مستغرباً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن كلاً منهما هو نتاج تم تركيبه. مع ذلك، فإننا نرى صداها على عالم الفكر والممارسة، على اعتبار أنها باقية إلى الأبد.

7. المفهوم والبحث

إن النظر إلى الحركة الجدلية بين المفهوم والبحث يقترن بمجموعة من الإيجابيات وقليل من السيئات. إنه يتضمن نظرية ممارسة وممارسة نظرية. من مساوئ إسناد البحث بشكل زائد على الممارسة البحثية يثير معضلة تأجيل تأطير النظريات لمدة زائدة، وإشعار الجمع الغفير من الباحثين بالضياع أمام زمرة الاحتمالات المختلفة. وقد يكون ذلك مفيداً في الوقت نفسه، مع ما يثمره من إمكانية الإسهام والاكتشاف وتطوير المشارف البحثية . . . ومن إيجابيات ذلك إذا أخذنا حقل التاريخ على سبيل المثال، أن تناول الحركة الجدلية بين المفهوم والبحث يجعل مسألة تعريف العولمة، الدائر خلال العقد الماضي، أمراً عابراً، والتي تبيّن حتى الآن أنها مسألة مهمة، ولكن باتت تثير الملل (انظر/ ي، القسم الأول). إن تصنيف العولمة يبقى يطرح نفسه، ويغفل تغطية اللائحة المتسعة للمعاني المتحولة بسرعة كبيرة، التي تحاول التعبير عن الماهية المائعة لجوهر العولمة (ومع ذلك يتضح أنها غير قادرة على إيجاد الحبكة المعبرة). ومع ذلك تبقى قيمتها الاستخدامية قيّمة (Crossley, 2008). إن إحدى العواقب الأخرى ذات العلاقة هي أن اختصاصي التاريخ الخاص (Microhistory) والتاريخ العالمي (Global History) لم يعدا متعارضين بالقدر نفسه الذي كانا فيه في السابق، وأن أعمال مؤلفين في التاريخ الخاص مثل كارلو جينزبورج (Carlo Ginzburg) التي صدرت العام 1982 تحمل الكثير من التشابهات مع التاريخ العالمي، إذ يشترك كلاهما بتغاضي مسألة "الحدود" التي تطرح نفسها باستمرار وتثير الجدل الدائم. وفي النهاية، والأهم من ذلك كله، أن "التاريخ العالمي" كإطار عام، وليس كمفهوم محدد، يوفر السبل لتحاشي أهوال المركزوية الأوروبية، من خلال الإسهام في جعل الحدود أكثر سيولة ومرونة، وتفكيك الأقاليم والثقافات والدول، ووضعها في مجموعة من شبكات البحث المعقدة بدلاً من كونها إشكاليات متفردة (Douki & Minard, 2007). ومن خلال القيام بذلك، فإنه يتوجب على المؤرخين القفز من

أتون القومية أو المركزوية الأوروبية (انظر/ ي، الجزء الثالث) إلى نيران الأمركة، التي قد تتوارى خلف واجهة العولمة، والتي لم يتوانَ بورديو عن تحذيرنا منها.

مع ذلك، قد لا تكمن الإجابة في رفض توجهات العولمة، سواء بشكل مفاهيمي أو إمبيريقي. لقد قام كارل شميت العام 1944، وتحت تأثير الحرب العالمية الثانية (التحول العالمي الأخير غير المتوقع)، بالدعوة إلى ما أسماه "الثورة المكانية" الذي يتم "براً وبحراً" في كتاب بهذا العنوان أهداه إلى ابنته، وبالتالي إلى الأجيال اللاحقة، وبديباجة صاغها كعنوان فرعي هي "توجه عالمي تاريخي". وقد نصف عرضه للثورات المكانية بأنها غير مميزة، بل أشبه ما تكون تقليدية ومتمحورة على المركزوية الأوروبية، بدءاً بحديثه عن اسكندر المقدوني، وانتقالاً إلى القياصرة فالحملات الصليبية فاكتشاف الأمريكتين. ولكن نظرة أعمق إلى منطق تصنيف الكتاب بتلك الطريقة يكشف عن مستويات أعمق في التحليل. فمثلاً نجده يشن ضربة صاعقة على "العولمة" من خلال الإشارة إلى أن إراتوسثينس (275 – 195)، رئيس مكتبة الإسكندرية في الفترات "الهيلينية"، قد أشار إلى كون الكرة الأرضية دائرية، ومستبقاً بالتالي مختلف الثورات المكانية، ومتوصلاً إلى استنتاج وجود عدد لا حصر له من التوجهات المكانية المختلفة، الذي يختلف من منظور لآخر. ويعبّر شميت عن الفرق بين المكان، كما يراه علم النفس والفيزياء ومنظور الهندسة الرياضية وعلم الأحياء، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة (Schmitt, 1954 : 56). ويتوصل أخيراً إلى أنّ الجحافل العظيمة، والقوات العسكرية والبحرية، والاستكشافات التي مهدت للثورات المكانية المتتابعة، لم تنتظر الحصول على إذن من العلماء قبل الإقدام على تحركاتها المكانية الثورية. وقد يذهب المرء بالتالي إلى احتمالات لا حصر لها لمفهوم المكان، ولكنها مرتبطة بشبكة عالمية أوسع، وتغدو قضية العولمة بالتالي ليست موضوعاً ذا شأن يذكر.

8. خيار السرد أو الشكل مقابل المضمون

في العلوم الاجتماعية، يعتمد خيار السرد على الموضوع المطروح، ويتفوق على الميادين التي يتم فيها البحث. وكما تبيّن في حديث غاياندراري باندي (Gyanandra Pandy 1988,) عن التاريخ، يعتمد نقل حدث معين أو مجموعة من الأحداث في فترة زمنية قصيرة أو طويلة على نمط التنمية الذي تم اختياره كمرجع (وما إن كان يركز على الحقول الاجتماعية، أو الدينية، أو السياسية، أو الاقتصادية). ويشير ذلك طبعاً إلى مجموعة من التأويلات، مثلاً تلك التي تم ترويجها مع الكساد العظيم العام 1929. إنها تحمل في حذافيرها أيضاً الأيديولوجيات المتنافسة للأحزاب السياسية، وتعد بشكل عام مصادر للبحث وتفسيراً للتناقضات القائمة بين الأعمال المختلفة في موضوع معين، مهما كانت "متأصلة". وبالتأكيد، ليست الأعمال كافة مقنعة أو شعبية بالقدر نفسه على المدى القصير والطويل، إذ يعتمد مستواها المقارن على مجموعة من المعايير، من ضمنها الدقة في الخيارات وحساب البيانات والأحداث.

ويرتبط بهذه الاعتبارات بعض المسائل (الزائفة) حول الشكل مقابل المحتوى (المضمون). وتماماً كما تم دحض الأفضلية الماركسية في الفصل بين البنية التحتية والبنية الفوقية، ومراجعة ذلك من قبل غرامشي، فإن المعركة القديمة بين الاثنين تبدو اليوم شكلية إن لم تكن زائفة. هناك دعوة ضمنية لتجاوز مثل هذه المعركة من خلال الإشارة بوحدتهما الأساسية. قد لا نلمس وحدة الشكل–المضمون، ولكنها على الأقل غاية على المدى البعيد. دعونا نقر بأن الأيديولوجيا السائدة نفسها أصرت تاريخياً على فصلهما، واعتبار

"الشكل" هو العبد الخاضع، و"المضمون" هو السيد الآمر، وتحبيذ المضمون على الشكل، وتم النظر إلى "العبد" هنا (وليس عند هيجل) باعتباره تابعاً. ويجدر على البحث النقدي بالأحرى تبني توجه هايدن وايت (Hayden White)) الذي يتناول الشكل باعتباره مضموناً. فكل من الشكل والمضمون (المحتوى) يلتقي مع الآخر. وقد وقع في هذا المأزق الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية، الذي أبرز الولايات المتحدة في موقع المنتصر بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى النقيض من ذلك، الاتجاه البنيوي، الذي تقريباً في الفترة نفسها، حفز الأطراف المتشائمة على التنفيس والتعبير عن أحلامهم بالتغيير، الذين شعروا أنهم أمام قفص مقفل. ووفقاً لهايدن وايت (Hayden White, 2009 : 67) :

> "وهنا برزت البنيوية، في الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الثانية أو أعقبتها، وفي مرحلة كانت الرأسمالية فيها قد بلغت بنى تنظيمية مفرطة لأغراض الحرب. إن المجتمع يغلق أبوابه لأي نوع من التفرد في أوقات الحرب. يتحول إلى حالة من الإقصاء المحتوى كما يرى أغامبن. أعتقد أن البنيوية هي في الواقع متعلقة بالمجتمع الرأسمالي المتطور، مجتمع بات أكثر فأكثر ضبطاً وتحديداً للخيارات الفردية، وإيهامهم في الوقت نفسه بأنهم أحرار في خياراتهم! . . . إن البنيوية تفسر كيف بإمكان جهاز المجتمع الرأسمالي المريع، والمسؤول عن تدمير أبعاد المجال الحيوي كافة، أن يتحقق. إن ما بعد البنيوية تفسر كيف بالإمكان معارضة هذا الجهاز . . . وعلى فكرة، أعتقد أن على البنيوية وما بعد البنيوية الفرنسية الإقرار بأفضال سارتر ومحاولاته في دمج الوجودية والتوجهات الماركسية حول المجتمع".

يشير ذلك إلى مضمون الشكل، وقد تمتد هذه المنظومة أيضاً إلى السرد البحثي. وبالعودة إلى "المنافسة" بين هيجل ورانكي، يمكن النظر إلى أن المحتوى عند رانكي كان الشكل عند هيجل، والعكس صحيح. إن كلاً من هذين النموذجين، والأمثلة المتعلقة بهما، يمارسان في النهاية نمطاً من التشيؤ، التي إن نظرنا إليها بشكل أقرب، ترتبط بالشرخ الإفتائي والشائع في القرون الوسطى بين الواقعية (Realism) والاسمية (Nominalism). [1]

9. أشعة وأقبية الحاضر كمخزون للماضي الاستعماري

كانت سنوات العشرينيات حاسمة على مختلف الأصعدة. فقد حل "الكساد الكبير"، وتم تأسيس جماعة الإخوان المسلمين وظهرت مجلة "**أنآل**» (Annales) و"المدرسة" المنهجية. وقد كانت مختلف هذه الأحداث معبرة عن آثار المشروع الامبريالي، التي تمكنت أوروبا بفضلها من بسط سيطرتها على مختلف أطراف المعمورة، بما في ذلك المناطق العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية. من هنا، يمكن القول إن أشعة الماضي المنير هي في الواقع أقبية ظلمتها الحالكة. لا يعني ذلك بالضرورة أن مدرسة "أنآل" ذات الأثر المهم على التاريخ والجغرافية ومختلف العلوم الاجتماعية كانت مرتبطة بشكل مباشر بالمشروع

[1] يذكرنا ذلك أيضاً بالجدل الدائر في الأدب والفكر والهندسة الاجتماعية في العالم العربي حول "الشكل" و"المضمون"، الأمر الذي يستثير التفكير بمضمون الشكل وشكل المضمون (المترجمة).

الكولونيالي (الاستعماري) ((Paligot, 2009. فقد كان كل من لوسيان فيفر (Lucien Febvre) ومارك بلوك (Marc Bloch) اللذين ساهما في تأسيسها، مختصين بالنهضة الأوروبية في العهود السابقة للاستعمار والعصور الوسطى. مع ذلك، فإنه من البديهي أنهم استفادوا من الاستعمار وعولمته للحيز الاجتماعي والجغرافيا السياسية. فإلى جانب سعيهم إلى النفاذ بشكل أعمق داخل النسيج الاجتماعي، وتفادي عالم الملوك والضباط، فإنهم حاولوا توسيع حيزهم الأكاديمي أفقياً أيضاً ليشمل أبعد زوايا المعمورة. لقد حاولت مدرسة "أنآل" تحقيق أهداف عالمية في عالم معرّض للعولمة القسرية. ومن المفارقة بمكان أن أعضاء مدرسة "أنآل" بتوجهاتهم المستنيرة وبانتماءاتهم "ما بعد الماركسية" و"ما بعد الحداثية"، وتحديداً فيفر (Febvre)، كانوا يحملون نزعات استعمارية في الصميم، ولا يراعون الاعتبارات المعرفية فحسب أثناء تعاونهم مع المفكرين الآخرين، بل بعض الاعتبارات "العرقية" أيضاً. ولم ينفك فيفر عن النشاط في مدرسة "أنآل"، حتى بعد إعدام رفيقه مارك بلوك من قبل النازيين خلال الحرب العالمية الثانية، وتسلّم طالبه فيرناند بروديل (Fernand Braudel) زمام الأمور. ولم يتوانَ الأخير بدوره في التحمس بالإرث الاستعماري. وقد استغرق الفريق وقتاً طويلاً للإقرار بأنه، على الرغم من توجهاتهم التي تميل إلى التقدمية، من المستغرب أنهم كانوا من السذاجة لعدم مناصرة انتهاء الإمبراطورية قبل ذلك بكثير. ويبدو أنهم تأخروا كثيراً لكي يقرّوا بذلك الإجحاف.

نستخلص من ذلك أنه مهما بدا أو كان منهج البحث أصلياً ومتقدماً وسبّاقاً، فإنه منوط بكل من بنية النظام العالمي، وبالانتماءات الاجتماعية والثقافية لممارسيها. فلماذا لم يتدارك أعضاء فريق "أنآل" في صحوة الحظر النازي، واجتياح موسوليني الاستعماري للحبشة، واحتلال اليابان العنيف لأجزاء من الصين، ضرورة مراجعة إستراتيجياتهم البحثية الأساسية، ووضع علامات الاستفهام على مناورات دولهم في الخارج؟ ولماذا، حتى مع الويلات التي أصابت أعضاء الفريق بشكل شخصي، لم يصدر أي تحرك يُذكر هنا أو هناك؟. ليس موضوعنا الإجابة عن هذه الأسئلة الآن، ولكننا نذكرها من باب الإشارة إلى مدى جمود البنى الزمنية والمكانية التي يتحرك داخلها الباحث.

ويرتبط بهذه المعضلة استمرار "الإمبراطورية في الكتابة" حتى بعد تقهقر الإمبراطورية بشكلها الصارخ. ويمكن القول إن مزاولة العلوم الاجتماعية يحمل في طياته الإرث الاستعماري على طرفي المعادلة. فسواء أتحدثنا عن النخب المرتبطة بالقوى الاستعمارية أم تلك المرتبطة بالمستعمرات السابقة، فإن تصفية العقول من الإرث الاستعماري هي إشكالية تتطلب الجهد الجهيد. وفي السنوات الأخيرة، وفي ضوء الاهتمام المتزايد بمنظومة «**الدولة الفاشلة**» (الناتج عن العلوم الاجتماعية)، والاعتقاد المزعوم أن مثل هذه الدولة باتت واقعاً في أنحاء من العالم (مثلاً العالم العربي) أو أصبحت تعكس واقع قارات بأكملها (أفريقيا)، يتلاطم العالم الأكاديمي بالدعاة التصحيحيين الداعين إلى إعادة النظر في الأحكام المرتبطة بالموروث الاستعماري. ولا ينحصر ذلك على الكتّاب، مثل أولئك الموجودين في بريطانيا أو فرنسا، ولكنه يمتد إلى الخبراء المختصين بتلك الحقب (مثلاً نيل فرغسون (Neill Ferguson)). وبينما يسهل فهم سبب كون الحنين (Nostalgia) إلى تلك الأيام قد احتل مكانة مهمة في "المركز" الاستعماري السابق، قد نشخص أسباب حدوث ذلك في المناطق المستعمَرة عندما نقرأ "برديم" فوكو حول "التحريض على الخطاب" (Foucault, 1998, Ch. II)، حيث يجد السكان أنفسهم في شباك الخطاب المنهجي الذي يتم إسقاطه عليهم وإذا بهم يقومون بتذويته. وقد بيّن إدوارد سعيد في صرحه المعروف "الاستشراق" أنه تم إسقاط الخطاب إلى ما وراء البحار وإيعازه إلى صفات المناطق المستعمَرة، وبالتالي تبرير علاقات السيطرة وجعلها واقعاً سليماً. كذلك ما يذكره جوزيف مسعد (2007، وتحديداً في المقدمة) مشيراً من

خلال زمرة من الخطاب الثقافي والجنسي والسياسي كيف يتم تذويت خطاب "التخلف العربي" من قبل السكان المستعمَرين وقيامهم بإيعازه إلى أنفسهم.

10. في تسويق الزمكان

يمكن إرجاع تغلغل السوق في المجتمع إلى عصر الثورة والنهضة في القرن الثامن عشر. ولا يجحف هابرماس في وصف هذه الظاهرة، بل يعيد مراجعتها كركيزة نظرية. ومن التحولات الحاصلة في هذا السياق التداخل بين الأفكار والسوق. إن رحاب الديوان العريق قد تحولت إلى ديوان مبتذل (سوق الأفكار أصبح سوقياً). ويمكن وضع مثل هذا النمط من المنطق في موازاة فكر فوكو، إذ يتحدث كل منهما عن استبدال النظام الإقطاعي السابق، حيث كان دور الولايات الإقطاعية فيه تزويد البنى ومزاولة العقاب البدني أو القتل، العاملة على إعاقة قدرة الأفراد على المناورة. وبالنظر إلى هذه التحولات، تمعّن فوكو من **خلال** «خطاب التطور الثوري» بحثاً عن الحبكة النظامية في التخصصات الاجتماعية العاملة على إعاقة المواطنين، بينما نظر هابرماس **إلى** المجتمع، ووجد أن التحول القائم يكمن في **تجمع الخاصة باعتبارهم عامة**، وتمكنهم من «استحواذ المساحة العامة الموجهة من الأعلى وتوجيهها ضد السلطات العامة نفسها، وإشراكهم في جدل حول القوانين العامة التي تحكم العلاقات في سياق المساحة المعرضة للخصخصة، وفي الوقت نفسه، تستمر بحمل سمات المساحة العامة، من حيث كونها حيزاً لتبادل البضائع والعمل الاجتماعي» (Habermas, 1991 : 27).

قام مايكل ساندل (Michael Sandel, 2009) في الآونة الأخيرة بدفع الجدل حول المساحة العامة خطوة أخرى إلى الأمام، مشيراً إلى أن ما يُعرف بـ"سيادة اقتصاد السوق" الذي تبلور مع البيئة الاجتماعية التابعة لحقبة ريغان وثاتشر، قد جعل موضوع جدارة السوق يتلقى نصيب الأسد، على حساب تخصصات أخرى تم تهميشها، وتحديداً "المسائل الأخلاقية والسياسية" (طريقة موجزة في التعبير إذا عدنا إلى ملفه السياسي)، والتي تم تحويلها إلى قضايا اقتصادية فقط. وينظر ساندل إلى العلوم الطبيعية والاجتماعية والآداب ويستخلص: "النتيجة هي، دون أن نلاحظ، ودون أن نقرر القيام بذلك، أننا وجدنا أنفسنا ننتقل من اقتصاد السوق إلى مجتمع السوق". وفي رأيه يتعلق ذلك بسؤال أخلاقي ومدني يطرحه هذا التطور، وعلى حد تعبيره:

> "هذه هي نقطتي الأساسية. بعض الأمور الجيدة في الحياة تصبح فاسدة ومنحطة إذا تحولت إلى بضائع. لذلك، لكي نقرر "متى" نستخدم الأسواق، لا يكفي التفكير بالجودة. علينا أن نقرر أيضاً كيف يمكن إعطاء قيمة للبضائع المذكورة. إن قطاع الصحة والتعليم والأمن القومي والقضاء المدني والأمن البيئي وغيرها، جميعها مسائل أخلاقية وسياسية، وليست اقتصادية بحتة. لكي نفكر فيها بشكل ديمقراطي، علينا مراجعة المعاني الأخلاقية لهذه البضائع الواحدة تلو الأخرى، وبطريقة يعطيها حقها بشكل سليم. لم يسنح لنا القيام بذلك خلال فترة سيادة اقتصاد السوق".

وفي عصرنا الحالي، بات موضوع السوق مسألة منهجية، لأن التسويق هو أكثر اختراقاً عندنا حتى من تلك الحقبة التي أشار إليها ساندل. فالتسويق ينفذ إلى كل جوانب الوجود اليومي وفي أماكن عدة من العالم، إن لم يكن في أغلبها، وفي كل من الحياة الاجتماعية على المستوى البعيد والقريب. غير أننا قد لا

نعطي الأمور حقها، وقد لا يكون دقيقاً أو حتى مجدياً إذا اعتقدنا أن "الأمور الجيدة في العالم باتت فاسدة ومنحطة". ومع أن هناك بعض أوجه الصواب في مداخلة ساندل، إلا أنه من غير المجدي أو الدقيق أن نتوقع أن الناس سيلتزمون بمثل هذا الطرح طالما تعلق الموضوع بمصالحهم. نتعامل اليوم مع قضية أخرى متعلقة بالواقع الراهن التي ينبغي دمجها في أي توجه أو تصميم بحثي نختاره.

أصبحت المساحة العامة متوغلة أكثر فأكثر في السوق. وقد تمخض عن ذلك استبدال الاقتصاديات ما قبل الصناعية والاقتصاديات المشاعية المشتركة باقتصاديات السوق الحر، وهي عملية كانت مرهونة ومرتبطة بالتحول الديمقراطي (Ravich, 2005). نشهد اليوم التحول الفعلي للمساحة العامة نفسها نحو الدخول في السوق العالمية. وقد كان مسار التحول: من مكان معرّض للتداول حول أشكال الاقتصاد السياسي المناسبة، إلى الهيمنة العامة لخيار السوق (النظرية الليبرالية الجديدة)، إلى تحول المساحة العامة أو، بشكل أكثر تحديداً، تحول الزمكان ليصبح جزءاً فعلياً من السوق العالمية. وقد اتخذت آليات الاتصال الإعلامي بأشكالها المختلفة موقع الصدارة (Murdock and Wasco, 2007)، إضافة إلى كافة ملحقات البحث في العلوم الاجتماعية التي دخلت أيضاً الحيز العالمي. لم يدار ذلك الاعتبار دعوة أريون أبادوراي (Arjun Appadurai, 1996) المتحمسة للعولمة والتسليع (Commodification)، ثم إطلاقه الإنذار المجدد العام 2006 باستغاثاته الطويلة فيما يتعلق بالعنف المتولّد من العولمة. وكعالم إنسان وأستاذ مختص في الدراسات الدولية والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، كان يتوجب عليه أيضاً استثارة "الخيال الجمعي" (على غرار بندكت أندرسون) بطريقة تجذب انتباه الجماهير. فالخيال الجمعي هو الحقيقة الاجتماعية الأساسية في المجال التقني المعولم. وبدلاً من ذلك، وبشكل أبسط، يمكن القول إن الخيال هنا كان ملحقاً لعملية التسويق.

ولا يمكن أن نجزم ببساطة أن القطاعات كافة، الربحية منها وغير الربحية (المجتمع المدني) والحكومية، قد تبنت "قيم السوق وأساليبها" (Eikenberry and Kluver, 2004 : 138). لقد ذهبت الأمور إلى أبعد من ذلك، وربما كان ذلك متوقعاً: كان من الآثار الجانبية المهمة للقيم والأساليب التي تم تبنيها ذوبان الأفراد في السوق، وارتباطهم الوثيق بها. وفي الوقت نفسه، لم تعد السوق تشير إلى الأماكن التي يتم فيها البيع والشراء. بل، بدلاً من ذلك، بات الجسم الذي يشمل هذه الجوانب ولكن يتعداها، وبات الأكثر منها يتم في المساحة الافتراضية في أيامنا هذه. الأمر يتعلق أكثر بتوغل وسائل الاتصال العالمي إلى الحياة اليومية وفي علاقة مباشرة بالسوق: حيثما يتواجد المواطنون، فإنهم يتعرضون للتسويق. إن استشراء الاتصال السريع والفوري سمعياً وبصرياً، واستخدام الهواتف النقالة وجهاز بلاك بيري (Blackberry)، والإنترنت اللاسلكي (خط الاشتراك الرقمي غير المتماثل (ADSL)) المنفتحة على أدوات الاتصال العالمية هي ليست نهاية الحكاية. ما يحدث في الواقع، ما وراء الخيال العالمي، هو المشاركة الحتمية من قبل الأفراد والجماعات والشبكات في الصفقات التجارية بفضل نشاطات الاتصال العالمية، والأثر الجذري الذي ستخلفه على المدى الطويل (عنصر الزمكان)، والتي تدعو إلى الاستثمار والإنفاق الإضافي باستمرار. ليست هذه الاستخدامات الوحيدة لمثل هذا التسويق (بإمكانها أيضاً بعث شرارة الغضب والثورة، أو، على النقيض من ذلك، استثارة غضب مصادر الاستغلال). فضلاً عن ذلك، فإن الوثائق الرقمية والرسائل السريعة (Instant Messaging) كان لها الدور في إدخال كل من البحث والباحث في حيز التسويق.

إن أحد الأمثلة على تسويق العمل الأكاديمي والمستويات المتعددة المرتبطة بذلك هي عندما نقوم بمقارنة آليات اختيار من يتقلد مناصب التعليم والبحث، وكذلك جوائز المنح في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. ففي الولايات المتحدة، ومنذ عدة سنوات خلت، يهيمن التسويق على مجال البحوث.

ولذلك، "يتسنى" للأكاديميين وضع مقترحات بحثية وتمويلية في نظام قائم على العمى المزدوج من حيث انتقاء الطلبات، حيث تتمكن "الأيادي الخفية" من الإملاء بشكل لا بأس به على سوق الأفكار. يهيمن على السوق الأكاديمي مبدأ العرض والطلب، ومن المعروف أن اقتناء "درجة الأستاذية" من جامعات مرموقة على الصعيد البحثي يعطي فرصة مضمونة أكثر للحصول على موافقة إيجابية وضمان الموافقة على الطلب. وإذا نظرنا إلى فرنسا في المقابل، فإن التأخر الطويل في التسويق قد ترك آثاراً وخيمة على مهنة البحث وبيئته (Lamont, 2009). إن النخب الجديدة بشكل عام تكافح ضد العمليات التي تشنها الاتحادات والأحزاب والشركات، ولكنهم لا يمسون أنماط التسويق بشكل مباشر. إنهم يتبنون بدلاً من ذلك توجهاً إدارياً، تضع القرارات في أيدي أولئك الذين ينصتون إلى الحكومة والسوق في الوقت نفسه. ومن هنا، يتجلى واقع المقاومة البالغة من قبل المجتمع الأكاديمي الذي يمكن القول، وفقاً لأغلب الشهادات، إن لا أمل منه. إن الأفق يلوح بالتسويق، كخطوة ثالثة، لأن "الجودة"، في القرن الحادي والعشرين، مرتبطة بالمصادر، وهذه، كما رأينا، تشير بدورها إلى التسويق. ويوجد في بريطانيا نمط يمزج بين الاثنين، حيث يلاحَظ وجود تزاوج بين المجال الأكاديمي والعمل في حرفة "التقييم" في مختلف أنحاء بريطانيا. هؤلاء المتخصصون من ذوي التجربة الطويلة في مجال "التدريب" يلعبون الدور المركزي في الحكم على اختيار البحوث الاجتماعية (Molas-Gallard and Tand, 2007). وباعتباره جسماً مهنياً، فإن مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (ESRC) هو ليس فقط مصدراً مدراً للدخل لأولئك الذين يعملون فيه، ولكنه أيضاً كنزاً للسيرة الذاتية وميزة يتم تحميلها على شهادة الخبرة لأولئك الذين يطالبون بالترقية الوظيفية في تخصصات العلوم الاجتماعية. يشيع حالياً نوع من مركزوية التسويق. إذن هناك علاقة وثيقة بين تسويق المساحة العامة والبحث، الأمر الذي بات أكثر وضوحاً وتأصلاً.

11. أنماط مجددة من المواطنة

بينما يوجد أمام الاتحاد الأوروبي درب طويل لإقناع الغالبية أن أجسامها المختلفة تعمل لصالحها، طرأ أحد التغيرات البنيوية بين مواطني الدول السبع والعشرين الأعضاء، فضلاً عن الدول الطامحة إلى العضوية: **هناك مقومات لمنظور جديد حول المواطنة، التي تعد من التحولات الأساسية الأولى في الزمن المعاصر.** الموضوع متعلّق بإعادة دراسة أو مراجعة منظومة «المواطنة»، وهو مفهوم تم تبنيه اليوم من قبل الباحثين/ات مع تطبيقاته لفترة ما قبل الاستقلال في الحقل الاستعماري (Thompson, 2000). ومن المفارقة بمكان أنه، بينما تتوسع معاني منظومة "المواطنة" في بعض الحقول، فإنها تتقلص في حقول أخرى بتبعيتها لمنظومة "الإنسان". فعلى سبيل المثال، تمت إعادة تسمية "الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن" بـ"الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان" في قرار صادر عن هيئة محلّفين، وبشكل مبني على ضرورة عدم الحديث عن المواطنين فقط، وإنما عن كافة السكان القاطنين في فلسطين. وهو منطق قد يكون مستهجناً وربما مدعوماً من قبل بعض المانحين الذين يفترضون كون البعض "أشباه مواطنين".

وربما تكمن نقطة الحسم في المواطنة الأوروبية التي تمكنت من العمل على تكامل القوميات العديدة أو المواطنة القومية التي تشكلها (إذا استثنينا رفض ميثاق الدستور الأوروبي). وقد كان لذلك أثر بالغ على العالم الأكاديمي والدراسي. فقبل خمسة عشر عاماً، لم يكن سهلاً جلب تصديق شهادة جامعية أوروبية لجامعة أوروبية أخرى، ومصادقة الساعات المعتمدة والامتيازات والطلبة بين الجامعات الأوروبية، هذا إن لم نذكر عملية القيام بمعادلة الشهادات الأكاديمية في الجامعات الأوروبية لجامعات أخرى. بات ذلك

يسيراً اليوم. يشارك عشرات الآلاف من الطلبة في برنامج إيراسموس (Erasmus)، ويقومون بتحصيل درجاتهم الأكاديمية بين مختلف المعاهد المشاركة. وينطبق ذلك على شبكات البحث والإنتاج البحثي والتربوي المتزايدة، الأمر الذي يجعل حيز الهوية الأوروبية واسعاً، وبخاصة مع مشاركة الدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل النرويج، وسويسرا، وقريباً ربما بيلاروسيا (روسيا البيضاء). ويبقى أمام المؤرخين أن يقرروا ما إذا كان مثل هذا التطور يتبع شكلاً مسبقاً (مثلاً حكم أسرة هابسبورغ أو الدولة العثمانية)، وما إن كان، على ما يبدو، يتبع نموذجاً لم يسبق له مثيل، من خلال اعتماد دستور جزئي منتقل من الأسفل إلى الأعلى. ومن المؤكد أن مختلف هذه التحولات قد جذبت اهتمام علماء الاجتماع العرب، وباتت الأسس القضائية للمواطنة الجديدة تتجلى تدريجياً (Carabot, 2007)، بشكل يساهم في تزويد مصادر جديدة، والأهم من ذلك، منظور جديد حول شؤون الهوية السياسية والآخروية، الأمر الذي يذكرنا بالاختفاء التدريجي لقضية جنوب تيرول (إحدى ولايات النمسا) على سبيل المثال، وحالة أيرلندا الشمالية وقبرص. وإذا كان هناك فرصة عملية لتبدد مثل هذه الصراعات، من المعلوم أنها تأثرت من سياق بروز هوية أوروبية جديدة وأكثر توسعاً، الأمر الذي يصب في منظومة "المواطنة" المتجددة. إن الفضاء الأوروبي لم يعد، ببساطة أو حتى بشكل عام، مفهوماً أو مشروعاً اقتصادياً بحتاً؛ بل امتد إلى مجال لحرية الحركة بشكل مستقل عن الاقتصاد والمستباح للمواطنين كافة. إنه يساهم بالتالي في تفعيل الأسس الثقافية للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي لم يغفل المفكرون العرب أو الفلسطينيون عن تداركه أو الإشارة إليه. وكما أن الانتماء إلى سلالة حاكمة، وبعد ذلك إلى دولة قومية قد أثرت بشكل عميق على العلوم الاجتماعية، سيعكس هذا التحول في الاتحاد الأوروبي أيضاً مفهوم المواطنة الحديثة، في البدء في أوروبا، ثم، ربما، في أماكن أخرى في القرن الحادي والعشرين. لم يمر وقت طويل منذ توقيع معاهدة ماسترخت (معاهدة الاتحاد الأوروبي) العام 1992. وقد تمكنت هذه المعاهدة من أن تتطور إلى واقع قد لا يكون بيّناً بالشكل الكافي، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن الإغفال عنه. يبقى أن يتم اختبار وقعه على الحياة الأكاديمية (Weil and Hansen, 1999). وفي هذا السياق، مع أن البحوث المركزية والقومية ما زالت نمطاً منتشراً، إلا أنها تتعرض للكثير من التحفظ من حيث الأمثلة التي تطرحها (اللوم الأساسي الموجه إلى فوكو) ومن حيث المناهج. من البديهي أن واقع كون المواطنة الحديثة، التي تتسع معالمها مكانياً، تتمثل في الوقت نفسه بإقصاء الآخرين، غير أن قيمتها التعددية التاريخية واللغوية والإثنية تحمل مقومات المزيد من الانفتاح، ربما خلال عقود من الزمن، وبطرق تقترحها العملية "الأورو– متوسطية" (بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط) بدءاً بضم تركيا، لما كان سيصبح مواطنة تتعدى القارات.

إن المواطنة الحديثة، المعتمدة على النموذج الأوروبي المعاصر، تعتمد أيضاً على المتطلبات التي تفرضها الإشكالية الزمكانية. نحتاج ونميل في بعض الحالات النادرة إلى **التخلص من صنمية الدولة**، التي شهدناها منذ هيجل. إن الدرب الطويل الذي سلكناه بين لويس الرابع عشر «الدولة هي أنا»، وفكرة هيجل حول الانصهار في الدولة، تشير إلى مدى ترسخ موروث عصر النهضة، إن شئنا أم أبينا (Horkheimer and Adorno, 1982). تتكفل بعض الاتجاهات ما بعد الماركسية وما بعد البنيوية، إضافة إلى علم الدراسات الأطلسية (Thalassology) على سبيل المثال، بكسر هذه الصنمية. غير أن مجابهتها الواقعية تبقى محدودة.

ويلتفت جورجيو أغامبن (Agamben, 1995 : 11–12) بحدسه المعتاد إلى الحقيقة التي تعبر عن البحث الحر مثلها مثل المواطنة الحية إلى أن:

> "تعريف كارل شميت للسيادة ("السيد هو الذي يقرر حالة الإقصاء المحتوى") أصبح موضوعاً متداولاً، حتى قبل تدارك كون ما يعنينا فيه هو أكثر بكثير من المفهوم

> المحدد لتشريعات القانون والدولة، حيث تكون حدود السيادة . . . على المجال الحيوي، وتصبح غير منعزلة عنها. وطالما كان شكل الدولة يحدد الأفق الأساسي، وطالما كانت كافة التعاليم الجماعية والسياسية والدينية والقضائية والاقتصادية المنبثقة عنها ما زالت قوية، يتعذر تحقيق هذا "المجال بحالته القصوى". تم اختزال إشكالية السيادة إلى مسألة الجهة السياسية التي تم تخويلها بالقوة، ولم يتم تناول حيثيات النظام السياسي نفسه. اليوم، وحيث دخلت بنى الدولة الأساسية إلى عملية انحلال، وأصبحنا تحت سيطرة قوانين الطوارئ كما تنبأ والتر بنيامين، حان الوقت لطرح إشكالية البنى الأساسية وحدود الدولة من منظور جديد. بات من الواضح، في مثل عصرنا، أنه لا يمكن القبول أو ضمان أي من المنظومات التي اعتقدت العلوم الاجتماعية من علم القانون إلى علم الإنسان أنها قامت بتعريفها أو طرحها كحقيقة متعارف عليها، وأن الكثير من هذه المنظومات تطلبت -في عمق هذه الأزمة- المراجعة دون حدود.

ومن دون شك، إذن، ما زال مجال "المواطنة" يختمر، غير أن "المواطنة" تتحدث وستواظب التحديث باستمرار، ومن خلال حيز الدراسات الأكاديمية إن كان ذلك للأفضل أو للأسوأ. إنها باتت تبرز في كل من دراسات تجمع الأبحاث التطبيقية حول الهجرة العالمية (CARIM) المدعوم من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الجامعي الأوروبي في فلورنسا. لقد أخذت مختلف هذه الجهات بدعم علماء الاجتماع والسياسة وعلم الإنسان، وبشكل أخص المتخصصين في الديموغرافيا بتجربتهم في الحقول التطبيقية، باتجاه تعزيز المواطنة الأوروبية من خلال تدعيم الحدود المؤيدة والمعارضة للهجرة، والسياسات الاستثمارية في شرق المتوسط وجنوبه، والمضي قدماً نحو السياسات "المعتدلة" ومناهضة "الراديكالية"، ولأجل نمط الهجرة (المنتقاة) وضد (معظم) تدفقات الهجرة. إن المواطنة الجديدة المبنية على النموذج الأوروبي تعمل على الدمج والإقصاء في الوقت نفسه، وتحمل مقومات ستشغل الباحثين في السنوات القادمة على جانبي المتوسط وما وراءهما.

12. تحدي حالة الإقصاء المحتوى

هناك تغيرات عدة حصلت على حياة الكثيرين، مثلما تغير العلم في الولايات المتحدة، وتباعاً في أصقاع العالم كافة منذ اندلاع أحداث 11 أيلول 2001. فقد تم إبعاد آلاف الطلبة من الجامعات التي كانوا يدرسون فيها، وتم وضع الكثير من المحاذير على الأكاديميين الراغبين في حرية التداول في عملية التبادل الفكري. باتت أسماء الأشخاص تحدد أفق خططهم البحثية والدراسية، وبات نمط العلاقات المبني على الخوف وتوجيه أصابع الاتهام يمثل العلاقات الأكاديمية الدولية.

وقد تواجدت حالة الإقصاء المحتوى عبر التاريخ، بشكل مستقل عن وقع الصدمات المتتالية في شمال وجنوب العالم. وقد قام أغامبن، وعلى خطى كارل شميت (وتحديداً في مؤلفه حول "القانون والشرعية» (Legality & Legitimacy)) بتوثيق مدى وجود حالات الإقصاء المحتوى وانعكاساتها على الدولة التنفيذية في الديمقراطيات العالمية، بما في ذلك سويسرا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا

وألمانيا منذ القرن التاسع عشر (Agamben, 2005: 12–22). ما يثير اهتمامنا هنا هو اكتشاف (أو إعادة اكتشاف) كون الحقبات الطويلة لدولة الإقصاء المحتوى لم ترتبط فقط بسنوات الحرب أو الثورة. فالنظام اليومي لهذا النظام يتمثل بالصلاحيات الخارقة للقوى التنفيذية، ويشمل ذلك الرقابة المكثفة على المواطنين، وحملات الاعتقال والتعذيب والدعاية الإعلامية والسعي الأحادي الجانب إلى حروب استباقية، أو الإعلان عن الحرب بكل بساطة – والحرب في هذه الحالة لم تستهدف دوماً الدول. تضمن ذلك أيضاً انتزاع القوى التنفيذية للسلطة من القوى التشريعية والقضائية واستئثارها بها. لقد كانت جزءاً من الوجود اليومي للديمقراطيات العظيمة في ذلك الوقت، التي كانت في الوقت نفسه المصادر الرئيسية لتمويل البحوث في العالم.

وفي الشرق الأوسط، نجد أن حالة الإقصاء المحتوى مدرجة في القانون، ولا يخفى أنها لاقت الاهتمام الدراسي منذ نهاية الحقبة الاستعمارية. ويستمر الباحثون بمشاربهم كافة بمناهضتها بشكل متزايد. ونظراً لمخاوفهم من حالة الإقصاء المحتوى تحت الستار في مسقط رؤوسهم، كثيراً ما يجد الباحثون أنفسهم محاصرين على المستويين المحلي والعالمي، ومحاطين بقيود شتى تعيق مزاولتهم مهنهم. يتوقع العديد من الباحثين التعرض للضغوط والعراقيل في الميدان، هذا إن كان الوصول إلى الميدان ممكناً، ولا يفوتهم أنهم سيلاقون المتاعب فور عودتهم نظراً لتورطهم في تخوم معرفية تعد هدّامة أو تحريضية. كما أنهم قد يتعرضون لمشاكسات من قبل طرف دولة ثالثة لتقربهم الزائد لنظام تم وضعه في خانة الخصم. ويسود هذا الوضع الشائك عبر المنطقة، ويجعل الأمور أكثر تعقيداً. الأهم من ذلك كله إدراك ماهية حالة الإقصاء المحتوى هذه أو ما يغلّفها، مع أنها في جانب ما تمثل أيضاً المجال العام الذي يتم تفويض وتصميم ومباشرة البحث فيه. أمام الباحثين خيارات عدة للتعامل مع هذا الواقع، ولا يخدم أي منها الغرض المطلوب: فإما إن يصبحوا "مثقفين معروفين"، الأمر الذي يقلص من مصداقيتهم واهتمامهم بالبحث الفعلي، وإما أن يتفادوا التعامل مع الوضع، الأمر الذي قد يكون له عواقب لا يمكن تصورها، أو أن يقبلوا بالشروط المفروضة، الأمر الذي قد يتمخض عنه إضعاف مستوى عملهم.

13. البحوث التحررية

إن كان للعلوم الاجتماعية غاية اجتماعية، فهي في تفسير وتحسين حياة الناس. ومن الأمثلة على ذلك أمريكا اللاتينية، بتشعب تخصصاتها المختلفة التي يمكن أن يستفيد العالم منها، وتحديداً الشرق الأوسط. إن دراسات الشعوب الأصلية، والاقتصاد المناهض لليبرالية، والنماذج الاجتماعية الداعية إلى التكافل والمساواة، وانتخاب قادة ثوريين يندرجون تحت تصنيف «التابع» (Subaltern) (انظر/ي النقاش حول هذا الموضوع مسبقاً)، والعلاقات الإقليمية والعالمية التقدمية غير المحافظة والمناهضة للهيمنة العالمية، كلها تشير إلى الإمكانيات الغنية التي يمكن أن يقتدي بها العالم الثالث الذي مر بظروف متشابهة عبر القارات الثلاثة في القرن الماضي (Heacock, 2006). يصدر الكثير فيما يتعلق بالتنمية في أمريكا الوسطى والجنوبية، ولكن لا توجد العديد من الدراسات المقارنة في هذا الصدد. إن أبواب هذا الحقل مفتوحة وتدعو إلى التحليل (Sader, 2009).

ثالثاً. نهاية البداية: مجابهة المركزوية الأوروبية

يرى المؤرخ إيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallernstein) أن "المركزوية الأوروبية تمثل الجغرافيا الثقافية للعالم الحديث"، ويُذكر أن العلوم الاجتماعية لم تتم ممارستها بشكل كاف خارج أوروبا الغربية وشمال أمريكا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. إنها بالتالي تعكس "عوائق المحنة التي ولدت فيها". غير أنه، ومنذ العام 1945، تعرضت المركزوية الأوروبية في العلوم الاجتماعية إلى الهجوم، بل وإلى الهجوم اللاذع، وبخاصة مع تصاعد التوزيع السياسي للأدوار التي أخذ يتمثل بها النظام العالمي مع صحوة الاستعمار الجديد. وإذا رغبنا في إحداث أي تقدم في العلوم الاجتماعية على الصعيد المنهجي، ويشمل ذلك الانعكاسية الذاتية إزاء "النماذج التنموية" المنبثقة من التجربة الأوروبية، وإذا وددنا إحراز أي تقدم على الصعيد العالمي، ينبغي تجاوز العلاقات غير المتكافئة التي يتضمنها مصطلح "المركزوية الأوروبية" بدلاً من أخذها بشكل بديهي، كما يفعل لاندس (Landes, 1998). بإمكاننا طبعاً أن نجزم أنه حتى عمل والرشتاين (Wallerstein)) الهائل "نظام العالم الحديث" (بأجزائه الثلاثة التي ظهرت بين الأعوام "1974 – 1989") تظهر فيه نبرة المركزوية الأوروبية. مع ذلك، فإن هذا العمل حول الرأسمالية الأوروبية أثارته تجربة والرشتاين في أفريقيا في الحقبة التي تلت الاستعمار المباشر، حيث وجد المؤلف صعوبة محاسبة الأنظمة السياسية-الاجتماعية التي درسها بالاستناد فقط إلى العمليات المدروسة في السياق المحلي (1961, 1974 : 3-4). ولكن، هل يكفي توجه "اللامركزوية" لتجاوز الانكفاء الوارد؟ شدد والرشتاين فيما بعد على أننا "إن لم نكن على مستوى من الحذر، فإننا، أثناء الادعاء بمناهضة المركزوية الأوروبية، قد نقع في براثن المركزوية الأوروبية نفسها من خلال استخدام أماكن لها توجه المركزوية الأوروبية، وبالتالي إعادة إحكام قبضتها على مجتمع المفكرين" (انظر/ ي Wallerstein, 1992, 1995, 1997, 2006). وتنطلق "مناهضة المركزوية الأوروبية بمركزويتها الأوروبية" من منطلقات النسبية الثقافية، مع التشديد على أن الثقافات "الأخرى" أيضاً كانت في طريق "الرأسمالية الحديثة بكامل نضوجها". ومن السهولة بمكان أن نجد أنفسنا قد تورطنا عندما يتعلق الأمر بتفسير أسباب "الارتطام" بغير الأوروبيين، وبالتالي المجازفة بتبني منظور لاندس (Landes) حول "الحداثة غير المكتملة" (انظر/ ي Landes 1998; Bradford de Jong, 1998).

من قلب مختلف هذه الأطروحات، يستخلص والرشتاين نظرية مراحل التنمية (بشكلها الماركسي)، التي رأت أن أجزاءً مختلفة من العالم تسير بطرق متوازية نحو الحداثة أو الرأسمالية. مثل هذا الافتراض ادعى وجود تميز وحكم ذاتي اجتماعي عند مختلف المجتمعات في أرجاء المعمورة، وفي الوقت نفسه اشتراك في التبعية الجماعية لنموذج سائد عالمياً . . . وإن سنحت لها الفرصة، لقامت الصين أو الهند، أو حتى العرب (ليس احتمالاً ولكن من المؤكد) بالشيء نفسه: تحديداً تبني الحداثة/ الرأسمالية واستعمار العالم وانتهاك المصادر والسكان وتقمص دور البطل الشرير (Wallerstein, 1997, II).

نتعثر مرة أخرى هنا بتوجه "الأزمة الثقافية" (Kulturkreis) الناتجة عن قراءة عكسية لمنظور كومت حول التطور. ومن عواقب ذلك تجزئة العالم إلى مجموعة من الصراعات والأحاديات المتناقضة. إن توجه "صدام الحضارات" (Huntington, 1996)) يبدو جلياً هنا.

في المقابل، نجد والرشتاين (Wallernstein) يبلور نقده للمركزوية الأوروبية، التي يراها كتهديد يواجه كينونة العلوم الاجتماعية الحيادية، وذلك إثر قيامه بدراسة خمس ممارسات أو توجهات متشابكة مرتبطة بالمركزوية الأوروبية والانكفاء على الذات منهجياً، وتحديداً: دراسة التأريخ والتوجه الكوني والتوجه

الحضاري والاستشراق والتقدم. يدفعنا ذلك إلى التعرف على العلاقات بين هذه المسميات ذات العلاقة بنظم منطقية مختلفة من خلال الأمثلة والاستعارات، التي سنحاول توضيحها في الجدول التالي.

جدول: المركزوية الأوروبية: معادلة مفاهيمية

المركزوية الأوروبية: معادلة مفاهيمية					
تصنيفات والرشتاين	التأريخ	التوجه الكوني	الحضارة	الاستشراق	التقدم
التأريخ	التبجيل بـ "المعجزة الأوروبية"	كونية التوجه المرتكز على الذات	عرض ما سلف من ثقافة	"الشرق" لا يستطيع إحراز التقدم	التقدم يتم باتجاه خطي أحادي
التوجه الكوني	الزمن خطي، غير دائري أو استرجاعي	يؤمن بحقائق علمية محايدة	فقط "حضارة" واحدة هي كونية	"الشرق" ليس كونياً	التقدم قائم على قوانين كونية خالدة
الحضارة	فقط الحضارات تقوم بالتأريخ	أوروبا هي الحضارة الكونية ذات الاعتبار	يفترض وجود نقيض	العمليات الحضارية غير متكافئة	بإمكان الحضارة تدعيم أو إعاقة التقدم
الاستشراق	يميز بين الثقافات الجامدة والدينامية	"الشرق" لم يحقق التوجه الكوني	يحلل الحضارات "الثابتة" بشكل تتابعي	هناك تباينات جوهرية	احتوائي في "الغرب" إقصائي في "الشرق"
التقدم	الحاضر هو نتاج محتوم للماضي	التقدم هو مولد طبيعي للتاريخ الكوني	التقدم هو رمز للحضارة	التقدم في "الشرق" هو "غربي"	بإمكاننا فرض التقدم حينما يكون غائباً

المحور الأول: التأريخ

كانت الأعوام التي تلت العام 1500 مصيرية في إطلاق «المعجزة الأوروبية» – إن قمنا باستعارة المفهوم من عمل إريك جونز (Eric L. Jones) الصادر العام 1981. وقد كان لمجموعة من "الإنجازات" الثقافية المميزة التي حدث وانحصرت في سياق ثقافي وجغرافي معين الفضل في إطلاق هذه المعجزة. ولكن، لماذا حدثت هذه المنجزات في أوروبا بالتحديد؟ ولماذا انبثقت بذلك الشكل التاريخي الفريد من نوعه؟ كان أحد هذه "المنجزات" تطور نوع من التأريخ الذي يخالف الأعمال المسبقة التي تبجل بالسلالات الحاكمة، أو غيرها من عرض تسلسل الأحداث. وقد ذهب هذا التوجه إلى أنه "مهما كانت البدعة التي تتحمل مسؤوليتها أوروبا بين القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، فإن هذه البدعة هي جيدة بالضرورة، ويجدر على أوروبا الافتخار بها، ومن واجب بقية العالم الاقتداء بها، أو على الأقل أن تكنّ لها بالتقدير" (Wallerstein, 1997).

إن الآثار الجانبية غير المحسوبة (تجارة الرقيق، الاستغلال الكولونيالي، الإبادة الجماعية، . . . الخ)،

يمكن إضافتها إلى سجل "الآثار الجانبية المضرة" التي لازمت الحضارة الأوروبية. فانبهار المفكرين بـ "نهضة الحضارة الغربية باتجاه الهيمنة الاقتصادية والتقنية" (Mokyr, 1999)، الذي يبدو أنه لم يتوانَ، حتى بعد صدور مؤلف إدوارد سعيد حول "**الاستشراق**» (1978)، هذا الانبهار بالنهضة الأوروبية يميل إلى إضفاء طابع كوني مرتكز على الذات، في الوقت الذي يقوم فيه بـ «تفسير» أو الإشارة إلى التباينات القائمة في القوى الكونية. ولكن، هل يستطيع التأريخ، وحتى التأريخ النقدي، أن يتخلص من رواسب الانكفاء على الذات، وتلقائياً الرأي النخبوي؟ أليست وظيفة التأريخ بلورة «مسلّمات» ثقافية، تجعل عدم التكافؤ التنموي يبدو «متوقعاً» و«واضحاً للعيان» وفرض حقائق من منظور الأقوياء ولصالحهم؟

برزت المعضلة الثنائية في نشأة ونقد «دراسات التابع» كما وردت في تحليل شاكرابارتي ((Chakrabarty 1995)) وسيفاراماكريشنان(1995) (Sivaramakrishnan) وأمسيل (2008) (Amselle). ويمكن وضع هذه الأعمال ضمن السياق الأوسع لـ "تحول نماذج . . . التأريخ الأساسي للحداثة" (Wallerstein, 1997). ما تعرّض للتحدي أيضاً هو "حقيقية وجود جذور ثقافية لما حدث في هذه الفترة" (المصدر السابق)، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، من خلال التوجه "طويل الأمد" الذي اتبعه بروديل (Braudel)، والذي طوره والرشتاين إلى توجه ماركسي حديث. ويشير أمارتيا سين (Amartya Sen) بدوره إلى أن "المنجزات" الأوروبية يتم إظهارها وكأنها انحرافات دورية في عمليات التغيير والابتكار، وعرضها بمنظور مركزوي يدعي بالكونية والتفوق (2005). ويضيف والرشتاين إلى أنه يمكن النظر أيضاً إلى الابتكارات والمنجزات الأوروبية باعتبارها سلبية.

في المقابل، فإن التأريخ الأوروبي للشرق الرمزي قد عكف على الانبهار بما كان يوماً ما السحر "العربي الإسلامي"، من خلال الإيحاء بوجود عجز ثقافي-أخلاقي ضمني (مسلم؟) على تحقيق التقدم أو السيادة (انظر/ ي مثلاً ولهاوسن (Wellhausen, 1902))). وفي السياق "الغربي" في المقابل، فإن التأريخ غالباً ما هيمن عليه منطق "التطور" الغائي، وبالتالي النظر إلى التطور الخطي باعتباره "طبيعياً" وحتمياً، فضلاً عن التأكيد على حتمية النتائج المدروسة.

المحور الثاني: التوجه الكوني

يشير «التوجه الكوني»، بشكله الأوروبي الذي ينحدر إلى فكر النهضة، إلى المنظومة الخطية للزمن. «إن زمننا «المتجانس»، «ساعة الرمل»، «غير المعكوس»، «الموضوعي»، «عندنا» يتعارض إما مع التوجه الزمني الدائري أو الدوري «عندهم»، وإما مع افتراض وجود منظور زمني «غير تاريخي» لدى ما يسمى بـ «المجتمعات الباردة»» (Lévi-Strauss, 1973 : 40). وقد يدعو ذلك إلى قيام المؤرخين بالإغفال عن تمثيلات زمنية بديلة ومفاهيم أخرى للزمن (مثلاً الحركة الخطية الدورانية) المذكورة سابقاً (انظر/ ي Izard, 1991a). ومن المثير للاهتمام أن هذا المنظور المتحيز للزمن، كان في لُب التأريخ الأوروبي. وعلى مستوى الممارسة، كثيراً ما تتم الإشارة إلى المنظومة الزمنية "غير العقلانية" باعتبارها "مشكلة تنموية"، وتحديداً في آسيا، الأمر الذي يحصر المفاهيم الزمنية الخطية الحتمية المنتشرة في الكون قاطبة، والذي نستخلص أنه واقع فقط من منظور الغرب.

يرى التوجه الكوني أن الحقائق العلمية صالحة لكل زمان ومكان. وتعد المركزوية الأوروبية بدورها نمطاً من الكونية التي تتنبأ بالانتصار الحتمي للعقلانية الحيادية. وذهب هذا التوجه إلى أن تحقق الكونية

مشترط بوجود "الحضارة". هل يعني ذلك أن "المناهضين للغرب" لا يسعون إلى الكونية؟ هل يبرر المتطلب الحضاري الإقدام على انتداب "دور تنويري" أو أكاديمي، مع جعل مثل هذا الانخراط، وإن كان قائماً على التدخل العسكري، يبدو وكأنه تقدمي وإحساني ومتوافق مع المجرى "الطبيعي" للتاريخ؟ وقد يبدو للوهلة الأولى أن "الكونية" أو "الاستشراق" يعبران عن اصطلاحات متناقضة، غير أننا إذا عدنا إلى الثنائية التي ينحدر منها كل من المصطلحين، وتحديداً "الغرب" العالمي و"الشرق" الإقليمي، أو بمعنى آخر بين "الغرب والآخرين" نجد أننا في حضرة تفسير آخر: إن عدم التوازن الاصطلاحي لمفهومي "الكوني" و"الشرقي"، إضافة إلى عدم التوازن التاريخي بين القوى، يدعو إلى إنتاج توجه كوني لحضارة واحدة فقط.

وبالإيجاز، يمكن القول إن التوجه الكوني تضافر بالإيمان بالتطور، من حيث النظر إلى العالم باعتباره محكوماً بقوانين للمعادلات الخطية المتطورة، بشكل أكبر من إيمانه بالعوارض التاريخية المفاجئة. أنتج هذا التوجه الإيمان بالتفكير الاسترجاعي والتوقع المستبق للأحداث، والذي اقترن بالمفكرين الكونيين وقرائهم المستنيرين.

المحور الثالث: الحضارة

تعد الحضارة أحد المقومات الأساسية للتأريخ. وكثيراً ما تم وضع الحضارة أيضاً على معادلة خطية زمنية متجانسة مع طرح أسئلة من قبيل: هل ما يحدث في أوروبا يكشف الستار عن المستقبل في كل مكان؟ هل الحضارة الأوروبية هي بالشكل والجوهر أكثر تفوقاً من غيرها من الحضارات وحتى الحضارات التاريخية «المبجلة»؟ احتدم النقاش حول هذه الأسئلة مثلاً في الجدل الذي دار في ألمانيا حول «التعددية الثقافية» مقابل «الثقافة الأحادية» السائدة في ألمانيا قبل مطلع الألفية. وقد بيّن هذا الجدل المنتشر في وسائط الإعلام مشاعر عدم الغبطة الشائعة في أوروبا إزاء قدوم «الآخرين» من خلال الهجرة، وإخفاقهم في «الاندماج»، ووقوفهم في مواجهة مع النظام القيمي السائد، وإضرامهم النار على «الغرب» في عقر داره. إن المسألة الأساسية التي طرحها خصوم توجه «النسبية الثقافية» هي: هل يمكن قبول «التعددية الثقافية» ضمن أي سياق يتعدى إطار المعايير الضابطة التي وضعتها القوميات العريقة؟ وفي حال تبني التوجه الكوني ورفض النسبية الثقافية، تتم الإشارة إلى مجموعة من الصفات «الحضارية» بشكل مباشر أو غير مباشر (الذي تحتمه الأخلاقيات السياسية) مقابل صفات بربرية أو رجعية كامنة، تبرز، على سبيل المثال، في الرفض «الرجعي» للاندماج ومساعي التنمية. نرى أن فكرة الحضارة تحتوي نقيضها.

إن الدعاة الأوروبيين المجسدين لفكرة «الانكفاء على الذات» (المركزوية الأوروبية) يسترون أنفسهم بقناع «الكونية». إنهم يعيشون على القناعة والإيمان الوثيق بالنصر الحتمي للتطور من خلال التنمية، أو على الأقل يرغبون في رؤية ذلك يتحقق. ولكن من المعروف أن الاختلافات بين مختلف الثقافات وما يمكن أن يؤهلها للكفاءة الحضارية، يجعل من المستحيل تحقيق ذلك بشكل متناغم. مع ذلك، تتواصل المسلّمات المدعية بالتفوق السرمدي للحضارة «الجيدة»، التي ازدهرت مع المعجزة الأوروبية. ويبدو أن هذه المسلّمات تبرر صرف النظر عن الصفحات السوداء من التاريخ واختزالها إلى مجرد حوادث طارئة، أو مجرد شذوذ عن مجرى عملية الحداثة، بدلاً من تسليط الضوء على دورها في تشكيل «المآثر» أو «المنجزات» الأوروبية وثيقة الصلة بـ«الحضارة» ذاتها. وإذا قمنا بالاستناد إلى هذا المنظور الذي تم تنقيته

من شوائبه، فإننا سنجد أن الدمج بين الصفات التقنية والأخلاقية هي التي «تحدث الفرق». ألم يكن إنجاز أوروبا الأساسي هو في جعل مثل هذا الطرح يبدو معقولاً؟

إن مجال شرعنة الحضارة هو حقل التقى وأبدع فيه كل من لاندس (Landes, 1969) وهنتنغتن (Huntington, 1996) ولويس (Lewis, 2002) وغيرهم. ويرى أمارتيا سن (Sen, 2006, chap. 3)) أنه تم استخدام "الاستشراق" كحالة أخرى للاحتواء الحضاري، وشرعنة حق التدخل الغربي في الشؤون المتعلقة بالعالم غير الغربي. ويتم ذلك تحت شعارات "الكونية" المدعية بالمعايير الحيادية (Corn 2009). ويبدو وكأن تعزيز عدم تكافؤ القوى المتمخضة عن ذلك تتفوق على الشرعية الأخلاقية للدفاع عن حقوق الإنسان في بعض الحالات، وفي الوقت نفسه استخدامها كذريعة غير قابلة للمحاسبة.

قد تفترض مثل هذه المسلمات "الكونية" أن "التطور" يفترض وجود "حضارة" ويعكسها. وإذا تم وضع الثقافات في كفة ميزان هرمي من حيث درجة انفتاحها على التغير التقني، فإننا سنجد أن العملية الحضارية العالمية تتحرك بشكل غير متكافئ وبإيقاعات مختلفة. بإمكان العناصر الأقل ابتكاراً أو "تمرداً" إلى حد ما إعاقة الاتجاه الكوني نحو التطور الذي تتخذ الحضارة المبجلة فيه موقع الصدارة.

ولكن، ماذا بالنسبة للثقافات "العريقة" سابقاً التي كانت صاحبة الامتياز يوماً ما، والتي هوت في مرحلة من المراحل؟ هل يمكن إعادة إحياء الحضارات التي "أصابها السبات" وجعلها تستيقظ لتحدث تحركاً مجدداً في التطور؟ ويكمن في السؤال مثلاً مخاوف حالية من انبعاث العملاق الصيني (انظر/ ي Landes, 2006 وهو مثال يذكرنا بمخاوف قيام "الآخرين" بالتغلب على الغرب، ليس من الداخل (مثلاً الهجرة)، ولكن أبعد من ذلك بكثير، وعلى صعيد عالمي، وباسم انتماءات قيمية مشتركة تتم صياغتها عن سبق إصرار وترصد كردود على التوجه الكوني الأوروبي. بإمكاننا هنا عقد المقارنة الشيقة بين خطابات رئيس وزراء ماليزيا الأسبق تون مهاتير بن محمد (محاضر محمد) وغريمه أنور إبراهيم.

المحور الرابع: الاستشراق

يفترض الاستشراق وجود حلقات «دائرية» ثقافية، يتم تصنيفها إما باعتبارها دينامية ومتحركة وإما باعتبارها ساكنة وجامدة. ومن جملة افتراضاتها أن القيم الواردة في الأولى (الدينامية) لا تنسجم مع الأخيرة (الجامدة)، وبالتالي فإنها ضمنياً تنفي الكونية كإطار عالمي. هل يمكن القول إذن إن هناك نمطين حضاريين متداخلين ولكن متضادان، أحدهما يتحرك بشكل تطوري وتعاقبي، بينما يميل الآخر لأن يكون جامداً وثابتاً؟ أم هل هناك نمطان متعارضان يتعايشان في الحقب التاريخية كافة؟ قد يبدو، إذا أخذنا موقفاً وسطياً، أن الحضارات كافة لديها القابلية الأساسية لأن تتبع مجرى التاريخ، ولكن بإمكان القيم والتوجهات الثقافية المعبرة عن الاختلافات الجوهرية (بين الشعوب؟) إعاقة التغير والتقدم إلى أجل غير معروف.

يرى والرشتاين (1997) أن «الاستشراق» هو الوجه الآخر لمفهوم «الحضارة». إن عدم التكافؤ الوارد في الاستشراق/ الحضارة ينحدر من تمييز ضمني بين المطلق والنسبي، وبين الاختلافات الجوهرية والعارضة (انظر/ ي Conte & Essner, 1995,Ch. VIII). لقد كان للعلاقة بين الاستشراق والحضارة الدور الفعّال في تركيب ووصم وقولبة الهويات، التي لا تأتي من فراغ، بل تحتاج إلى "آخر" كي تركّب "الأنا"

على المستوى الثقافي الذهني. غير أن "الاستشراق"، ومهما كان إطاره واسعاً، يتناقض مع مزاعم كونية التطور (كون الشعوب كافة تتجه نحو التطور). وبإمكانه، كتعبير جزئي نقيض لمفهوم التطور، المساهمة في كسب شرعية مبنية على التعبير عن الهوية بشكل ثنائي وجدلي. وفي حال إبطال الثنائيات الحضارية أو النظامية، كما حدث العام 1989، فإن التاريخ أيضاً قد يبدو أنه قد توقف عن دربه. وإذا تبنينا أطروحة فوكوياما (1992) (الذي قد نشير إلى أنه كان مؤمناً بمستقبل النموذج الأوروبي)، فإن التاريخ يبدو وكأنه انتهى. ويبين طرح فوكوياما سذاجة اعتبار العمليات الغائية قادرة على الوصول إلى المكان المقصود. فالغائية هي، إن صح التعبير، مقاربة بحد ذاتها. ويمنح الاستشراق في هذه الحالة بديلاً مريحاً للفكرة القائلة أن التنمية هي محصورة على "الغرب الدينامي"، ومستثنية لـ"الشرق الجامد". يمكن بالتالي إضافة هذه الأمور إلى المعادلة المفاهيمية المذكورة سابقاً، التي إن عبّرت عن شيء، فإنها تعبر عن اختلافات نظام القوى السائدة. ولا ينسجم الاستشراق تماماً مع أطروحة فوكوياما: توقف التاريخ منذ أمد طويل في الشرق، بينما اتخذ مجراه الناجح في الغرب. وبالتالي بات الاستشراق، نظرية الركود الانتقائي التي يتم تطبيقها على "الآخر"، أكثر تسويقاً وانتشاراً بعد العام 1989 من التوجهات الثقافية المتشائمة و"نظريات الانحطاط" للمرحلة السابقة للفاشية (Grant 1916, Spengler 1918–1922). ولكن اتكأ كلاهما على عصا الأزمة الثقافية.

المحور الخامس: التقدم

استند مسمى «التطور» إلى نظرية مراحل التنمية التي تكمن وراء التأريخ الوضعي. إن الماضي في هذه الحالة يقودنا دون شك إلى الحاضر. وعلى العكس من ذلك، يمكن النظر إلى الحاضر على أنه نتاج حتمي للماضي. وباعتباره المحرك «الطبيعي» للتاريخ، فإن التقدم يسند التوجه الكوني الذي بدوره ينظر إلى التقدم.

هل يمكن للتنمية إذن أن تكون داخلية خارج الغرب؟ هل يمكن وجود تقدم غير غربي؟ هل من حق أهل الجنوب، الشرقيين، تطوير نظرتهم الخاصة حول التقدم، وكما ذهب بعض الإسلاميين المحدثين أمثال جمال الدين الأفغاني (1838 – 1897)، ومحمد عبده (1849 – 1905)، أو من تبعهم من قبل دعاة «الاستشراق المعاكس» (انظر/ي Alam, 2002). عندما يتم التداخل بين توجهي "الاستشراق" و"التقدم"، نجد أمامنا التوجه الغائي المتضافر مع الاعتقاد السائد أن الحضارة "الجيدة" يتولد عنها التقدم والحداثة، وبالتالي فإنه يُنظر إلى التقدم في الشرق على أنه غربي. إن الابتكارات الأوروبية هي جيدة بالضرورة، وبهذا المنظور يرى سين (2005) أن العلم المستند إلى نيوتن وديكارت ينفي الفلسفة. فالعقلانية تملي بإمكانية، بل بوجوب، فرض التقدم عندما يكون غائباً.

استنتاجات أخيرة

إن مسألة الصور النمطية الاستشراقية، على الرغم من التفاؤل النسبي لإدوارد سعيد في العدد الثاني من عمله (المذكور سابقاً) يجدر تناولها من قبل المفكرين في أنحاء العالم كافة، شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً. هل نفترض وجوده المُلِح باعتباره قضية متواصلة في البحث الاجتماعي المتعلق بالشرق الأوسط؟ قد لا

يؤذي في كل الأحوال مراجعة الأسس المنهجية باستمرار. لا توجد إجابة نهائية، مع أننا قد نجد أنفسنا أحياناً في ذهول من التوقعات المستبقة التي تتشكل لدينا عند التمعن في بعض الكتابات. ومثل مختلف الأسئلة المفتوحة، يجدر مراجعة مختلف هذه المسائل قبل عملية النشر وأثناءها وبعدها. هذا كفيل بجعل النتائج أكثر متعة وأهمية.

وقد تكون النقطة الأهم هنا، أننا لا نستطيع خلق أو تخيل بيئة بحثية مبنية على الإسقاطات والأوهام. تلك البيئة موجودة بحيوية وتخترق الزمكان وتتحول باستمرار. على الباحث إدراك تلك الحقيقة، ببعدها الظاهراتي (الفينومينولوجي) أو غير ذلك، والتعايش وفقاً لذلك، حتى لو كان ذلك مريراً. بالنسبة لسارتر، كانت القضية متعلقة بتعريف إطار الحركة (وليس البنية) التي يمكن من خلالها ممارسة الحرية، وبالنسبة للباحثة اليانعة، قد يعني ذلك الغوص في الشروط الزمكانية للوقت الحاضر، داعياً إياها إلى التوقف مدة كافية في الخيال الإبداعي، حتى يكون ممكناً إنتاج بحث اجتماعي قيّم. وتعني هذه الزمكانية وجود معيقات، ولكن لا يعني ذلك بالضرورة أنها تحدد نمط البحث والكتابة. إنها موجودة بكل بساطة وفهمها يكفل دون شك تحسين أداء مثل هذا البحث والكتابة.

المصادر والمراجع

Agamben, Giorgio, 1995: Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life (Stanford, CA: Stanford University Press).

Agamben, Giorgio, 2005: The State of Exception (Chicago: University of Chicago Press).

Anderson, Benedict, 1983: Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso).

Appadurai, Arjun, 1996: Modernity at Large (Minneapolis: University of Minnesota Press).

Appadurai, Arjun, 1996. Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Appadurai, Arjun, 2006. Fear of Small Numbers: An Essay on the Geography of Anger. Raleigh, NC: Duke University Press.

Bachelard, G., 1927. Essai sur la connaissance approchée. Paris: J. Vrin.

Barnard, Alan and Jonathan Spencer, eds., 1996. Encyclopedia of Social and Cultural Anthropology. London and New York: Routledge.

Barnard, Alan, 1996. “Emic and Etic”, in A.Barnard and J. Spencer, eds., pp. 180-183.

Bernal, Martin 1987. Black Athena – The Afroasiatic Roots of Classical Civilization, Volume I, The Fabrication of Ancient Greece 1785-1985. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Blondel, Jean, 1985. "Political Science" in Kuper and Kuper, eds., pp. 615-618.

Boas, Franz, 1940. Race, Language and Culture. Chicago: Chicago University Press and The Free Press.

Bonte, Pierre and Michel Izard, eds., 2000 [1991]. Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie. Paris: Quadrige / Presses Universitaires de France.

Bourdieu, Pierre, Jean-Claude Chamboredon and Jean-Claude Passeron, eds., 1991. The Craft of Sociology. Epistemological Preliminaries. Berlin-New York: Walter de Gruyter. Edited by Beate Krais, translated by Richard Nice.

Carabot, M. Benlolo, 2007. Les Fondements juridiques de la citoyenneté européenne. Bruxelles: Bruylant.

Carrier, James G. 1996. "Sociology", in A. Barnard and J. Spencer, eds., pp. 524-527.

Chatterjee, Partha 1986. Nationalism and the Colonial World: A Derivative Discourse. London: Zed Books.

Comte, Auguste, 1970 [1830-1842]. Introduction to Positive Philosophy, ed. and trans. by F. Ferré. Indianapolis: Bobbs-Merril.

Conte,Édouard & Cornelia Essner 1995. La Quête de la race. Une anthropologie du nazisme. Paris: Hachette.

Crossley, Pamela Kyle, 2008. What is Global History? Cambridge: Polity Press.

Douki, Caroline and Philippe Minard, eds., 2007. "Histoire globale, histoires connectées: un changement d'échelle historiographique?", Revue d'histoire moderne et contemporaine, 54 (4 bis).

Durkheim, Émile and Marcel Mauss, 1967 [1903]. Primitive Classification. Trans. and with an introduction by Rodney Needham. Chicago: The University of Chicago Press.

Durkheim, Émile, 1897. "La conception matérialiste de l'histoire", Revue philosophique XLIV: 645-651, http://www.geocities.com/areqchicoutimi_valin. Viewed 31 May 2009.

Durkheim, Émile, 1982 [1901 2nd ed.], The Rules of Sociological Method, trans. W. D. Halls. London: Macmillan; New York: Free Press.

Durkheim, Émile, 1995 [1912]. The Elementary Forms of Religious Life. Trans. and with an introduction by Karen E. Fields. New York: Free Press.

Eikenberry, A. & Kluver, J., 2004. "The Marketization of the Nonprofit Sector: Civil Society at Risk?" Public Administration Review 64 (2) March-April, 132-140.

Fischer, Michael M.J., 2007. "Culture and Cultural Analysis as Experimental Systems," Cultural Anthropology 22 (1), 1-65.

Foucault, Michel, 1998. The History of Sexuality Vol. 1: The Will to Knowledge. London: Penguin.

Foucault, Michel, 2008. Le Gouvernement de soi et des autres. Cours au Collège de France, 1982-1983. Paris: Gallimard/Le Seuil, 2008.

Frank, Andre Gunder, 1998. Reorient: Global Economy in the Asian Age. Berkeley: University of California Press.

Ginzburg, Carlo, 1982. The Cheese and the Worms: The Cosmos of a Sixteenth Century Miller. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Godelier, Maurice, 2007. Au fondement des sociétés humaines. Ce que nous apprend l'anthropologie. Paris : Albin Michel.

Guha, Ranajit and Gayatri Chakravorty Spivak, eds., 1988. Selected Subaltern Studies New York: Oxford University Press.

Habermas, Jürgen, 1991. The Structural Transformation of the Pubic Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society. Cambridge, Massachusetts: MIT Press.

Heacock, Roger, 2006. Towards a New Tricontinental? Shifting Perspectives and Realities in the International System. Birzeit, Palestine: Birzeit University Publications.

Headland, Thomas N., Kenneth Pike and Marvin Harris, eds., 1990. Emics and Etics: The Insider/Outsider Debate. Newbury Park: Sage Publications.

Heilbron, Johan, 1995. The Rise of Social Theory. Cambridge: Polity Press.

Horkheimer, Max and Theodor W. Adorno, 1982 [1944]. Dialectic of Enlightenment. New York: Continuum Press.

Ikenberry, G. John, Michael Mastanduno and William C. Wohlforth, 2009. "Unipolarity, State Behavior, and Systemic Consequences," World Politics 2009, 1-27.

Ingold, Tim, 1994. 'Humanity and Animality', in T. Ingold, ed., Companion Encyclopedia of Anthropology: Humanity, Culture and Social Life. London: Routledge.

Kennedy, Paul, 1987. The Rise and Fall of the Great Powers. New York: Vintage.

Keyfitz, Nathan, 1985. "Demography", in A. and J. Kuper, eds., pp. 188-191.

King, Gary, Robert O. Keohane, and Sidney Verba, 1994. Designing Social Inquiry. Princeton: Princeton University Press.

Kuhn, Thomas. 1970. The Structure of Scientific Revolutions. Chicago: University of Chicago Press.

Kuper, Adam and Jessica Kuper, eds., 1985. The Social Science Encyclopedia. London, Boston and Henley: Routledge & Kegan Paul.

Lamont, Michèle, 2009. How Professors Think: Inside the Curious World of Academic Judgment. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

Latour, Bruno and Steve Woolgar, 1986. Laboratory Life: The Construction of Scientific Facts. Ewing, NJ: Princeton University Press.

Latour, Bruno, 1993. We Have Never Been Modern, trans. C. Porter. New York and London: Harvester Wheatsheaf.

Marcus, George E. and Michael M.J. Fischer, 1986. Anthropology as Cultural Critique – An Experimental Moment in the Human Sciences. Chicago: The University of Chicago Press.

Massad, Joseph, 2007. Desiring Arabs. Chicago: Chicago University Press.

Meyer-Hamme, Martin, 2009. "Jede Zeit sucht ihren Meister," unpublished article, Birzeit University, graduate program in international studies, June.

Mitchell, Timothy, 2000. "The Stage of Modernity," in Mitchell, Timothy, ed., Questions of Modernity. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1-34.

Mitchell, Timothy, 2002. Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity. Berkeley: University of California Press.

Molas-Gallart, Jordi and Puay Tand, 2007. "Report of the ESRC Impact Evaluation Methods Workshop, 20th March." Retrieved from http://www.esrc.ac.uk/ESRCInfoCentre/Support/Evaluation/publications/.

Moore, Henrietta L. and Todd Sanders, eds., 2006. Anthropology in Theory. Issues in Epistemology. Oxford: Blackwell.

Moore, Sally Falk, 1985. "Law", in A. and J. Kuper, eds., pp. 445-448.

Murdock, Graham and Janet Wasko, eds., 2007. Media in the Age of Marketization. Cresskill, NJ: Hampton Press.

Ortner, Sherry B., 1996. Making Gender: The Politics and Erotics of Culture. Boston: Beacon Press.

Paligot, Carole Reynaud, 2009. "Les Annales de Lucien Febvre à Fernand Braudel : Entre épopée coloniale et opposition Orient/Occident," French Historical Studies 32(1), Winter, 121-144.

Pandy, Gyanandra, 1988. "Encounters and Calamities: The History of a North Indian Qasba in the Nineteenth Century," in Guha 1988, 89-128.

Passeron, Jean-Claude, 2006 [1991]. Le raisonnement sociologique. Un espace non poppérien de l'argumentation. Paris: Albin Michel.

Pauly, Daniel, 1995. "Anecdotes and the Shifting Baseline Syndrome of Fisheries," Trends in Ecology and Evolution 10 (10), 430.

Pike, Kenneth L. 1967 [1954]. Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior. 2nd ed. The Hague and Paris: Mouton.

Ravich, Samantha F., 2005. Marketization and Democracy: East Asian Experiences. New York: Cambridge University Press.

Robertson, Roland, 1995. "Glocalization: Time-Space and Homogeneity-Heterogeneity", in M. Featherstone, S. Lash, R. Robertson, eds., Global Modernities. London: Sage, 25-44.

Sader, Emir, 2009. "Entretien." L'Humanité online. http://www.humanite.fr/Entretien-avec-Emir-sader. Accessed 18 June.

Said, Edward W. 1994 [1978]. Orientalism, New York: Vintage Books.

Sandel, Michael, 2009. "A New Citizenship," BBC Reith Lecture 2009, Lecture 1: "Markets and Morals" 9 June. Transcribed and downloaded from http://downloads.bbc.co.uk/rmhttp/radio4/transcripts/20090609_thereithlectures_marketsandmorals.rtf.

Scharpf, Fritz W., 2007. Social Science as a Vocation – Are Max Weber's Warnings Still Valid?, Florence: European University Institute – Max Weber Programme, Max Weber Lecture No. 2007/01.

Schmitt, Carl, 1927. "Der Begriff des Politischen," Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik 58(1) 1-33.

Schmitt, Carl, 1954 [1944]. Land und Meer – eine weltgeschichtliche Betrachtung. Stuttgart: Klett-Cotta.

Schmitt, Carl, 1996. The Concept of the Political (trans. George Schwab). Chicago: University of Chicago Press.

Schmitt, Carl, 2004. Legality and Legitimacy. Durham NC: Duke University Pres.

Scott, Joan W., 1991. "The Evidence of Experience," Critical Enquiry, 17, 4: 773-797.

Strauss, Leo, 1996. "Notes on The Concept of the Political," reprinted in Carl Schmitt 1996, 81-107.

Szreter, Simon, Hania Sholkamy and A. Dharmalingam, eds., 2004. Categories and Contexts: Anthropological and Historical Studies in Critical Demography. Oxford: Oxford University Press.

Thompson, Elizabeth, 2000. Colonial Citizens – Republican Rights, Paternal Privilege, and Gender in French Syria and Lebanon. New York: Columbia University Press.

University of Albany, Center for Social and Demographic Analysis, "New Research Initiatives", http://csda.albany.edu/Newresearch.asp Viewed on 14 June 2009.

Waltz, Kenneth, 1979. Theory of International Politics. New York: McGraw-Hill.

Weber, Max, 1949 [1904]. "Objectivity in the Social Science and Social Policy", in Shils, E. A. and H. A. Finch, eds., The Methodology of the Social Sciences. Max Weber. New York: Free Press, 49-112.

Weil, P. and R. Hansen, eds, 1999. Nationalité et citoyenneté en Europe. Paris: La Découverte.

Wellhausen, Julius, 1927 [1902]. The Arab Kingdom and its Fall, trans. M. G. Weir, University of Calcutta.

Welzer, Harald, 2008. Klimakriege – Wofür im 21. Jahrhundert getötet wird. Frankfurt: Fischer Verlag.

White, Hayden, 2009. "The Aim of Interpretation is to Create Perplexity in the Face of the Real: Hayden White in Converzation with Erlend Rogne." History and Theory 48 (February), 63-75.

Wievorka, Michel, 2008. Neuf Leçons de Sociologie. Paris : Robert Laffont.

World Politics 2009. "Special Issue: International Relations Theory and the Consequences of Unipolarity," 61(1), January.

الفصل الثاني

أخلاقياتُ البَحثِ في العُلومِ الاجتماعيّة

لالة خليلي

«هناك أقوال من الأخصائيين الذين ينكبون على العمل السياسي والعسكري والأيديولوجي» (إدوارد سعيد «تقديم المستعمَر: حوارات أنثروبولوجية»)، ف«أدوات السيد لن تتمكن من حل منزل السيد. قد يسمحون لنا بالتغلب عليه مؤقتاً في ساحة لعبته، ولكن لن يسمحوا لنا أبداً بإحداث تغيير جوهري» (أودري لورد ((Lorde Audre «أدوات السيد لن تحل منزل السيد»).

«إن الاهتمام الدائم بـ «احترام ثقافة الشعوب الأصلية» لا يشير إلى مراعاة القيم الصادرة عن الثقافات المتناقلة بين البشر. إنها، بدلاً من ذلك، تدير ظهرها إلى التشيؤ، والحجز، والتقيد، والتصلّب. إن بعض المقولات الشائعة مثل «أعرفهم» «إنهم على هذا النحو» تعكس تجسد هذا التشيؤ» (فرانتز فانون، «العنصرية والثقافة»).

فلنفرض إننا سنقوم بتعريف «الأخلاقيات» على أنها مجموعة المعايير التي تحدد خياراتنا، وأننا سنعتبر «أخلاقيات العلوم الاجتماعية»، أنها عالم الاعتبارات الذي يوجه تعاملنا مع الأشخاص والعمليات والأحداث التي ندرسها. لنفرض أيضاً أننا -كأشخاص وكباحثين/ات- نعيش دوماً في شبكة من العلاقات التي تفرزها وتعيد إنتاجها علاقات عدم التكافؤ من حيث المصادر الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتوفرة. سنضطر، مع مختلف هذه الافتراضات، إلى الإقرار بمركزية معادلات القوة والأخلاقيات المرتبطة بها، وأخذها بعين الاعتبار أثناء ممارساتنا البحثية الميدانية، وفي تعاملنا مع الوثائق، وخلال عملية الكتابة ذات العلاقة بتمثيل الآخرين.

إن التيقظ المستمر لحيثيات ومجرى علاقات القوة، ومدى تأثيره علينا كباحثين/ات، يصبح أمراً طارئاً أكثر في المواقع التي تجتاح فيها «السياسة»

القطاع اليومي والمجالات «العادية» و«الخاصة». ويمكن القول إن الشرق الأوسط، بشكل عام، وإسرائيل/ فلسطين على وجه الخصوص، هي شواهد حية على مثل هذه الأماكن. على الباحثات/ ين، إذن، مراعاة هذه الاعتبارات الإثنوغرافية البسيطة ذات التأثير على مشاركتهم/ هن بشكل داخلي/ خارجي في مجتمع البحث، ومسؤوليتهم/ هن نحو المبحوثين، وبعض الاعتبارات التاريخية المهمة مثل التنبه إلى المسكوت عنه، ولكن الأجدى من ذلك كله، ينبغي التفكير حول كيفية قيام «الحيز السياسي» بتشكيل وتمثيل موضوع البحث. ومن هنا، فإن الاعتبارات الأخلاقية هي وثيقة الارتباط بـ «توضيح المواقف المعرفية» (Positioning) على المستوى النقدي-المعرفي؛ أي قيام الباحثة بتحديد وضعيتها حيال موضوع البحث وعلاقات القوة والمبحوثين، الذي يمكن أن يتحقق من خلال الانعكاسية المستمرة[1] -خلال مشروعنا وترك بعض الأسئلة مفتوحة من قبيل: ما الذي يوثر على العالم وكيف؟- ومراعاة توزيع القوى، والتنبه إلى الفئات القوية والفئات المستضعفة في مجتمع البحث.

إن مداخلتي هنا هي أن الاعتبارات الأخلاقية لا ينبغي أن تكون أفكاراً جانبية فقط (فقرات مكتوبة بغية إمتاع هيئات التحرير)، وإنما يتوجب أن تسهم في البنية التحتية للتحليل للمشاريع البحثية كافة، وأن تؤثر بشكل خلاق على كل خطوة من عملية البحث والكتابة. إن التساؤل حول ما إذا كان ما نقوم به يؤذي المبحوثات/ ين، وإذا ما كان يتوجب أن يتقدم تمثيلنا لهم على تمثيلهم لأنفسهم ورواياتهم الخاصة، ومدى إمكانية التحقق والشك في «صحة» «البيانات» الواردة، لا بد أن يكون مفتوحاً للمراجعة الدائمة. إضافة إلى ذلك، تدعو اعتباراتنا الأخلاقية إلى التعامل بجدية مع عدم توازن القوى؛ سواء أكان ذلك على صعيد العلاقات بين المبحوثين، أم بين المبحوثين وجهات خارجية، أم ربما، والأهم من ذلك كله، بين المبحوثين والباحثين.

ودفاعاً عن هذه الأطروحة، سأبدأ بمعالجة حيثيات الإنتاج المعرفي وعلاقاته بالقوة، ومن ثم سأتناول أخلاقيات العمل الميداني الإثنوغرافي، وسأتناول بعدها البحث التاريخي. سأنتقل بعد ذلك إلى مناقشة الاعتبارات الأخلاقية ذات العلاقة بتمثيل موضوع البحث والمبحوثين، وعلاقتها بالمواقف المعرفية (الأبستمولوجية)، ومتطلبات ومخاطر الحديث نيابةً عن الآخرين. وأثناء ذلك، وبقدر الإمكان، سأحاول التركيز على البحث في القارات الثلاث،[2] وتحديداً في الشرق الأوسط.

1. السلطة، المعرفة والمشروع الفكري

إن المعرفة اليوم لها دلالات وارتباطات وثيقة بعلاقات القوة. فإذا تتبعنا كتاب إدوارد سعيد "**الاستشراق**" -وكذلك عمل أنور عبد المالك "**الاستشراق في أزمة**"- سنلاحظ تحليلاً حول بعض الحقائق المتعلقة بالمعرفة والسلطة، منها أن المعرفة الفكرية "غير المسيسة" عن الشرق الأوسط (في أوج الاستعمار وفي مرحلة هيمنة الولايات المتحدة) قد غشاها ضباب مجموعة من "الباحثين المختصين" الذين يعيدون إنتاج

[1] راجع/ ي الفصل السابق حول الانعكاسية.

[2] إن إشارتي للقارات الثلاث هو إجلالاً لحركات نصرة «العالم الثالث» في الستينيات، وفي محاولة مني لتفادي بعض التصريحات التنموية الموجهة، أو الذوبان في المنظور «ما بعد الحداثي» للمكان الذي تتلاشى فيه الجغرافيا المكانية.

النظام الهرمي القائم على التمييز العرقي. وهنا يتم تصنيف "مكانة الشعوب المستعمَرة" في درجات من التبعية والتهميش، والإشارة إلى الدول "غير المتطورة"، أو "الأقل تطوراً"، أو "في طور التطور" بصور نمطية، وتحت قبضة المستعمر "المتفوق" و"المتطور" و"الحضري"، والذي تم التنظير عنه وكأنه في موقع السيد النقيض على المستوى التصنيفي الدلالي (Said, 1989 : 207).

إن علاقة علم الإنسان بالإمبريالية الأوروبية في أوج مراحلها هي موضوع تلقى الاهتمام والتدوين (Asad, 1973; Lewis, 1973; Wolfe, 1999). ففي العام 1921 ظهرت مقالة في مجلة "طبيعة» (Nature) جاء فيها أن "المعهد الملكي الأنثروبولوجي، الذي يحتفل بعامه الخمسين، قد شدد، في سعيه إلى ترويج حقل دراسة "الإنسان"، على أهمية هذا العلم كعنصر أساسي في دوائر التشريع والإدارة، وتحديداً فيما يتعلق بالسكان الأصليين في مستعمراتنا وتحت عهدتنا" (مصدر غير معروف، 1921).

ما لا يتلقى الاهتمام الكافي هو الدور الذي لعبته العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة في تكريس هيمنة الولايات المتحدة خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين. إن خبراء العلوم السياسية والعلاقات الدولية هناك قد تكتموا وتغاضوا عن نقد الأثر السلبي لتخصصاتهم منذ انطلاقها في ترويج تاريخ مبتذل للعرق والإمبراطورية (من الاستثناءات العديدة على ذلك Vitalis 2005 و Long;2003, Oren; 2000, Schmidt & 2005). ولم يعد خفياً تورط العالم الأكاديمي في الولايات المتحدة في خدمة المغامرات والمناورات العسكرية الأمريكية، على الرغم من أن أحداً لم يجسر على مناقشة ذلك حتى الآن، باستثناء أولئك الموجودين خارج العالم الأكاديمي المهيمن أو على هامشه (انظر/ي: Laffey 2003; Feldman 1989). ويبدو أن العلماء الاجتماعيين لديهم رباطة جأش ومستوى رائع من عدم الوعي للانتقال بين وظائفهم الجامعية ومناصب السلطة التي يتربعون عليها. ومن الأمثلة على ذلك والت روستو (Rostow Walt)، عالم الاقتصاد السياسي في معهد ماساتشوستس للتقنية (MIT)، ومؤلف "**مراحل النمو الاقتصادي: بيان مناهض للشيوعية**" الذي أصبح مستشار الأمن القومي عند جون ف. كينيدي، بما في ذلك تطبيق خطط الولايات المتحدة في العدوان على فيتنام (Milne, 2008). وفي الواقع، فإن الإدارة «الليبرالية» في الولايات المتحدة كانت دوماً مرحابة ومضيافة للأكاديميين الذين يخدم عملهم المصلحة القومية للولايات المتحدة.

غير أن العلاقة بين السلطة والمعرفة لا تكون دوماً بهذا القدر من التجسد والمأسسة، ولا تبدو دوماً واضحة للعيان. وكما بيّن فوكو، فإن تصنيفاتنا المفاهيمية، والطريقة التي ننتج فيها ونرى العالم، تحدده علاقات القوة. وقد يكون جديراً بأن نقتبس النص الطويل الكامل الذي يعبر بأسلوب جميل عن عملية التصنيف هذه. يكتب فوكو (Foucault, 1970 : xv) في الفقرة الأولى من «نظام الأشياء»:

> «لهذا الكتاب مكان ولادة في نص لـ بورخيس (Borges)، في الضحكة التي تهزّ لدى قراءته كل عادات الفكر– فكرنا، الفكر الذي له عمرنا وجغرافيتنا [أوروبا] – مزعزعة كل السطوح المنظّمة، والخطط التي تُعقلن لنا التدفق الغزير للكائنات، وتجعل ممارستنا النقدية لـ «الذات» ولـ «الآخر» ترتعش وتقلق لمدة طويلة. يستشهد هذا النص بـ «موسوعة صينية معينة» كتب فيها أن «الحيوانات تنقسم إلى: (أ) يملكها الإمبراطور. (ب) محنّطة. (ج) داجنة. (د) خنازير رضيعة. (هـ) جنيات البحر. (و) خرافية. (ز) كلاب طليقة. (ح) ما يدخل في هذا التصنيف. (ط) التي تهيج كالمجانين. (ى) حيوانات لا تحصى. (ك) مرسومة بريشة دقيقة من وبر الجمل. (ل) إلى آخره. (م) التي كسرت الجرة لتوها. (ن) التي تبدو من بعيد كالذباب".

إن علاقات القوة التي تسمح بخلق تصنيفات كهذه، تنشر ظلالها على مستوى الدولة والإمبراطورية (انظر/ي نقاش بندكت أندرسون حول كيفية قيام الحكومات الاستعمارية بـ **خلق** التصنيفات العرقية في المستعمَرات التي كان من المفروض أنها تقوم بتعدادها) (Anderson, 1991 : 163–170). غير أنها لا تنتهي هناك، بل تتعدى ذلك لتنشر ضبابيتها على صعيد "العلم" الذي من المفترض أن يكون موضوعياً عند علماء الاجتماع. غير أننا نجد أهل العلم منطلقين في وضع نماذج تصنيفية مثل «الأكثر تنمية»، و«الأقل تنمية»، و«الديمقراطية»، أو صياغة تعريفات إجرائية لمفاهيم محدثة مثل «التنمية»، و«الحداثة»، و«الدولة»، التي تحمل في عبها منظوراً شائباً ومكرِّساً لعدم تكافؤ علاقات القوة (Escobar, 1995; Mitchell, 1991; 2002). يدعونا التيقظ الأخلاقي أيضاً إلى تحاشي "أبستمولوجيا الغياب" (Somers, 1996)، حيث نجد أنفسنا بحاجة إلى مجموعة تتصرف استناداً إلى نصوص مرجعية (يتم استحضارها في الأغلب من التاريخ الأوروبي)، وفي حال عدم إمكانية تطبيقها على المجتمعات المحلية، تتم محاولة فهم أسباب "انحرافها" عن السلوك "المتوقع".

وبينما تم إلقاء الضوء على العلاقة المتصدعة أخلاقياً بين السلطة والإنتاج المعرفي في المركز في سياق "الإمبراطورية"، يجدر الإقرار بأن عالم الاجتماع "المحلي" قد يسهم أيضاً في خدمة عدم تكافؤ القوى. لا ينبثق "المثقفون/ ات العضويون/ ات" فقط من أبراج "المركز"، بل في كثير من الأحيان يعمل حتى "المثقفون/ ات العضويون/ ات" الذين يتمسكون بكراسي السلطة على إعادة إنتاج "الهيمنة الاجتماعية وسيطرة الدولة" (Gramsci, 1999 : 13)، وحتى، بل وبشكل خاص، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولا يقتصر ذلك فقط من خلال الطبقات المتعلمة التي تمد يدها للمهارات التكنوقراطية وخبرات الأجهزة المختلفة، وإنما أيضاً من خلال المثقفين العضويين، بارتباطاتهم التي تتعدى حدود الدولة، وأدوارهم الواضحة باعتبارهم "المخبرين المحليين" للمؤسسات والجمهور الأوروبي–الأمريكي (Shatz, 2003). إنهم بالتالي يتبنون دوراً تنكرياً ويعيدون إنتاج التصنيفات العرقية والجندرية والجنسية والطبقية في السياسات المحلية في مسقط رؤوسهم.

وقد نكون نحن الباحثون أمام خيارات أخلاقية في سلسلة من المواقع، عوضاً عن القرارات التي نتخذها فيما يتعلق بمدى تدخلنا في إجراءات مؤسساتية تخدم أجهزة الأمن القومي التابعة للدولة (أو التي تحوز على مثل هذه المعرفة بالاستفادة من تمويل الدولة). بإمكاننا أيضاً تقلّد مناصب في أجهزة الدولة أملاً بأن نقوم بتعديل مؤسسات السلطة هذه "من الداخل". غير أن الدولة، وكما نعلم، ووفقاً لما يراه ميتشل (Mitchell, 1991)، هي غير محصورة على البيروقراطية أو على البضائع الاجتماعية، بارتباطاتها مع النظام العسكري التي تبرع الدول في إعادة إنتاجها. إن السلطة تلازم مؤسسات أخرى أيضاً، يتمخض عن عملها معرفة "مفيدة": الملتقيات الفكرية، مؤسسات المجتمع المدني، الوكالات الدولية، المراكز البحثية المرتبطة بشبكات تمويلية، وموارد بشرية، وقيم تتجاوز الحدود القومية. هذه الشبكات والمؤسسات التي يتم الاحتفاء بها كمجتمعات معرفية (epistemic) قد ينطبق عليها وصف غرامشي للمجتمع المدني (1999, 243) باعتباره الحصن الحصين والخندق الذي يحمي الدولة ويساهم في إنتاج الهيمنة.

وأخيراً، تدعو الاعتبارات الأخلاقية إلى تزويد تصميم البحث ببعض الأسس الجذرية من خلال الإقرار بالطرق التي تفيد فيه معارفنا (الأبستمولوجية) –الدرب المعرفي، حفريات المفاهيم وعالم التصنيفات– كذخائر لعلاقات القوة التي تتستر بقناع السرد الروائي والأدائية وادّعاءات الموضوعية (انظر/ي حول الموضوعية (Novick, 1988)، حول آثار قوى الأدائية (Butler, 1993)، حول إستراتيجيات السرد 1987 وWhite, 1973).

لا تنحصر قراراتنا على الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات التي ننخرط فيها أو الوظائف التي نتقلدها أو أشكال البحث التي نجريها. علينا اتخاذ قرارات أخلاقية في كل من مواد البحث التي نقوم بتجميعها، والكيفية التي نعرض من خلالها هذه المواد، والناس الذين تكلموا من خلالها وتحدثوا معنا. كلها اعتبارات أخلاقية لا تقل شأناً وتعقيداً.

2. أخلاقيات العمل الميداني الإثنوغرافي:

بعد لقاء عقد بين مجموعة من الإثنوغرافيين الذين عملوا مع الشعوب الأصلية وأجزاء مختلفة من القارة الأمريكية، ومجلس الكنائس العالمي، وبعض النشطاء، أصدر المشاركون تصريحاً يعرف اليوم بـ"إعلان بربادوس" الصادر العام 1971. إن الوثيقة تعكس، ليس وعياً بتورط الكنائس والمبشرين بالامبريالية وعنف الدولة فحسب، وإنما أيضاً مخاوف الناس وهلعهم من الطرق التي يتبعها الإثنوغرافيون في دراستهم. وقد اتهم البيان علم الإنسان بالعلموية والنفاق والنفعية (ندوة 1971).

إن تفادي "العلموية" و"النفاق" و"النفعية" يتطلب وعياً حول صعوبة فصل الباحث عن التزاماته بمواجهة القمع، تحديداً في حالات العنف الشديد وعدم المساواة والاضطهاد. يحتم ذلك أيضاً وجود مستوى من الانعكاسية المستمرة –في الميدان والمنزل– حول علاقة نتائج البحث بالسياق التاريخي المحدد. إن التيقظ إلى عدم تكافؤ القوة في ميدان العمل الإثنوغرافي يترجم أيضاً في مراجعة الخلجات والاعتبارات الواردة. على الباحث إدراك مكانته وموقعه؛ وبخاصة إذا كان من داخل المجتمع أو داخلي/ خارجي؛ ومسؤوليات الإثنوغرافي نحو المبحوث، بما في ذلك الإفصاح عن هوية الذات، والحماية من الأقوياء؛ والتعاون مع المبحوثين لأقصى حدد ممكن؛ والاعتناء بالمصادر الإثنوغرافية. سوف أناقش كلاً من هذه الأمور على حدة.

تلقى موضوع مكانة الباحث الكثير من التأمل والمراجعة والاهتمام والنقد (مثلاً Altorki and El-Solh, 1988; Clifford and Marcus, 1986; Narayan, 1993; Smith, 1999). ما يمكن أن نسلّط الضوء عليه هو العلاقات الحساسة المقرّبة بين الباحثين/ ات والناس الذين يتم القيام بالبحث الميداني معهم. تتحدث ليلى أبو لغد عن تجربتها كامرأة شابة مع جماعة تعطي الشابات دور "الابنة" (Abu-Lughod 1988). إن درجة من الاحترام والحساسية للروابط التي تتطور ضرورية هنا، لكن مرة أخرى، حتى في هذه الحالة، يحكم العمل مجموعة من العلاقات غير المتكافئة.

إن الباحث من دول المركز، بمختلف الموارد الجامعية الغنية والإمكانيات المتاحة، تمتلك نفوذاً أكثر من البدويات في مصر، أو الأسرى السابقين في فلسطين، أو القرويين في إيران. غير أننا، إذا قمنا بدراسة إلى «الأعلى» (Nader, 1972) والعمل الإثنوغرافي على أوساط مثل مؤسسة التجارة العالمية، أو المؤسسات العسكرية، أو الوزارات المالية، أو التنموية على سبيل المثال، يصعب تحديد مكانة الباحث الإثنوغرافي فيما يتعلق بعلاقات القوة. أثناء الكتابة عن، والعمل مع، ومراقبة البيروقراطي أو الموظف العادي، يضطر المرء إلى التستر عن هويته/ ها المجهولة وحماية أمنه/ ها، ولكن قد لا تكون المؤسسة أو البيروقراطية المدروسة مصدراً لخلق انتماء مبني على علاقات الود والوفاء. وكما يرى دافيد موس (Mosse, 2006: 937-8) "الاعتماد على التمثيل الذاتي للمبحوثين والسماح للفاعلين بالحديث نيابة عن أنفسهم هي ليست حلولاً عملية لعلماء الإنسان المختصين بالسياسات العامة، الذين تعمل الفئات التي يدرسونها كموظفين

إداريين في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، أو جماعات أخرى، حيث ينبغي على المبحوثين إنتاج آراء رسمية مصدّق عليها وحمايتها". إن الوعي الدائم لمكامن علاقات القوة يعطي الإثنوغرافي واجب حماية "المهدور حقهم" في أي علاقة يعقدها. وفي حالة ثالثة، قد يجد الباحث نفسه أمام علاقات متناحرة بين قطبين اجتماعيين أو سياسيين متساويين من حيث توزيع القوى. وهنا يفضّل أن يقوم الإثنوغرافي بالإفصاح بكل صراحة عن ميوله الخاصة ومشاعره المتعاطفة، وفي الوقت نفسه محاولة تجنب جعل ميوله تؤثر على تمثيل المبحوثين (Mills, 2003 : 44).

وعلى الرغم من تمكن علماء الإثنوغرافيا من العيش في "داخل" المجتمع، فإن كونهم "محليين" و"تغلغلهم" في المجتمع و"المعرفة الخاصة" التي يملكونها عن مجتمعاتهم، قد حظيت بالكثير من الكتابة والاهتمام والجدل. وكما تشير كيرن ناريان (Kirin Narayan)، فإن أياً من المواقع في الميدان هي ليست "متجانسة". فكل مجتمع محلي له خصوصياته الفريدة. وفي حال افترضنا أن عالم الإنسان "المحلي" قادر على تخطي هذه العراقيل وتجاوز الحدود على كافة الحدود الطبقية والتعليمية والجنسية والنوع الاجتماعي والحدود الدينية والعرقية، فإننا في الواقع نغفل ونتغاضى عن ذكر تجليات جوانب عدم المساواة هذه الواضحة في أي مجتمع أو حقل (Narayan, 1993). إضافة إلى ذلك، فإن على الإثنوغرافي "المحلي" أن يكون حتى أكثر يقظة من غيره/ا فيما يتعلق بالطريقة التي يتم فيها النظر إليه/ا من قبل المبحوثين، وطريقة تصنيفه/ا في سلم المكانة الاجتماعية. تذكر ناريان (Narayan, 1993 : 673)) أيضاً أن "المرء يمكن أن يحمل العديد من الانتماءات الممكنة التي يمكن أن يتم إخراجها إلى الملأ أو إخفاؤها عن الأنظار». إن عرض هوية ملائمة و«مسايرة» في السياق هي مهارة إنسانية مفيدة في إنجاح علاقات التعاطف اللازمة في الإثنوغرافيا. وهكذا، نجدها تساعد في إعادة النظر إلى الأخلاقيات باعتبارها مبنية على «التفاوض بدلاً من التحكيم» (Meskell and Pels, 2005 : 3)، واعتبار وظيفة الإثنوغرافي ليست مغامرة مفردة، وإنما علاقة متبادلة مبنية على الحوار مع الفئات المستهدفة (المبحوثين) والجمهور.

إذا كان موضوع بحثنا متعلقاً بأشخاص مجردين نسبياً من القوة، فإن صون المبحوثين وحمايتهم من خلال مراعاة أمنهم وكرامتهم وتصوراتهم الذاتية هي مسألة أخرى مهمة فيما يتعلق بالاعتبارات الأخلاقية ذات العلاقة بالبحث. لا يتعلق ذلك فقط بالحفاظ على الأسماء المستعارة والتستر عن المعلومات الشخصية، ووضع شيفرات حول السجلات أو الملاحظات الميدانية من خلال مصطلحات مستعارة بغرض الحماية -إذا كان في ذلك إيذاء للمبحوثين في حال قيام قوى أكثر نفوذاً بالاطلاع عليها (الدولة، أجهزة عالمية مرتبطة بالسلطة، قيادات الميليشيات المحلية، الأجهزة الأمنية. . .)- ومراعاة كون تواجدنا في منازل المبحوثين لا يضع عليهم إشارات الاستفهام ولا يورطهم كمشتبهين أو يعرضهم للملاحقة والنبذ أو حتى العنف. هذه هي مهارات أساسية. غير أن ذلك لا يكفي. من الضروري بالمثل إدراك واجب عدم طرح أسئلة موجهة عليهم، كذلك يتوجب عدم الإلحاح الزائد أو التدخل بشكل مفرط في بعض التفاصيل في حال عدم رغبتهم في المشاركة في البحث أو النقاش، والحفاظ على خصوصيتهم وعدم الوشاية بهم، والأهم من ذلك كله صيانة كرامتهم.

عند العمل مع أناس تم منعهم من التعبير من قبل السلطات، من الضروري اعتبار عملنا البحثي مسألة حوار أو مجهود جماعي متبادل (Lassiter, 2005; Marcus, 1998). علينا السماح للمبحوثين إذا أمكن، بقراءة ما كتبناه عنهم وفتح المجال لهم للمعارضة (Mosse, 2006 : 939). علينا بشكل جدي مراعاة إضافة اعتراضهم ومراجعة كتاباتنا وتعديلها باستمرار ضمن الحدود المنطقية، مع إدراك حساسية علاقات القوة. غير أنه في حال كون المبحوثين طرفين متصارعين، قد لا يكون مثل هذا التعاون المتبادل ممكناً. وكما يكتب باحث أنثروبولوجي عمل في رواندا بعد الإبادة الجماعية للتوتسي في التسعينيات:

> "في سياق الصراع (بأشكاله الاستطرادية التي تدعمه)، لا بد تلقائياً أن يثير تناولي لمختلف هذه الخطابات الشبهات على الأقل من قبل أحد الطرفين. لا يرغب أي من الطرفين في مشاركة الحلبة. وجدت نفسي بشكل مستمر في وضع يصعب فيه تقييم أو نقد نتائج بحثي من قبل الفئات المستهدفة" (Eltringham, 2006 : 107).

وأخيراً، فإن المواضيع المادية والبيئية الفعلية يمكن أن تكون مصادر إثنوغرافية مهمة. فمن واجب الباحث الإثنوغرافي مراعاة الأماكن التي يتواجد فيها المبحوثون، والتي تتم زيارتها، وعدم هدر البيئة والأماكن، وعدم «أخذ» المقتنيات التي لا يمكن أو يجدر أخذها. وعدم التصوير إذا كان في ذلك انتهاك لكرامة المبحوثين.

وبالمثل، من المثير للدهشة أنه حتى مع أفضل الاعتبارات الأخلاقية، على الباحث الإثنوغرافي مراعاة ما وصفه إدوارد سعيد بمفارقات ("Paradox and aporia") في ممارسة علم الإنسان: بمجرد الكتابة عن المضطهَد، فإن عالم الإنسان (يكشف) نوعاً ما «أسرار قوته» 1989 : 220) (Said,. ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال الحكاية التالية:

> «تم دعوة عالم الإنسان الفرنسي جورج كوندومينوس (Georges Condominus) المتخصص في الموسيقى الإثنوغرافية لإعطاء خطاب الافتتاح]في اجتماع الأنثروبولوجيين الكنديين[في نهاية السبعينيات. وقد وقف على المنصة، بدموع تنهمر على وجنتيه عندما ذكر أن أطروحة الدكتوراه التي كتبها في فرنسا حول الموسيقى الفيتنامية الجبلية قد تم حيازتها من قبل شبكة الاستخبارات الأمريكية، وتمت ترجمتها واستخدامها في عملية "العنقاء" التي شنتها الاستخبارات الأمريكية في التعرف واستهداف وقتل قادة القرية التي كان قد أقام عمله الميداني فيها. وتطرح النقطة التي أشار إليها قضية مباشرة وحاسمة: في هذه اللحظة التاريخية، لا يوجد شيء اسمه علم إنسان بريء" (Sider, 2009 : 43).

3. أخلاقيات البحث التاريخي

في إحدى أطروحاته حول التاريخ التي تم اقتباسها حديثاً، كتب والتر بنيامين (Benjamin Walter) عن واجب الشراكة الحتمية التي ينبغي أن يتبناها المؤرخ/ ة، ليس تجاه المنتصرين في التاريخ فحسب، وإنما أيضاً تجاه "مادة" التاريخ نفسها، وتحديداً تلك الوثائق والأرشيف و"الكنوز الثقافية" التي تبجل بأمجاد الماضي، والتي هي في الوقت نفسه رواسب هذه الانتصارات و"سجلاً يثبت بربرية" القادة المنتصرين:

> "من هنا، فإن التعاطف مع المنتصرين يفيد الحكام بأشكال متنوعة. فكل من يصعد في سلم النصر يشارك إلى هذا اليوم في عملية الانتصار التي يدوس من خلالها حكام اليوم على رقاب أولئك المدعين بالولاء لهم. فوفقاً للشعائر التقليدية، تخللت الطقوس الاستحواذ على غنائم، وتسميتها بـ "الكنوز الثقافية". ولدى الباحثين/ ات من ذوي النزعة المادية التاريخية بعض التحفظ حيالها. فمن دون شك، فإن "الكنوز الثقافية" التي يقوم الباحث بتوثيقها لها أصول لا يمكنه/ ا التأمل فيها دون الشعور بالرعب. لا توجد وثيقة حضارية ليست في الوقت نفسه وثيقة بربرية" (Benjamin, 1968 : 256).

إن الوثائق المؤرشفة ليست تمثيلات محلية أو موضوعية أو يمكن الوثوق بها حول الحقائق التاريخية. هذا ما نستدل منه من علاقات القوة غير المتكافئة التي يشير إليها بنيامين بشكل لاذع. إن المؤرخين الذين يحدثوننا عن تعاملهم مع الأرشيفات يبينون لنا مدى وجود اختلاف بين المصادر المتنوعة (الصحف، مصادر الإنترنت، المقالات الخاصة، وحتى العلاقات المكانية والأشكال الهندسية). يخبروننا أيضاً عن موقع الباحثين/ ات المؤرخين/ ات (سلطتهم النسبية كباحثين من المركز، العدوان المرتبط بمواضيعهم، موقفهم من الصراعات المحلية والمتخطية للحدود القومية)، وأهمية إبداء الحساسية والاهتمام، واتخاذ مواقف نحو القوى، إمبريالية كانت أم لا (Burton, 2005).

يجدر النظر إلى الوثائق المؤرشفة بعين الشك. حتى عندما لا تتجه لخدمة مصالح طرف أو بغية الدفاع عن مواقف معينة، من المستبعد عدم اتخاذ أي موقف ولو ضمني في أوضاع الصراعات المحتدمة، وحتى عندما يتصف القائمون على تحليل الوثائق بالدقة وعدم المبالغة وتقديم إثباتات ودلائل (انظر/ ي على سبيل المثال تفنيد فينكلشتاين ((Finkelstein, 2005 لتلفيق جوان بيترز (Peters Joan) للبيانات في كتابها «**من الزمن الأزلي**»). فكتابة البيانات التاريخية يمكن أن تعترضها أفواج من القطيعة والسكينة. «يدخل الهدوء إلى مرحلة الإنتاج التاريخي في أربع لحظات حاسمة: لحظة خلق الحقائق (إنتاج **المصادر**)، لحظة الدلائل (إنتاج **الأرشيف**)، لحظة استرداد الحقائق (إنتاج **الروايات**) ولحظة المغزى بأثر رجعي (إنتاج **التاريخ في** اللحظات النهائية) 1995 : 26) (Trouillot, . هذا المسكوت عنه، وبخاصة في لحظة خلق الحقائق وجمهرتها، غالباً ما يتعلق بالمستضعفين والفقراء والمضطهدين، وكما يرى شاهد أمين (1995, 1):

> "الفلاحون لا يكتبون. هناك من يكتب عنهم. إن حديث العامة المتواضعين لا تتم عادة تسجيله لأجيال المستقبل. نستمده عادة من قاعات المحاكم والتحقيق. وبالتالي احترف المؤرخون مراجعة "الاعترافات" و"الشهادات" كإثباتات خاصة، لأنها المكان الذي تظهر فيه صرخات الفلاحين وأدعيتهم ورواياتهم وسردهم". إن الوعي بهذا المسكوت عنه هو المبدأ الأخلاقي الأول الذي ينبغي أن يلبيه المؤرخ".

إن الاعتبار الأخلاقي الآخر هو تجنب النزعة التاريخية المتكالبة التي تتفادى الاعتراف بموازين القوى التي تدعي «الموضوعية»، واللجوء إلى الحقائق كعامل مساعد وملجأ للمثابرة. إنها ديباجة الموضوعية التي تسمح للمؤرخ بيني موريس ((Benny Morris –على سبيل المثال– بالتصريح أن الترحيل الجماعي للفلسطينيين "ولّدته الحرب وليس التصميم الممنهج". وقد ينطبق سلاح "الموضوعية" أيضاً على الصحافيين الذين يكتبون "المسودة الأولية للتاريخ"، الذي يتيح للمنتصرين إعطاء روايات بالقدر نفسه، بل أكبر –من حيث الزمن المتوفر ووزن الأعمال والصفحات المتاحة للنشر– من المهزومين الباحثين عن نوع من «التوازن» الذي قد يكون مضللاً ووهمياً.

ومن الاعتبارات الأخلاقية المهمة أيضاً –التي يمكن أن تترجم على مستوى الخيارات المنهجية– الحاجة إلى تدارك جدوى واستخدامات التاريخ الشفوي، وقدرته على التعبير عما يعجز الأرشيف الموثق عن القيام به. ويتم غالباً كبت الروايات الشفوية نتيجة لتحفظ التيارات الوضعية (Positivist) من «عدم المصداقية» أو «عدم الثبات» الذين يشعرون أنه وارد في هذا النوع من التاريخ. غير أنه بحسب بعض المؤرخين الراديكاليين المعارضين لهذا التوجه الوضعي، والذين ينشرون باسم «جماعة الذاكرة الشعبية» (1982, 226)، فإن "التشبث "العلموي" بمعايير المصداقية يخدم في

احتكار أنواع محددة من المعرفة. مع ذلك، تبقى هناك إشكالية عامة تطرح نفسها، وتحديداً كلما تم تصويب الأنظار نحو المعارف لأغراض سياسية إستراتيجية: ففي مثل هذه الحالة، فإن محتوى "الحقيقة" الوارد في كل سرد، وتميزه "المتفوق" على السرديات المناقضة له، يحمل دلالات مهمة". وإن ممارسة التاريخ الشفوي تستدعي التنبه للبنى والممارسات الثقافية التي تدخل في تشكيل السرد التاريخي. وينبغي تحليلها –إذ أنها لا تعد نصوصاً "حيادية"، والأمر ينطبق أيضاً على الوثائق المؤرشفة– من خلال الإشارة إلى أنماطها، وتقنياتها الخطابية، والحالات النفسية والشعورية التي تعبّر عنها، والاعتبارات الزمنية المتعلقة بالحاضر التي تأخذها بعين الاعتبار أثناء صياغتها للماضي (Portelli, 1997; 1998; Tonkin, 1992; Zerubavel, 1995). إن تجميع التاريخ الشفوي يجب أن يتم بالقدر نفسه من الحساسية والتعاطف التي يتم اتّباعه في الإثنوغرافيا الذي ورد ذكره أعلاه. وينبغي النظر ملياً إلى معادلات القوة الظاهرة والكامنة المحفورة في مختلف الوثائق، سواء المكتوبة أو الشفوية، والتنبه إليها على الدوام. كما أن تعددية وغنى المصادر تستدعي الوفاء إلى أصوات المستضعفين.

4. أخلاقيات التمثيل

وفي النهاية، ومع مادة البحث بحوزتنا، فإننا نباشر بالكتابة. إن الاعتبارات الحديثة حول أخلاقيات العمل الإثنوغرافي تشير إلى الفواصل الشكلانية بين «الميدان» و«الوطن»، التي تهمش نوعاً ما الكتابة في «الوطن» –وبخاصة من حيث تمثيل المبحوثين والوثائق– من الانعكاسية والاعتبارات الأخلاقية الملازمة للباحث أثناء الممارسة في الميدان أو مع الأرشيف (Meskell and Pels, 2005; Mosse, 2006). وإذا قضينا على هذه الفواصل، سيبقى أمام الباحث التأمل إلى أي درجة بإمكانه تمثيل المبحوثين، وبخاصة إذا كان منظوراً إليهم على أنهم مستضعفون/ ات، ويعيشون في ظروف مدقعة، ويعانون من النزاعات ويتعرضون للقمع والاضطهاد. وفي هذا السياق، كانت الباحثات النسويات في طليعة تحليل اعتبارات وتكاليف تمثيل المبحوثين. (Alcoff, 1991; Butler and Scott, 1992; Mohanty 2003; Ortner, 1996).

وفي نقاش دار خلال السبعينيات، اتفق كل من جيل دولوز (Deleuze Gilles) وميشيل فوكو (Michel Foucault) على أن المثقف/ ة لا يستطيع ولا ينبغي القيام بتمثيل "أولئك الذين يكافحون ويناضلون" (Foucault, 1977: 206)، والذين أثبتوا أنهم في موقع الجدارة للحديث عن أنفسهم: "لم يعد دور المثقف في وضع نفسه "في الواجهة وإلى جانب الآخرين" لكي يتمكن من التعبير عن الحقائق الجماعية المكبوتة، بل في النضال ضد أشكال القوة التي تحوله إلى موضوعها وأداتها في ميادين "المعرفة" و"الحقيقة" و"الوعي" و"الخطاب"" (Foucault, 1977: 207–208). وفي موضع نقد دولوز/ فوكو باعتبارهم في خانة "المثقفين من العالم الأول الذين ينتعلون قناع المثقف الغائب 'غير الممثل'" والذين "يساعدون في تحفيز الشعوب المقموعة على التعبير عن ذاتها"، تفترض سبيفاك (Spivak) أن "'التابع' لا يستطيع أن يتحدث . . . إن التمثيل لم يتوانَ. لدى . . . المثقف/ ة مهمة محصورة لا ينبغي عليه/ ها أن يتبرأ منها بتألق" (1988, 292; 308). وتعتمد أطروحتها على صورة المثقف/ ة كشخص يقوم بالتنظير، رافضاً/ ة طيلة الوقت مسؤولية التمثيل من منطلق كون "التجربة" شفافة وواضحة وواعية لذاتها وما تقوم به. ونظراً لكون التجارب كافة هي مندرجة في معادلة القوى التي يندرج تحتها المبحوثون الذين نقوم بدراستهم (Scott, 1992) كيف بإمكاننا بتمثيلهم وتمثيل حكاياتهم/ نا؟

إذا كان على الباحث تمثيل جماعة من الناس أو الأوضاع أو العمليات، ينبغي العودة إلى مجموعة من الاعتبارات الأخلاقية، وبعض المسائل المادية التي تعتمد على أخلاقيات التمثيل. إن اهتمام ليندا ألكوف (Linda Alcoff, 1991 : 24 – 26) بـ"إشكالية الحديث نيابة عن الآخرين" يدفعها إلى أربع قواعد يتوجب على أي مفكر مراعاتها باعتبارها فحصاً أخلاقياً قبل الأقدام على تمثيل الآخرين أو الحديث نيابة عنهم:

1. إخضاع دافعية الحديث إلى التحليل، وفي أحيان عدة الكفاح ضد هذه الدافعية (وتحديداً ما يصدر عن الأكاديميين!).

2. التحقق من مدى تحمل موقعنا وسياقنا لما نقوله، وينبغي أن يكون ذلك جزءاً واضحاً من كل ممارسة استطرادية جدية ننخرط فيها. إن وضع الفرضيات حول العلاقات المحتملة بين مواقعنا وما نقوله هو خطوة في بداية الطريق. ولكي نحصل على نتائج جيدة، يجب أن يتم الانخراط مع الآخرين، الأمر الذي يساعدنا في فهم تفاصيل متعلقة بالمواقع التي نتواجد فيها، والتي لم تكن قد تبادرت إلى أذهاننا.

3. إخضاع الحديث الصادر عنا إلى المحاسبة والمسؤولية على ما يرد، والسعي بنشاط ومثابرة وحساسية للإنصات إلى (وفهم) الانتقادات . . . .

4. فكرتي الأساسية هي أنه إذا رغبنا في تقييم مساعي الحديث نيابة عن الآخرين، من واجبنا تحليل الآثار المحتملة والفعلية للكلمات ضمن السياق الاستطرادي والمادي. لا يمكن النظر ببساطة إلى موقع المتحدث/ ة أو مؤهلاته/ ا، ولا يمكن النظر بشكل مقتصر على المحتوى الافتراضي للمنطوق. ينبغي النظر أيضاً إلى مسار الخطاب وتوجهه وآثاره.

وسرعان ما نحدد أسلوب كتابتنا وعواقب الحديث نيابة عن الفئات التي نقوم بتمثيلها، فإننا نجد أننا أمام تحد آخر يواجه الانعكاسية الأخلاقية بأدواتها الاصطلاحية والخطابية. لقد ورد ذكري لمثال بورخيس (الوارد عند فوكو) حول تركيب التصنيفات والمفاهيم ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي تحمل في طياتها نظرتنا لنظام الحياة. ولم يتأثر الجهاز المفاهيمي لمهنتنا فقط بالرواسب التاريخية والحكايات والتحزبات والالتزامات والاعتبارات الحالية، بل وأكثر من ذلك، يؤثر شكل الحكاية نفسها واللغة المستخدمة فيها على عملية «التمثيل» («تغطية الموضوع»). لقد بيّن هايدن وايت (White Hayden, 1973) في مجلده حول «التاريخ الفكري للتأريخ» أن اتّباع بعض **الأدوات البلاغية** (الاستعارات، الكنايات، التورية، المجاز، السخرية، التهكم، . . .) ومجموعة من **الخيارات البنيوية** المتعلقة بالتحقيب (صياغة الحقب الزمنية) (Periodization) والتحبيك (صياغة حبكة السرد) (Emplotment)، و**الأشكال الخاصة** – مثلاً التراجيديا، والملاحم، زالكوميديا والرومانس– تعطي متضافرة نوعاً من الوضوح الداخلي والثقة الخطابية التي ربما لم تتواجد في الأحداث التي تقوم بالتعبير عنها. إن السرد، حتى لو قام بستر نفسه وراء الوضوح اللغوي والهندسة الفوقية (Metarchitecture) المبطنة للشكل في مادة محددة مكتوبة، بإمكانها الموافقة على أشكال محددة من علاقات القوة، وتعزيز أنماط معينة من السلطة. وكما كتب وايت (White, 1987 : 167)، "إن المشكلة الأساسية من منظور الصراع السياسي هو ليس في شكل الحكاية أو مدى حقيقتها بل في من يملك السلطة بفرض روايته بشكل يتقبله الآخرون الذين يختارون العيش معه أو به"، وأن يدرك الأقوياء أن هيمنتهم تتم من خلال "مجموعة من السرديات الكبرى وآليات السيطرة المدعومة بالأسلحة".

خلاصة

كتب فانون، بأسلوبه البلاغي الجميل ونثره اللاذع، عن قيام المستعمِر بتفريغ الزمن وتجميده عند المستعمَر (Fanon, 1964 : 35). بالنسبة لفانون، فإن عنجهية المستعمِر تدفعه إلى الادعاء بأنه "يعرف"، وبالتالي يسمح لنفسه بتحويل الأمور إلى "مواضيع" و"أشياء"، وصبغ قوالب الغرائبية على غيره. أما المستعمَر، فهو جزء لا يتجزأ من البنية التحتية لعملية الاستعمار، حيث يستشري النهب والسلب "بشكل متضافر مع سلب النماذج الثقافية أو على الأقل التحكم في مثل هذا السلب".

نعلم أن المفكرين –سواء أكانوا مؤرخين أو إثنوغرافيين أو علماء اجتماع أو علماء نفس أو علماء سياسة– قد تواطئوا في عملية السلب هذه، وأنه في عملية التحول من السيطرة الصارخة إلى الحاكمية المهيمنة، وحتى، بل وبخاصة، اليوم، فإن الولايات المتحدة تستخدم العلماء الاجتماعيين. نعلم كذلك أن كل بقعة من المعمورة اليوم غير منفصلة عن الأخرى، وأن الدراسات الإثنوغرافية حول السكان في الأصقاع البعيدة من قبل علماء الإنسان المحليين بإمكانها أن تكون مصدراً أساسياً وثانوياً للمعلومات لغيرها من البحوث، ودون شك «مصدراً مفتوحاً» للاستخبارات العسكرية وكنزاً للجهات المرتبطة بأجهزة الاضطهاد والقهر.

لكي نقوم بحل معضلة تواطئنا الواعي أو غير الواعي في الهيمنة، يمكن جعلها أليفة نوعاً ما من خلال تطوير نوع من الوعي حول التزاوج بين السلطة وإنتاج المعرفة، إضافة إلى التحلي بقدر من الحذر المنطقي والعمومي في تعاملنا اليومي مع المبحوثين. ما نحتاج إليه إذن هو تيقظ معرفي وحساب لموازين القوى، بيننا وبين المواضيع الإثنوغرافية والتاريخية التي ندرسها، وبين مواضيع البحث والحكومات، وبينهم وبين نظم السيطرة العالمية، وبينهم وبين أقرانهم الاجتماعية، هذا إضافة إلى الانعكاسية الذاتية المنفتحة التي تتمكن من تخطي حدود الأرشيف/ المكتب والميدان/ الوطن نحو مشارف أخرى.

المصادر والمراجع

Abdel-Malek, A., 1963. "Orientalism in Crisis," Diogenes 44, pp.103-140.

Abu-Lughod, L., 1988. "Fieldwork of a Dutiful Daughter" in S. Altorki and C.F. El-Solh (eds.) Arab Women in the Field: Studying Your Own Society (Cairo: University of Cairo Press), pp. 139-162.

Alcoff, L., 1991. "The Problem of Speaking for Others," Cultural Critique 20, pp. 5-32.

Altrorki, S. and C. Fawzi El-Solh (eds.), 1988. Arab Women in the Field: Studying Your Own Society (Cairo: the American University of Cairo Press).

Amin, S., 1995. Event, Metaphor, Memory: Chauri Chaura 1922-1992 (Berkeley: University of California Press).

Anderson, B., 1991. Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso).

Anonymous, 1921. "Anthropology and Empire," Nature 106, pp. 717-718.

Asad, T. (ed.), 1973: Anthropology and the Colonial Encounter (New York: Humanities Press).

Bourdieu, P., 1991. Language and Symbolic Power, trans. by G. Raymond and M. Adamson (Cambridge: Polity Press).

Burton, A., 2005. Archive Stories: Facts, Fictions, and the Writing of History (Durham: Duke University Press).

Butler, J., 1993. Bodies That Matter: On the Discursive Limits of "Sex" (New York: Routledge).

Butler, J. and J.W. Scott (eds.), 1992. Feminists Theorize the Political (New York: Routledge).

Caplan, P. (ed.), 2003. The Ethics of Anthropology: Debates and Dilemmas (London: Routledge).

Clifford, J. and G. Marcus (eds.), 1986. Writing Culture: The Poetics and Politics of Ethnography (Berkeley: University of California Press).

Eltringham, N., 2003. "Representing the Rwandan Genocide" in P. Caplan (ed.) The Ethics of Anthropology: Debates and Dilemmas (London: Routledge), pp. 96-112.

Escobar, A., 1995. Encountering Development: Making and Unmaking of the Third World (Princeton: Princeton University Press).

Fanon, F., 1964. Toward and African Revolution, trans. by Haakon Chevalier (New York: Grove Press).

Feldman, J., 1989. Universities in the Business of Repression: The Academic-military-industrial Complex and Central America (Boston: South End Press).

Finkelstein, N., 1995. Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict (London: Verso).

Foucault, M., 1970. The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences (New York: Pantheon).

Foucault, M., 1977. Language, Counter-Memory, Practice, trans. By D. Bouchard and S. Simon (Oxford: Basil Blackwell).

Gramsci, A., 1999. Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci, Ed. Q. Hoare and G. N. Smith (New York: International Publishers).

Laffey, M., 2003. "Discerning the Patterns of World Order: Noam Chomsky and International Theory after the Cold War," Review of International Studies 29, pp. 587–604

Lassiter, L.E., 2005. "Collaborative ethnography and public anthropology," Current Anthropology 46, pp. 83-106.

Lewis, D., 1973. "Anthropology and Colonialism," Current Anthropology 14(5), pp. 581-602.

Lorde, A., 1983. "The Master's Tools Will Never Dismantle the Master's House," in C. Moraga and G. Anzaldúa (eds.), This Bridge Called My Back (New York: Third Woman Press), pp. 94-101.

Marcus, G., 1998. Ethnography through Thick and Thin (Princeton: Princeton University Press).

Meskell, L. and P. Pels (eds.), 2005: Embedding Ethics (Oxford: Berg Publishers).

Mills, D., 2003. "'Like a Horse in Blinkers'? A Political History of Anthropology's Research Ethics" in P. Caplan (ed.) The Ethics of Anthropology: Debates and Dilemmas (London: Routledge), pp. 37-54.

Milne, D., 2008. America's Rasputin: Walt Rostow and the Vietnam War (New York: Hill and Wang).

Mitchell, T., 1991. "The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics," The American Political Science Review 85(1), pp. 77-96.

Mitchell, T., 2002. The Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity (Berkeley: University of California Press).

Mohanty, C.T., 2004. Feminism without Borders: Decolonizing Theory, Practicing Solidarity (Durham: Duke University Press).

Mosse, D., 2006. "Anti-social Anthropology? Objectivity, Objection, and the Ethnography of Public Policy and Professional Communities," Journal of the Royal Anthropological Institute 12, pp. 935-956.

Nader, L., 1972. "Up the Anthropologist—Perspectives Gained from Studying Up" in D. H. Hymes (Ed.) Reinventing Anthropology (New York: Pantheon Books), pp. 284-311.

Narayan, K., 1993. "How Native is a Native Anthropologist?" American Anthropologist 95(3), pp. 671-686.

Novick, P., 1988. That Noble Dream: The "Objectivity Question" and the American Historical Profession (Cambridge: Cambridge University Press).

Oren, I., 2003. Our Enemies and US: America's Rivalries and the Making of Political Science (Ithaca: Cornell University Press).

Ortner, S., 1996. Making Gender: The Politics and Erotics of Culture (Boston: Beacon Press).

Popular Memory Group, 1982. "Popular Memory: Theory, Politics, Method" in R. Johnson et al (eds.) Making Histories: Studies in History-Writing and Politics (London: Hutchinson), pp. 205-252.

Portelli, A., 1997. The Battle of Valle Giulia: Oral History and the Art of Dialogue (Madison, WI: The University of Wisconsin Press).

Portelli, A., 1998. "What makes oral history different" in R. Perks and A. Thomson (eds.) The Oral History Reader (London: Routledge), pp. 63-74.

Said, E.W., 1978. Orientalism (New York: Penguin Books).

Said, E.W., 1984. "Permission to Narrate," Journal of Palestine Studies 8(3), pp. 27-48.

Said, E.W.,1989. "Representing the Colonized: Anthropology's Interlocutors," Critical Inquiry 15(2), pp. 205-225.

Sayigh, R., 1991. "Resources, Researchers and Power: Recording 'Real Life' in Wadi Zeineh," in Middle East Report 173, pp. 23-25.

Scott, J.W., 2002. "Experience" in J. Butler and J.W. Scott (eds.) Feminists Theorize the Political (New York: Routledge), pp. 22-41.

Shatz, A., 2003. "The Native Informant: A Profile of Fouad Ajami," The Nation (28 April).

Sider, G., 2009. "Can Anthropology Ever Be Innocent?" anthropology now 1(1), pp. 43-50.

Smith, L.T., 1999. Decolonizing Methodologies: Research and Indigenous Peoples (London: Zed Books).

Somers, M. 1996. "Class Formation and Capitalism: A Second Look at a Classic," European Journal of Sociology 37(1), pp. 180-202.

Spivak, G.C., 1988. "Can the Subaltern Speak?" in C. Nelson and L. Grossberg (eds.), Marxism and the Interpretation of Cultures (Urbana: University of Illinois Press), pp. 271-313.

Symposium on Inter-Ethnic Conflict in Latin America (Symposium), 1971. Declaration of Barbados (Copenhagen: IWGIA).

Tonkin, E., 1992. Narrating Our Past: The Social Construction of Oral History (Cambridge: Cambridge University Press).

Trouillot, M.R., 1995. Silencing the Past: Power and the Production of History (Boston: Beacon Press).

Vitalis, R., 2000. "The Graceful and Generous Liberal Gesture: Making Racism Invisible in American International Relations," Millenium 29(2), pp. 331-356.

Vitalis, R., 2005. "Birth of a Discipline" in D. Long and B. Schmidt (eds.) Imperialism and Internationalism in the Discipline of International Relations (Albany: SUNY Press), pp. 159-182.

White, H., 1973. Metahistory: the Historical Imagination in Nineteenth Century Europe (Baltimore: Johns Hopkins Press).

White, H., 1987. The Content of the Form: Narrative Discourse and Historical Representation (Baltimore: The Johns Hopkins University Press).

Wolfe, P., 1999. Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology: The Politics and Poetics of an Ethnographic Event (London: Cassell).

Zerubavel, Y., 1995. Recovered Roots: Collective Memory and the Making of Israeli National Tradition (Chicago: University of Chicago Press).

الفصل الثالث

صَمْتُ الظَّوَاهِر:
مُقَارَباتٌ في سُؤَالِ المَنْهَج

إسماعيل الناشف

مقدمة:

يقوم البحث العلمي من أجل أن يقول شيئاً ما ذا قيمة إضافية عن الواقع ومجرياته، وفي سعيه هذا يتبع قواعد وقوانين محددة، تنبني مقولته من إتقان تطبيقها واتّباع إرشاداتها بدرجة عالية من الدقة. وهذه المقولة تتألف عادة من أربع وحدات أساسية، تعطي مجتمعة حقلاً محدداً من التفسير والفهم لواقع الظاهرة تحت البحث. والوحدات الأربع هي: المقدمة النظرية،[1] المنهج، المعلومات، التحليل والنقاش. تشكل هذه الوحدات الفصول الأساسية للبحث كما يتم تنصيصه، وذلك بالإضافة إلى الأقسام التعريفية التقنية التي ترافقها، مثل صفحة العنوان والفهرست والمراجع.[2]

[1] في الأدبيات العربية هنالك تسميات عدة لهذا الجزء من البحث العلمي، مثلاً مراجعة الأدبيات، الدراسات السابقة، وما إلى ذلك. اختيارنا لـ"المقدمة النظرية" هو موقف محدد حول الكيفية التي على الباحث أن يتعامل من خلالها مع الجسد المعرفي القائم. فهو لا ينبغي أن يقوم بجرد الأدبيات وكأنها قائمة في مخزن، وإنما يجب أن يعرضها من خلال نقاشها نقدياً، وأن يطرح مداخلاته حول الموضوعات ذات الصلة فيها.

[2] هنالك أشكال وطرق عدة مختلفة لترتيب هذه الوحدات الأربع والأقسام التعريفية التقنية. يتم تحديد شكل الترتيب الداخلي للنص بناء على قوانين متعارف عليها في مجال علمي ما، مثلاً هنالك قواعد خاصة بمجال علم النفس وضعتها جمعية علم النفس الأمريكية، كما أن بعضاً من دور النشر والمجلات العلمية تضع شروطها الخاصة. وعلى الرغم من ذلك، فعلى كل بحث علمي منشور، وذلك بغض النظر عن شكل ترتيبه، أن يحتوي على الآتي: صفحة العنوان، الفهرست، مقدمة عامة، المقدمة النظرية، المنهج، عرض المعلومات، التحليل والنقاش، تلخيص، هوامش، مراجع، ملاحق. للإطلاع على المثال أعلاه، انظر:
American Psychological Association, 2009: Publication Manual ((D.C: American Psychological Association.

في هذا المقال، سنسعى لفحص الوحدة الثانية، أي المنهج، وسنقوم بفحص بنيتها الداخلية كما علاقاتها المتشعبة مع الوحدات الأخرى.

يسعى هذا المقال، إذاً، إلى المساهمة في مقاربة سؤال المنهج في البحث العلمي، وذلك بما هو ركن أساس في عملية إنتاج المعرفة الحديثة. والمقاربة هنا هي قراءة تفتح ما تَراكم من معرفة، ساعية بذلك إلى أن تقوِّل أبعاداً صامتة (Macherey, 2006 : 95–100) في هذا المنهج العلمي المتداول، التي من الممكن البدء بتسميتها أو بترسيمها كالآتي: المنهج هو عبارة عن لغة أداتيّة لها منطقها الخاص فيها، الذي يطبق على مجمل الظواهر الاجتماعية التاريخية دون أن يسأل، ضرورة، عن منطق الظواهر تحت البحث (Horkheimer, 1986 : 188–243)، وهو بهذا يشبه السكين التي تقوم بقطع المواد التي تقع تحت حدها دون أن تستشف منطقها، وصمت الظواهر إزاء عملية بحثها العلمية الممنهجة هو ما سنقوم بمقاربته؛ أي قراءته لنقوِّل التقاء منطق منهج البحث بالمبدأ الناظم للظواهر الاجتماعية المبحوثة. يكمن في عملية المقاربة هذه إدعاء أولي بأن فتح أبواب المنهج ليمكّن دخول الظواهر إلى منطق عمله، سيحتم تحولات أساسية في بنيته وطريقة عمله، أو استخدامه، بحيث ستتم موضعته على أفق واحد مع الظواهر بعد أن كانت علاقاتهما هيكلية. هذه المقاربة لها جانب ضروري آخر، وهو أن هذا الشكل من القراءة سيضطرنا إلى الوقوف مجدداً عند حقل الظواهر الاجتماعية، وفحص المفاهيم التي نتوسلها لكي نقترب من واقع هذه الظواهر؛ أي أن قراءة المنهج هي في الوقت ذاته، بعرفنا على الأقل، قراءة في واقع العمليات الاجتماعية التاريخية التي تفرز الظواهر التي يبحثها المنهج العلمي (للمقارنة مع تمرين تحليلي من هذا النوع انظر: Chakrabarty, 2000 : 47–71). الحركة المتوازية، أحياناً، والمتقاطعة، في أحيان أخرى، بين المنهج والظاهرة، هي عمل منتج يضيف في التراكم النوعي على ما هو منجز من المنهج العلمي وأدواته. إن كان هذا هو هدف المقال، فالسؤال يصبح حول المسار الذي سنسلكه للوصول إليه، أو على الأقل الاقتراب منه.

تثير دراسة المنهج العلمي إشكالية أساسية تميز العلاقات الأداتيّة بما هي علاقات استخدام وأداء تتمحور حول كيفية التنفيذ، وعلى الأغلب لا تعير المضمون العيني الذي تُطبق عليه ذلك الاهتمام. الإشكالية الأساس التي تميز هذا النوع من العلاقات الاجتماعية هي حول طبيعة العلاقة ما بين كيفية الاستخدام والتنفيذ وبين المنطق الناظم وتاريخه، ايلذين يقفان بأساس تشكيل الأداة المُستخدمة في هيئتها الآنية (للتوسع في هذا الموضوع في السياق الحديث، انظر: Baudrillard . 1996). كل أداة ذات وظيفة اجتماعية هي نتاج لتراكم عمل منتج عبر سياقات اجتماعية تاريخية قد تكون متعاقبة و/ أو متزامنة، والمهم في عملية التراكم هذه أنها تأخذ شكلاً محدداً ليقوم بوظيفته الاجتماعية عبر السياقات العينية الوظائفية. ومن الملفت للنظر، أن الأداة تصبح قابلة للتداول في لحظة تحول التراكم إلى شكل مقولب من الممكن إنتاجه أو تناقله، دون الحاجة للمراحل المختلفة التي أدت إلى إنتاجه وظهوره كشكل (العروي، 1999 : 77–100). من الممكن التمييز بين الأدوات اليدوية التي تتشكل كوسيط بين الفرد الاجتماعي المنتج وبيئته المادية المباشرة في مقابل الأدوات الذهنية التي تقوم أيضاً بلعب دور الوسيط بين الفرد/ الجماعة والبيئة المادية الاجتماعية التي يعيشونها وتعيش من خلالهم (Bergson, 1991). هذه الطريقة من التمييز غير كافية لفحص الأبعاد المختلفة لهذه الأنواع المختلفة من العلاقات، حيث لكل أداة يدوية محور ذهني أساسي يعمل على تركيبها، كما أن لكل أداة ذهنية هنالك محوراً مادياً أساسياً في تركيب فضائها الذهني. المنهج العلمي، بما هو مجموعة من الأدوات، يُبرز هذا التشابك بين المستويات الذهنية والمادية/ اليدوية للأداة، ويشير إلى ضرورة بحث الأداة عبر قراءات ومداخلات لا تعتمد التصنيف، وإنما محاولة رصد حركة هذه الأداة عبر أشكال وجودها الاجتماعية التاريخية المختلفة.

فالمنهج العلمي، إذاً، هو مجموعة مقننة من الأدوات التي تُستخدم وفق قواعد إجرائية محددة متفق عليها من قبل المجتمع المهني العلمي، بحيث أنها تشكل لغة خاصة بهذا المجتمع، كما بعلاقاته المختلفة مع مجتمعات، مهنية و/ أو أخرى، مجاورة وبعيدة على السواء. ولغة المنهج هي عبارة عن نظام يحدد العلاقات الممكنة وغير الممكنة في عملية الإنتاج المعرفي العلمي. وفي هذا المقال، سنتطرق إلى هذا النظام بداية عبر فحص مركباته المختلفة والعلاقات التي تضبطها، ومن ثم سنحاول رصد منطق عمله عن طريق فحص علاقاته المركبة مع النظرية من جانب، ومع الظاهرة الإمبريقية من جانب آخر، التي تشكل مجتمعة مجمل عناصر شريط الإنتاج المعرفي العلمي.

خلال عرضنا وتحليلنا لمركبات العلاقات التي تشكّل المنهج العلمي، سنستخدم مثالاً مركزياً لتوضيح وفحص المداخلات الأساسية التي سنقوم بإنشائها. أغلب المداخلات العلمية حول المنهج تأتي بأمثلة من الأرشيف الذي يبنيه الباحث خلال تاريخ عمله الإنتاجي (Derrida 1998)، وبالعادة تُساق هذه الأمثلة كجزء من المفهوم الضمني للباحث وللجسد المعرفي الذي يعتمده. في المقابل، فإن الأمثلة التي يسوقها الباحث لتوضيح أفكاره هي نتاج عملية غير بريئة، هدفها تقوية الإدعاء الأساسي الذي يقف خلف أفكاره، ففي الغالب من الممكن عرض أمثلة مختلفة للفكرة ذاتها جزء منها يدعم وجزء آخر يُفنِّد. وفي أحيان كثيرة، يُحدد الأرشيف، مباشرة ودون وعي قصديٍّ، الباحث وطريقة تعامله مع الواقع العلمي والإمبريقي، ومن ثم فإن الأمثلة هي جزء من العوامل التي تركّب التحليل وليست عناصر غريبة عنه. وفي سياقنا الحالي، سنتوسل موضوعة الاستشهاد في فلسطين في العقدين الأخيرين كمثال على طريقة عمل المنهج العلمي، وكأفق لفحص إمكانية المقاربة النقدية لهذه الطريقة من الإنتاج المعرفي. من الواجب التنويه، أن ما سيعرض أدناه هو تمارين ممكنة/ غير ممكنة للتعامل مع هذه الظاهرة، وليس تفسيراً أو بحثاً فيها، ويجب تأطيرها مسبقاً بأنها كذلك. بالإضافة إلى ذلك، قد تبدو مقاربة المنهج عبر مثال الاستشهاد، كجزء من العملية الاجتماعية التاريخية، أنها ذات طابع طرفيّ، حيث أن المنهج هو قانون الكيفية التي تتم فيها عملية البحث في مجمل الظواهر، بينما الاستشهاد هو حال من الاستثناء؛ أي أن قانونيته هي طرفيّة في أفضل الأحوال. بناء على ذلك، فإن المقاربة في تزاوج كهذا هي مقصورة أو محدودة على الحالات ذات المظهر الطرفيّ، ولا يمكننا أن نستشف منها طريقة عمل المنهج في التقائه مع أغلب الظواهر الاجتماعية التاريخية. وهنا لا بد من التوضيح الآتي، إن تصنيف ظاهرة ما بحسب منظور خارجيّ، على سبيل المثال كمي/ كيفي، أو مركز/ هامش، هو جزء من إعادة صياغتها، وعليه فطرفيّة الاستشهاد هي قيمة تصنيفية. في مقابل عملية التصنيف هذه نرى أن مجمل ما يظهر في مشهد اجتماعي ما، بغض النظر عن شكل ظهوره وطريقته، هو قابل للبحث، من جانب، ويفتح نافذة للولوج إلى آليات تشكيل المشهد الاجتماعي وانبنائه ككل من جانب آخر. هذا الموقف غير الميزانيّ/ التقييميّ، أي من/ ما هو الجانب الأفضل أو الأنسب للبحث، اتجاه حركة الواقع بكليتها، هو الخطوة الضرورية الأولى في صعود مقاربة المنهج ونقده، على الأقل، كما نراه في سياق مقالنا هذا.

1. أدوات المنهج العلمي :

إن أدوات المنهج العلمي هي عبارة عن تشكيلات خطابية، بمعنى أنها تتشكل من مجموعة من العلاقات السميائيّة ذات الأساس المادي الذهني، التي تحدد سلاسل الأحداث المنتجة للمعرفة العلمية، بما فيها أشكال تداول هذه المعرفة المختلفة (للمقارنة مع توجهات مختلفة، انظر : Popper, 2002 : 3–39).

ومن الممكن التمييز بين أدوات ذات طابع غير مباشر وغير معلن، وأخرى مباشرة ومعلنة. والعلاقة بين هذين الصنفين من الأدوات هو شَرطيّ، حيث أن استخدام الأدوات المعلنة يحتم افتراض وقبول الأدوات غير المُعلنة. بهذا، فإن الأدوات المعلنة هي ذات طابع إجرائي تنفيذي بينما الأدوات غير المعلنة هي نوع من الافتراضات التي ينبني عليها المشروع البحثي بما هو كذلك. سنحاول فيما يلي تحديد هذه الأدوات والعلاقات بينها، ومن ثم فحص حدود عملها، وذلك بهدف فتح المقاربة الأساسية لهذا المقال.

1.1 الافتراضات غير المعلنة:

إن الافتراض المنهجي الأول هو أن هنالك علاقة ما، أو مجموعة من العلاقات، بين العناصر المختلفة التي تشكّل الظاهرة تحت البحث. ويتضمن هذا الافتراض أنه في حال قام الباحث باتّباع كيفية منهجية محددة، فإن باستطاعته أن يكشف هذه العلاقات، وأن يفسر طريقة أو طرق عملها. ولقد تنامت أنواع عدة من النقد اتجاه هذا الافتراض أدت إلى الفهم الأساسي بأنه يحتمل أن لا تكون علاقة مسبقة، بل إن العلاقة يتم إنشاؤها على يد تفاعل الباحث مع السياق التاريخي الاجتماعي الذي يعمل فيه ومن خلاله. ومن الملفت للنظر هنا، أن النقد لم يطرح عدم وجود علاقة، فهذا يؤدي بالضرورة إلى إجهاض الخطاب البحثي العلمي، بل طرح قاعدة معرفية مختلفة حول أصول هذه العلاقة ونشأتها. بهذا، من الممكن وصف الأداة غير المعلنة الأولى بأنها تشكيلة خطابية تربط مجموعة من العناصر بطريقة ما، العلاقة، وبهذا تصبح الممارسة البحثية سعياً في كشف، أو إنشاء، ومن ثم تفسير هذه العلاقة التي عادة ما تكون على شكل مجموعة من العلاقات التي تتفاعل فيما بينها (Lincoln & Guba, 2000 : 163–188).

الافتراض المنهجي الثاني، الذي هو عبارة عن أداة، هو موضعة العلاقة في فضاء زمنيّ وفي زمن فضائيّ، بحيث لا يمكن لأي علاقة أن تكون إلا في زمن وفضاء محددين. والباحث يقوم بتعريف هذه الإحداثيات ليستطيع الوصول إلى هذه الحاوية الزمكانية للعلاقة، بغية فحصها. وفي النوع السائد من الأبحاث، نرى أنه يتم فصل العلاقة عن الحاوية الزمكانية هذه، ولا يطرح السؤال، إلا نادراً، حول العلاقة بين "العلاقة" تحت البحث وحاويتها، أو العكس. إن هذا الفصل إشكالي من الدرجة الأولى، حيث أن أي تأمل في هذه العلاقة يشير إلى مستويات عدة من التفاعل ما بين "العلاقة" والحاوية، بحيث أن من الممكن الادعاء أن وجودهما الاجتماعي التاريخي العيني مرهون بأشكال وبأنواع هذا الانشباك والتنافذ فيما بينهما (Lefebvre, 1991 : 67–69; Fabian 1983, 38).

الافتراض الثالث يخص علاقة الباحث بظاهرة البحث كمنظومة من العلاقات في زمان ومكان محددين، فهو يموضع الباحث كوسيط، ومن هنا فهو أداة، تنقل/ تشكّل المادة الإمبريقية للظاهرة إلى الحيز المعرفي العلمي الذي هو عبارة عن حيز عام محدد، ركنه الأساس النص. والوسيط هنا ليس حياديّاً، ينقل المعلومات كما هي، بل إلى حد ما يقوم بإعادة صياغتها وبتشكيلها وفقاً لفضاء التفاعل المنمط بين الباحث والظاهرة، اللذين يُفهما كنوعي وجود منفصلين عن بعضهما مسبقاً. فالوسيط، إذاً، هو أداة ذات طابع عملياتي لا يقوم البحث العلمي إلا من خلال وجوده، ففي حال تماهى الباحث مع الظاهرة، و/ أو أنشأ منظومة فكرية مجردة مستقلة، يسقط الشرط الضروري للبحث العلمي، وينتج أدباً في حال التماهي، أو فلسفةً في حال المنظومة الفكرية المستقلة (Ellis & Bochner, 2000 : 733–768; Pratt 1994a, 24–46).

الافتراض الرابع غير المعلن هو سلم تقييم يتم من خلاله نسب قيمة محددة للمنتوج البحثي، وهو أداة مؤسساتية من حيث أنه صنيعة المؤسسة العلمية، من جانب، ومن حيث كونه يعمل كمصفاة تتيح دخول

أشكال محددة من المعرفة إلى بهو العلمية وتمنع عن أخرى ذلك من جانب آخر. والحديث هنا ليس عن عملية التحكيم المُعلنة والمتعارف عليها إجرائياً، وإنما عن المؤسسة بمعناها السوسيولوجي العميق، الذي يربط بطرق مادية–رمزية الفعل المنتج للمعرفة بالمؤسسة حتى ليبدو أنهما صنوان؛ أي لا يمكن إنتاج المعرفة إلا من خلال المؤسسة، وأيضاً لا يمكن للمؤسسة أن تُمَأسس إلا عبر المعرفة بشكلها العلمي (Foucault, 1970c : 1980b).

الافتراض الخامس يقوم على مقولة حداثية عامة ذات شقين: الأول أن الإنسان هو مركز العملية الاجتماعية التاريخية، والشق الثاني هو أن هذا الإنسان بما هو مركز يستطيع اتخاذ موقف ما اتجاه هذه العملية التي هو جزء أساسي فيها. بناء على هذا الافتراض، فإن المنهج العلمي هو أداة لإعادة تموضع الإنسان بطريقة محددة اتجاه هذه العملية التاريخية الاجتماعية، بحيث أن فعله وفاعليته فيها هما سؤال في الكيف؛ أي الكيفية التي من خلالها يفهم ويفسر ومن ثم يسيطر الإنسان/ المركز على العملية الاجتماعية التاريخية التي تنتجه لتحتويه، وذلك بغية إعادة إنتاج الإنسان وصقله في المجتمع والطبيعة بما يتلاءم والنموذج المثالي للحداثة (Adorno & Horkheimer, 1998 ;Habermas, 1990 : 106–130).

هذه الافتراضات غير المُعلنة تقف بأساس المنهج العلمي البحثي مشكّلة بذلك البنية التحتية الضرورية لتصميم الأبحاث العينية المختلفة وتنفيذها، بحيث أن على كل باحثة أن تفترض مسبقاً وجود منظومة علاقات، وأن هذه العلاقات تتموضع على محاور زمانية ومكانية، وأن باستطاعتها العمل كوسيط بين مستويات الواقع المختلفة، كما أن عليها فحص وتشكيل معرفتها للظاهرة بما يتلاءم وسلم التقييم المؤسساتي. والافتراض الأخير، ولكنه أوليٌّ بأهميته، هو أن المنهج العلمي هو كيفية لإعادة التموضع اتجاه واقع ظاهرة البحث، خاصة، وذلك الاجتماعي التاريخي، عامة. وفي حال أردنا فحص هذه الافتراضات في سياق مثالنا حول الاستشهاد في فلسطين،[1] فنرى أنه على الباحثة التي تنوي فحص هذه الظاهرة أن تفترض مسبقاً وجود منظومة علاقات تشكّل مجتمعة هذه الظاهرة، وأنها تستطيع أن تكشف/ تشكّل هذه المنظومة من خلال استخدامها للمنهج العلمي، فالاستشهاد ليس بحدث يتيم، بل هو نسيج ممتد من الأحداث والأفعال والممارسات التي من الممكن قولبتها بنمط ما، حيث أن ما يطفو منها على السطح الإمبريقي هو لحظة تفجير جسد الاستشهاديّ الملتصق بأجساد المُستَعمِرين. أما بالنسبة للافتراض الثاني، تحديد الحاوية الزمكانية لمنظومة العلاقات «الاستشهاد»، فهو افتراض يخص الزمان والمكان الداخليين للظاهرة، أي مدة وإيقاع حدوثها في حيز ما، وقد تختلف الباحثات حول المدة والإيقاع أو الحيز، ولكنهن لن يختلفن في أنها موجودة وفاعلة. فمثلاً، ما هو الحيز الاستشهادي؟ هل هو الجسد الذي انفجر، أم مجموع الأجساد بما هي حيز متحرك؟ وما هي مدة الظاهرة؟ هل هي لحظة التفجير؟ هل هي المدة اللازمة للتحضير؟ الاثنتان معاً وما بعدهما؟ وما إلى ذلك. أما بخصوص الافتراض الثالث حول الباحثة كوسيط، فهي تقف ما بين ظاهرة الاستشهاد في فلسطين ومجمل المجتمع العلمي، لتنقل لهذا الأخير معلومات/ معرفة من/ عن الاستشهاد، تصغها على شكل نص مبني وفق قواعد الكتابة العلمية، وما يميز عملية النقل هذه هو تحويل المعلومات عن الاستشهاد إلى معرفة، فمثلاً كون الذين يقومون بهذه الأفعال

[1] هنالك العديد من الأبحاث العلمية والتقارير الصحافية حول الاستشهاد، عامة، وفي فلسطين خاصة. كما تمت الإشارة إليه أعلاه، فنحن نستخدم هذه الموضوعة كمثال وليس كموضوع بحث، ولذلك لن يتم هنا عرض هذه الأبحاث. قد يكون المرجع أدناه نقطة انطلاق جيدة للباحث المعني بالمعرفة العلمية حول هذه الموضوعة:
(Asad, T., 2007. On Suicide Bombing (N.Y: Columbia University Press).

هم من الرجال ذوي خلفية عُمالية، تصبح في النص العلمي تحدد الطبقة ميول بعض الرجال إلى الاستشهاد أو عدمه. ففي هذه الخطوة نرى أن الوسيط هو عبارة عن قناة تترجم، بالمعنى الأشمل للمصطلح، ما تمت ملاحظته وجمعه حول الاستشهاد إلى نص قابل للتداول، مقارنة بمواد إمبريقية لا تصلح للتداول، على سبيل المثال لا الحصر، إن الله أمرني بتنفيذ هذه العملية، و/ أو لقد دفع لي فلان كذا مبلغاً لأقوم بالعملية. أما الافتراض الرابع حول سلم التقييم كتعبير عن العملية المؤسساتية للإنتاج المعرفي، حيث أن أية محاولة لإجراء بحث ما حول ظاهرة الاستشهاد تنطلق مرتكزة على ارتباطات مادية-رمزية للباحثة، من مثل انتماء لمؤسسة أكاديمية أو بحثية تدعمها وتموضعها إزاء مجموع المبحوثين والمبحوثات الذين ستعمل معهم. وفي السياق الفلسطيني، نرى أن أغلب من يتوجهون إلى فحص هذه الظواهر التي تمتُّ إلى المقاومة بصلة مباشرة أو حتى غير مباشرة، ينتمون إلى مؤسسات أكاديمية وبحثية، إما أجنبية وإما ذات تمويل أجنبي، وهذه هي التي تحدد مقاسات النص العلمي، الذي من ثم يشكّل بتفاعلاته معها مؤسساتيّتها. أما الافتراض الخامس، الذي يبدو أنه الأعم فيها، فيرى إلى أن الباحث هو في مركز العملية البحثية، كما مركز العملية الاجتماعية التاريخية، ومن هنا فإنه يتموضع اتجاه الاستشهاد، وليس العكس، ليفهمه ويفسره ومن ثم ليسيطر عليه. فظاهرة الاستشهاد تحمل موقفاً اتجاه العملية الاجتماعية التاريخية، ومن ضمنها الممارسة العلمية، ولكن هذا الموقف لا يتم تداوله كمعرفة علمية من الممكن أن يتكئ عليها الباحث في سعيه لفهم ذاته ومواقعه داخل مجرى التاريخ الاجتماعي. ولم يحدث لغاية الآن أن باحثاً أكاديمياً طرح وسائل لتطوير الاستشهاد كمنظومة مقاومة كمقولة علمية في التحرر من الاستعمار.

إن هذه الافتراضات/ الأدوات تشكّل مجتمعة ومتفاعلة فيما بينها الأساس الذي يقف عليه أي مشروع بحثي علميّ، وذلك بغض النظر عن محتوى وشكل الظاهرة التي يسعى إلى بحثها. ومن هنا، فالقضية المركزية لهذا المقال حول كونية[1] هذه الافتراضات التي تؤدي إلى صمت/ قمع الظواهر الاجتماعية التاريخية، بحيث أننا لا نصغي ونتفاعل معها، بل نقوِّلها عبر أبجديات المنهج. فكل ظاهرة هي علاقة في زمان ومكان محددين يربط الباحث الناقل لها بينها وبين مستويات مختلفة من الواقع، العلمي تحديداً، وتُقَيَّم النصوص بناء على التزامها بمعايير مؤسساتية، لتصاغ هذه النصوص من ثم كموقف اتجاه العملية الاجتماعية التاريخية التي فرزت هذه الظاهرة. ومن أجل إتمام عرض المنهج، وذلك قبل مقاربته، سنعرض إلى الأدوات المُعلنة التي إلى حد بعيد هي اشتقاق من هذه الافتراضات/ الأدوات التي تراوح بين الخفي وبداية السطح.

2.1 أدوات المنهج الإجرائية:

في فصل المنهج من كل بحث علمي نجد أن الباحثة تقوم بعرض تعريفات تقنية إجرائية للأدوات التي شكلت الهيكل الإجرائي لبحثها. ومن المفترض أن تكون هذه التعريفات اشتقاقاً مباشراً من عملية تحديد الظاهرة والنقاش النقدي لجسد المعرفة العلمية ذي الصلة بالظاهرة، حيث أن التحديد والنقاش يؤديان إلى صياغة سؤال مركزي يدور البحث حوله. هذه الإجراءات تحدد بالتالي مجتمع الدراسة والأساليب البحثية التي سيتم من خلالها جمع المعلومات من هذا المجتمع. ومن المتبع، أيضاً، أن تتطرق الباحثة، بشكل مباشر أو بطرق أخرى، إلى وصف عملية البحث والصعوبات التي واجهتها خلال عملية تنفيذه. وبغية توضيح علاقات الاشتقاق هذه، سنقف على بعض من تفاصيل هذه العملية من التعريف التقني.

[1] اخترنا "كونية" كترجمة نرى أنها الأفضل لمصطلح الـ Universal.

إن تحديد ظاهرة البحث هو تعبير عن إعمال عيني للافتراضين الأولين من الافتراضات الخمسة التي تم التطرق إليها في القسم أعلاه حول الأدوات غير المعلنة، العلاقة والحاوية الزمكانية.[1] فالظاهرة هي شكل من العلاقات بين مفاهيم مختلفة، التي هي بحد ذاتها منظومات علاقات تتسم بكونها أولية على سلم التجريد، في زمان ومكان محددين بطريقة عينية. فمثلاً، أنماط التفاعل (افتراض العلاقة ومن ثم فحص شكل عملها) بين الاستشهاد (مفهوم) ومكان السكن (مفهوم) في المجتمع الفلسطيني بالضفة الغربية (مكان) منذ تسعينات القرن العشرين وحتى الآن (زمان). أو، تأثيرات (افتراض العلاقة يتيح فحص تأثيراتها) الموقف السياسي (مفهوم) على السلوك الاستشهاديّ (مفهوم) لدى فئة المراهقين (مفهوم) في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة (مكان) في الانتفاضة الثانية (زمان). أو، أنواع (افتراض العلاقة يمكّن من تصنيفها إلى أنواع) العوامل النفسية (مفهوم) التي تصيغ (علاقة) الشخصية الاستشهادية (مفهوم) في المرحلة الراهنة (زمان) من الصراع الاستعماريّ (مفهوم) في فلسطين (مكان). هذه الأمثلة على تحديد الظاهرة توضح مركزية الافتراضين الأولين، وتشدد على كون تنصيص التحديد عبارة عن نتيجة إعمال الافتراضين عينياً. إن التقاء التحديد بالنقاش النقدي للجسد المعرفي يتم عبر فحص المعرفة العلمية حول كل مفهوم من مفاهيم الظاهرة نقدياً، ومن ثم ربط التفسيرات النقدية معاً لتشكل الإطار النظري للبحث. ومن هنا يتناتج السؤال المركزي، الذي هو بمثابة إعادة صياغة الظاهرة المحددة كسؤال بعد فتح مفاهيمها على التفسير لتحديدها. فتصبح الأسئلة المركزية للأمثلة أعلاه، على التوالي، كما يلي: كيف يتفاعل مكان السكن والاستشهاد في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن؟ ما هي تأثيرات الموقف السياسي على السلوك الاستشهاديّ لدى فئة المراهقين في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة في الانتفاضة الثانية؟ ما هي أنواع العوامل النفسية التي تصيغ الشخصية الاستشهادية في هذه المرحلة من الصراع الاستعماري في فلسطين؟ وللوهلة الأولى تبدو هذه الأسئلة كتكرار بصياغة أخرى للظاهرة، وبالرغم من ذلك، فإن هذا الشكل من التكرار عبر صياغة مختلفة يموضع البحث ككل من جديد بأفق لم يكن متاحاً من قبل، من خلال تحديد الظاهرة فقط، حيث أن البعد الخطابيّ هنا هو عبارة عن تحوير على موضوعة، وبذلك فهو يتيح غَرْفَ/ بناء معانٍ جديدة على الموضوعة ذاتها.

يبرز النقاش أعلاه الوشائج بين المحور النظري والمنهج في تحديد كيفية إجراء البحث، حيث أن فصل المنهج، الذي يُفتتح بفقرة تمهيد كباقي فصول البحث، يبدأ بعنوان فرعي أول هو السؤال المركزي، كما تمت صياغته في المقدمة النظرية، وهي الفصل الأول من كل بحث، ومن ثم الأسئلة الفرعية التي تشكّل مجتمعة السؤال المركزي.[2] وهذه الأسئلة الفرعية تأخذ المفاهيم وتطرحها كسؤال يهدف إلى تحديد طبيعتها، و/ أو سياقها الزماني المكاني العيني، و/ أو تاريخ نشأتها، وغير ذلك بما يتلاءم مع ماهية الظاهرة وسؤالها المركزي. فمثلاً، من الممكن اشتقاق الأسئلة الفرعية التالية من الأسئلة المركزية أعلاه، وذلك على التوالي: ما هي مميزات الاستشهاد في فلسطين؟ ما هي صفات أنواع مكان السكن في الضفة الغربية؟

[1] للإطلاع على أمثلة عينية لتحديد ظاهرة البحث، انظر التالي:
كامل، مصطفى محمد، والشوني، محمود السيد. 2000. "مستوى الحكم الخلقي لدى طلاب الجامعة من الجنسين: دراسة عبر حضارية مقارنة على عينات مصرية وسعودية"، علم النفس، 14 (64)، ص: 106–130.

[2] للاطلاع على مثال عيني لتحديد السؤال المركزي والأسئلة الفرعية، انظر التالي:
العتيبي، آدم غازي. 2003. "الاحتراق الوظيفي لدى العاملين في قطاع الخدمة المدنية الكويتي وعلاقته بنمط الشخصية (أ) والرغبة في ترك العمل، مجلة العلوم الاجتماعية، 31 (2)، ص: 347–390.

ما هي العمليات الاجتماعية الرئيسية التي ميّزت المجتمع الفلسطيني منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن؟ أما بالنسبة للمثال الثاني فمن الممكن اشتقاق الأسئلة الفرعية التالية: ما هي محددات الموقف السياسي؟ كيف يمكننا تعريف السلوك الاستشهاديّ؟ ما هي طبيعة فئة المراهقين في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة في الانتفاضة الثانية؟ أما بالنسبة للسؤال المركزي الثالث، فمن الممكن أن تكون الأسئلة الفرعية على الشكل التالي: ما هي العوامل النفسية التي تساهم في تحديد الشخصية؟ ما هي مميزات وملامح الشخصية الاستشهادية؟ كيف يمكننا تحليل هذه المرحلة من الصرع الاستعماري في فلسطين؟

هذه الطريقة في اشتقاق الأسئلة الفرعية من السؤال المركزي تتبع منطق العلاقة بين الجزء والكل، فالأسئلة الفرعية مجتمعة تغطي حقل المعاني الذي يعالجه السؤال المركزي، وهو حقل الظاهرة ذاته كما بينا أعلاه. وإلى حد بعيد، من الممكن القول إن هذه الأسئلة الفرعية، التي تناقش في الفصل الأول من خلال صيغتها كمفاهيم، وفي الفصلين الثالث والرابع من البحث العلمي تشكّل العناوين الفرعية لهذه الفصول، هي عبارة عن الهيكل العظميّ للبحث ككل. فهي محاور تشكيل تمتد من بداية النص العلمي البحثي وحتى نهايته، وإن كان هذا الامتداد بصياغات مختلفة.

أما العنوان الفرعي الثاني من فصل المنهج، فهو مجتمع الدراسة، وهو المجموعة العينية من الأشخاص أو المنتوجات أو الأشياء أو المواد التي سيتم العمل معها لاستخراج/ لبناء المعلومات ذات الصلة لظاهرة البحث وأسئلتها المختلفة.[1] وفي الحقيقة، مجتمع الدراسة هو تعبير عيني للافتراض الثاني حول الحاوية الزمكانية، وذلك من خلال بُعدين مترابطين. البعد الأول له علاقة بالمدة الزمنية والحيز المكاني للظاهرة، حيث هي قائمة كسلسلة من الأحداث ذات مدة وذات حيز. والمدة والحيز قائمان بالفضاء العلائقي بين الأشخاص أو المنتوجات أو الأشياء أو المواد الذين يشكلون مجتمعين مجتمع الدراسة. أما البُعد الثاني، وهو ما تم التطرق إليه مباشرة في تحديد الظاهرة، فهو يخص الإحداثيات الزمكانية العامة للمجتمع ككل في سياقاته المتعددة، حيث يتموضع مجتمع الدراسة في تقاطع عيني منها. والعلاقات المحتملة بين هذين البعدين متعددة ومركبة، وليس لدينا هنا متسع للخوض فيها، ولكن سنكتفي بمثال للإشارة إلى طبيعة هذه العلاقات. المراهقة، من حيث هي مرحلة في التطور الاجتماعي النفسي لأفراد مجتمع ما، تنبني من مدة وحيز داخليين لها، ولكنهما يختلفان ويتخذان تحويرات وأشكالاً متعددة بناء على تفاعلهما مع مرحلة محددة للمجتمع الذي تحدث فيه كما مع موقع جغرافي-تاريخي محدد للمجتمع ذاته، فأن تمر بتجربة المراهقة في المجتمع الفلسطيني اليوم في يافا، يختلف عما إذا كنت عشت المراهقة في يافا العام 1966. مجتمع الدراسة، إذاً، هو الأداة التي من خلالها يحدد الباحث الحاوية الزمكانية، بأبعادها المتعددة، لسلسلة الأحداث الناتجة عن افتراض العلاقة الأساسية التي تقف بأساس الظاهرة. هذه الحاوية تتجلى بصفات مُمَيزة لمجموعة من الأشخاص أو المنتوجات أو الأشياء، أو المواد، أو خليط من هذا وذاك، بحيث تنشئ حدوداً تعريفية لهذه المجموعة مقارنة مع مجموعات اجتماعية تاريخية أخرى. بناءً على ذلك، تكون مجتمعات الدراسة للأمثلة الثلاثة التي طُرحت أعلاه كما يلي: بالنسبة للظاهرة الأولى، فإن مجتمع الدراسة هو مجمل الأشخاص من الضفة الغربيّة الذين استشهدوا/ استشهدن منذ العام 1990 ولغاية الآن. ويتم ذكر عددهم ومن ثم الصفات ذات الصلة لمكان السكن، أي قرية، مخيم لاجئين،

[1] للاطلاع على مثال عيني لمجتمع الدراسة يربط بين الأبعاد المادية والأشخاص والأنظمة السياسية، انظر التالي: تركي، أحمد مصطفى. 2004. "الجوانب النفسية للحدود،" عالم الفكر، 32 (4)، ص: 95-116.

مدينة، على النحو التالي: (س) من سكان القرى، (ص) من سكان مخيمات اللاجئين، (ع) من سكان المدن. أما بالنسبة للظاهرة الثانية، فإن مجتمع الدراسة هو فئة المراهقين في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة في الانتفاضة الثانية. وبناء على النقاش النظري، يتم تحديد فترة المراهقة من (س) سنوات إلى (ص) من السنوات العمرية، كما يتم، أيضاً، تحديد سنوات الانتفاضة الثانية. أما بالنسبة للظاهرة الثالثة من الأمثلة، فلدينا على الأقل نوعان من مجتمعات الدراسة وهما يتحددان بناء على ما تم نقاشه في الفصل الأول، المقدمة النظرية. فالشخصية الاستشهادية من الممكن تفسيرها على النحو التالي: شخصية كل من استشهد، أو حاول ولم ينجح بذلك لأسباب شتى، وبذلك يتشكل مجتمع الدراسة من الأفراد الذين استشهدوا، والذين حاولوا الاستشهاد، في هذه المرحلة من الصراع الاستعماري في فلسطين، مرحلة تحدد بناء على النقاش النظري، مثلاً منذ توقيع معاهدات أوسلو. تفسير ثان للشخصية الاستشهادية هو كونها نموذجاً مثالياً، بالاصطلاح الفيبري، يتم جرد عناصرها والعلاقات فيما بينها في فصل المقدمة النظرية، ويتشكل مجتمع الدراسة من الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه العناصر والعلاقات في الفترة المعينة للبحث، أي المرحلة الآنية من الصراع الاستعماري في فلسطين.

في معرض حديثنا عن مجتمع الدراسة لغاية الآن لم نتطرق إلى قضية العينة واختيارها، التي تبدو على أنها تمت بصلة مباشرة أكثر للأبحاث ذات التوجه الكمي. بدايةً، إن العينة هي جزء محدد من مجتمع الدراسة، ولذا لا يمكن تحديدها دون تحديد مجتمع الدراسة أولاً. ثانياً، يتم اختيار العينة وفقاً لإجراءات إحصائية هي ترجمة لمميزات مجتمع الدراسة إلى منطق كمي، لذلك فالجانب الأهم في اختيار العينة هو تحديد المميزات ذات الصلة، وليس الإجراء الإحصائي التقني بحد ذاته، على أهميته البالغة. ثالثاً، ما طُرِح أعلاه ينطبق على الأبحاث عامة، بغض النظر عن طابعها الكمي أو الكيفي أو خليط ما من هذا وذاك. ويحدث أحياناً، وبخاصة في الأبحاث ذات الطابع الكيفي البحت، أن هنالك تطابقاً شبه تام بين مجتمع الدراسة والعينة. فالطرح أعلاه لمجتمع الدراسة ركز على منطق العمل والآليات التي من خلالها تتم موضعة الظاهرة في الأبعاد المختلفة للحاوية الزمكانية خاصتها، كما خاصة المجتمع العام الذي يعمل كأفق عام لها. من هنا جاء تفضيلنا لاستخدام الأداة المنهجية، مجتمع الدراسة، عوضاً عن الخوض في تفاصيل تقنيات اختيار العينة. بعد هذا التحديد للعلاقة بين مجتمع الدراسة والعينة، نستطيع التوجه لفحص الأساليب التي من خلالها يتم جمع المعلومات من مجتمع الدراسة وعينته.

العنوان الفرعي الثالث لفصل المنهج هو أساليب جمع المعلومات، وهي تخص تفصيل الأدوات التي استخدمها الباحث في سعيه إلى جمع المعلومات من مجتمع الدراسة، والأسباب المباشرة لاستخدامها دون غيرها.[1] بذلك، فإن هذه الأساليب لها علاقة مباشرة مع الافتراض الثالث أعلاه حول كون الباحثة وسيطاً ناقلاً/ مشكّلاً للمادة الإمبريقية للظاهرة من واقعها إلى حيز المعرفة العلمية، وركنه الأساس النص. فأساليب جمع المعلومات هي الإجراء التقني لعمل الباحث كوسيط، فهي تنقل المادة الإمبريقية من واقع الظاهرة إلى حيز المعرفة العلمية، وعلى الأغلب عملية النقل هذه هي ذات طابع تشكيلي بأساسها. ومن الممكن التمييز، مبدئياً، بين أساليب تعتمد الباحث ذاته كأداة جمع للمعلومات، مثل المقابلة أو

[1] للاطلاع على مثال عيني لأساليب جمع المعلومات، انظر التالي:
رمزي، ناهد. 2002. "المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق- دراسة في ثلاثة مجتمعات عربية،" مجلة العلوم الاجتماعية، 30 (3)، ص: 579-607.

الملاحظة بالمشاركة، مقارنة مع صنف آخر من الأساليب يعتمد على أدوات جمع تم بناؤها كامتداد للباحث، مثل الاستبيان أو أدوات التسجيل التكنولوجية. وفي هذا يبقى المعيار الأساسي الضابط لعملية اختيار الأسلوب هو تحديد الظاهرة وسؤالها المركزي، حيث يتم من هذا التحديد اشتقاق الأسلوب، أو الأساليب، الأنجع والأكثر مصداقية في جمع المعلومات ذات الصلة المباشرة بالظاهرة وسؤالها. وبالنسبة لأمثلتنا الثلاثة أعلاه، من الممكن طرح الأساليب التالية لها: الظاهرة الأولى وسؤالها المركزي، تتطلب أسلوب الاستبيان، الذي تتم تعبئته بناء على الأراشيف التي توثّق جوانب محددة من ظاهرة البحث، كما على أشخاص كانوا على صلة مباشرة ومعرفة بتفاصيل شخصية لمن قاموا بعمليات الاستشهاد. أما بالنسبة للظاهرة الثانية وسؤالها المركزي، فهي قد تتطلب نوعين من الأساليب، كلاً على حدة، أو شكلاً ما من الدمج بينهما، وذلك بناء على النقاش النظري للمفاهيم التي تشكل ظاهرة البحث. فيمكن للباحث أن يوزع استبيانات تعبأ من قبل مراهقين و/ أو من هم على صلة مباشرة ومعرفة حميمية بهم من أهل و/ أو أصحاب مهن تربوية وعلاجية، كما يمكن للباحث أن يقوم بإجراء مقابلات، على أنواعها المختلفة، مع المراهقين أنفسهم، ومن هم على صلة مباشرة معهم. وبالطبع، من الممكن دمج الاستبيان والمقابلة بطرق متعددة، وذلك بناء على النقاش النقدي للظاهرة. أما بالنسبة للظاهرة الثالثة وسؤالها المركزي، فهي قد تتطلب أساليب عدة لجمع المعلومات، ففي حال كان مجتمع الدراسة الاستشهاديين ومن حاولوا ذلك، فمن الممكن استخدام المقابلة مع من كان لهم صلة مباشرة وحميمة معهم، كما من الممكن جمع المعلومات عبر استبيان يعبأ من قبلهم، وبناء على سيرهم الذاتية من الممكن استخدام أساليب أخرى، فإن كان بعضهم يكتب، فمن الممكن استخدام تحليل النص، وما إلى ذلك. أما إذا كان مجتمع الدراسة مبنياً ممن ينطبق عليهم النموذج المثالي، فيتطلب ذلك استخدام أسلوب المقابلات المتعمقة، تحديداً. وبالطبع، وكما ذكرنا، اختيار مجتمع الدراسة له علاقة مباشرة بطبيعة النقاش النظري النقدي الذي تم في الفصل الأول (المقدمة النظرية).

كما تبين لنا من العرض أعلاه، أن أسلوب جمع المعلومات مرتبط ارتباطاً مباشراً مع الخطوات التحليلية التي تقوم بها الباحثة خلال عملية تحديد الظاهرة وسؤالها المركزي عبر المستويات النظرية للنقاش. وعلى الرغم من ذلك، هنالك جانب آخر لأهمية الأسلوب الذي نجمع عبره المعلومات، والذي قد لا يمتّ صلة مباشرة للخطوات التحليلية التي قامت بها الباحثة. إن كل أسلوب لجمع المعلومات يستطيع أن يرى/ يصنف نوعاً محدداً منها، أو بالأحرى تعبير إمبريقي محدد عن العلاقات القائمة بأساس الظاهرة دون تعبيرات أخرى لها طابع مختلف لا تستطيع عينا هذا الأسلوب أن تراه، بينما قد تراه أساليب أخرى. هذا الشرط شبه الموضوعي يحتم على الباحثة أن تعي محدودية واختيارية الأسلوب أو الأساليب التي تستخدمها، وتبعات هذه المحدودية على تحليلها وتفسيرها، ومن ثم فهمها للظاهرة التي نبحث فيها، وتنتج عن واقعها معرفة علمية ذات طابع تعميميّ. وهذا الحال قد يُشبّه بلون عدسة النظارة، فإن كانت سوداء يرى المشاهد ما يراه بصبغة سوداء، وإن كانت عدسات زرقاء يرى ما يراه بصبغة زرقاء، . . . وهكذا. وقد تكون إحدى الطرق المفيدة للحد من هذه المآزق هي تطوير وعي ارتداديّ حاد حول خطوات التحليل وعملية اختيار أسلوب جمع المعلومات كجزء من عملية البحث ككل. وإحدى التقنيات المنهجية المتعارف عليها في هذا السياق هي وصف عملية البحث ككل، وتبيان مفاصل الصعوبة التي واجهتها الباحثة خلال تحضير البحث وتنفيذه وتنصيصه (Clifford & Marcus, 1986).

إن العنوان الفرعي الرابع لفصل المنهج هو وصف عملية البحث منذ ولادة فكرته، مروراً بمراحل التحضير والتنفيذ كما التنصيص. وبهذا، فإن وصف عملية البحث هي محاولة لبناء موقع خارجها يمكننا من رؤيتها

ككل، لذلك فإن هذا العنوان الفرعي هو تطبيق إجرائي للافتراض الخامس أعلاه.[1] فالافتراض الخامس هو أن الباحث مركز العملية البحثية، من جانب، كما أنه بكونه كذلك يستطيع الوقوف خارجها عبر اتخاذ موقف ما اتجاهها، موقف يمكنه من تسخيرها لأهداف يرى أنها النموذج الأفضل للحياة الاجتماعية التاريخية. فمن خلال عملية الوصف هذه يموضع الباحث ذاته كمركز العملية البحثية من حيث أنه العامل المُحرك لها، وبوصفه هذا لها يستطيع أن يضعها خارجه ليقوم بتحديد موقفه منها كفاعل تاريخي منفصل عنها. ومن الملاحظ في هذا السياق، أن أغلب الباحثين لا يقومون بهذا الوصف كجزء داخلي من النص العلمي المنشور في المجلات والكتب ذات الطابع «الرصين»، إلا أن هذا الحال لا ينفي حدوث الوصف وإنشاء الموقف في مستويات مختلفة من الوعي الذاتي، ومن التعبير المباشر شفاهة أو نصاً عن هذه الأشكال من الوعي الارتدادي (مثال جيد على ذلك: Visweswaran, 1994). إن الاعتبار الأساسي لموضعة هذا الوصف والموقف في إطار المنهج، وليس التلخيص أو التحليل مثلاً، ينبع من إدراك القاعدة العلمية بأن الوعي بالمنهج العلمي هو جزء أساسي من آليات عمله كمنهج، حيث أن الاستخدام التقني المباشر وغير المرتد على ذاته كاستخدام لكيفية منهجية لإنتاج المعرفة هو غير علميّ، بالمعنى الحديث للعلم. فالمنهج، إذا ما نظرنا إليه من هذه الزاوية، ليس بمجموعة إرشادات عملية أو وصفة للخطوات التي يجب اتّباعها لإنجاز البحث العلمي، وإنما بكونه كيفية إنتاج للمعرفة تعي ذاتها، وهذا هو العلم.

من الممكن طرح إمكانيات وصف عملية البحث لأمثلتنا الثلاثة بالشكل الآتي: بالنسبة للظاهرة الأولى: "من دراساتي السابقة لأنماط المقاومة الفلسطينية، ومن ملاحظاتي للأحداث الآنية وبالذات مركزية فعل الاستشهاد في المجتمع الفلسطيني، تبين لي أن معظم الاستشهاديين يأتون من خلفيات اجتماعية متشابهة، وهنا تولدت لدي الفكرة الأولية للبحث . . .". أما بالنسبة للظاهرة الثانية: "خلال تحضيري للبحث وتصميمي لخطواته المنهجية، تبين لي أن هنالك كماً كبيراً من المصادر الأولية، التي هي عبارة عن نصوص تنظيمية من الممكن عنونتها كإرشادات بالتربية الاستشهادية، التي يتم توزيعها على فئة المراهقين في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، هذا مما اضطرني لإعادة التفكير في مبنى المقابلات التي سأقوم بإجرائها مع هؤلاء المبحوثين . . .". أما بالنسبة للظاهرة الثالثة: "بعد أن جمعت المعلومات وقمت بتصنيفها بشكل أولي، أخذت بمقارنتها مع نموذج الشخصية الاستشهادية الذي كنت قد بنيته بناء على التأمل والقراءة النقدية للنظريات، حينها تبين لي أن هذا النمط من الشخصية لا يمت بصلة إلى مفهوم الغربة، بل إلى نقيضه؛ أي اللحمة الاجتماعية العالية، ما أدى إلى تحول أساسي في عملية كتابة البحث . . .".

أما بالنسبة للعنوان الفرعي الخامس في فصل المنهج فهو يخص الصعوبات التي واجهها الباحث خلال عملية البحث ككل، إن كان ذلك في التحضير، و/ أو التنفيذ، و/ أو التنصيص.[2] والوعي بهذه الصعوبات وطرحها في فصل المنهج يحيل، كما وصف العملية البحثية ككل، إلى الافتراض الخامس أعلاه. إن الهدف المُعلن لهذا العنوان الفرعي له شقان، الأول والمباشر هو لفت نظر الباحثين في هذا النوع من

[1] للاطلاع على مثال عيني لوصف عملية البحث، انظر التالي:
Nashif, E., 2008: Palestinian Political Prisoners: Identity and community (London: Routledge) pp. 3-10.

[2] للاطلاع على مثال عيني لوصف الصعوبات التي واجهت الباحث، انظر التالي:
المالكي، مجدي وآخرون. 2004. المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى (رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية) ص: 49–50.

الظواهر إلى ألا يقعوا في الصعوبات ذاتها التي واجهها الباحث عن طريق تصميم آليات مُعدة مسبقاً للتغلب عليه أو تفاديها؛ أما الشق الثاني، وهو على الأغلب غير مباشر، فهو يشير إلى الكيفية التي بُنيَت من خلالها المعرفة العلمية حول الظاهرة عبر مواجهة بنيتها الداخلية وسياقها العام، من خلال التواصل مع مفاصلهما الإشكالية، التي صاغها الباحث على أنها صعوبات. فهي، إذاً، تعكس بنية الظاهرة من خلال أشكال الالتقاء معها، وهذه معرفة منهجية من الدرجة الأولى. هذان الشقان هما عبارة عن تعبير تطبيقي للافتراض الخامس، حيث أنهما يحددان مواقف اتجاه عملية البحث بغية تحسين قدرة الباحث على السيطرة على عملية البحث وتسخيرها باتجاه أهدافه المنشودة. أما بخصوص الأمثلة الثلاثة التي طرحناها أعلاه، من الممكن أن يكون وصف الصعوبات كالآتي: بالنسبة للظاهرة الأولى: «إن إحدى الصعوبات الأساسية التي واجهتها في البحث هي تحديد مكان السكن، حيث أنني لم أجد حالة واحدة واضحة، أي قرية، مخيم، مدينة؛ فإن كان الاستشهادي قد ترعرع كلاجئ، فإن أصل أهله هو مدينة، وهكذا عند سؤالهم فهم يعرفون أنفسهم كحضريين، أو في حالات أخرى تكررت ظاهرة السكن في أماكن عدة . . .». أما بالنسبة للظاهرة الثانية: «تمحورت الصعوبات في هذا البحث في بناء علاقة ثقة بيني كباحثة وبين المراهقين/ ات الذين قمت بإجراء المقابلات معهم . . . وفي أغلب الأحيان كانوا يرددون الجواب ذاته، حتى بدا لي أحياناً أن هنالك شخصاً واحداً يلقنهم ما يقولونه لي، وتحديداً أولئك الذين يقطنون المخيم ذاته . . .». أما بالنسبة للظاهرة الثالثة: «من الصعوبة بمكان تحديد مميزات الشخصية الاستشهادية إذا كنت تعتقد بمبادئ علم النفس التحليلي، التي تقول إن هنالك غريزتين أساسيتين تشكلان المبنى النفسي للفرد: الليبدو والثاناتوس. والفلسطينيون، عامة، يعبرون بشكل صحي جداً عن كليهما، وأحياناً يفاجئونك بقدرتهم على الإبداع في التعبير عن العلاقة بين الحياة والموت، ولذلك بدا لي أحياناً أن كل الفلسطينيين استشهاديون، كما أن كلهم يعشقون الحياة، كل ذلك في اللحظة ذاتها . . .».

بعد هذا العرض ذي الطابع الوصفي لمركبات أدوات المنهج المُعلنة، كما علاقاتها مع الافتراضات الخمسة غير المُعلنة، تبين لنا أن المنهج العلمي هو عبارة عن مجموعة من الآليات التي من خلالها تتم عملية فرض نظام خطابي على سلسلة من الأحداث الاجتماعية التاريخية التي يقوم الباحث بتعريفها كظاهرة بحثه (حول نظام الخطاب انظر: Foucault 1982a). إن قيمة هذا النظام الخطابي لا تنبع من داخله؛ أي من حيث نوعية العلاقات المُتَشَكِلة عبره، بل من كونه يتمفصل في أنظمة اجتماعية اقتصادية ذات منطق عمل مؤسساتي منشبكة بأشكال عدة مع نظام السوق وما يتبعه من أنظمة قوى سائدة في المجتمعات الحديثة (حول الرأسمال الرمزي وقوانينه انظر: Bourdieu, 1991). وفيما يلي سنعرض آليات هذا الفرض كما نتائجه على صمت الظواهر كشرط ضروري لإنشاء المعرفة العلمية.

3.1 حدود الاختزال والاحتكار:

من الممكن رؤية الافتراضات الخمسة وما ينتج عنها من مركبات وأدوات تقنية معلنة من زوايا نقدية عدة. فمن الممكن، مثلاً، تبني وجهة نظر نقدية إصلاحية تقول إن هذه المنظومة المعرفية على افتراضاتها وأدواتها ومركباتها، هي الأفضل لإنتاج المعرفة، ولكن علينا أن نقوم بتحسين بعض جوانبها، وإتقان استخدامها كمنهج. من جانب آخر، من الممكن تبني موقف نقدي يرى المنهج العلمي بشكل أداتي يتم تسخيره، إلى جانب مناهج أخرى لإنتاج المعرفة، بحسب معتقدات وتوجهات أعم، على سبيل المثال لا الحصر معتقدات دينية. ما سيتم طرحه أدناه مبني بالأساس على وجهة نظر نقدية تقول إن العلم كما منهجه هو عبارة عن ظاهرة تاريخية اجتماعية تقوم على كونها مداخلة لصياغة الواقع بشكل معين، والإشكال

الأساسي لهذه المداخلة هو زعمها بأنها حتمية وبأنها الوحيدة التي تستطيع أن تنتج معرفة حقيقية عن مستويات الواقع الاجتماعي التاريخي. بهذا، فالنقد في هذا المقال هو أن الكيفية التي يعمل من خلالها المنهج العلمي، كما بيّنا أعلاه، تؤدي بالضرورة إلى اختزال التجارب الإنسانية الاجتماعية إلى منطق واحد، هو منطق العلم الحديث. وسنحاول فيما يلي عرض الاختزال وإمكانيات تجاوزه بشكل أولي.

يثير الافتراض الأول حول وجود علاقة بين عناصر مختلفة، سؤالاً أساسياً حول إمكانية قيام تجارب اجتماعية تاريخية لا علاقة بينها، فمن رصد آنيّ للمجتمعات التاريخية، يتبين لنا أن هذه الإمكانية قائمة. ومن أنواع النقد المختلفة التي تم إنشاؤها حول هذا الموضوع صيغت مفاهيم تحليلية عدة، قد يكون أبرزها مفاهيم مثل السياق (Perez de & Angrosino, 2000 : 673–702) والتناظر (Williams, 1977 : 101–107) والمفهوم الضمني (Garfinkel 1984, 1–34). هذه المداخلات تشير إلى التوتر القائم بالافتراض الأول، حيث تبحث عن أشكال تفاعل بين تجارب مختلفة لا تمت إلى بعضها بصلة عبر افتراض وجود علاقة أو لا–علاقة. بالطبع، قد نقيّم مدى نجاح أو فشل هذه المفاهيم في نقض الافتراض، ولكن المهم لنا في سياقنا هذا هو الإشارة إلى التوتر الناجم عن فرض نظام يختزل احتمالات الواقع إلى إمكانية واحدة.

لقد تكاثرت، مؤخراً، الأدبيات الفلسفية والعلمية التي تقوم على نقد مفاهيم الزمان والمكان، كما تم التعامل معهما في الحداثة الكلاسيكية، تلك التي أسست للافتراض الثاني حول وجوب حدوث العلاقة في حاوية زمكانية محددة، أو على الأقل قابلة للتحديد. وإذ لسنا بمعرض تشكيل خارطة لهذه المداخلات المهمة، سنأخذ مثالاً له قد تكون له أبعاد عميقة تحويلية على الافتراض الثاني. لقد تم نقد مفهوم الزمان كحاوية كونية فارغة تستطيع أن تحمل كل ما يمكن له أن يحدث فيها، والنقد ذاته تم توجيهه للمكان، بحيث لم نعد نستطيع اليوم التطرق إليهما كحاويات كونية صالحة لكل حدث، بغض النظر عن طبيعته كحدث (Harvey, 1990 : 201–323; Elden, 2001 : 93–119).

إن الحديث عن الباحث كوسيط بين الواقع العلمي المجرد وواقع الظاهرة الإمبريقي، لم يعد من المسلمات التي رافقت هيمنة الموضوعية في سماء العلم. التيارات النقدية المختلفة لأيديولوجية الموضوعية طرحت إمكانيات عدة بديلة لعمليات تموضع الباحث في شريط الإنتاج المعرفيّ، قد يكون أكثرها تداولاً هو المثقف العضوي كما صاغه انطونيو غرامشي، وما بُني عليه ونتج عنه من مداخلات أبرزت محدودية، وأحياناً، عدم إمكانية العمل كوسيط. هذا ناهيك بالطبع عما اصطلح عليه بتيارات ما بعد، التي تميزت بنوع من النرجسية التي تحتفي بأهمية الباحث المطلقة، وتقريباً عدم الالتفات إلى الواقع المعيش (Pratt, 1986b : 27–50).

لعل الجانب المؤسساتي للمنهج العلمي، خاصة، وللمعرفة العلمية، عامة، هو أكثر ما تعرض للنقد المباشر من قبل تيارات فكرية متعددة، بل وتيارات ذات توجهات متناقضة حول موقع الإنتاج المعرفي في العمليات الاجتماعية التاريخية. وقد تكون مداخلات ميشيل فوكو حول هذا الموضوع هي الأكثر تداولاً في هذه المرحلة من تاريخ العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلا أنها ليست الأولى في هذا المضمار. فمثلاً، منذ صعود المؤسسة العلمية مارست التيارات الماركسية نقداً شمولياً حول سلم القيم التبادلية والأبعاد الرمزية المادية لها (Eagleton, 2003).

أما بالنسبة للافتراض الخامس حول مركزية الإنسان في العملية الاجتماعية التاريخية، من جهة، وكونه يمتلك القدرة على اتخاذ موقف اتجاهها، من جانب آخر، يبدو أن النقد هنا لم يتغلغل إلى المنظومات الفكرية الأساسية في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وقد يعود ذلك إلى أسباب عدة، إلا أن أبرزها هو المنظومة الأخلاقية العامة السائدة في المجتمعات الحديثة، التي على الرغم من ازدواجيتها الصارخة؛

استغلال الإنسان بأبشع الطرق الممكنة إلى جانب الاعتقاد الأخلاقي شبه المطلق بمركزيته في الكون، ما زالت هي السائدة. هذا بحيث أن أي مشروع فكري لا ينطلق من الإنسان ولا يعود إليه في نهاية مطافه التحليلي النقدي لا يجد متسعاً للتنفس والحياة على مسرح المعرفة العلمية الحديثة (انظر مشروع جورج باتاي النقدي حول هذه الأسس : Bataille, 1985).

من هذا العرض الأولي لحدود الاختزال التي تفرضها آليات عمل المنهج العلمي، وعرض أنواع النقد على هذه الاختزالات، قمنا بتبيان التوجهات الأساسية التي من خلالها يتم فك النظام الخطابي للمنهج العلمي. هذا يمكننا من استشراف التوجهات والآفاق التي يطور عبرها هذا المنهج افتراضاته أدواته ومركباته. ومن أهم هذه التوجهات هو أن تقويض أسس الخطاب المنهجي لم يؤدِّ إلى التخلي عنه، وإنما إلى تراكم من نوع محدد للمعرفة المنهجية من خلال آليات احتواء وترويض للنقد التحويلي. قد يعود هذا إلى العلاقات الأوسع التي تموضع المنهج بين النظرية والظاهرة، وذلك عبر منطق مؤسساتي منشبك بالنظام الرأسمالي المُتأخر (Mandel, 1998). سنحاول في القسم التالي من هذا المقال توضيح هذه العلاقات، وإن بشكل أولي، وذلك لإكمال مقاربتنا حول صمت الظواهر وقمعها.

2. خطوات مقاربة:

يقوم الخطاب العلمي على هيكلية بنيوية تشكِّل البنية التحتية لشريط إنتاج المعرفة، ذلك الهدف المُعلن لهذا الخطاب. ويقف بأساس هذه الهيكلية ثلاثة مستويات/ مواقع أساسية هي: النظرية، المنهج، الظواهر الاجتماعية التاريخية القابلة للبحث. الباحثة هي في الحقيقة الحاملة لهذه الهيكلية، ولكن هي في الوقت ذاته محمولة فيها، لأنها لا تستطيع التشكل كباحثة إلا من خلال موقعها الحامل للهيكلية هذه. والفصل بين هذه المواقع، بحسب الخطاب، هو نوعيّ؛ أي أن لكل منهم مبدأ ناظماً لعملهٍ يختلف عن الآخر ولدرجة ما مستقلاً عنه، إلا أن هذا الفصل يحتم أشكالاً محددة من العلاقات التي تمكن هذه الهيكلية من العمل المنتج. هذه العلاقات، في شكلها التقليدي الذي لا يزال هو السائد، تقوم على هيكلية عمودية، حيث موقع النظرية في الخانة العليا، ويأتي بعده المنهج، ومن ثم في الأسفل الظواهر الاجتماعية القابلة للبحث؛ وتتحدد قيمة الباحث، مبدئياً، بحسب اختصاصه، حيث نجد أن أولئك الذين يعملون في المستوى النظريّ يتمتعون بقيمة عليا، وهكذا بقيمة أقل للمختصين بالمنهج، ويأتي في أسفل سلم القيم المختصون في جمع البيانات الإمبريقية. من نافل القول، إن أغلب الباحثين والباحثات يحاولون العمل على مواقع السلم المختلفة بغية اكتساب أقصى كم من القيم، التي قد تؤهلهم للحصول على موقع أفضل داخل حقل الإنتاج المعرفي العلميّ. والموقع البيني للمنهج، ما بين النظرية والواقع الاجتماعي للظواهر البحثية، من حيث هو جسر رابط بينهما تتحرك عليه المعلومات، لتتحول من ثم إلى مستوى المفاهيم والمقولات النظرية، التي بدورها ترشد الأبحاث المستقبلية حول جوانب أخرى للواقع الإمبريقي ذاته، ومن ثم موقعه القيميّ في سوق التداول المعرفي،[1] وهذه تؤدي إلى إشكاليات أساسية في بنية المنهج وفي

[1] تتبع أغلبِ المؤسسات الأكاديمية جداول محددة تقيم المجلات العلمية المُحكمة بحسب مستويات تدرجية لقيمتها العلمية. فمثلاً، في مجال الأنثروبولوجيا تعتبر مجلة American Anthropologist من أهم المجلات، وتصنف عادة على المستوى الأول. وهذه الجداول هي جزء من الآليات التي تساهم في تداول القيمة المعرفية بالمستوى المؤسساتي لها.

طرق استخداماته العملية الإجرائية. والمشترك بين هذه الإشكاليات أنها تنبع من علاقات تبعية المنهج للنظرية، بحيث أن لكل تيار نظري تحويراً ما على المنهج يُشتق من الافتراضات الأساسية التي تطرقنا إليها في القسم الأول، والتي تقف كبنية تحتية لمعماره العام.[1] وبما أن ميزة المستوى النظري الأساسية هي العام، فلقد أصبح على المناهج المشتقة أن تُصاغ بهذا المستوى، هذا بحيث أن المنهج لا يتشكّل لحالة خاصة بعينها، بل يتعداها إلى أصناف مختلفة من الحالات الخاصة؛ أي العام. ولقد تم مفهمة هذه الصياغة من خلال تقعيد وتقنين أسس الخطاب العلمي المنهجي، كما بينا في القسم الأول، بحيث أصبح خطاباً مستقلاً، على العاملين في مجال الإنتاج المعرفي العلمي إتقانه، ومن ثم توليده بطلاقة.

من أسس الخطاب العلمي المنهجيّ، على أطيافه وتياراته المختلفة، أن على المنهج أن يكون ذا قواعد محددة، يتبعها كل من يتكلم هذا الخطاب. فقد يختلف باحثان، ويحتدم النقاش بينهما حد القطيعة، إلا أنهما سيتفقان على مبدأ تقنين قواعد كيفية إجراء البحث العلمي وضرورة اتّباعها. والحال هذا، فإن أبرز الخلافات العلمية تمتُّ بصلة إلى طبيعة التحوير على المنهج الذي يجب على الباحثة أن تتبعه في سعيها لاستكشاف الظواهر التي تقوم ببحثها وفحصها وتفسيرها. ولعل من أبرز الخلافات الدائرة في هذا المجال هي تلك التي تتمحور حول معسكر الأسلوب الكمي مقارنة بالأسلوب الكيفي، بحيث نرى أن لهذا الصراع إرثاً وتاريخاً محددين، لا يزالان يشكلان مواقع وفضاءات تنتج توتراً وتشنجاً شديدين، هذا بالطبع إلى جانب المعرفة ومنظومة القوى التي تحضنهما، يمتدان من النقاش الفكري النظري لغاية مستوى العلاقات الشخصية بين الباحثين، مروراً بالمؤسسة الأكاديمية وتوزيع الوظائف والميزانيات المختلفة. وعلى الرغم من هذا، فكلا المعسكرين مقتنع بأن المنهج هو الركن الأساس، بعد النظرية بالطبع، في عملية بناء المعرفة العلمية. ونحن في هذه المقال لا نسعى إلى حسم النقاش بين هذه التيارات حول المنهج، وإنما سنحاول إنشاء مقولة نقدية حول القاعدة شبه البديهية بأن على المنهج، بتبعيته لتيار نظري، أن يشكل مجموعة من القوانين والقواعد التي تلزم الباحث باتّباعها وإعمالها لكي يستطيع إنتاج معرفة علمية معترف فيها، بغض النظر عن طبيعة المنهج الذي يستخدمه وطبيعة الظاهرة التي يبحثها، ذلك إن هو أراد أن يكون عضواً في المجتمع العلمي المحلي والعالمي على السواء. والسبيل الذي سنسلكه في عملية بناء هذه المقولة، يتسم بنوع يشبه سؤال ذلك الطفل حول المفهوم الضمني، الذي يبدو للوهلة الأولى ساذجاً وبريئاً. فإن كان هدف البحث العلمي هو إنتاج معرفة تُفسِّر آليات عمل الظاهرة البحثية وسلوكياتها المختلفة عبر الأزمنة والأمكنة المختلفة التي تتجلى فيها، أليس من الأجدر والأجدى أن نسأل الظاهرة ما هي أفضل طريقة لبحثها، عوضاً عن الخوض في متاهات نظرية قد لا تمتُّ بالضرورة إلى طبيعة الظاهرة، بل هي أقرب إلى ما يمكن أن نصطلح عليه سجلاً ليوميات أكاديمية رمادية، نظرية و/ أو أخرى. ولكن، هل يمكن للظاهرة أن تتكلم؟ بأي لغة؟ وكيف؟

قد يبدو أن تحويل الثقل من المستوى النظري إلى المستوى الإمبريقي مُبهماً إلى حد ما في ضوء النقد الذي طرح أعلاه، فمن حيث المبدأ، يبدو أن هذا التحويل سيُبقي على علاقات التبعية البنيوية بين المنهج وأحد قطبيّ هيكليّة الإنتاج المعرفي العلمي قائمة كما هي، وإن تغيّر مضمونها، وفي حالنا تبعية المنهج لظاهرة

[1] للاطلاع على أمثلة عينية لذلك، انظر الجداول المختلفة التي تربط بين التوجه النظري وأنواع المناهج المشتقة منه في: Lincoln, S. Y., & Guba, G. E., 2000: «Paradigmatic Controversies, Contradictions, and Emerging Confluences» In Denzin, K. N., & Lincoln, S. Y., (eds) Handbook of Qualitative Research Methods (London: Sage Publications) pp. 163-188.

البحث. هذا بالإضافة إلى بُعد قد يبدو مبطناً في هذا التحوّل، وهو يمت بصلة إلى ذلك الإرث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي من الممكن وصفه بـ«كراهية النظرية/ الفلسفة»،[1] الذي يرافق الانغماس في تفاصيل الخاص وحيثياته، ورفضٍ شبه قاطع لأدنى خطوة باتجاه العام. فبدايةً، من المهم التنويه إلى أن سعينا هنا مركب من شقين، فأولاً هو في الوقت ذاته احتواء ونفي لكلا الاتجاهين، من حيث هو سعي في حركة تركيبية تفتح بها الظاهرة، أو بالأحرى الواقع المعيش، المنهج ليقوم بإنشاء سؤال حول العام أو النظري بطريقة قد تؤدي إلى تقويض هيكلية شريط الإنتاج المعرفيّ العلمي باتجاه أفقيّ. أما الشق الثاني، فيطرح السؤال حول الإمكانية العملية لعلاقة غير مجسورة بالمنهج بين الواقع الاجتماعي التاريخي وذلك الجزء منه الذي نصفه بالمستوى/ الموقع النظري؛ أي إعادة الشبك المباشر بين الخاص والعام، بحيث يخلق تفاعلهما حركة أخرى في الواقع تعمل وفق مبدأ حياتي وليس سوقيّاً تبادليّاً. ليس هذا بإعلان موت المنهج، وإنما محاولة في احتوائه نفياً، ما يعني خلقاً متكرراً لخاصيته المنبثقة عن مبدأ الواقع المتحرك، عوضاً عن نسخ عاميته الناتجة عن المستوى النظري الجامد.

ليس من نافل القول إن منظومة العلاقات بين المنهج المُستخدم وظاهرةِ البحث التي يتم تطبيقه عليها هي ذات طبيعة تحديديّة؛ أي أن لحظة الالتقاء بينهما هي التي تحدد أو تشكل كليهما، وإن كان هذا التحديد يعمل بمنطق مختلف بكل منهما. ولكن قد يبدو للبعض المنغمس في حدود حقل المنهج بطريقة تقليدية، أن هذه المقولة غير معتمدة على الواقع العلميّ البحثيّ القائم، فهو يرى أن المنهج كطريقة مقننة قابل للتحديد، كما من الممكن أن يشير بإصبعه إلى الواقع الاجتماعي التاريخي القائم على مرمى البصر. وعلى الأغلب، هذا الملاحظة هي صواب، ولكن المقولة أعلاه لا تتطرق إلى وجودهما وطبيعته، وإنما إلى تلك اللحظة وذلك الموقع الذي يلتقيان فيه فيتحوّل كل منهما إلى العمل وفق مبدأ ناظم غير قابل للتحديد بناء على ما هو سابق أو موازٍ زمنياً ومكانياً للقائهما. وفي أغلب الأبحاث، نرى أن هنالك آليات متعددة يتم من خلالها إعادة المنهج إلى حالته الأولى؛ أي المقننة والمتعارف عليها، بينما تُؤطر الظاهرة على أنها من الواقع حقاً؛ أي أنها قائمة قبل تشكيلها كظاهرة قابلة للبحث. ومن هنا، فإن المنهج يقوم باغتصاب الواقع مرتين، أولاً بإعادة صياغة الواقع من أجل بحثه، وثانياً بالإدعاء بأن ما اغتصب هو كذلك أصلاً. وتنبع هذه الديناميكيات من قبول الافتراض أن الباحث ومعداته النظرية والمنهجية هي في موقع ما يشرف على العملية الاجتماعية التاريخية، ولكنه ليس جزءاً منها، و/ أو فاعلاً فيها. بينما نرى أن الباحث، كما معداته النظرية والمنهجية، هي جزء من هذه العمليات يبني وينبني من خلالها بما هي شرط وجوده كمنتج للمعرفة. والسؤال بالنسبة لنا في هذا السياق: كيف يتم ذلك؟ وما هي كيفية عمل المنهج، تحديداً، في إعادة صياغة ذلك الجزء من العملية الاجتماعية التاريخية، بحيث يصبح قابلاً للبحث؟ من الممكن طرح هذا السؤال بصيغة أخرى، أيضاً: كيف تحدد العملية الاجتماعية أنواع المناهج الملائمة لها؟ وهذا مما يعيدنا إلى سؤالنا الطفوليّ: كيف يمكننا أن نستشف من الظاهرة طريقة بحثها؟ وفي هذا التقاطع التساؤلي الذي يرد المنهج، كما التيار النظري الذي يُمَكّن قولبته ككيفية عمل بحثيّ، إلى حيثيات وتفاصيل انشباكهما بالمستويات المختلفة التي تشكل معاً حركة الواقع وما يظهر منها وما يُخفى، في هذا التقاطع نسعى إلى احتواء المنهج ونفيه. وهنا، يبدو أن هنالك أهمية استثنائية لذلك المقطع من الواقع التاريخي الذي سنموضعه كمثال على

[1] نرى أن هذا الموقف من التنظير والفلسفة يعود إلى تفسير محدد ومشوّه للوضعية، وإلى تيارات محددة أخرى ممن تأثروا بالفنومنولوجيا، وذلك عبر استجلاب آليات السوق، التي تنادي وتؤسس لمفاهيم عملية وذات مباشرة في التعامل، تحت مسميات مختلفة تؤدي في نهاية المطاف إلى اختزال مستويات الواقع إلى أبعاد كمية لا غير.

ما نسعى إلى فحصه . ففي لب الإدعاء الأساسي لهذا المقال أن فتح المنهج، بالمعنى الذي طُرِح أعلاه، مرتبط أشد الارتباط بنوعية حركة الواقع وطريقة قراءتها/ كتابتها كظاهرة قابلة للبحث والتنظير .

1.2 فك تحديد المنهج من النظرية :

منذ أن تمأسست السوق الأكاديمية، في الغرب كما في العالم العربي، هنالك مجالات وموضوعات عدة سائدة، وأخرى مهمشة، تمت قولبتها كموضوعات بحث وأصبحت تُرَكِّب لائحة الظواهر الجاهزة للبحث، وما على الباحث إلا أن ينتقي منها ما يلائمه . بالطبع، هذا السجل من الموضوعات يتم حفره في ذهن الباحث عبر مراحل إعداده المختلفة، بحيث أنه لن يستطيع رؤية حدود أفقه، ومن ثم بالضرورة ما يقبع خلفها من موضوعات قد تصلح للبحث . وبغية فحص سؤالنا في هذا المقال من الممكن مقاربة هذه اللائحة أو السجل بطرق عدة، قد يكون أبسطها الوقوف على أفقها ومحاولة استكشاف ما يحتوي وما يُقصي من موضوعات، إلا أننا سنسلك منهجاً آخر سنحاول من خلاله فحص هذا الأفق عمودياً، إن جاز هذا التعبير، ذلك أن هدفنا ليس تطبيق المنهج على ما تم تغييبه، وإنما مقاربة المنهج عينه . سنسعى إلى فحص مثالنا، الاستشهاد، في هذا المقال الذي هو جزء من موضوعة متكررة من داخل السجل، هي المجتمع الفلسطيني، لنرى كيف تتم صياغتها، ومن ثم لنتمكّن من استبصار آليات إقصائها بلحظة صياغتها، هذا من جانب، وبذلك قد نستطيع مقاربة قضية الإصغاء في سياق ما يقوله الاستشهاد الفلسطيني معرفياً، من جانب آخر . فما تم عرضه أعلاه من أمثلة حول الإمكانيات المختلفة لاشتقاق وتحديد ظواهر بحثية مختلفة وأسئلتها المركزية من موضوعة الاستشهاد في فلسطين، هو ممكن أصلاً فقط بعد أن تمت صياغة عميقة للمجتمع الفلسطيني وللتجليات المختلفة لآلياته داخل سجل/ أرشيف المؤسسة الأكاديمية، الذي يحوي الموضوعات القابلة للبحث العلمي ويشكلها . هذا المفترق في نسيج البحث العلمي مرتبط أفقياً بالنظرية من جانب، وبظاهرة البحث من جانب آخر، ولكنه أيضاً يقوم عمودياً من خلال طبقات عدة تشكله كمنهج يتميز عما يجاوره بالمستوى الأفقي .

من الممكن القول إن الموقع النظري هو شكل من أشكال الوعي من الدرجة الثالثة، وهو بمثابة موقف ما، إرشادي تشكيلي، اتجاه الوعي بالواقع وأحداثه المختلفة . بهذا فإن النظرية قانون عام، يرى إلى صنف من الأحداث الاجتماعية التاريخية ليقوّلها باتجاه ما؛ أي وصف تفسيريّ لكل العلاقات العينية الممكنة لهذا الصنف من الأحداث، وهي بهذا تشير إلى الاتجاهات الممكنة لهذا الصنف مع الأصناف الأخرى المجاورة، ومن ثم مع المجتمع عامة . وهي عادة، تتركب من مجموعة من المفاهيم المجرّدة التي تُضبَط ضمن منظومة علائقية تحدد المفاهيم ذاتها وآفاق حركتها كذلك (ناشف، 2007) . وقد تختلف وحدات القياس من حيث بؤرتها المباشرة، من التركيز على الفرد أو جانب منه، أو فئة اجتماعية محددة، أو المجتمع البشري ككل في حركته العامة، ولكن تبقى النظرية بهذا المستوى من التجريد، دون أن تحيد عنه باتجاه الواقع الإمبريقي أو باتجاه منظومات معرفية أخرى من مثل الدين والسحر، محافظة على نقطة توازن/ بُعد بنيوي تميزها عن باقي المواقع على شريط الإنتاج المعرفي، وتضفي عليها قيمة عليا في الهيكلية العامة للخطاب العلمي . هذا النموذج المثالي للنظرية لا نجده على هذه النَمْذَجة، بل هو تركيبة تاريخية، أي تتفاعل ومجمل مركبات لحظة وموقع تشكلها . بعبارة أخرى، فالنظرية، لكي تصبح كذلك، مرهونة بشرط إنتاجها الاجتماعي التاريخي، وإن كان هذا الارتهان ليس خطياً مباشراً، وإنما هو أقرب للمجاورة والمحايثة، حيث نستطيع اليوم القول، بتحفظ ما، إن للنظرية تاريخها الخاص فيها، أي أن هنالك مبدأ ناظماً مُحدَداً للمجال النظري، كما بينا أسس عمله أعلاه . والسؤال كيف تحدد النظرية المنهج الذي على

الباحث استخدامه؟

بدايةً، لا يأتي الباحث إلى بحثه دون منظومة نظرية ما تحكم مواقفه المختلفة اتجاه واقع الظاهرة التي ينوي فحصها كما اتجاه الواقع الاجتماعي عامة. وقد تتفاوت درجة ونوعية وعيه بهذه المنظومة والعمل الذي استثمره في تطويرها، إلا أن هذا التفاوت لا يحوّل موقع المنظومة البنيوي اتجاه الواقع الذي هي جزء منه وموقف اتجاهه (للاطلاع على أمثلة مختلفة على هذا الموضوع، انظر: كانغيلام، 2007). والموقف اتجاه الوعي بالواقع يحمل تصوراً ما كيف على هذا الوعي وهذا الواقع أن يكونا؟ ومن ثم كيف سلكا في الماضي؟ وكيف يسلكان الآن؟ وما هي مساراتهما المستقبلية؟ أي أن الباحثة تعمل من خلال خطاطة ذهنية محددة اكتسبتها، أو حُفِرَت فيها، وعلى الأغلب شكل من تفاعل الاثنين معاً، عبر مراحل تاريخها الشخصي الاجتماعي. فإن كانت الباحثة تعمل وفق هذه الخطاطة، فإن هذا التصور العيني بحمله لكيفية عمل المبدأ الناظم للصنف الاجتماعي العام الذي يشمل الظاهرة العينية تحت البحث كتجلٍ له فهو يحمل، أيضاً، كاشتقاق ضروري لهذا الحمل، الكيفية التي يجب من خلالها التوجه إليها وبحثها، ذلك أن بحثها هو جزء من الوعي بالواقع، كما أن كليهما جزء من حركة الواقع العامة التي تحملهما. وهذا يشبه العلاقة بين رحلة إلى مكان ما ومفهومها الذي يؤدي إلى اشتقاق مفهوم المسافر حول الطريق إليه، فمفهومه هذا يُحدد طريقة الوصول إلى المكان المبتغى، ومن ثم الرحلة بحد ذاتها، التي تنتج عن كيفية العبور إلى المكان، ولكن من نافل القول، أن كل الطرق حبلى بالمفاجآت التي تغير مسارات عابريها ومبتغاهم. لنقف برهة إزاء العلاقة، التي ندعي بأنها ضرورية، بين كيفية عمل المبدأ الناظم للظاهرة كتجلٍ لصنف اجتماعيٍّ عام، والتي تشكل أساس المستوى النظري، والكيفية التي يتم عبرها بحث هذا الصنف من الظواهر على تجلياته الإمبريقية الممكنة. إن المهم في هذه العلاقة ليس إمكانية وجودها، وإنما وصفنا إياها بالضرورية، أي وجود مبدأ ناظم ما لصنف اجتماعي محدد يحتم كيفية بحث ظاهرة عينية هي تجلٍ له، وذلك على الرغم من أن المبدأ الناظم والكيفية التي يتم من خلالها تنفيذ البحث، هما مستويان مختلفان من التجريد كما النوعية، حيث الأول يشير إلى علاقات بين مفاهيم، بينما الثاني يربط بين سلوك الباحث والتجليّات الإمبريقية لظاهرة البحث. فمن حيث كونهما نوعين تجريديين هذا لا ينفي علاقة الاشتقاق الحتمية بينهما، وإنما يشير إلى وجوب وجود حلقة وصل تجسر فيما بينهما، وهذه في البحث العلمي هي عملية ترجمة المبدأ الناظم، بكونه موجَّه لصنف عام، إلى حالة عينية كظاهرة بحث محددة من حيث حدوثها بزمان وبمكان عينيين. هذه الترجمة أو التحديد للظاهرة كجزء من المستوى الإمبريقي للواقع يؤدي إلى اشتقاق الكيفية التي من خلالها سيتم بحث هذه الظاهرة، وهي كيفية عينية محددة بحسب نوع الترجمة التي تمت للمبدأ الناظم لهذا الصنف من الظواهر. وهذا ما قد يفسِّر بعض أنماط الخلافات الشائعة بين وداخل مجموعات باحثين يعملون وفق المبدأ ذاته الناظم لصنف ما، حيث أن ترجمات مختلفة للمبدأ الناظم ذاته تولّد ما قد يبدو ظواهر مختلفة للصنف ذاته، ومن ثم كيفيات مختلفة، أيضاً، لبحث كل منها. للوهلة الأولى، قد يبدو هذا الاشتقاق التسلسلي متناقضاً مع صفة الضرورة أعلاه، حيث أن الضرورة تأتي بنوع واحد من الترجمات، ومن ثم الكيفيات البحثية، بينما نرى هنا تعدداً في الترجمة والكيفية، والمسألة هنا أن النزول بمستوى التجريد للمبدأ الناظم ذاته يأتي بعدد كبيرٍ من الأحداث ذات المنطق الناظم عينه، وكما أن العملية العكسية؛ أي الصعود بمستوى التجريد يبدو اختزالاً للمستوى الذي سبقه، وهو ليس كذلك ضرورة. المهم في عملية الترجمة هذه هو أن الظاهرة غير معطاة مسبقاً على ترجمتها أو تحديدها. بعبارة أخرى، فإن العين المجردة من المبدأ الناظم ترى حركة الواقع على مستوياته المختلفة كمادة عامة غير محددة، أقرب إلى تيار متدفق نابض بالأحداث المتلاحقة، وفي حال إعمال المبدأ الناظم في مجال ما من هذا التيار، فهو يقوم، كما فرشاة الرسامة، بتشكيل هذه المادة كظاهرة إمبريقية على صورته؛ أي المفاهيم والعلاقات بينها تُحفر بالمادة المنزوعة من التيار المتدفق زماناً ومكاناً، ومن ثم يُقرأ هذا الحفر على أنه الواقع الإمبريقي ذاته.

يطرح، طبعاً، السؤال: هل هذه المادة طيّعة بشكل مطلق لعمليات تشكيلها؟ بالطبع كلا، ولكن الحديث هنا ليس عن المادة بذاتها، وإنما أشكال تمثلها في خطاب العلوم الاجتماعية السائد. ترجمة المبدأ الناظم إلى ظاهرة بحث عينية لا ينقل الباحث من العالم الذهني إلى العالم المادي، إن جاز هذا الفصل، وهو قائم في العلوم الاجتماعية، وإنما يقوم التحديد بنقل البؤرة من طور ذهني ما إلى آخر ذهني. وهذه هي المأساة الأساسية للعلوم الاجتماعية، حيث هي تتكلم عن الواقع دون أن تتكلمه. بهذا، فإن كان المبدأ الناظم يحفر ويتجلى في المادة الذهنية التي تمثل الواقع، فالكيفية التي تُشتق من هذا الحفر والتجلي هي مادة ذهنية تتشكل كخطاطة موازية تجريدياً وتناظرياً لهما، بحيث أنها تحمل العلاقات بين المفاهيم، ولكن ليس على الطور ذاته، وإنما تعبيرات هذه العلاقات والطرق الممكنة للوصول إليها وجمعها بشكل منظم. وبعد هذا العرض للعلاقة بين النظرية والمنهج، يبدو أن موعد المثال قد حان.

2.1.1 في الاستثناء والاستشهاد:

لقد قمنا بصياغة ثلاثة أمثلة ممكنة على موضوعة الاستشهاد في فلسطين وهي للتذكير كالآتي: الأول، أنماط التفاعل بين الاستشهاد ومكان السكن في المجتمع الفلسطيني بالضفة الغربية منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن. الثاني، تأثيرات الموقف السياسي على السلوك الاستشهاديّ لدى فئة المراهقين في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة في الانتفاضة الثانية. الثالث، أنواع العوامل النفسية التي تصيغ الشخصية الاستشهادية في المرحلة الراهنة من الصراع الاستعماريّ في فلسطين. إن هذه التحويرات الثلاثة التي صغناه كظواهر بحثية، كما أسئلتها المركزية وما تم اشتقاقه من إجراءات منهجية تقنية منها، هي توليد لمنظومة نظرية مُحددة ذات إرث معرفيّ في العلوم الاجتماعية والإنسانية منذ أن تأسست في القرن التاسع عشر في أوروبا الحداثية. ومن الضرورة بمكان إبراز الخطوات التحليلية المنبثقة عن هذه المنظومة النظرية، ومن ثم آليات تحديد المناهج العينية للتحويرات الثلاثة، وذلك لتبيان عمليات الاختزال، في سعينا لطرح مقاربة نقدية لفتح المنهج على أصوات الواقع التاريخي.

هذه المنظومة النظرية لها أشكال عدة من المداخلات، وسنعرض فيما يلي تحويراً ممكناً منها، الذي عادة ما يحمله الباحث، بدرجات مختلفة من وعيه فيه، قبيل توجهه لبحث ظاهرة الاستشهاد في المجتمع الفلسطيني: في الأزمات الاجتماعية الحادة يميل الأفراد والجماعات التي تعيش هذه الأزمات إلى ممارسة سلوكيات استثنائية. فإن كان الحدث هو أزمة اجتماعية عينية حادة، وتمت مفهمته من قبل أفراد المجتمع ومجموعاته المختلفة بأنه كذلك، وهذا هو الوعي من الدرجة الأولى، الذي من الممكن أن يؤدي، بناء على هذه المفهمة، إلى سلوكيات استثنائية، فإن الوعي من الدرجة الثانية لدى هؤلاء الأفراد والمجموعات يكون على شكل نمط ذهني، يحدد أشكال السلوك الممكنة في كل حالة تُعرّف على أنها أزمة حادة. والموقع النظري هو في حقيقة الأمر شكل وعي بهذا الوعي من الدرجة الثانية؛ أي أن الباحث بكونه جزءاً من مجتمع مهني محدد يحمل طريقة من التفكير المجرد تؤهله لأن يقيم علاقات بين الأحداث ومستويي الوعي الأول والثاني، بحيث أنه يستطيع أن يميز بين أشكال وعي مختلفة من الدرجة الثانية، ففي مثالنا هنا هو يميز بين الحالات الاجتماعية العادية والسلوكيات التي ترافقها، وبين الحالات الاجتماعية غير العادية، أي الأزمات، والسلوكيات التي ترافقها. من هذا يتبين لنا أن الباحث الذي يحمل هذه المقولة النظرية يبدأ من تصنيف ظاهرة بحثه إن هي عادية أم أزمة، وهذا هو الجانب الإرشادي في النظرية، ومن ثم في حال تحديد الصنف يقوم بما يبدو على أنه اشتقاق منه، أي تحديد نوع السلوك الممارس من قبل الأفراد والمجموعات، وتحديد النوع هنا هو تشكيل للواقع، فالسلوك لا يحمل معناه وشكله مسبقاً، بل هو وليد عملية تحديد نوعه من خلال ربطه بسياق ما، وإلغاء إمكانيات ربطه بسياقات أخرى أقل ما يمكن القول عنها إنها ممكنة تاريخياً.

والمقولة أن في الأزمات الاجتماعية يميل الأفراد والجماعات التي تعيش هذه الأزمات إلى ممارسة سلوكيات استثنائية تنطبق على مجمل صنف الأحداث «أزمات اجتماعية»، حيث تقوّلها؛ أي تضعها في سياق علائقي ينبني من خلاله معنى محدد لها، من خلال تمييزها غير المُعلن ولكن البنيوي عن الأحداث العادية، ومن ثم تعطيها اتجاهاً ما تفسيريّاً؛ أي أن سلوكاً استثنائياً يرافق غير العادي من الأحداث. وبتحديد هذا الصنف من خلال علاقاته مع الحدث العادي كصنف مجاور له، يتم تحديد شكل حركة المجتمع العامة ما بين العادي والأزمة. بعبارة أخرى، إن المجتمع يتحرك بين لحظات/ مواقع تأسيسية وأخرى، وما بينهما يصنف على أنه عادي إلى أن يحين موعد اللحظة والموقع التاليين. ولدينا هنا ثلاثة مفاهيم أساسية مُجرّدة هي الأزمة الاجتماعية، والأفراد والجماعات، والسلوك، تأخذ منظومة العلاقات بينها الطابع التالي: العلاقة بين الأزمة والأفراد والجماعات هي علاقة احتواء، أي أنهم جزء من الأزمة من حيث أنهم يعيشونها، وهذا الاحتواء يؤدي إلى انبثاق السلوك، من حيث هو ممارسة الاحتواء بأسلوب محدد. ومن الممكن أن نبدل المفاهيم ووحدات القياس المنبثقة عنها، مثلاً الدولة أو العائلة، بدلاً من الأفراد، أو الشعور بدلاً من السلوك، وما إلى ذلك، ولكن هذا التبديل لن يغير من منظومة العلاقات البنيوية للنظرية، حيث أننا، مثلاً، لن نستطيع أن نبدل الأفراد بعمر أو زيد عينيين، إن أردنا البقاء في هذا المستوى والموقع النظريين، كما أننا لا نستطيع تبديل علاقات الاحتواء والانبثاق، بصيغتهما العقلانية، إلى صيغة تنقلنا إلى مجالات معرفية أخرى، على سبيل المثال إن الله يعاقب من خلال الأزمات التي يخلقها والسلوك الاستثنائي هو مشيئة الله، ذلك إن أردنا إنتاج المعرفة العلمية من خلال قواعد خطابها وقوانينه. ولهذه المقولة النظرية حول الأزمات الاجتماعية وطبيعة سلوك الأفراد والجماعات المرافق لها، تاريخ محدد بالعلوم الاجتماعية الحديثة، قد تكون كتابات إميل دوركهايم، بالأساس **الانتحار** (Durkheim, 2002)، ولكن ليس وحده، ذات موقع مفصليّ في نشأة هذا التاريخ بالشكل الذي نعرفه اليوم، فمنذ صدور دراساته حول هذا الموضوع ولغاية اليوم قامت، ولا تزال، أجيال متتالية من الباحثين والباحثات بالبناء على ما قَعّدَه، بالإضافة والنقد والمُقارعة والتحوير وغيرها، من مقولة نظرية حول العلاقة بين الأزمات الاجتماعية والسلوكيات المرافقة لها (Giddens, 1972: 1–50). وعلى الرغم من أن هذا الحقل النظري وتاريخه ليس في موضع نقاشنا في هذا المقال، فإنه من الجدير بالذكر أننا أمام إحدى البديهيات النظرية الأساسية التي تقف بأساس مجمل النشاط البحثي في العلوم الاجتماعية اليوم، ومن هنا أهمية فحص تاريخها وتفكيكه نقداً. ومن المهم التنويه هنا، بأن مساهمة دوركهايم النظرية، على الرغم من مفصليتها في نقل الخطاب الفلسفي إلى خطاب علمي مؤسساتي أكاديميّ، فإنها نتاج تفاعل مع الجسد المعرفي الفلسفي الأوروبي السائد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الماركسي وعلم النفس التحليلي على سبيل المثال لا الحصر، الذي تطرق بشكل مباشر وغير مباشر إلى موضوعة الأزمة الاجتماعية والسلوكيات المرافقة لها. بهذا، فإن طرح دوركهايم هو خلطة عينية من التفاعلات التي أنتجت هذه المقولة النظرية، والتي ما زالت مفترقاً أساسياً في التفاعلات المعرفية الآنية، أيضاً. مع هذه الحمولة النظرية المحددة، يأتي الباحث ليفحص الاستشهاد في المجتمع الفلسطيني، كيف تتفاعل هذه الحمولة مع الوعي بالواقع لتحتم كيفية محددة لتنفيذ البحث وإجرائه؟

يقف الباحث في المجتمع الفلسطيني أمام حالة اجتماعية تاريخية مميزة من حيث أن هذا المجتمع يعيش أزمة أساسية مستمرة، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى على الأقل، بحيث أنه يستطيع الملاحظة أن الأزمة هي الصنف العادي الذي يركب يوميات هذا المجتمع وتفاصيله. ومن ثم يلاحظ أن الأزمة العادية تمر بأزمات متكررة بعضها منمط من الممكن رصده، والبعض الآخر يبدو أنه لا يتبع قانوناً عينياً واضحاً، وهذه الأزمات تعيد ترتيب البنى الاجتماعية المختلفة، مؤقتاً لغاية الأزمة القادمة، مثلاً حرب 1967 وما نتج عنها من تحولات أساسية في بنى المجتمع المختلفة، التي شكّلت مؤقتاً عاديات المجتمع لغاية 1987 واندلاع

الانتفاضة الأولى. كما أنه من الملاحظ أن كل أزمة تولِّد سلوكيات استثنائية تصبح سائدة، وهي عادة ما تكون مهمشة و/ أو حتى غير قائمة في الزمن العادي. لعل من أبرز الأمثلة على ذلك هو ظاهرة العمل السري، والاختفاء الذي هو طور منها، التي انتشرت في الانتفاضة الأولى وانحسرت في فترة أوسلو، لتعاود من ثم الانتشار مع اندلاع الانتفاضة الثانية. إذاً، الباحث الذي يحمل المقولة النظرية بأن في الأزمات الاجتماعية الحادة يميل الأفراد والجماعات التي تعيش هذه الأزمات إلى ممارسة سلوكيات استثنائية، سيجد أن المجتمع الفلسطيني لا يُمثِّل استثناءً للمقولة النظرية، وإنما تحوير عليها، من حيث أنه لا يوجد عادي بالمعنى "العادي"، وإنما العادي هو أزمة متواصلة يتم تقطيعها، إن جاز هذا التعبير، بأزمات مختلفة، التي بدورها تُرافق بسلوكيات استثنائية مختلفة. والتحوير، أيضاً، بمستوى الاستثناء وحِدَّته، فعندما نكون في العادي الفلسطيني، الذي هو أزمة، هنالك السلوكيات الاستثنائية المرافقة لها، وفي حال الأزمة في هذا العادي يصبح السلوك الاستثنائي مزدوجاً ومكثفاً. هذه الحمولة النظرية تتقعّد لدى الباحث كخطاطة ذهنية، بحيث أن كل مادة إمبريقية من المجتمع والتاريخ الفلسطينيين تتم إعادة تركيبهما بحسبها، فمثلاً أننا لا يمكن أن نجد زمناً أو مكاناً فلسطينيين عاديين، والعادي هو ضرورة أزمة مستمرة، ولكن تواصلها أدى إلى تأطيرها كعادية، وكذلك الأمر بالنسبة للسلوكيات الاستثنائية التي ترافق الأزمات. وفي وقوف الباحثة التي تحمل هذه الحمولة النظرية أمام الاستشهاد كمادة إمبريقية تاريخية عامة، من حيث كونها غير معرّفة من قبلها بعد، ومحددة في الوقت ذاته من حيث الزمان والمكان، تقوم بمفهمة هذه المادة الإمبريقية كمداخلة نظرية إرشادية تفسيرية. وبناء على التحوير على المنظومة النظرية التي طرحنا أعلاه، فإن إحدى الصياغات الممكنة قد تكون بالشكل التالي: مر المجتمع الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين بتحولات أساسية تم تأطيرها كأزمة حادة شاملة، ورافقت هذه الأزمة سلوكيات استثنائية أبرزها الاستشهاد. أو بصياغة أخرى: تفاعلت الأزمة التي عصفت بالمجتمع الفلسطيني في بداية التسعينيات من القرن العشرين والبنى الاجتماعية التصنيفية المختلفة، فأنتجت الاستشهاد كسلوك استثنائي لمواجهة السياق المنبثق عن الأزمة. من المهم التنويه هنا، بأن الحمولة النظرية آنفاً وهذه المداخلات النظرية، كترجمة للحمولة في سياق عيني، هي مواد ذهنية تمثلية، هي عن الواقع، وليست الواقع المبحوث. في أساس هذه الصياغة، هنالك علاقة مجاورة زمانية–مكانية–فضائية بين حدثي الأزمة والاستشهاد، وهذه المجاورة تحمل سمات هي تعبيرات مختلفة عن بنية عميقة تربط فيما بين الحدثين، هي السلوكيات الاستثنائية، وعلى المنهج أن يكون قادراً، بما هو كيفية أداتية، على أن يقوم بتحديدها وجمعها، ومن ثم صياغتها، كمادة إمبريقية قابلة للتحليل والنقاش النظريين، مكنا من ثم من فهم أعمق للبنية العميقة التي تربط بين الحدثين. وفي الأمثلة التحويرية الثلاثة على موضوعة الاستشهاد في فلسطين، نجد في الظاهرة الأولى أن هنالك افتراضاً مبطناً بأن الأزمة تأخذ أبعاداً أعمق وأشمل في بعض أنواع السكن، مثلاً المخيم مقارنة مع المدينة، وبذلك فإن السلوك الاستثنائيّ المرتبط بها، الاستشهاد، سيكون ذا حضور كمي ونوعي خاص. أما بالنسبة للظاهرة الثانية، فهنالك تقاطع لثلاثة أنواع من الأزمات: الانتفاضة الثانية، المخيم، جيل المراهقة، حيث أن الأزمة العامة التي تعصف بالمجتمع ككل تتكثف وتصبح مضاعفة في تقاطعها مع المخيم كأزمة تحولت للعادي على مستوى فئة اللاجئين، وفي تقاطعها مع المراهقة كمرحلة تصنف عادة بأنها أزمة على المستويين العائلي والفردي. والتوقع هنا، أن هذا التكثيف سينعكس ليس في الاستشهاد بشكله التقليدي فحسب، وإنما كسلوك محدد من الممكن استشعاره من خلال الموقف السياسي للفرد الذي يمر بهذا النوع من الأزمات المتقاطعة. أما بالنسبة للظاهرة الثالثة، فلدينا هنا خطوة تحليلية أكثر تجريداً من الظاهرتين السابقتين، حيث أن مفهوم الشخصية الاستشهادية يشير إلى تبلور نوع محدد من البنى النفسية عقب الأزمات المتواصلة في المجتمع الفلسطيني، بحيث أنه تشكلت لدينا شخصية مميزة، وما علينا الآن سوى تبيان العوامل النفسية الاستثنائية التي تساهم في إعادة إنتاجها في

هذه المرحلة من تطور الصراع الاستعماري في فلسطين.

هذه الخطوات التحليلية بالمستوى النظري هي ضرورية لاشتقاق المنهج كما عرضناه في القسم الأول، فهي تعمل كبنية تحتية تقف عليها الخطوات الأداتية التقنية من السؤال المركزي وأسئلته الفرعية، ومجتمع الدراسة، وأساليب جمع المعلومات، كما وصف عملية البحث وصعوباته. وكما تبين لنا من هذا العرض، فإن إعادة تشكيل المادة الإمبريقية للواقع الاجتماعي التاريخي، الاستشهاد كمثال، يقوم باختزال هذه المادة من أجل أن يستطيع الباحث تحضير بحثه العلمي وتنفيذه وتنصيصه، ففي سياق مثالنا لا يمكن أن يؤطر الاستشهاد إلا كتعبير استثنائي عن الأزمة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني. وسنعرض فيما يلي بعض الخطوات التي نرى أنها من الممكن أن تساهم في الحد من هذا الاختزال عبر فتح العلاقات بين النظرية، والمنهج، والظاهرة.

3. أفق بديل، الأفق كبديل:

يكمن التحوّل الأساسي الضروري لفك الاختزال، في تحويل البنية الهيكلية بين الأقطاب الثلاثة لعملية إنتاج المعرفة العلمية باتجاه أفقي؛ أي تفكيك سلم القيم المؤسساتي الذي يُصنِّم النظرية ويموضع الظاهرة في الأسفل وينشئ المنهج كقناة بينهما (حول مفهوم الأفقية النقدي، انظر: Botting & Wilson, 1998a; 1997b; Hollier, 1989; Bataille, 1985). والمرجعية التي تعتمد عليها هذه الخطوة هي الطريقة التي من خلالها يعيش الإنسان حياته الاجتماعية، حيث أن عملية الإدراك للواقع المعيش هي كُليّة يتم تصنيفها بأثر رجعيّ، ففهم واقع عيني مُحدد يشمل تزامنياً الأبعاد النظرية والمنهجية والإمبريقية دون الحاجة، مبدئياً، إلى الفصل بينها لإدراكها وفهمها. لذلك، من الممكن رؤية هذه الكلية، وبناء على أشكال النقد التي تم عرضها أعلاه للافتراضات الخمسة وما ينتج عنها، كسلسلة من الأحداث، حيث الحدث هو بؤرة تكثف عملية إدراك الواقع المعيش، على مستوياته المختلفة، ومن ضمنها الطريقة العلمية التي هي جزء منه وفاعلة فيه، وهذا التكثيف يصيغ الواقع بالشكل الذي نعرفه فيه (Badiou, 2005). بهذا، فنحن لا نفترض مسبقاً وجود علاقة ما، بل شكل من أنواع الحدوث، وهذا ما يمكننا من فتح أفق الفحص باتجاهات مختلفة. وفي هذه الحال، لسنا أمام قضية تعريف الإحداثيات الزمكانية للحدوث، فهذا الافتراض يشير إلى سكون ما، بل في محاولة استخلاص الحركة وإيقاعاتها المختلفة التي تميز حدوثاً ما عن غيره. أما بالنسبة للافتراض الثالث، حول كون الباحثة وسيطاً، فإن افتراض الحدوث كسلاسل متحركة ذات إيقاعات متعددة يحتم عليها أن تنخرط منشبكة بهذه العمليات المتدفقة، التي هي، أصلاً، جزء منها بكونها جزءاً من الحدوث الاجتماعي التاريخي. أما بالنسبة للافتراض الرابع، فالحدوث كحركة مستمرة هو غير قابل بتلك السهولة للقولبة على شكل البضاعة التداولية والقيم المنسوبة إليها. وليس هنا المقام للدخول في النقاش حول أي شكل من منظومة القيم البديلة الممكنة، وسنكتفي بالإشارة إلى أن الحركة التي تميز الحدوث بما هو كذلك، لا تقبل فرض منظومات مسبقة كتوجه أساسي لها. قد يرى البعض بعدم القبول هذا كمنظومة قيميّة محددة، وهذا وارد، إلا أن ما يشفع إزاء هذا النقد أن الحركة هي الصفة الأساسية التي تميز الواقع الاجتماعي التاريخي. وهذا يؤدي بنا إلى الافتراض الخامس حول مركزية الباحثة في العملية الاجتماعية التاريخية، وقدرتها بسبب ذلك على اتخاذ موقف منها. إن كلية الحدوث لا تعطي أهمية خاصة للباحثة دون غيرها من المستويات التي تتدفق عبر الحدوث، ومن هنا، فإن ما يحكم العملية الاجتماعية التاريخية هو ليس بفرد أو مؤسسة، على تنويعاتهم المختلفة، بل إن التحولات في حركة الحدوث هي تضافر للمستويات كلها مجتمعة في كلية ما.

من هنا، فإن على المنهج أن ينبني وفقاً لحركة الحدوث ولإيقاعاتها، وليس العكس، كما هو متبع اليوم. لذلك، فإن الخطوة الأولى هي ضرورة ستكون تحديد شكل هذه الحركة ليتم من ثم بناء المنهج الذي سيُمكّن الباحثة من الانخراط في إيقاعاتها، انخراطاً سينفي بالضرورة وجوب المنهج عدا لحظة التقاء الباحثة بالحركة لتنخرط فيها. إن تحديد شكل الحركة يتم من خلال تأمل شموليّ للمعيش الاجتماعي التاريخي ذي الصلة الموضوعاتية. وممارسة التأمل الشمولي هي سلسلة مستمرة من الأحداث ذات الحركة الارتدادية؛ أي أنها أحداث تتناظر مع الأحداث التي تواكبها لتستخلص حركتها المتدفقة.

إن ما تم طرحه لفك اختزال المنهج العلمي للواقع الاجتماعي التاريخي، هو إمكانية واحدة من إمكانيات عدة أخَر، كان من الممكن أن نستخلصها من طريقة عرضنا للمنهج العلمي كما من أنواع النقد اتجاه هذا المنهج. والمهم الإشارة إليه في هذا السياق، هو أن على الباحثة أن تعي حدود المنهج العلمي الذي تستخدمه، ويبدأ هذا الشكل من الوعي بتفكيك الهالة شبه المقدسة للعلم ومنهجه. لا توجد أداة أو طريقة اجتماعية تاريخية ذات جوهر عبر–تاريخي، بل هي عبر–تاريخية بمنطق تشكيلي اجتماعي تاريخي، ومن هنا أهمية رسم حدود الطريقة العلمية، ما تستطيع فحصه وكيف؟ وما يقع خارج قدرتها على الفحص ولماذا؟ وفي هذه اللحظة من الإدراك ستتمكن من استشراف مسالك أخرى يؤهلها الواقع المعيش لأن تقوم عبره بإنتاج المعرفة عنه. تبقى المسألة، إذاً، في الكشف الحفريّ عما خبأه الواقع، وعما أزاحه العلم عن المشهد التأمليّ الشامل.

4. تلخيص:

قد تكون الفكرة الأساسية لهذا المقال أننا لا نستطيع مقاربة فضاء المنهج وفتحه على آفاق من النقد التحويلي دون أن نتتبع وشائجه المختلفة مع النظرية، من جانب، والواقع الإمبريقي، من جانب آخر. هذا مما حتم علينا، بالإضافة إلى الخوض في المنهج ذاته، فحص علاقاته المركبة مع كلا المستويين، وذلك لكي نفسر آليات عمله بما هو كيفية إجراء للبحث العلمي وتنفيذه. هذا مما يعزز المداخلة الأساس بأن البحث العلمي هو مقولة ما عن الواقع الذي تبحثه، وهي تصبح وحدة ذات معنى ما في حال تم ربط النظرية والمنهج والواقع بطريقة محددة، هي ما أصطلح عليه الطريقة العلمية.

هذه الطريقة العلمية هي عبارة عن تشكيلات خطابية عن الواقع المادي التاريخي المعاش، وهي بذلك جزء منه ومداخلة فيه. وبالنسبة للمنهج، فإن هذه التشكيلات الخطابية تقوم بصياغته من خلال افتراضات غير معلنة، قمنا في هذا المقال بتشخيص خمسة منها، نرى أنها تشكل النواة الأساسية له. والافتراض الأول هو بوجوب وجود علاقة ما بين عناصر الواقع الإمبريقي، الثاني أن هذه العلاقة ذات مستويات زمنية ومكانية تعمل كحاوية لها، الافتراض الثالث هو أن الباحثة تعمل كوسيط بين الواقع الإمبريقي ومستويات البحث العلمي الأخرى، أما الرابع فهو بخصوص السلم التقييمي التبادلي الذي من خلاله تضبط المؤسسة العلمية حركة إنتاج المعرفة، وأخيراً، كون الباحث مركز العملية البحثية وقدرته على اتخاذ موقف منها، الذي هو تحوير على مبدأ الحداثة العام بأن الإنسان هو مركز العملية الاجتماعية التاريخية، وبكونه كذلك فهو يستطيع أن يتخذ موقفاً اتجاه هذه العملية العامة. هذه الافتراضات تنعكس في تحديد الظاهرة وسؤالها المركزي، ومن ثم في مركبات المنهج الأخرى: الأسئلة الفرعية، مجتمع الدراسة، أساليب جمع المعلومات، وصف عملية البحث، الصعوبات التي واجهها الباحث. وهي تنعكس بمعنى أن هذه المركبات هي تجليات عينية لهذه الافتراضات الخمسة، فما يستخدمه الباحث من أدوات عينية في تحضير البحث وتنفيذه وتنصيصه، هو عبارة عن اشتقاق محدد ومباشر من أحد الافتراضات الخمسة. هذه الآليات

تشكّل إلى حد بعيد مبدأ عمل المنهج الداخلي، وبغية فتح إمكانية فهم أعمق لها، تطرقنا في القسم الذي تلاها في هذا المقال إلى البنية النظرية المجردة التي تقف بأساسها.

من الممكن تشبيه إنتاج المعرفة العلمية بشريط الإنتاج البضائعيّ، إلا أن هذا التشبيه غير دقيق، من حيث أن هنالك علاقات مركبة تتسم بالتناظر أكثر منها بالشبه. وعلى الرغم من أن نقاط التماس بين المجالات الاجتماعية المختلفة، وفي سياقنا بين المجال العلمي وذلك الاقتصادي الاجتماعي، لم تبحث بما فيه الكفاية، لنستطيع إنشاء مداخلة واضحة حولها، إلا أن مما لا شك فيه أن النظرية المجردة، بارتباطها المباشر بالمؤسسة العلمية، تتسم بصفات القيم التبادلية أكثر من اتسامها بالقيمة الاستعمالية. ومن هنا، فإن الهيكلية التي تموضع النظرية في قمة الهرم والمنهج في وسطه والمادة الإمبريقية في أسفله، تعرضت للعديد من أشكال وأنواع النقد المختلفة. حاولنا في هذا المقال تبيان هذه التبعية؛ أي توضيح الآليات التي عبرها يتم اشتقاق المنهج من إرث نظري محدد، بحيث يتم تطبيقه على الظاهرة دون استشفاف ما تقوله الظاهرة، حيث أن هذه لا تفتأ تكرر صمتها في كل لحظة تلتقي فيها بالمنهج والنظرية التي تقف بأساسه.

لا يوجد عرض وصفي بريء أو ساذج، فما تم عرضه حول المنهج في هذا المقال، هو شكل محدد من فتحه ومقاربته التي تسعى إلى تأسيس علاقة أفقية بين أقطاب عملية الإنتاج المعرفي العلمية؛ النظرية والمنهج والظاهرة، هذا مقارنة مع الهيكلية العمودية السائدة. إن إحدى الإمكانيات البديلة التي من الممكن أن تنبثق مما عُرِض ومن النقد الذي أنشئ في هذا المقال، هو افتراض سلسلة من الأحداث والتركيز على مفهوم الحدوث بدلاً من الانطلاق من مفهوم العلاقة. والحدوث بما هو شكل محدد من الحركة وإيقاعاتها المختلفة، يتطلب تأملاً شمولياً كتوجه منهجي لفحصه، ومن ثم الانخراط فيه. طرح هذه الإمكانية جاء ليس ليزعم بأنها تستنفد مجمل الاحتمالات، بل ليشير إلى وجودها الذي بقي طي الكتمان في النظام العلمي السائد.

قائمة المراجع:

رمزي، ناهد. 2002. «المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق- دراسة في ثلاثة مجتمعات عربية»، مجلة العلوم الاجتماعية، 30 (3).

العتيبي، آدم غازي. 2003. "الاحتراق الوظيفي لدى العاملين في قطاع الخدمة المدنية الكويتي وعلاقته بنمط الشخصية (أ) والرغبة في ترك العمل"، مجلة العلوم الاجتماعية، 31 (2).

العروي، عبدالله. 1999. مفهوم الأيديولوجيا، (بيروت: المركز الثقافي العربي).

كامل، مصطفى محمد، والشوني، محمود السيد. 2000. «مستوى الحكم الخلقي لدى طلاب الجامعة من الجنسين: دراسة عبر حضارية مقارنة على عينات مصرية وسعودية»، علم النفس، 14 (64).

كانغيلام، جورج. 2007. دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة).

المالكي، مجدي وآخرون. 2004. المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى، (رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية) ص: 49-50.

ناشف، إسماعيل. 2007. "تأزيم الحداثة، ترنيم المعرفة"، مدى آخر، 3.

American Psychological Association, 2009. Publication Manual (D.C: American Psychological Association).

Angrosino, V. M., & de Perez, M. A. K., 2000. "Rethinking Observation: From method to context" In Denzin, K. N., & Lincoln, S. Y., (eds.) Handbook of Qualitative Research Methods (London: Sage Publications) pp. 673-702.

Asad, T., 2007. On Suicide Bombing (N.Y.: Columbia University Press).

Badiou, A., 2005. Being and Event (London: Continuum).

Bataille, G., 1985. Visions of Excess (Minneapolis: University of Minnesota Press).

Baudrillard, J., 1996. The System of Objects (London: Verso).

Bergson, H., 1991. Matter and Memory (N.Y: Zone Books).

Botting, F., & Wilson S., 1998a. Bataille: A Critical Reader (Oxford: Blackwell Publishers).

Botting, F., & Wilson S., 1997b. The Bataille Reader (Oxford: Blackwell Publishers).

Bourdieu, P., 1991. Language and Symbolic Power (Cambridge, M.A: Harvard University Press).

Chakrabarty, D., 2000. Provincializing Europe: Postcolonial thought and historical difference (Princeton: Princeton University Press).

Clifford, J., & Marcus, E. G., (eds.) 1986. Writing Culture: The poetics and politics of ethnography (Berkeley: University of California Press).

Derrida, J., 1998. Archive Fever: A Freudian impression (Chicago: University of Chicago Press).

Durkheim, E., 2002. Suicide (London: Routledge).

Eagleton, T., 2003. After Theory (London: Penguin Books).

Elden, S., 2001. Mapping the Present: Hiedegger, Foucault, and the project of a spatial history (London: Continuum).

Ellis, C., & Bochner, P. A., 2000. "Autoethnography, Personal Narrative, Reflexivity: Researcher as a subject" In Denzin, K. N., & Lincoln, S. Y., (eds.) Handbook of Qualitative Research Methods (London: Sage Publications) pp. 733-768.

Fabian, J., 1983. Time and the Other: How anthropology makes its object (N.Y: Columbia University Press).

Foucault, M., 1982a. «The Order of Discourse» In Young, R., (ed) Untying the Text: A post-structuralist reader (London: Routledge).

Foucault, M., 1980b. Power/Knowledge (N.Y: Pantheon Books).

Foucault, M., 1970c. The Order of Things: An archaeology of the human sciences (N.Y: Vintage Books).

Garfinkel, H., (1984). Studies in Ethnomethodology (Cambridge: Polity Press).

Giddens, A., (ed) 1972. Emile Durkheim: Selected Writings (Cambridge: Cambridge University Press).

Habermas, J., 1990. The Philosophical Discourse of Modernity: Twelve lectures (Cambridge, M.A: The MIT Press).

Harvey, D., 1989. The Condition of Postmodernity: An enquiry into the origins of cultural change (Oxford: Blackwell Publishers).

Hollier, D., 1989. Against Architecture (Cambridge, M.A: The MIT Press).

Horkheimer, M., 1986. «Traditional and Critical Theory» In Critical Theory: Selected essays (N.Y: Continuum) pp. 188-243.

Horkheimer, M., & Adorno, W. T., 1998. Dialectic of Enlightenment (N.Y: Continuum).

Lefebvre, H., 1991. The Production of Space (Oxford: Blackwell Publishers).

Lincoln, S. Y., & Guba, G. E., 2000. "Paradigmatic Controversies, Contradictions, and Emerging Confluences" In Denzin, K. N., & Lincoln, S. Y., (eds.) Handbook of Qualitative Research Methods (London: Sage Publications) pp. 163-188.

Macherey, P., 2006. A Theory of Literary Production (London: Routledge).

Mandel, E., 1998. Late Capitalism (London: Verso).

Nashif, E., 2008. Palestinian Political Prisoners: Identity and community (London: Routledge).

Popper, K., 2002. Conjectures and Refutations (London: Routledge).

Pratt, M. L., 1994a. «Transculturation and Autoethnography: Peru 1615/1980» In Barker, F., Holme, P., & Iverson, M., (eds.) Colonial Discourse/Postcolonial Theory (Manchester: Manchester University Press) pp. 24-46.

Pratt, M. L., 1986b. «Fieldwork in Common Places» In Clifford, J., & Marcus, E. G., (eds.) Writing Culture: The Poetics and Politics of Ethnography (Berkeley: University of California Press) pp. 27-50.

Visweswaran, K., 1994. Fictions of Feminist Ethnography (Minneapolis: The University of Minnesota Press).

Williams, R., 1977. Marxism and Literature (Oxford: Oxford University Press).

الفصل الرابع

عِلمُ الاجتماعِ التَّاريخيّ وتَجَدُّدُ العُلومِ الاجتماعيّة

اليزابيت بيكار

عندما تلجأ العلوم الاجتماعية إلى التركيب السفسطائي للكلمات ذات الصدى الرنان، فإنها تقع في متاهات عدم وضوح «المفاهيم» أو «الأشياء» الذي يتم وصفها. قد لا تكون المفاهيم التي نقوم بالإفصاح عنها واضحة في أذهاننا، أو قد نجد أنفسنا نقع في مآزق سوء الفهم والالتباس. وإذا أردنا الحديث عن ماهية التاريخ الاجتماعي، قد تكون الفكرة واضحة نوعاً ما: فبدلاً من وضع نصب الأعين على «الأحداث» كما يحصل في التاريخ السياسي التقليدي، أو التركيز على النخب الحاكمة، فإن التاريخ الاجتماعي كتخصص فرعي يفتح باب دراسة ما مضى لتجرع العمليات والأحداث المختصة بالشعب بتنوعاته المختلفة. ومن المعلوم أن التاريخ الاجتماعي هو الحقل الخصب الذي ينهل منه علم الاجتماع التاريخي. بمعنى آخر، إنه ذلك النبع الذي يستمد منه علم الاجتماع التاريخي مصادر معرفته وتوثيقه وأسئلته. وقد يجدر التساؤل في البداية: ما هو علم الاجتماع التاريخي؟

ينطلق هذا العلم من التجديد الفعّال للعلوم الاجتماعية والآداب بطريقة ترتكز على الأصول التاريخية والمسارات التعاقبية للعمليات والظواهر، وتقصي الحاضر في ضوء الماضي. ويكون له دور مقارن، ويطلق عليه مسمى «علم الاجتماع التاريخي المقارن» عندما يضع موضوع البحث في علاقة نسبية مع موضوعات أخرى، ويتعرف على نقاط التشابه والاختلاف بغرض فهم الخصوصيات بشكل أفضل.[1]

[1] لم أقم بتناول الجانب المقارن في علم الاجتماع التاريخي الذي تم معالجته في الفصل الأول.

ومع أن دراسة التاريخ الاجتماعي قد أحرزت ثورة بالغة الأثر في ميدان العلوم الاجتماعية، ينبغي بالضرورة البحث في حيثيات هذه «الثورة» المعرفية وتقصيها. وفيما يلي، سنتناول التحول التاريخي للعلوم الاجتماعية خلال السبعينيات، حيث سنرى أن جذور هذا التحول قد تأثرت بقائمة من الأعمال البارزة في العلوم الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر. إن قراءة هذه الأعمال بشكل نقدي، وتحديداً تلك التي نشرها (Tocqueville de Alexis) (1805 – 1859) وماركس (Marx) (1818 – 1883) وفيبر (Weber)، تكشف عن مدى تركيزهم على الدور الحاسم للعامل التاريخي. سنرى أيضاً أنه، بدلاً من طرح نظرية (جديدة) للعلوم الاجتماعية، فإن علم الاجتماع التاريخي قد أحرز تحولاً منهجياً مهماً لفت أنظار العلوم الاجتماعية إلى العلاقة بين الاعتبارات بعيدة المدى وبعض الأحداث المحددة (بما في ذلك الطوارئ والأزمات)، والتفاعل بين التوجهات الاستقرائية والاستنباطية. ويحتل كل من البعدين اليوم دوراً مركزياً في ممارسة العلوم الاجتماعية. سنرى بعد ذلك كيف أنه بعد عشرين عاماً من التقلبات التاريخية، فإن عدداً من التحديات التي تواجه علم الاجتماع التاريخي، والتي يمكن تصنيفها معاً تحت منظومة «يقظة الثقافة»، قد فتحت المجال لرؤى نقدية متجددة حول استخدامات التاريخ في العلوم الاجتماعية. وقد برزت مع هذه الطروحات النقدية مجموعة من المشاكل المجددة، وتحديداً تلك المتعلقة بالتمييز بين التاريخ والذاكرة في تحليل الحقائق الاجتماعية المعاصرة.

1. التاريخ والنظرية الاجتماعية: توجهات متعددة

قد يبدو للطلبة والأكاديميين الشباب أن تناول التاريخ هو أمر لا بد منه. غير أن الأمر لم يكن دوماً على ذلك الحال: فمع أن العلوم الاجتماعية قد أحرزت تقدماً في الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بعد صدور بعض الأطروحات والكتب ذائعة الصيت خلال النصف الأول من القرن العشرين، فإن الاستقصاء التاريخي كثيراً ما تم التغاضي عنه. وقد طغى على تلك الأجواء الولع بالنظريات وصياغة المفاهيم، الأمر الذي أثمر بقوانين تفسيرية عامة، ولكن غير تاريخية. ومع أن مختلف حقول العلوم الاجتماعية قد شددت على خصوصياتها وتميزها المنهجي، فإننا نجدها تشترك في بعض الميول المشتركة (الذي يعكس عملية التأثير المتبادل فيما بينها) وتحديداً في نمط التعرف على سير المجتمعات البشرية وتصنيفها وفق نماذج قابلة للتطبيق. وسواء أتم وضعهما على طرفين نقيضين كما كان الحال في الكثير من الأحيان، أو دمجهما معاً كما حدث أحياناً، فإن الاتجاهين البنائي والوظيفي قد برزا بمثابة «أدوات صيانة» لمفاهيم العلوم الاجتماعية. ليس مصادفة إذن أن «النظريات الكبرى» أخذت تتولى مقاليد حقل اللسانيات الذي طوره فرديناند دي سوسير (Ferdinand De Saussure)، الأمر الذي حدث أيضاً مع تخصصات أخرى: ففي علم الاجتماع، سادت أجواء من الإذعان للتوجه الوظيفي والتحليل التزامني الوظيفي بشكل يجعل دور الجماعات الاجتماعية مقتصراً على الأنساق المغلقة المعتمدة على التراتب السبرنطيقي (Cybernetics)[1] الذي طوره بارسونز (Parsons). وقد تأثر علم الإنسان البنائي بدوره بالبيئة السائدة مع شيوع النماذج الهندسية البيانية للتنظيم الاجتماعي، بل لم يخجل من نقل مسلّماته هذه إلى المجتمعات المعاصرة أو تعميم أساليبه على حساب تلاشي الإنسان في حتمية كونية.

[1] انظر/ي العمل الضخم لتالكوت بارسونز حول "النسق الاجتماعي" (1960).

في دراسته للمجتمعات الموجودة في الأطلس الكبير في المغرب، اتجه ارنست غلنر (Ernest Gellner, 1969) إلى التنظير الأنثروبولوجي المستلهم من كل من "الانقسامية" (Segmentarity) التي نظّر بها إيفانز برتشارد (E. Pritchard Evans, 1940) في مؤلفاته حول قبائل النوير في السودان (1940) والسنوسية في ليبيا (1949)، ومن المراحل التي وردت عند ابن خلدون (2005) حول العصبيات القبلية. وقد كانت براعته في اتباع التوجه البنائي على حساب بعض الأمور: في سياق المجتمعات العربية وحتى المجتمعات الإسلامية النائية مثل أفغانستان، تم استخدام التوجه البنائي (وما زال) وكأنه معيار عالمي لتفسير مجموعة من العلاقات الرمزية التي تربط الجماعات والأفراد الذين يشتركون في المعاني (داخل العائلة وبين الحكومات والمحكومين). إن الاعتماد على نماذج وهوية مثالية مجهزة مسبقاً والعمل على إعادة إنتاجها، قد جعل التوجه البنائي يهمل خصوصيات العمل الميداني، وعدم أخذ عامل التغير بعين الاعتبار. يضاف إلى ذلك أن هذا التوجه سعى فقط إلى إيجاد تفسير (وتباعاً الحصول على تفسير) للعمليات التي راح يصفها بناء على عوامل وبيانات مباشرة، وبالتالي غير متغيرة.

إن أحد الأمثلة على هذا الولع بـ "النظريات الكبرى" نجده في التحليل المعاصر للوضع الحساس في لبنان في نهاية الستينيات والسنوات الأولى من الحرب الأهلية (1975 – 1979). فقد سعى المثقفون الماركسيون اللبنانيون إلى الخروج بتفسيرات حول الحرب باعتبارها أزمة رأسمالية وثورة بروليتارية: النظر إلى عامل الفقر وتزويد السوق بالعمّال كدافع لمغادرة سكان جبل عامل والهرمل المناطق الريفية والانتقال إلى بيروت، وتعرضهم للاستغلال في اقتصاد المدينة الآخذ في النمو السريع وغير المضبوط بقوانين، واعتبار الشيعة منخرطين في نضال طبقي ضد ملاك الأراضي الكبار ومتعهدي القطاع الصناعي اللبناني السريع النمو، وتناول ثورة العمال الزراعيين وشبه البروليتاريا من الشيعة باعتبارها تعبيراً عن سخطهم من أوضاعهم النامية (كون مستوى الحياة في جنوب لبنان أقل بخمس مرات عنها في بيروت)، وعدم التمثيل الكافي للسكان في مواقع السلطة مقارنة بحجمهم الديموغرافي (Nasr, 1997). وعلى المنوال نفسه، تم النظر إلى انخراط الشيعة في فصائل طائفية ذات مكانة دينية وأخلاقية مركزية (حركة "أمل" العام 1974 و"حزب الله" بعد العام 1982) باعتباره تأكيداً على ارتباطهم "التقليدي" بالثقافة المذهبية كما يرى عجمي (Ajami, 1986). وقد تقاطع التحليل الثقافي هنا مع التحليل الماركسي من حيث المنظور غير المحدد بإطار زمني. وقد تولّد عن ذلك ابتكارات اصطلاحية وضعت الطروحات غير التاريخية للتحليل الماركسي والثقافي في ورطة: إذ تم النظر إلى الشيعة باعتبارهم "مجتمعاً طبقياً"، وبالتالي تم التسليم بترادف بنيوي بين الانتماء المذهبي والطبقة الاجتماعية (Ibrahim, 1984; Nasr, 1978).

حتى في أوج "النظريات الكبرى"، لم يكن التاريخ غائباً تماماً عن أفق العلوم الاجتماعية. فقد كان حاضراً دون ريبة ولكنه كان مسحوراً بالتوجهات الخطية والأيديولوجيا الغائية لنظرية الحداثة. لقد أغفل التاريخ في تلك الفترة التعامل مع عوامل التغير الفعلية والمبرهنة. فقد لجأ إلى عوامل وتوجهات عامة لتفسير بعض الحالات المحددة في مسار التغير الاجتماعي (Hamilton, 1984: 90). من ذلك مثلاً النظر إلى المجتمعات باعتبارها تمر بشكل ميكانيكي وخطي من مراحل محددة تشبه دورة الحياة (من الطفولة إلى النضج): من مجتمعات الصيد والجمع إلى الاقتصاد الزراعي والتصنيع، ومن حياة الريف إلى التمدن، وفوق هذا كله، من "مجتمعات نامية" إلى "مجتمعات متطورة". إن العالم الأوروبي (أو "الأطلسي") قد أصبح بالتالي الهدف الغائي الذي تميل إليه الجماعات البشرية كافة. إضافة إلى ذلك، ساهمت العلوم الاجتماعية في التعرف على مؤشرات التطور من "التقليد" إلى "الحداثة": الحضرنة والتعليم الرسمي والتصنيع ووسائل الاتصال الجماعي (وسائط الإعلام). ومن الأمثلة على ذلك صدور كتاب تلقى الصدارة

في الخمسينيات، الذي أشار مؤلفه دانييل ليرنر (Lerner, 1958)، بالاعتماد على مؤشرات من تجارب عدة دول في الشرق الأوسط، إلى "زوال المجتمع التقليدي".

وبكلمات أخرى، يمكن وصف المنظور التاريخي الذي طرحته العلوم الاجتماعية على أنه مبني على جدلية الانقسام الثنائي (Dichotomy). إذ نجده يميل إلى وضع التقليد مقابل الحداثة، والداخلي مقابل الخارجي، والمفعول به مقابل الفاعل، ورسم الحدود بين الماضي (موضوع التاريخ) والحاضر (موضوع العلوم الاجتماعية)، منكراً بالتالي عنصر الاستمرارية. ومن الأمثلة المعبرة في هذا السياق التمثيل الموجه أيديولوجياً فيما يتعلق بتبعية الدولة العثمانية على مدى خمسة قرون وحتى انهيارها العام 1918، والمبالغة باعتبارها «الرجل العجوز»، وعدم قدرتها على السعي قدماً نحو الإصلاح وتواجد جماعات محافظة بين ظهرانيها، والتي غدو تلاقيها مع «الحداثة الأوروبية» قد وجدت نفسها واهية عسكرياً وسياسياً. وغني عن البيان أن هذا التوجه المختزل له طابع كاريكاتوري أكثر من كونه دراسة تاريخية نقدية.

وفي السياق الفلسطيني، فإن المنظور التطوري للتاريخ قد عالج انهيار الدولة العثمانية في فلسطين العام 1918 كتحول بارز أسهم في فتح المجتمع المحلي التابع والمتقهقر إلى الحداثة التقنية والثقافية والمؤسساتية. وحتى بعض المؤلفات التاريخية المدعية بأنها تحلل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بشكل «موضوعي»، مثل كتاب كيمرلنغ وميغدال (Kimmerling and Migdal, 2003)، قد ركزت على وقع حوادث خارجية مثل الحركة الصهيونية، والاحتلال البريطاني. وفي مواجهة قطيعة جدلية الانقسام الثنائي هذه، فإن المتخصصين في علم الاجتماع التاريخي ينبشون في الأنقاض المطمورة عن الاستمرارية من خلال دراسة الأغلبية الصامتة تاريخياً، ويسعون إلى إعادة اكتشاف الارتباطات الكامنة بين الحاضر الفلسطيني والماضي العثماني (Doumani, 1992/ 1991). فعلى سبيل المثال، إلى جانب الإشارة إلى بروز السوق المحلية وظهور طبقة مالكة للأراضي تعود إلى التحولات الطويلة التي سبقت صدور سندات الطابو، يشدد بشارة دوماني أيضاً على دور الخلافات الإقليمية فيما يتعلق بتطبيق نظام الأراضي العثماني العام 1858 في تحديد أشكال الاستيطان الصهيوني، وحدود خطة التقسيم للعام 1947 (Doumani, 1992/ 1991). إن الحاجة إلى "حفر فلسطين في التاريخ" هو أمر مثير للاهتمام مع انتفاضات القرن العشرين. وإن فهم بعض المسائل العالقة بتاريخ القرن الحادي والعشرين في فلسطين مثل القومية والعلاقات الطبقية يتطلب تقصي التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع الفلسطيني خلال الحقبة العثمانية (Doumani, 1992 : 6).

2. دور العلوم الاجتماعية في إعادة اكتشاف التاريخ

كان المؤرخون أول من بادر بالوقوف في وجه الشرخ الذي هز مجال اختصاصهم. فقد اتجهوا إلى محاولة التغلب على التوجه الذي يكاد يتمحور بشكل إقصائي على النخب والسلطة ومآثر "العظماء"، ويكاد يقتصر على أحداث مصيرية مثل تغير نظام الحكم والمعارك والمراسم المؤسساتية (معاهدات، دساتير، قوانين، . . . الخ). ذهبوا أيضاً إلى نقد التوجه الذي ينحصر على المراجع التاريخية التي تتناول بعض الأحداث البارزة. ليست السلالات الحاكمة أو قيام الإمبراطوريات وسقوطها من يحدد وجه التاريخ، بل «الحضارة» (وذلك بالتضافر مع مجموعة من العوامل والخصوصيات التي تميز مجتمعات أو مراحل محددة) ونتاج مختلف الأجيال. لا يمكن أن ينحصر التاريخ على السرد المبسّط لأفعال البشر، بل يتوجب فهمه بشكل يتمعن أكثر في حيثيات القوى والأوضاع المحيطة. لتحليل بنى الفعل البشري نحتاج إلى النظر إلى ما وراء التتابع الزمني للأحداث.

ومع بداية الأربعينيات، ظهر توجه جديد يعتمد على دراسة الأحداث من منظور أبعد، أي عبر عقود عدة أو حتى قرون. ومن خلال تحويل أنظار المؤرخين إلى عجلة الاقتصاد و«كثافة» المجتمعات المعنية –شعائرها، معتقداتها، ديناميتها– سعى هذا التوجه إلى تعدي المعالجة السطحية الموجودة في التاريخ السياسي بهدف التوصل إلى فهم أعمق حول مختلف المعطيات. وبالتعاون مع مدرسة أنآل (مجلة فرنسية تاريخية تأسست العام 1929)،[1] فإن أطروحة بروديل (Braudel, 1972) الوافية بعنوان «البحر المتوسط والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني» قد سلطت الأنظار على هذا التوجه، وحازت على أنصار في مختلف أرجاء العالم. وقد كان من بين أتباع هذا المنظور المؤرخ المصري–الأمريكي تشارلز عيساوي (1982) في كتابه الحافل حول التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. إن حقل التاريخ ذهب بالتالي إلى إعادة تعريف موضوع دراسته وعلاقته بالزمن، مسلّطاً الضوء على التغيير ومتسائلاً حول مصير العلوم الاجتماعية، ولم تتوانَ الأخيرة عن الإجابة.

لا يجوز التغاضي عما أشار إليه آباء العلوم الاجتماعية حول اجتماع كل من عنصري الإرث والالتقاء في بلورة الحقائق والعمليات التاريخية التي تناولوها بالدراسة والتحليل. من ذلك قيام دو توكفيل بتطوير نظرية للاستمرارية التاريخية لفهم كيفية بزوغ الثورة الفرنسية من قلب النظام السابق (Tocqueville, 1998). وبدلاً من اتّباع الدراسة التاريخية المقتصرة على الأحداث البارزة، نجده يتناول الحياة اليومية العادية، والرسائل المكتوبة، والأرشيفات الموثقة، والأسئلة التي تتقاطع مع واقع المجتمع الحديث في القرن التاسع عشر: الفردانية ومكانة الدولة في الديمقراطية الناشئة. أما ماركس (Marx, 2005 : 6) المؤرخ المذهل، فقد كتب في الصفحات الأولى من «الثامن عشر من برومير: لويس بونبارت» أن «الناس يصنعون تاريخهم بيدهم؛ إنهم لا يصنعونه على هواهم. إنهم لا يصنعونه في ظروف يختارونها هم بأنفسهم، بل في ظروف يواجهون بها، وهي معطاة ومنقولة لهم مباشرة من الماضي». وبدوره فإن ماكس فيبر (1864–1920) قد باشر بمزاولة مهنته من خلال المشاركة في النقاش المحتدم حول أصول الرأسمالية، ونلحظ تداخل التاريخ العالمي بالاقتصاد وعلم الاجتماع في أعماله. ففي "الاقتصاد والمجتمع" (1978) على سبيل المثال، نراه يعالج تاريخ الإقطاع الروماني والعصور الوسطى لتحليل أنماط مختلفة من الهيمنة. نراه يعالج أيضاً أدوار التاريخ والعلوم الإنسانية، مبيناً أن مهنة المؤرخ ليست مختلفة في المحتوى عن مهنة "العالِم" لأنه، مثله مثل التخصص العلمي، يتعامل التاريخ مع المفاهيم والقوانين. وبهذا الصدد، فقد سبق فيبر بالإشارة إلى النتيجة التي استخلصها أنثوني جيدنز (Giddens 230 : 1979,) أيضاً التي مفادها أن "علم الاجتماع والتاريخ لديهما مشروع مشترك".

لقد أثرت "نهاية التاريخ" في العلوم الإنسانية على عدد لا حصر له من التخصصات، من التاريخيانية الجديدة في النظرية الأدبية، إلى علم اللغة التاريخي (تغير المفردات نتيجة لاستيراد الكلمات الدخيلة وتطبيعها: خلط وتزاوج المفردات الهجينة)، والتاريخ الإثنوغرافي (الاهتمام الذي أولاه مارشال سالينز (Sahlins, 2000) بالطرق التي تقوم بها الثقافات المختلفة بتأويل التاريخ وصنعه ومنظورهم للزمن)، والأكثر من ذلك كله، الجغرافيا التاريخية (التغير في مشهد النشاطات الاجتماعية) وعلم الاجتماع التاريخي (التمدن، التطور الحضري، الهجرة من الريف إلى المدن). إن ما يجمع بينها جميعاً يتمثل بمحاولة إضفاء بعد تاريخي معين على مواضيعهم بهدف الخروج بطروحات تاريخية محصورة ومؤطرة

[1] لمعلومات إضافية حول مدرسة أنآل يمكن العودة إلى الفصل الأول.

برواية تاريخية معينة. من هنا، تتجلى منظومة "تبعية الاتجاه" (كون أحداث اليوم "متعلقة بالماضي") التي تحصر الخيارات المتوفرة أمام النشطاء.

إن أحد الشخوص الأساسيين في علم الاجتماع التاريخي المقارن، سكوكبول (Skocpol, 1984 : 5)، قد وصف هذا التحول في النماذج على النحو التالي:

> "إذا نظرنا إليه بشكل عام، فإن التحليل التاريخي يبشر بإمكانية فهم مدى كون النماذج السابقة والمسارات البديلة مناسبة أو غير مناسبة للخيارات التي نتخذها في الوقت الحاضر. وبالتالي، فإن علم الاجتماع التاريخي البارع ينجح في التعبير بشكل أفضل عن اعتبارات الوقت الحاضر منه في الدراسات الإمبيريقية المحدودة".

بيد أن علم الاجتماع التاريخي يحبذ تناول أبعاد الاقتصاد السياسي والارتباطات بين الهيمنة السياسية والقوة الاقتصادية. وليتمكن من القيام بذلك، فإنه ينظر إلى تبلور المواضيع المدروسة عبر المدى الطويل، فيتابع مثلاً الارتباطات بين توزيع ملكية الأراضي ونمط السلطة السياسية السائدة (Anderson, 1973).[1] هناك علاقة بين الحرب ونظام الضرائب وتصاعد نفوذ الدولة (Tilly, 1990)،[2] فضلاً عن العلاقة التي تربط وجود عدد كبير من الفلاحين بالأفكار الثورية[3] (Skocpol, 1979; Skocpol, 1982). يتم تفحص مسارات هذه العلاقات بهدف تحديد أبرز النزعات الشائعة وطبقاً لثلاثة أهداف: 1) تحديد عمليات تغيير "كبيرة" على المستوى الطويل، التي تنطبق على أكثر من مجموعة من الأحداث بهدف تبيان كون بعض الحالات الخاصة هي تفرعات عن عمليات شاملة. 2) التمييز بين الجوانب المتكررة أو الدائمة للنظام الاجتماعي عبر الزمان والمكان وتلك المعرضة للتغيرات التراكمية. 3) التمييز بين العوامل البنيوية المقيّدة والأفعال المقصودة-الهادفة.

فلنلتفت مرة أخرى إلى زاوية تعامل العلوم الاجتماعية مع الحرب الأهلية اللبنانية. سيسعفنا علم الاجتماع التاريخي من خلال تعميق فهمنا في هذا المضمار، وتجاوز، بل ودحض، استخدام التحليل الأيديولوجي بدلاً من التحليل النظري. ولفهم العصبية بين الشيعة خلال الحرب الأهلية اللبنانية على سبيل المثال، قام وضّاح شرارة (1996) بدراسة تعليلية حول «أمة» الشيعة (الذي يختلف نوعاً ما عن مفهوم «الملة») منذ العام 1908، بشكل متزامن مع قيام جمعية الاتحاد والترقي في اسطنبول بتنظيم انقلاب في الفترة بين الحربين العالميتين. ويرى شرارة أن تهميش الشيعة في بلاد الشام إبان الحكم العثماني قد أثر على مصير الأمة الشيعية خلال الفترات اللاحقة من القرن العشرين، وتحديداً من فترة تسلّم حكومة فيصل في دمشق زمام الحكم إلى الانتداب الفرنسي و«استقلال» لبنان وتأسيس دولة إسرائيل. وبينما فقد «الأعيان» الامتيازات التي نعموا بها خلال القرون المسبقة، وكافح علماء الشيعة لبلورة أفكار وطموحات اجتماعية،

[1] يستخدم أندرسون أسلوب السرد الروائي التاريخي لتفسير الاختلافات في التنمية الاقتصادية بين الدول الأوروبية منذ العصور الوسطى.

[2] يرى تيلي أن الدمج بين التعسف ورأس المال يخلق أنواعاً مختلفة من الدول. ومع إطلاق صفارات الحرب، يزيد نفوذ الحكام.

[3] يتعامل سكوكبول مع الثورات من منظور بنيوي. ويرى أن شكل النظام السابق يحدد ما إن كان بمقدور الدولة مقاومة المطالب الاجتماعية.

أقفل التغلغل الرأسمالي وتسليع الأراضي بتدمير النسيج الاجتماعي عند أهالي الهرمل وجبل عامل، الأمر الذي فتح المجال لأنماط وشبكات جديدة من التعبئة والعصبية (شرارة، 1997). وما جعل هذا التحليل قيماً هو إمكانية تطبيقه على علم الأنساب (Genealogy) في السياق اللبناني، حيث نجد أن الدولة اللبنانية قد توزّع تناوب السلطة السياسية والثروات بين «زعماء» مختلف الأقاليم والجماعات على حساب «العامة» الذين تلقائياً أذعنوا وتحالفوا عبر العصور مع القادة الاجتماعيين. ولفهم التحالفات وأشكال النزاع التي بزغت خلال الحرب الباردة –التحالفات، ومواطئ الصراع التي لا تعود للانشقاقات السياسية أو الانقسامات الجماعية– نحتاج إلى فهم مكانة ضرائب الملكية وحيازة الأراضي (التابعة للأسياد أو «البيك» في عكار، والكنيسة المارونية، والقيادات الدرزية، والنبلاء «الشيعة») وتبعية المزارعين الذين لا يملكون الأراضي. وفي محاضرة في الجامعة الأمريكية في بيروت العام 1983، أشار الخالدي (Khalidi, 1984) إلى ديناميات ثورة الفلاحين في لبنان العام 1858 (ذات العلاقة الوثيقة بندرة الأراضي والكثافة السكانية العالية والنزاعات بين ملاك الأراضي)، وبروز اتجاهات في حقبة السبعينيات ترفض المكانة والامتيازات التي اكتسبها «الزعماء» بفضل توطد علاقاتهم مع العثمانيين والفرنسيين مع التدفق الرأسمالي الناجم عن إنتاج الحبوب للسوق.

3. مساهمة منهجية قيمة

إن التحولات المذكورة سابقاً في المنظور والمنهج قد دفعت بعض الطلبة والباحثين إلى تحبيذ استخدام علم الاجتماع التاريخي المقارن. بيد أنه، على الرغم من إسهامه في نقد ضراوة النظريات الكبرى، والبنائية والوظيفية بشكل خاص، فإن هذا المجال لا يعد تخصصاً نظرياً خاصاً بحد ذاته، وإنما يبقى حقلاً فرعياً تحدده جملة من التقنيات والتوجهات. فقد طرح علم الاجتماع التاريخي المقارن مبادئ منهجية جديدة للعلوم الاجتماعية التي لا غنى عنها منذ ذلك الحين. وقد تضمن الشق الأول منها الإقرار بأن التاريخ يعمل على إعادة إنتاج الماضي، وفرض نوع من النظام عليه. فمن الضروري اختيار جداول زمنية مناسبة وتقسيمها بطرق تساعد في توضيح الحاضر. أما الشق الثاني، فيتركز على أهمية وعي الباحثين بالعلاقة بين التوجهات التاريخية والنظرية.

4. استخدامات الزمن

يتمثل علم الاجتماع التاريخي المقارن بوضع الحقائق نصب الأعين وربطها بالسياق المحيط، وتحديداً السياق التاريخي، من خلال أخذ ماضي هذه الحقائق بعين الاعتبار. وكما رأينا في الأعلى، لا يتعلق الأمر بـ **اتجاه خطي** للتاريخ ينطلق من الماضي و**ينتهي** بالحاضر، باعتباره نتاج الزمن الغابر، وإنما على العكس تماماً، نسلّط الضوء هنا على **العمليات** المعقدة التي ساهمت في إنتاج الحاضر –أو بمعنى آخر في تكوينه– من خلال **عادة إحياء** الأحداث واستكشاف فرضيات بديلة والانتباه إلى عمليات التحول.

إن الابتكار الأساسي لعلم الاجتماع التاريخي المقارن هو في عدم معالجته للزمن بشكل مختزل. فهو ينظر إلى الزمن باعتباره كياناً معقداً يتحرك بسرعات متفاوتة، داعياً إيانا إلى الالتفات إلى الرؤى الزمنية التاريخية، والمتباينة في مدى موضوعيتها أو عدم موضوعيتها: فإذا تناولنا الأجيال البشرية والإنتاج

الزراعي والحضارات، سنجد أنها تتضمن توجهات زمنية مختلفة. فلكل نشاط بشري واجتماعي إيقاعه الزمني الخاص، الذي قد يشمل أحداثاً عنيفة تأتي فجأة بعد عقود أو قرون من التغير البطيء غير المتوقع. ولوضع الموضوع بشكل ممنهج، يمكن القول إن الدراسة التاريخية المقارنة تتيح لنا النظر إلى التاريخ باعتباره التفاعل الدينامي لثلاثة توجهات زمنية: 1) امتدادات زمنية طويلة تنطبق على الإيقاع البطيء للعمليات الديموغرافية والاقتصادية الطويلة وتكرارها ودورتها (Braudel, 1984). 2) الزمن الاجتماعي والثقافي؛ أي زمن الجماعات والإمبراطوريات والحضارات. إن التغير في هذا المستوى يتيح المجال لتصنيف النماذج البنائية والوظيفية المحددة (Touma, 1972; Manna, 1986; Pamuk, 1987). 3) الزمن قصير المدى (أحداث، سياسة، ناس) للمعارك والثورات ودور العظماء في التاريخ. هذا هو المنظور الزمني المثالي لمراقبة الأفعال والتحولات الاجتماعية.

لقد بنى جون فرنسوا لوغران (Jean-François Legrain, 1999) دراسته لحدث تاريخي ما، وتحديداً الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني 1996، بناء على اختبار الإطار القانوني بعد معاهدات أوسلو، وتنظيم وإعداد الانتخابات (القوائم الانتخابية، العملية الانتخابية، تقسيم الأقاليم)، والمرشحين، واللوائح الانتخابية، وأخيراً الاقتراع. وقد أخذ بتأويلها بناء على تحليل العوامل الواردة. ولفهم نتائج مثل هذا الاقتراع، عاد لوغران إلى الزمن على البعد "المتوسط" – التاريخ الاجتماعي لفلسطين المحتلة منذ العام 1967، وتنافس القوى السياسية ومعيقات الاحتلال، وتحديداً منذ اتفاقيات أوسلو وتقلّد منظمة التحرير الفلسطينية مقاليد الحكم. بيد أنه في العديد من الأحيان، لا يزودنا التاريخ بتفسيرات مقنعة حول عوامل هزيمة أو نجاح أحد المرشحين أو الفصائل دون غيره. وفي الواقع، وفي الوهلة الأولى، قد نذهب إلى أن بعض النتائج قد تبدو غير منطقية.[1] غير أننا إذا نظرنا بشكل أكثر إمعاناً، سنكتشف أن «الأصل الجغرافي للمرشح/ة يلعب دوراً في عملية الاقتراع». وقد دعا ذلك لوغران إلى رسم خارطة للانتماءات والولاءات التي تشكل فلسطين اليوم على أسس نتائج الانتخابات. من ذلك مثلاً أن مدينة نابلس، التي انتفضت العام 1834 ومرة أخرى بعد قرن من الزمن (1936 – 1939) ضد الانتداب البريطاني، تشير إلى ميلها لاتباع إرث تاريخي معين. وللتعرف على حبكة العصبيات التي تحكم الانتخابات، على الباحثين إرجاع عجلة الزمن نحو خمسة قرون إلى الوراء والخروج بالاستنتاج التالي:

> على الرغم من التقلّبات السياسية والديموغرافية والاقتصادية منذ بداية القرن، فإن انتخابات كانون الثاني العام 1996 قد لقيت تلاحماً ما، يعود إلى درجة كبيرة بتكتل المرشحين وفقاً للأماكن التي تنحدر منها عائلاتهم، ومواقع الاقتراع الجغرافية، التي عكست مجتمعة الخارطة العثمانية في نهايات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر [. . . ومع استبعاد بث نظام إداري على واقع إنساني عنيد، أخذ العثمانيون العصبيات الداخلية في فلسطين منذ الفترة المملوكية بعين الاعتبار. وفي مساعيهم لبث النظام المركزي، سعى الباب العالي والزعماء الذين تبعوه إلى كسر شوكة هذه التضامنيات. وقد تعثرت مختلف هذه المحاولات ((Legrain, 1999: 103-4).

إن خاتمة كتاب لوغران(Legrain, 1999: 409-414) حول انتخابات العام 1996 هي مقتضبة، ولكنها

[1] كاد المقترعون العام 1996 «الإغفال» عن السياسة، سواء التابعة لهم أو لمرشحيهم.

تشير إلى أن السؤال المحوري في العلوم الاجتماعية (وفي هذه الحالة السلوك الانتخابي والعصبيات) يمكن الإجابة عنه فقط من خلال الربط بين ما نلحظه في الحاضر، مع الحقائق التي نلمسها على المدى القريب (الاحتلال الإسرائيلي) وإلى حد أكبر، المدى البعيد (الولاء إلى المناطق المحلية). إن البحث في الأصل التكويني للحقائق الاجتماعية المعاصرة يفند ادّعاءات "استمرارية المجتمع التقليدي"، بل نجده يعكس آليات قيام شبكات الولاء بالتكيف مع الحداثة القائمة على نظام الدولة، وتوضح علاقة الوجهاء (السياسيين) الجيد مع مراكز السلطة الحالية (السلطة الفلسطينية) في ضوء علاقات الوجهاء العثمانيين مع الباب العالي (حوراني 1993). وباختصار، فإن هذا التوجه يحفر في الحقائق الاجتماعية المعاني التاريخية العميقة.

يحبذ علم الاجتماع التاريخي المقارن النظر إلى لحظات الصراع والفوضى وعدم الاستقرار، إلى جانب ما يواجهها من ميول وتيارات، التي إن تقفينا أثرها قد نستدل منها على نتائج ودلالات قيمة. وبشكل خاص، فإنه يشجع على إعادة النظر في أبعاد القطيعة والاستمرارية من خلال الاهتمام بالتفاعلات والتداخلات. إن دمج منظور بعيد المدى فيما يتعلق بالمنعطفات الحاسمة (مثلاً احتلال بلاد الشام من قبل إبراهيم باشا العام 1830) يمنح عالم الاجتماع التاريخي إمكانية إيجاد متغيرات مستقلة، وتعقب نماذج يمكن تصنيفها حول العمليات مع الإدراك التام بأهمية الأحداث والمصادفات التي تشكل خصوصية كل مرحلة. ويعود الفضل إلى القائمين/ ات بالدراسة في إيجاد التوازن الملائم بين الاهتمام بالماضي والجدل النظري.

5. بين الاستقراء والاستنباط

لإحداث التوازن بين النهجين، يجدر الدمج بين نهج التحليل الاستنباطي الذي اقترن تاريخياً بمناهج العلوم الاجتماعية، والنهج الاستقرائي الذي ارتبط بدراسة التاريخ. إن أبحاث العلوم الاجتماعية تتضمن بالأساس التعرف على المشكلة التي تتم دراستها من خلال مجموعة من المفاهيم (مثلاً الحرية، والمصلحة، والقيم)، والخروج بتصنيفات تحليلية (مثلاً النوع الاجتماعي، والعمر، والمهنة)، وصياغة الإطار النظري (الواقعية، والماركسية، ونظرية الانتشار (Diffusionism)) بغاية اختبار وتنظيم البيانات الإمبيريقية التي تتم دراستها. تقوم العلوم الاجتماعية في هذه الحالة بالتحليل الاستنباطي: إنها تأخذ ببلورة صورة معينة لنموذج ما منذ بداية البحث، أو "النموذج المثال" (الذي صاغه فيبر)، والذي يمكننا من مقارنة وتقييم البيانات الامبيريقية وربطها بالإطار النظري. وهنا، نقوم باستنباط التشابه والاختلاف بين الحالات الملحوظة، وقياس التباين من خلال النموذج الذي تم تصميمه، وتحديد المتغيرات المستقلة (مثلاً التدخل الخارجي) التي تشكل عاملاً محدداً، والمتغيرات التابعة (مثلاً الخيار الانتخابي)، التي تسمح بملاحظة التباين ووصفه وتحليله. وباعتباره رائد هذا التوجه، ينوه ماكس فيبر (1997 : 88) إلى أن النموذج المثال لم يكن أبداً واقعاً ملحوظاً، وإنما تركيباً نظرياً هدفه المساعدة في فهم العملية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، يتقدم التوجه الاستقرائي المقترح في علم الاجتماع التاريخي، ويفيد لأغراض معينة: 1) عند الرغبة في التحقق من نظرية ما في فترات تاريخية متنوعة، لغرض التحقق من كون بعض القضايا المحددة هي أنماط مختلفة لعمليات شاملة. 2) عند محاولة تفسير بعض الأحداث المتناقضة التي تحدث في السياق نفسه أو في سياقات متشابهة. 3) عند تحليل أسباب ظواهر ما على المستوى العام. وهنا يتم مقارنة الآثار المتنوعة لعامل واحد ومن خلال النظر إلى حالات عدة (Deflem, 2007).

وإذا أردنا تحاشي إشكالية تنميط الظواهر الاجتماعية قيد الدراسة، وبمعنى آخر، إذا أردنا تفادي النظر إليها على أنها متبرئة من الإطار الزمني وبديهية، علينا فهم كيفية تبلورها تاريخياً. ويقوم علم الاجتماع التاريخي المقارن بتتبع خطين: خط تعاقبي يتضمن ملاحظة موضوع الدراسة من خلال تتبع سياقات تاريخية متنوعة، وخط تزامني، حيث تتم ملاحظة موضوع الدراسة في سياق المحيط الذي تتواجد فيه الظاهرة. وعندما نباشر بملاحظة الظواهر الاجتماعية (سواء على المدى التاريخي أو ضمن السياق الحالي المحيط)، سنجد أنها إطار عملي يجعل الأمور أكثر وضوحاً، ويساعدنا في تعديل التصنيفات التحليلية الأساسية، والتعرف على المتغيرات الدالة في سياقات مختلفة (Goffman, 1974). ومع تطور عملية البحث، يصبح تعديل التصنيفات التحليلية ضرورياً، نظراً لأن فرضيات البحث الأساسية قد تتعرض للتحدي مع المعرفة الجديدة المكتسبة.

ومن هنا، فإن الفرق الأساسي بين النهج الاستقرائي والاستنباطي قائم في أن الأول لا يثير الجدل النظري والمنهجي، وإنما ينطلق لإنتاج سرد وصفي واضح، بالاعتماد على مفاهيم واضحة وصياغة افتراضات مبنية على التحقق الإمبيريقي. إن الهدف الرئيسي من البحث الاستقرائي هو محاولة فهم النماذج التاريخية، مع الاستفادة من أي مصادر نظرية تفيد الغرض أو تخدمه. وينتقد هذا النهج النظريات المبالغة، في التجريد وتلك التي تشدد على عامل حتمي في النظر إلى الوقائع. وفيما يتعلق بالعالم الاجتماعي، فإن المسألة لا تتعلق بمعارضة المنهج الاستقرائي أو الاستنباطي، وإنما التنقل بين المفهمة التاريخية، والعقلنة، وتبني توجه يتدارك الوضع وفي الوقت نفسه يتمكن من تدارك خياراته. ووفقاً لبونيل (Bonnell, 1980 : 169) «المفاهيم تعمل كخيوط يتم غزلها معاً في نسيج السرد التاريخي، وتساعد [. . .] [في التعرف] على الأنساق العامة، مع حفاظها في الوقت نفسه على روح الخصوصية التاريخية».

يمكن الاستعانة بأحد الأمثلة المتعلقة بفرعين من تخصصي العلاقات الدولية والتاريخ المشترك (المترابط) في الدراسات ما بعد الاستعمارية (ما بعد الكولونيالية) لمقارنة موضوعين سوسيولوجيين والتفاعلات الحاصلة بينهما (Stoler and Cooper, 1997). وقد يكون المثال الذي اخترناه خير تعبير عن استخدامات علم الاجتماع التاريخي ودوره في الغوص والتحليل، وتحديداً مع دمجه النهجين الاستقرائي والاستنباطي. إن المثال المذكور هنا هو العلاقات السورية-اللبنانية التي أخذت تطفو إلى السطح في السنوات الأخيرة، وتحديداً غداة الحرب الأهلية اللبنانية (بعد العام 1990)، والنزاعات العاصفة بين الدولتين، التي كان من ترديداتها الأزمة الحادة بعد اغتيال الرئيس اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط 2005. ومع أن التواجد السوري في لبنان (الذي "وتحديداً في الفترة 1990-2005" كان قد تم بموافقة القوى العظمى وإسرائيل منذ العام 1976، فإنه بات موضع الاستنكار العالمي مع ارتفاع الأصوات اللبنانية المنددة بالوجود السوري على أراضيهم. إن "الإشكالية الشرعية"[1] المؤثرة على تصورنا حول العلاقات السورية-اللبنانية مزدوجة. فقد ارتبطت، من جهة، بمبدأ حق الدولة في السيادة على أراضيها ومواطنيها، ومبدأ المساواة بين الدول على الصعيد العالمي (والالتزام بنظام وستفاليا العالمي (Westphalian System)[2]). ومن الجهة

[1] وفقاً لبيير بورديو، فإن "الإشكالية الشرعية" هي "مساحة الفرص التي تتغذى على النزاعات السابقة، وهي مساحة تميل لأن تحدد اتجاه البحث عن الحلول، وتلقائياً تحفيز حاضر ومستقبل الإنتاج" (Bourdieu, 1996 : 206).

[2] للمزيد حول النقاش الدائر حول نهاية النظام العالمي الذي أنتجه نظام وستفاليا (1648)، انظر/ي ريتشارد فالك (Falk, 2002).

الأخرى، ارتبطت بنقد الأنظمة الشمولية (وفي هذه الحالة نظام البعث السوري)، وتعزيز الديمقراطية، الذي بات يُنظر إليه على أنه مطلب عالمي منذ سقوط الاتحاد السوفييتي (ولبنان باعتباره نموذجاً لما يمر به الشرق الأوسط العربي). وإذا عدنا إلى إطار نظري جامد (أو معياري) لفهم هذه الأمور، فإننا قد نربط العلاقات السورية–اللبنانية بنظام توازن القوى على الصعيد العسكري والاقتصادي والسياسي بين قوتين فاعلتين يتحركان في هذه البقعة من الشرق الأوسط، ويتمتعان بالدعم من دول أخرى على الصعيد الإقليمي والدولي.

فلنتخيل أن أحد الباحثين يدرس العلاقات السورية–اللبنانية على المدى المتوسط نسبياً كنقطة انطلاق، وتحديداً منذ استقلال سوريا ولبنان (1943 – 1946)، وانتقالاً إلى النكبة الفلسطينية (1948 – 1949)، والعقد الأول من هذا القرن. سيضطر مثل هذا الباحث هنا تغيير منظوره/ ها، أو قد يصف البيئة المتحولة التي تعرض لها الفاعلون في كل من الدولتين بطرق مختلفة. وقد يتم في هذا السياق دحض النموذج المثالي الشائع في تحليل الدولتين القائم على فكرة هيمنة دولة على دولة أخرى. وفي الواقع، ومنذ تأسيس إسرائيل والنكبة الفلسطينية العام 1948/ 1949، تمثلت العلاقات بين سوريا ولبنان بتلك التي تربط دولاً صغيرة حديثة النشوء لم يسبق وأن بلغت مرحلة من التنمية أو الإمكانيات العسكرية نتيجة لترسب أغلال الإرث الاستعماري. ولم يكن لأي من الدولتين الإمكانيات التي تتيح لها لأن تصبح ذات أهمية أو فائدة للدولة الجوار. وبالعودة إلى الجذور التاريخية التي تربط البلدين، يتوجب تحليل العلاقات بين لبنان وسوريا ضمن السياق الأوسع، والقائم على تفسير المتغيرات التي تتعدى الاعتبارات الثنائية. ولفهم هذه العلاقات اليوم، ينبغي العودة إلى التوازن الإقليمي طويل المدى والذي تعود جذوره إلى الحقبة الممتدة بين 1940–1960، والذي شاع بين «الجمهوريات الراديكالية» المؤيدة للاتحاد السوفييتي، وتحديداً المحور المصري، و«أنظمة الحكم المحافظة» الموالية للولايات المتحدة، وتحديداً المحور السعودي. ولقد تشبّع الفكر القومي الوحدوي بالإيمان بـ «الحلم العربي»، الذي تم النظر إليه على أنه متطلب جوهري لتخلص الدول العربية من التبعية والسعي قدماً نحو التنمية وتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي. هذا الفكر، وتحديداً الصراع بين الأنظمة الموالية للاشتراكية، وتلك التي فضّلت الليبرالية، كان بمثابة دفعة قوية للتعبئة الجماهيرية في العالم العربي، وكان أيضاً محوراً انصبت عليه إستراتيجيات النخب الحاكمة عليها. وإذا تتبعنا العلاقات السورية–اللبنانية منذ العام 1990، فإنه يبدو للوهلة الأولى أن المصالح السياسية المرتكزة على الهوية قد شرعنت أيديولوجيات المرحلة في الأعوام 1940–1960. وعلى الرغم من استبدال التعسف بالقانون في الكثير من الأحيان، وبقاء المجتمع اللبناني تحت قبضة الزعامات السياسية، الذين طرحوا أنفسهم كوسطاء بين الدولة والشعب، وفرضوا سلطتهم من منطلقات طائفية، فقد شعر أغلب اللبنانيين في بدايات هذا القرن أنهم يعيشون في إطار ليبرالي. وعلى النقيض من ذلك، توجب على المجتمع السوري لمس تردیات الليبرالية الاقتصادية التي أخذت تتسارع وتيرتها منذ العام 2000، وأخذوا يعانون من عبء استشراء نفوذ الدولة (Wedeen, 1999).

غير أننا لا نستطيع الإغفال عن التصورات التي انتقلت إلينا من المرحلة القومية، والتي يبقى الكثير منها حياً، دون وعي أحياناً، في وجدان المجتمعات المحلية. إن الأيديولوجيات الليبرالية الاشتراكية، والقومية اللبنانية، والقومية العربية قد ساهمت مجتمعة في تشكيل التقاليد والممارسات الاجتماعية التي تمكنت من الاستمرار والتناقل من جيل إلى آخر، سواء من خلال شبكة العلاقات العائلية الفعالة أو حقل النشاط الثقافي. وقد كان لهذه العادات والممارسات دوراً في التعبئة اللبنانية السياسية، إن كانت مناهضة أو مؤيدة لسوريا العام 2005. إن الحكومة البعثية في دمشق، بدورها، قد أثارت حالة من السخط ويقظة

المشاعر القومية السورية في مواجهة تصريحات بعض القادة اللبنانيين المستنجدين بالعون الغربي ضد سوريا. ونستخلص من ذلك أن النمط الذي أخذ مجراه من قبل كل من سوريا ولبنان في سياق المواجهة بينهما في العقد الأول من هذا القرن، قد اعتمد على الترسخات التاريخية ونمط المأسسة الجارية على مدار العقود الأخيرة. إن المسار الذي تسلكه كل دولة خاص بحد ذاته، وينتقل بين الماضي حيث تكمن أصوله، والحاضر حيث يعايش متغيرات الأحداث. إن الاختلافات الأساسية قد انعكست في الاختلافات اللاحقة. ومما لا شك فيه أن إدراك مدى اعتمادية هذا الحاضر على المسارات التكوينية، تدعو الباحث إلى مراجعة الإطار المفاهيمي والأدوات النظرية للتحليل.

6. عندما يحتضن علم الاجتماع التاريخي الثقافة

كما رأينا، فإن علم الاجتماع التاريخي قد تطور من قبل علماء الاجتماع الذين لاحظوا الديناميات الكامنة والتحركات الجذرية والتفسيرات الاقتصادية ومنطق الفاعلين العقلانيين. كان العديد منهم ماركسيين، أو على الأقل تأثروا بالفكر الماركسي خلال السبعينيات. واليوم، وبعد مضي عقدين أو ثلاثة من الزمن، فإن اليقظة الثقافية في الدراسات الاجتماعية قد أثرت أيضاً على علم الاجتماع التاريخي. والأهم منذ ذلك أنها فتحت آفاقاً مجددة، ممهدة الطريق لبروز جيل ثالث (الذي جاء بعد جيل الآباء المؤسسين وجيل الاعتماد على المقارنات الاجتماعية-الاقتصادية بحتمية عمومية). وهو جيل اهتم أكثر بالشكل الذي رأى فيه الفاعلون/ ات الاجتماعيون/ ات ماضيهم/ هن عن الاهتمام بـ«الواقع» التاريخي الملتبس. إن الاهتمام بتفسير العمليات، والجانب الشخصاني الذاتي لأعضاء المجتمع (بما في ذلك ذاتية الباحثين/ ات) كان يعني أيضاً أنه لا يتعين فقط دراسة المجتمعات المعاصرة في ضوء التحولات الهائلة في الاقتصاد والمؤسسات السياسية (ملكية الأراضي، نظام الضرائب)، وإنما يتحتم أيضاً تحليل التصورات الاجتماعية والمخزون الثقافي للماضي -جذور المعاني المتشابكة التي يتم اتخاذها كمرجعية لإقصاء الفاعلين الاجتماعيين اليوم[1]- وذلك لأن النشطاء التاريخيين (بمن في ذلك العقلانيون) يتحركون استجابة للمواقف الموضوعية، أو بالأحرى التصورات الذاتية التي يشكلها منظورهم الحياتي النابع من هذه المرجعيات. ولفهم ظواهر الحاضر وعملياته، على الباحثين والعلماء الاجتماعيين تأويلها وفقاً للأسس الثقافية والاجتماعية للأوضاع التي تتم دراستها.

بالعودة إلى مثال العلاقات والتفاعلات بين لبنان وسوريا، دعونا نختبرها من منظور تاريخي طويل المدى؛ أي الأخذ بعين الاعتبار مدى ترسب وهيكلة الأوضاع التي بدأت خلال الحكم العثماني واستمرت حتى القرن التاسع عشر والعشرين. ومن الجهة الأخرى، دعونا نعود إلى التجارب المتراكمة عبر العصور من قبل مختلف فئات المجتمع، وليس فقط النخب، وإنما الفئات «التابعة» (Subaltern) أيضاً (الشباب، النساء، الفئات الواقعة تحت الهيمنة الاقتصادية...). هذه التجارب مجتمعة ستساعدنا في فهم حاضر هذه الفئات الاجتماعية. ليس ذلك فقط، وإنما على غرار لراينرد كوسيليك (Koselleck 2002,) تركيب تصوراتها إزاء المستقبل (Halbwachs, 1992).

[1] "أوافق مع ماكس فيبر أن الإنسان هو حيوان يعيش في شبكات من الدلالات التي غزلها بنفسه، أرى الثقافة باعتبارها هذه الشبكات، وتحليلها باعتباره [...] [علماً] تأويلياً باحثاً عن المعنى" (Geertz, 1973: 5).

ولعقود عدة، عاشت مجتمعات الشرق الأوسط (وتلقائياً لبنان وسوريا) في مساحة مفتوحة يهيمن عليها الباب العالي في اسطنبول. وغابت الحدود الدولية بين البلدين، بينما استمرت الحدود الإدارية في تفرعات المناطق بين «الولاية» و«السنجق» و«القضاء». [1] وقد ذهبت مختلف الجماعات إلى تنظيم نفسها على أسس العضوية العائلية (بشكلها الأوسع الذي يتضمن العشائرية) والعضوية المحلية. وفي الحيز العام، قام الناس بالتعريف عن أنفسهم وفقاً للعضوية في الجماعات الدينية (مثلاً الإسلام) أو الطائفية (مثلاً المارونية أو الدرزية). وقد ارتكز تنظيم الجماعات على الشبكات الاجتماعية التي تربطهم بدلاً من الولاء إلى مساحات معينة. وانصب الولاء في هيئة زعيم روحي تابع بدوره إلى الإدارة العثمانية في اسطنبول. وفي هذا السياق، نلحظ وجود نوع من التضامن والتفاعل داخل الجماعات المشتركة (التي تمثلت بنسبة عالية من التزاوج الداخلي)، إضافة إلى الديناميات الاقتصادية–الاجتماعية المشتركة (الحرف والتدرج الاجتماعي). فعلى سبيل المثال، كان لبطريرك أنطاكية سطوة ثقافية وقضائية على أكبر تجمع مسيحي في بلاد الشام من جنوب الأناضول إلى البحر الأحمر.

وتضمنت الأبعاد الأخرى التي ربطت مجتمعات الشرق الأوسط خلال الحقبة العثمانية تحرك الأشخاص، والسلع التجارية، والبضائع الثقافية والرمزية، والنماذج الاجتماعية بين الأماكن المختلفة في المنطقة. وتحديداً بين نخب المدن، شوهدت تبادلات نشطة بحكم العمل المهني، والتعليم، وتبادلات الزواج، التي ساهمت في بناء شبكة من العلاقات والروابط بين مدن نائية عن بعضها جغرافياً. وقد فسر ذلك التقارب بين حمص (في سوريا الحالية) وطرابلس (لبنان) التي تبعد 100 كم عنها، الأمر الذي يمكن إيعازه إلى التركيبة السكانية المتشابهة بين الموقعين (أغلبية سنية، أقلية أرثوذكسية)، واشتراكهما في علاقات تكاملية (الأولى في قلب نهر العاصي (منطقة زراعية خصبة)، والثانية كونها ميناء كبيراً على المتوسط). ويذكرنا ذلك بالعلاقة الحميمة التي قد تثير الاستغراب للوهلة الأولى بين مدينة بيروت ومدينة حلب، والواقعة على بعد 300 كم عنها شمالاً على جبال طوروس. وهنا، لا تكمن أهمية مدينة حلب فقط في كونها مركزاً حرفياً وعلى تقاطع الطرق التجارية، بل أيضاً في أهميتها كمركز للرهبان والأديرة المسيحية وسلسلة مراكز التصوف الإسلامي التي تمتد من حلب إلى جبال وسواحل لبنان. هذه التبادلات والروابط التضامنية بين أعضاء الجماعات في كل من البلدين، وتحديداً طائفة الموارنة، هي خير شاهد على عمق وتجذّر التركيبات التاريخية التي شكلت المنطقة، والتي كان لها الدور في زعزعة وإعادة تشكيل العلاقات الثنائية بين لبنان وسوريا إلى يومنا هذا.

لنعد الآن إلى ما بدأنا باختباره حول عواقب انتهاء التواجد العسكري السوري في لبنان العام 2005، وفتح مسارات العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين البلدين (وتحديداً بين كل من الدولتين والشعبين) بعد العام 2008. يتضح لنا أن مواضيع السيادة الدولية والديمقراطية هي ليست منطلقات تحليلية مناسبة –أو على الأقل كافية– لفهم استمرار التبادل والتعاون المشترك عبر الحدود والمسافات والهويات. وحتى مع استمرار عدم إقرار القوى والنخب السياسية في كل من البلدين بهذه العلاقات المتبادلة، يمكن القول إن هذه المجتمعات المحلية المعقدة قد عهدت تذويت هذه العلاقات المترابطة والمتشابكة والتعايش معها، والتي باتت جزءاً

[1] كانت "النواحي" التي تقابلها مساحات بيئية أكثر اتّزاناً.

من حياتها اليومية أو «الهابتوس» اليومي ((Habitus.[1] إن المؤسسات العائلية والدينية وذاكرة الماضي المشترك تساهم مجتمعة في فهمنا لمفارقات التصارع والإرث المشترك في العلاقات السورية-اللبنانية.

7. الذاكرة والتاريخ وتحليل الحاضر

ساهم علم الاجتماع التاريخي المقارن في تسليط الضوء على مجموعة من المسائل الجوهرية، والتقدم بالتحليل النقدي وطرح العديد من الأسئلة. وفي الواقع، فإن أخلاقيات العلوم الاجتماعية تملي بضرورة لفت انتباه الباحث إلى الأسئلة بدلاً من تزويده/ ها بالإجابات. من بين هذه الأسئلة الجديدة، التي أثارها الظهور المجدد للماضي في الثقافة السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العلاقة بين الذاكرة والتاريخ، والدور الذي تلعبه في إطار تحليل الأحداث المعاصرة.

تشير الذاكرة إلى القدرة النفسية للأفراد والجماعات بالتذكر والإنتاج الثقافي للتمثيل المنتظم للذاكرة. تطلق الذاكرة أحكاماً مطلقة وغير قابلة للتفاوض وتتبدل باستمرار وفقاً لمصالح الجماعات. إنها مصدر التماثل والشرعنة. وتبعاً لذلك، فهي معرض للاستغلال والاستخدام لتحقيق مآرب سياسية (Halbwachs, 1992).

إن دراسة أنيا بيليكيس (Anja Peleikis, 2006) حول الذاكرة المتعارضة في قرية "جون" تشير إلى أهمية أصل وتركيب الذاكرة الجماعية في تشكيل العمليات السياسية اللبنانية اليوم. فقبل الحرب الأهلية، كان عدد سكان هذه القرية المتواجدة بين جبال "الشوف" الدرزية وميناء "صيدا" السنية متساوياً تقريباً بين المسيحيين (موارنة، روم كاثوليك) والشيعة. وقد تمثل "العيش المشترك" بالتعايش في الطقوس والاحتفالات والشعائر والاحترام المتبادل لقرون عدة. وقد كان من آثار العدوان الإسرائيلي العام 1982 خلخلة هذا التوازن، وتحديداً مع قيام القوات اللبنانية المسيحية بالسيطرة على جون، وطرد عدد كبير من الشيعة منها. وغدو انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة في ربيع العام 1985، تمكنت ميليشيا "الشوف" الدرزية من إلحاق الهزيمة بالقوات اللبنانية. ومنذ ذلك الحين (25 نيسان 1985)، عرف ذلك اليوم لدى المسيحيين في "جون" بـ "يوم التهجير"، نظراً لاضطرار عدد كبير من السكان ترك المحلة مع ميليشيا القوات التي تم طردها في مشهد درامي وتهديد بالانتقام. ويشير الشيعة إلى ذلك الحدث بـ "يوم التحرير" على الرغم من كونهم قد اضطروا للعيش حتى العام 1991 تحت السيطرة الدرزية، ودفع الضرائب لـ "إدارة الجبل" التابعة للقائد الدرزي وليد جنبلاط.

إن الجراح التي خلّفها التاريخ على الجماعتين لم تلتئم بعد. إن اتفاق الطائف المعلن في تشرين الثاني 1989 بين النخب البرلمانية واحتفالات "الصلحة" التي نظمتها وزارة المبعدين والتعويض المالي كلها لم تكن كافية. نسبة قليلة من المسيحيين عادت إلى جون، قرية باتت نسبة سكانها اليوم نحو 90% من الشيعة.

[1] يمكن تعريف الهابتوس (Habitus) على أنه نسق "الاستعدادات" الدائمة والقابلة للنقل (أنماط الحس والأقوال والأفعال الدائمة والمكتسبة). ويعمل الفاعل الاجتماعي على اكتساب هذه الاستعدادات، وتطويرها استجابة لضروريات النظم المحددة (الطبقة، العائلة، التعليم) والظروف الخارجية ("الحقل الاجتماعي") (Bourdieu, 1977, 17 – 18). يُذكر أنه تمت ترجمته في بعض المصادر بكلمات "التطبع" أو "السجية" أو "السمت".

فقد أخذ الكثير من المسيحيين بالانتقال إلى مناطق الأغلبية المسيحية في بيروت، وزيارة جون فقط بهدف الاقتراع (نظراً لكونهم مسجلين في اللوائح الانتخابية المحلية)، إضافة إلى المشاركة في بعض الشعائر الدينية (تحديداً مراسم الدفن في تراب مسقط الرأس). وهي مناسبات لم يعد يشاطرهم فيها جيرانهم من الشيعة. يضاف إلى ذلك أن الانقسام بين التيارين كثيراً ما يستلهم بذاكرة "الحركات" والنزاعات الجماعية التي أراقت الدماء في الجبل في الأعوام 1842 و1860. وبالتالي، عملت حوادث العنف على إعادة تعريف العلاقات الطائفية (Makdisi, 2000). إن نمطاً من ذاكرة الحوادث بين الجماعات ينتقل بشكل حكائي داخل كل طائفة بشكل يضخم من «الآخروية».

ومقابل هذه الذاكرة التي تنتجها الجماعات، سعت الدولة في لبنان إلى فرض تأويلها حول الوفاق الوطني منذ صدور اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية العام 1989.[1] لقد كانت سياسة الدولة تتمثل في فرض إستراتيجية محو الذاكرة وإشاعة مرض الأمنيزيا الجماعي، من منطلق كون الحديث عن الحقيقة يهدد التعايش والوفاق الوطني، ويثير الصراعات بين الطوائف والجماعات. وقد تم إعطاء الحصانة بشكل سخي لمؤججي النزاعات والحروب السابقة، إذ تقلد عدد منهم مناصب وزارية وباتوا يشاركون في وضع الأحكام، في الوقت الذي كان يمكن أن يكونوا فيه على قوائم لوائح الاتهام في محاكم الحرب (Picard, 1999). ومنذ العام 1994 سعت مجموعة من الأكاديميين بتفويض من وزارة التربية والتعليم اللبنانية بكتابة تاريخ رسمي للبلاد، بحيث لا يكون هناك منتصر أو مهزوم (لا غالب ولا مغلوب). وبما أنه من المستحيل دمج الحرب الأهلية في رواية متفائلة تنظر قدماً، يميل التاريخ الرسمي إلى استبدال "التاريخ" بـ"الثقافة" (المشهد، الطعام، الفولكلور)، والحنين إلى زمن مثالي في الماضي، وفرض صورة انتقائية عن الماضي ومجردة من الذنب الاجتماعي–السياسي (Haugbolle ;2005 Volk, 2008).

يعلّمنا علم الاجتماع التاريخي المقارن ضرورة إلقاء الضوء على الأصول والعمليات في دراسة الحقائق الاجتماعية، وبالتالي أخذ التاريخ بعين الاعتبار. ومن الضروري التنويه إلى أن هذا التوجه لا يعمل على «نقل» الماضي إلى الحاضر بهدف «الولاء» إلى «ذاكرة الأسلاف» الذين طال أجلهم، أو «حفظ» ذاكرة استرجاعية فيما يتعلق بالشرائع السرمدية والبنى الثقافية المحددة. بدلاً من ذلك، يتم هنا تقصي ذلك «الماضي» الذي تم وصمه بالمعاني الناتجة عن الذاكرة التاريخية لأعضاء المجتمع المتنفذين، الذين يفرضون بدورهم تأويلات مهيمنة للحقائق الاجتماعية ويدفعون باتجاه كبت الروايات البديلة (Prakash, 1990 : 406). ومع عوامل الابتعاد والتشيؤ، يجد التاريخ حيزاً للتحرك بشكل مستقل عن الأسطورة أو التحيز أو الذاكرة الجماعية المشوهة أو الوعي الزائف. وبالتالي، حتى عندما يأخذ الموروثات المتناقضة حول المجتمع المعاصر بعين الاعتبار كجزء لا يتجزأ من الرواية الجماعية، وكعناصر تكاملية من تشكيل الحس الاجتماعي، على العالم الاجتماعي دراسة المصادر الوثائقية المكتوبة والشفوية بعناية، وأخذ أنماطها وسياق انتقالها بعين الاعتبار بهدف لمس الحقائق التاريخية. وإضافة إلى التعاليم المنهجية للدراسة التاريخية المقارنة، هناك ثلاثة قوانين يتوجب على الباحث الالتزام بها:

[1] إن أحد الأمثال المقارنة هو حالة الجزائر، حيث أصدر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وثيقة السلم والمصالحة الوطنية العام 2006، سعياً منه إلى إغلاق ملف الحرب الأهلية من خلال منح العفو عن مرتكبي العنف منذ العام 1992 (Arnould, 2007).

1. ترافق البحث عن الموضوعية مع نوع من الانعكاسية،[1] نظراً لكون الحقائق التي تقوم العلوم الاجتماعية بدراستها تتضمن دوماً الاختيار المقصود. ويمكن اعتبار الدلالات الذاتية وثيقة الارتباط بمختلف عناصر الموضوع المدروس.

2. الالتفات إلى التناقضات الحاسمة أو الظاهرة في عملية التأويل، وتحولات الذاكرة عبر الزمن، وبخاصة إذا أردنا تجنب فرض هوية أحادية على الجماعات.

3. الانتباه إلى تغير تغطية (تمثيل) موضوع ما عبر الزمن، والأفراد القائمين على ذلك، وتأثيرهم على هذه العملية.

من المستحيل الخروج باستخلاصات عامة حول هذا التوجه العلمي الحيوي الذي يعمل باستمرار على توسيع مداه الفكري، الذي يرتبط بعدة "مدارس" مختلفة ومتصارعة أحياناً. غير أن الوقت قد حان لكي نقر أن إسهام علم الاجتماع التاريخي المقارن كان نابضاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية. إن الحقائق التاريخية وتطورها عبر الزمن باتت اليوم جزءاً من طريقة إنتاجنا للمعرفة حول الحاضر، الذي يشهد إعادة إحياء السرد التاريخي باعتباره ميزة أساسية للتوجه التحليلي.

يعارض البعض هذه الثورة في الدراسات التاريخية باعتبارها انحرافاً عن التفسيرات العالمية الواردة في "النظريات الكبرى". هل يعني ذلك أننا لن نصبح بالقدر نفسه من الحزم العلمي مثل تخصصات العلوم "البحتة"؟ ربما. يدعونا علم الاجتماع التاريخي المقارن إلى تبني توجه متواضع وإنساني في دراساتنا. إنه يساعدنا في فهم الظواهر والعمليات من خلال تقفي آثار التصنيفات البسيطة والشفافة (بدلاً من التفسيرات المطولة والنظريات والنماذج المحددة لتي يتم تركيبها وتكرارها على حالات عدة). وينطلق من النظر إلى الفرد في المجتمع باعتباره حالة خاصة وفريدة من نوعها، وكائناً يتمتع بالوعي والحيوية في تذكره للماضي وترقبه المستقبل.

المصادر والمراجع:

Ajami, F., 1986. The Vanished Imam. Musa Sadr and the Shia of Lebanon (Ithaca: Cornell University Press).

Anderson, P., 1973. Lineages of the Absolutist State (London: New Left Books).

Arnould, V., 2007. "Amnesty, Peace and Reconciliation in Algeria", Conflict, Security & Development 7 (2), pp. 227-53.

Bonnell, V., 1980. "The Use of Theory, Concepts and Comparison in Historical Sociology", Comparative Studies in Society and History, 22 (2), pp. 156-73.

Bourdieu, P., 1977 [original in French 1972]. Outline of a Theory of Practice (Cambridge:

[1] انظر/ي الفصل الأول حول الانعكاسية.

University Press).

Bourdieu, P., 1996 [original in French 1989]. The Rules of Art: Genesis and Structure of the Literary Field (Stanford, CA: Stanford University Press).

Braudel, F., 1972 [original in French 1949]. The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II (New York: Harper & Row).

Braudel, F., 1984 [original in French 1979]. Civilization and Capitalism (New York: Harper and Row).

Deflem, M., 2007. Comparative and Historical Sociology: Lecture Notes, available online at www.mathieudeflem.net

Doumani, B., 1992. "Rediscovering Ottoman Palestine: Writing Palestinians into History", Journal of Palestine Studies, 21 (2), pp. 5-28 / 1991, "Al-tarikh wa i'adat al-tarikh li-Filastin al-'uthmaniyya wal-intidabiyya", Afaq Filastiniyya 6, pp. 5-22.

Evans-Pritchard, E.E., 1940. The Nuer, A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of a Nilotic People (London: Clarendon Press).

Evans-Pritchard, E.E., 1949. The Sanusi of Cyrenaica (Oxford: Clarendon Press).

Falk, R., 2002. "Revisiting Westphalia, Discovering Post-Westphalia", The Journal of Ethics 6 (4), pp. 311-52.

Geertz, C., 1973. The Interpretation of Cultures: Selected Essays (New York: Basic Books).

Gellner, E., 1969. Saints of the Atlas, (London: Weidenfeld and Nicholson).

Giddens, A., 1979. Central Problems in Social Theory: Action, Structure and Contradiction in Social Analysis (London: Macmillan).

Goffman, E., 1974. Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience (London: Harper and Row).

Halbwachs, M., 1992 [original in French 1925]. On Collective Memory (Chicago, IL: Chicago University Press).

Hamilton, G.G., 1984. "Configurations in history: The historical Sociology of S.N. Eisenstadt" in Th. Skocpol (ed.), Vision and Method in Historical Sociology (Cambridge: University Press), pp. 85-128.

Haugbolle, S., 2005. "Public and Private Memory of the Lebanese Civil War", Comparative Studies of South Asia and the Middle East 25 (1), pp.191-203.

Hourani, A., 1993. "Ottoman Reform and the Politics of Notables", in Hourani, A., Ph. Khoury and M. Wilson (eds.), The Modern Middle East (London: I.B. Tauris), pp. 83-109.

Ibrahim, M., 1984. Al-Harb wa tajribat al-harakat al-wataniyya al-lubnaniyya (Beirut: Beirut al-Masa).

Ibn Khaldun, 2005 [1958]. The Muqaddimah: An Introduction to History (Princeton, NJ: Princeton University Press) / 2005 [15th-century], Kitab al-Ibar. Muqaddima (Casablanca: Bayt al-Funun wal-'Ulum wal-Adab).

Issawi, Ch., 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa (New York: Columbia University Press).

Khalidi, T. (ed.), 1984. Land Tenure and Social Transformation in the Middle East (Beirut, AUB).

Kimmerling, B. and J. Migdal, 2003. Palestinians: The Making of a People (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Koselleck, R., 2002 [original in German 1979]. The Practice of Conceptual History: Timing history, spacing concepts (Stanford, CA: Stanford University Press).

Legrain, J.-F., 1999. Les Palestines du quotidien: Les élections de l'autonomie, janvier 1996 (Beirut: Cermoc).

Lerner, D., 1958. The Passing of Traditional Society (New York, NY: The Free Press).

Makdisi, U., 2000. The Culture of Sectarianism: Community, History and Violence in 19th-century Ottoman Lebanon (Berkeley: University of California Press).

Manna, A., 1986. 'Alam Filastin fi awakhir al-'ahd al-'uthmani (1800-1918) (Beirut: Mu'assasat al-dirasat al-filastiniyya).

Marx, K., 2005 [original in German 1852]. The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte, (New York: Mondial).

Nasr, S., 1978. "The Crisis of Lebanese Capitalism", MERIP 73, pp. 4-6.

Nasr, S., 1997. "Roots of the Shi'i movement in Lebanon", in Beinin, J. and J. Stork (eds.), Political Islam: Essays from Middle East Report (Berkeley: University of California Press), pp. 355-369.

Pamuk, S., 1987. The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913: Trade, Investment and Production (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Parsons, T., 1960. Structure and Process in Modern Society (Glencoe: The Free Press).

Peleikis, A., 2006. "The Making and Unmaking of Memories: The Case of a Multi-Confessional village in Lebanon", in Makdisi, U. and P. Silverstein (eds.), Memory and Violence in the Middle East and North Africa (Bloomington, IN: Indiana University Press), pp. 133-50.

Picard, E., 1999. The Demobilization of the Lebanese Militias (Oxford: Centre for Lebanese Studies).

Prakash, G., 1990. "Writing Post-Orientalist Histories in the Third World", Comparative Studies in Society and History 32, pp.383-408.

Sahlins, M., 2000. Culture in Practice: Selected Essays (New York: Zone Books).

Sharara, W., 1996. Al-Umma al-qaliqa (Beirut: Dar al-Nahar).

Sharara, W., 1997. Dawlat Hezbollah (Beirut: Dar al-Nahar).

Skocpol, Th., 1979. States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Skocpol, Th., 1982, "Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution", Theory and Society 11 (3), pp. 265-83.

Skocpol, Th. (ed.), 1984. Vision and Method in Historical Sociology (Cambridge: University Press).

Stoler, A.-L. and F. Cooper, 1997. "Between Metropole and Colony: Rethinking a Research Agenda", in Stoler A.-L. and F. Cooper (eds.), Tensions of Empire: Colonial Cultures in a Bourgeois World (Berkeley: University of California Press), pp.1-56.

Tilly, Ch., 1990. Coercion, Capital and European States, AD 990-1990 (Oxford: Blackwell).

Tocqueville, A. de, 1998 [original in French 1856]. The Old Regime and the Revolution (Chicago, IL: Chicago University Press).

Touma, T., 1972. Paysans et institutions féodales chez les Druses et les Maronites du Liban, du 17e siècle à 1914 (Beirut : Lebanese University).

Volk, L., 2008. "When Memory Repeats Itself: The Politics of Heritage in Post-Civil War Lebanon", International Journal of Middle East Studies 40, pp. 291-314.

Weber, M., 1978 [original in German, 1906]. Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology (Berkeley: University of California Press).

Weber, M., 1997 [original in German 1917]. The Methodology of the Social Sciences (New York, NY: Free Press).

Wedeen, L., 1999. Ambiguities of Domination: Rhetoric and Symbols in ontemporary Syria (Chicago: University Press).

الفصل الخامس

إطلالة على المنَهْجُ الكمِّيَّ والكيفي في علم السكان (الدِّيمُوغرَافيا)

يوسف كورباج

1 . مقدمة : التحول الديموغرافي والخصوبة السياسية

التحول الديموغرافي، هو الانتقال من مرحلة النظام الديموغرافي، حيث نسبة المعدل العام لكل من المواليد والوفيات تكون عالية بالنسبة لنظام يكون فيه هذا المعدل منخفضاً أو متطابقاً إلى حد ما، كأن يبدو كظاهرة كونية (Chesnais, 1992). بدأ معدل الوفيات بالانخفاض تحت تأثير التطور البشري الاقتصادي والاجتماعي والعلمي على وجه الخصوص، مولداً ضغوطاً متزايدة وغير محتملة للإنسان على الأرض وعلى الموارد الأخرى، حيث كان على معدل المواليد، أو (معدل الخصوبة الكلي) أن يتكيف مع وضع تاريخي لم يسبق له مثيل، حيث أصبح الرجال والنساء –وبفعل فوائد محو الأمية وزيادة مستوى التعليم– أكثر انفتاحاً في التفكير، وبالتالي نأوْا عن ظاهرة التكاثر من قوة الله سبحانه وتعالى. بدأ هؤلاء من الحد من تكاثرهم، وبالتالي أصبحت هذه الظاهرة تعتبر مشروعة، بفضل تأخر سن الزواج، ولكن في الغالب من خلال استخدام وسائل منع الحمل، وأحياناً عندما لا تتوفر وسائل منع الحمل أو عدم فعاليتها، يتم اللجوء إلى الإجهاض المتعمد.

قد تنتشر هذه الظاهرة الكونية، على مدى قرون أو عقود. لكن على الأرجح أن جميع المجتمعات ستتبنى هذه الطريقة، بوتيرة عالية أو منخفضة. مرت معظم البلدان العربية، من المغرب إلى سلطنة عمان، بالطرق ذاتها. فبعد الكثير من التردد، وحتى سنوات السبعينيات والثمانينيات، أصبح انخفاض معدل الخصوبة "العربية" حتمياً. ومع استثناءات قليلة، بشكل أساسي عندما تكون السياسة أو الأقليات/الأغلبيات تتداخل مع الديموغرافيا؛

سواء في العالم بشكل عام أو في البلدان العربية. هذا ما أوجد مفهوم "الخصوبة السياسية"، فعندما يتوقف تأثير العوامل العادية المؤثرة على الخصوبة، كالتحضر، التصنيع، مستوى التعليم . إن رفاهية الأسرة وإنجاب الأطفال يعتبر أمراً ثانوياً بالمقارنة مع المصالح العليا للأمة. هذا صحيح، خصوصاً في السياق الفلسطيني والإسرائيلي، حيث التحولات في الخصوبة والديموغرافيا لم تتبع الطريق الكلاسيكي (Anson, 1996; Courbage, 2005, 1999; Fargues, 2000; Khawaja, 2006, 2000).

إن الرأي القائل بأن ارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني السريع قد يصبح سلاحاً في يد الأمم والدول المتصارعة، ينطبق أيضاً على الجماعات الفرعية التي تناضل وتكافح من أجل الهيمنة داخل بلد ما. ممكن ذكر الحالة الإسرائيلية هنا : يهود/ فلسطينيون، متدينون/ علمانيون، شرقيون/ غربيون . . . ولكن أيضاً في العديد من البلدان العربية: سوريا، لبنان . . . وبالتالي الحالات المعروفة والشهيرة لكل من فلسطين/ إسرائيل، كأعمال الباحثة الفلسطينية روضة كناعنة (Kannaneh, 2002)، أو الباحثة الكندية جاكلين بورتوغيز (Portuguese, 1998) تبين واقع الخصوبة السياسية.

يعارض بعض الباحثين هذا المفهوم للخصوبة السياسية. ومع ذلك، كيف يمكن أن نصدّق أن ما يعتبر المصلحة العليا للأمة أو للدولة، هو نقطة انطلاق محددة للسكان كافة، من أجل تعبئة الشباب لحروب طاحنة وللموت في سبيل الوطن، وفي الوقت نفسه الرفض بقبول أن هؤلاء الشباب أنفسهم (من كلا الجنسين) قادرون على القيام بتربية الأطفال فوق أو تحت كل ما كان يعتبرونه في مرحلة ما من حجم مثالي لعائلاتهم. . . من أجل المصالح العليا لهذا الوطن الواحد.

2 . مسألة الأعداد

تشكل فلسطين حالة دراسية ممتازة لمثل مسائل كهذه. وهي : فالنكبة وما رافقها من هجرة سبقت النزوح في عام 1948، أدت إلى حالة فريدة من نوعها، حيث أصبح 50% من الفلسطينيين يعيشون في فلسطين التاريخية، و50% منهم يعيشون خارج فلسطين؛ في الشتات المجاور أو البعيد (Lindholm, 2003). ظروف مماثلة نجدها في لبنان، حيث ما يقرب من 50% من اللبنانيين يعيشون في الخارج. وكذلك في حالة مصر، مع نسبة أقل بكثير من 5–10% يعيشون في الخارج. بالنسبة لأعداد الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين وخارجها، فهي غير دقيقة وتخضع للتشكيك من قبل بعض الساسة الإسرائيليين. هل يقترب مجموع السكان من 3 إلى 4 ملايين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ؟ (Zimmerman et al.,2006). المسألة، لا تزال محل جدل كبير، ولها الكثير من التأثيرات الأيديولوجية، وبخاصة في مسألة ما يسمى بمعركة الأرقام. كذلك أعداد الفلسطينيين في الشتات، تناقش لأسباب سياسية، وبخاصة في حالة كل من الأردن ولبنان. ففي دراسة عن "حق العودة"، كنت مضطراً لعنونة مقالتي بعنوان: "ديموغرافيا الفلسطينيين: بريق الأرقام الذي لا يحتمل". في العام 2000، قدر عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج ما بين 3 ملايين من قبل مكتب الإحصاء الأمريكي إلى 5.2 مليون كحد أقصى من قبل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. حددت التقديرات الرسمية من قبل الجهاز المركزي (Courbage, 2002) للإحصاء الفلسطيني الرقم ب 4.5 مليون نسمة.

يجزم التحليل الديموغرافي لهذه الأرقام، مقارنة مع عدد الفلسطينيين قبل العام 1948، ومع الأخذ بالاعتبار كل من أولئك الذين يعيشون في فلسطين وخارجها، بأن هناك مبالغة في تقدير عدد اللاجئين

في العام 1948 والمتمثل بنحو مليون شخص. "معركة الأرقام" متجذّرة بعمق في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لكن لا ينبغي أن يكون هذا عقبة في وجه التوصل لأرقام أكثر دقة وواقعية.

3. ديموغرافيا اللاجئين

مفهوم اللاجئين ليس مفهوماً واضحاً. فهو مفهوم يشير إلى فئات سكانية معقدة هجرت قسريا، وبالتالي تشمل فئات تفتقر إلى الحماية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأخرى عديمة الجنسية وبلا دولة. بالمقابل مفهوم المهاجرين أكثر وضوحا. حيث يشير إلى الحراك السكاني الغير مرتبط بالاقتلاع ألقسري. وتكون الأسباب الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية لها هي الغالبة. وينطوي مفهوم الهجرة عادة على الإقامة في الخارج، أو وجود نية للبقاء في الخارج لمدة سنة على الأقل أو أكثر. وقد باتت دراسات اللاجئين اليوم حقلاً دراسياً بحد ذاته على الرغم من أنها حديثة العهد نسبياً[1].

ينبغي أن تكون دراسات اللاجئين عموماً متعددة التخصصات، وتقوم على أساس التخصصات المتداخلة ونهج من الأسفل إلى الأعلى. تنطوي هذه الدراسات على مزيج من الدراسات الأكاديمية، والبحوث والمحاضرات أو الأنشطة المناصرة. التفريق بين العلم و الأنشطة المناصرة أمر صعب في حقل دراسات اللاجئين، لأنه من الصعب الإبقاء على مسافة مقبولة بين الراصد والمرصود أو الباحث والمبحوث. فدراسات اللاجئين تحاط غالبا بشبكة معقدة من الأفكار والإنتاج المعرفي المشبعة بالحاجات وبالخوف وباللاعقلانية وبالعاطفة. المعضلة الكبرى في دراسات اللاجئين هي حل التناقضات بين الأكاديميا من ناحية، والأفكار الناتجة عن الأنشطة المناصرة من الناحية الأخرى.

تزيد قضايا اللاجئين عادة المخاوف الأمنية. فهناك تهديدات كامنة للسكان الأصليين، حيث في كثير من الأحيان ينظر إلى اللاجئين ك "عدو من الداخل". وتختلف الأرقام تحت تأثير الحراك السكاني المستمر، مثل التدفقات (الهجرات) نحو منطقة الخليج أو باتجاه أوروبا، التي من الصعب رصدها. والإقامات ذات الأصول السكانية المتعددة التي أصبحت شائعة في كثير من البلدان. وهذه هي الصعوبة الكبرى في حقل دراسات اللاجئين، وكذلك دراسات الديموغرافيا التي تعالج قضايا اللاجئين، وهو ما يضفي صعوبة خاصة عند التعامل الأكاديمي مع التركيبة السكانية في فلسطين أو في إسرائيل، أو قضايا اللجوء والشتات.

تشمل إحصاءات اللجوء الصادرة عن الأونروا عيوبا كثيرة منها :

- إنها تغطي فقط اللاجئين الفلسطينيين الذين تقدم لهم المساعدة، بينما يتم حذف اللاجئين غير المشمولين بالمساعدة.
- تشمل الأرقام الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، ولبنان وسوريا فقط. ولا تشمل هؤلاء اللاجئين الذين فروا في سنوات 1947–1949، ولم تحتسب أعداد أحفادهم الذين يعيشون في

[1] مثلا تم إنشاء برنامج دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد في العام 1983 وهو يعتبر من أقدم المراكز البحثية التي تعنى بشؤون اللاجئين في العالم. وتم إصدار مجلة دراسات اللاجئين، منذ 20 عاما فقط (Al-Qudsi, 2000;Abu Helwa and Birch, 1993, Chatty, 2007, Voutira and Giorgia, 2007, Weighill, 1997).

مصر والعراق ودول عربية أخرى، ناهيك عن أوروبا وأمريكا، كما حذفت أعداد اللاجئين الذين يعيشون داخل إسرائيل والقدس المحتلة.

عدد اللاجئين وغير اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لإحصاءات الأونروا، 2005:

	اللاجئون	غير اللاجئين	المجموع	نسبة مئوية للاجئين
الضفة الغربية	772.000	1.573.000	2.345.000	%33
قطاع غزة	1.050.000	366.000	1.416.000	%74
إسرائيل	285.000	915.000	1.200.000	%24
الأردن	1.900.000			
لبنان	420.000			
سوريا	455.000			

على الرغم من هذه القيود، ينبغي أن تكون دراسة ديموغرافيا اللاجئين ذات أولوية، لأولئك الذين يعيشون في المخيمات أو خارجها. وعادة ما يشكل اللاجئون الفئات الأكثر ضعفاً لأسباب اقتصادية وسياسية. فالديموغرافية هي أداة أساسية لدراسة أوضاع اللاجئين المعيشية المتردية من خلال تحليل الوفيات، والزواج المبكر، والطلاق، والخصوبة، والهجرات . . . الخ.

يمكن اعتبار التعداد السكاني الفلسطيني للعام 2007 ثروة هائلة من المعلومات. والسؤال رقم 54 فيه هو حول وضع اللاجئ: اللاجئ المسجل، اللاجئ غير المسجل، وغير اللاجئ. هذا يوفر دراسة متطورة من الخصائص التفاضلية للاجئين وغير اللاجئين. والمؤشرات الديموغرافية هي أدوات مهمة لتقييم الضعف والحرمان، وما إلى ذلك أو على العكس، فهي معايير جيدة للحياة أو التقارب والاندماج داخل المجتمع عموماً. قام مروان خواجة، (Khawaja, 2002) بأبحاث رائدة في هذا المجال. وهناك اليوم الكثير من الدراسات المسحية التي تستهدف اللاجئين، مثل المسح الذي قامت به المؤسسة النرويجية للبحوث، في العام 1999، والمسح السكاني الفلسطيني للعام 1995، والمسح الصحي للعام 1996، ومسح المخيمات الأردنية للعام 1999، ومسح المخيمات اللبنانية للعام 1999.

4. علم السكان الكمي: ما الذي يدرسه؟

في هذا القسم، سنقدم لمحة حول بعض الأدوات الأساسية لعلم السكان.

1.4 التركيبة العمرية – الجنسية للسكان

من السهل الحصول على هذه البيانات، التي عادة ما تكون متوفرة في التعدادات السكانية والدراسات المسحية، التي تعتبر من الأدوات المهمة جداً للديموغرافيا:

- تسمح بقياس مستوى الخصوبة بسرعة وبقوة، حيث هو أهم عنصر من عناصر النمو السكاني.
- تساعد كذلك على تقييم الفروق بين الجنسين من خلال نسبة الجنس حسب العمر: التمييز بحق

الفتيات الصغيرات من 0–4 سنوات (ارتفاع وفيات الرضع والأطفال، الهجرة التفاضلية عند البالغين خلال سنوات 20–44، وما إلى ذلك).

- التوزيع حسب الفئات العمرية العريضة: 36% من اللاجئين الفلسطينيين هم تحت سن 15 عاماً مع وجود اختلافات كبيرة بين قطاع غزة: 46% ولبنان: 30%، هذه المعطيات تشير إلى الفروق في معدلات الخصوبة بين هذين المعيارين.

- معدل الإعالة: وهو من المؤشرات المفضلة لغير الديموغرافيين، حيث يشير إلى نسبة الفئات السكانية الغير فاعلة (من سن 0–14 عاماً + 65 سنة فما فوق) مقارنة بالفئة الفاعلة من السكان (15–64 سنة).

- يعكس هذا إمكانات النمو السكاني في المستقبل (وهذا أكثر تعقيداً ومن الصعب شرحه وتفسيره)، ويعرب التركيب العمري عن الزخم السكاني، وقدرته على مواصلة النمو حتى لو انخفضت معدلات الخصوبة بشكل حاد. وبخاصة بالنسبة إلى قطاع غزة، حيث 44% منهم تقل أعمارهم عن 15 سنة. ويرتبط ذلك بإمكانية تصاعد العنف الناجم عن الزيادة في طفرة "أعداد الشباب"، والمعممة من قبل صموئيل هنتنغتون في أطروحته الشهيرة "صراع الحضارات"، والمؤشر هو ببساطة، نسبة الشباب الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15–24 عاماً لمجموع السكان، أو لهؤلاء "الحكماء" من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و64 عاماً.

2.4 معدل وفيات الرضع والأطفال

يعتبر الحد من وفيات الرضع والأطفال من أهم الإنجازات التي تحققت في فلسطين. ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى كفاءة الخدمات الصحية الفلسطينية التي تقدم إما من قبل وزارة الصحة الفلسطينية، وإما من قبل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أو من قبل الخدمات الصحية المقدمة من قبل القطاع الأهلي. يعد هذا مؤشراً جيداً من الناحية الأنثروبولوجية للاستقرار في الأسرة وفي التماسك الاجتماعي (بمعنى، وفيات الرضع من نحو 25 في الألف أقل مرتين تقريباً من سياق أكثر ثراءً وأكثر سلماً في دول مثل المغرب ومصر. . . ألخ). معدل وفيات الرضع في قطاع غزة، ليست مختلفة عن الضفة الغربية حيث تبلغ: 30.7 مقابل 25.5 بالألف، في منتصف هذا العقد رغم الظروف المعيشية السيئة السائدة في القطاع.

كذلك، تعتبر مؤشرات الوفيات هذه، مؤشرات صادقة للتدليل على التمييز الجندري (النوع الاجتماعي) ضد الفتيات، ويفترض أن يكون هذا التمييز واضحا، لاسيما في الأسر الأبوية (الأسر التي تفضل إنجاب الذكور على الإناث)، وفي سياق الانخفاض السريع للخصوبة. ويستند قياس التمييز ضد الإناث إلى النسب الشاذة في وفيات الأطفال الإناث مقابل الذكور. يلاحظ أنه إذا كان معدل وفيات الأطفال هو نفسه للبنين والبنات، فإن هذا يعني أن نسبة التمييز ما زالت قائمة بما يقرب من 15–20%. وفي فلسطين، نسبة 1.06 مماثلة لتلك التي في لبنان 1.05، وأقل بكثير من تلك التي في مصر وسوريا 1.12 و1.13 على التوالي.

3.4 الخصوبة

تعرف الخصوبة على أنها استعداد مجتمع ما على إنجاب الأطفال، وتقاس من خلال مؤشرات عدة من بينها الأكثر شيوعاً، وهي:

- معدل المواليد الخام: هو عدد المواليد بالنسبة لعدد السكان (مضروبة في الألف). يختلف من 50-60 في الألف في المراحل الأولى للتحول الانتقالي الديموغرافي إلى أقل من 10 في الألف في نهاية المرحلة الانتقالية.

- معدل الخصوبة الكلي: وهو مقياس مركب مرتبط بعدد الأطفال الذين ستنجبهم امرأة بين سن البلوغ وانقطاع الطمث، وذلك ما بين 15 و50 عاما. وتتراوح بين نحو ثمانية أطفال أو أكثر في المراحل الأولى للتحول الديموغرافي (مالي، النيجر، ولكن أيضا اليهود الحريديم في القدس . . .) لأقل من طفل واحد في بعض مجتمعات التي تجاوزت المرحلة الانتقالية (شمال ايطاليا، ألمانيا الشرقية).

- التكافؤ (Parity)، أي عدد الأطفال المولودين من قبل امرأة في نهاية سن الإنجاب: هذا يختلف عن معدل الخصوبة الكلي، فهو مقياس حقيقي (وليس مؤشراً متخيلا). ومع ذلك، فإنه لا يعكس الظروف الحالية، وإنما الماضي البعيد. وعلى سبيل المثال، هذا المعدل يساوي 7.7 أطفال لكل امرأة سبق لها الزواج في فلسطين، 7.3 أطفال/ امرأة في الضفة الغربية، و8.3 أطفال / امرأة في قطاع غزة، في حين أن معدل التبديل أو الإحلال هو 2.1 طفل/ امرأة فقط.

تحدد الخصوبة حجم السكان في المستقبل أكثر من أي مقياس آخر: وفيات، هجرة وما إلى ذلك. لكن الخصوبة هي أيضاً مؤشر مهم على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية للسكان بوجه عام، كما هو الحال بالنسبة للفلسطينيين واللاجئين. كما يعتبر مستوى الخصوبة مؤشرا هاما على الوعي الجمعي للمجتمع. وهذا صحيح بشكل خاص في حالة الفلسطينيين، لاجئون وغير لاجئين على حد سواء. وبالتالي، مؤشرات الخصوبة مثل معدل الولادة أو معدل الخصوبة الإجمالي هم نوعان من اختبار روشالش (Rorschash's) لقياس مستوى الوعي الوطني.

ينبغي رصد المنحنيات البيانية الحديثة للخصوبة الفلسطينية بعناية، مع الأخذ بالاعتبار نموذج "الخصوبة السياسية" الذي لا يزال يؤثر في السياق الفلسطيني/ الإسرائيلي، وإلى حد ما في البلدان المجاورة؛ مثل سوريا، ولبنان والأردن. في هذا الوضع السياسي المضطرب للغاية، لا تستسلم مستويات الخصوبة والخصائص لعوامل التحديث أو الحداثة مثل التحضر، وانتقال نسبة عالية من السكان الفاعلين الى القطاع الثالث ومستوى التعليم فقط ولكن تخضع أيضا إلى دوافع سياسية، وبالتالي، نعود هنا الى "معركة الأرقام" أو "الانتقام من المهد".

على كل حال، قبل الانتفاضة الثانية في العام 2000، بدأت الخصوبة بالانخفاض في كل مكان في فلسطين، ولكن المثير للاهتمام ليس عند اليهود في إسرائيل. إلا أنه على الرغم من وجود اتجاه عام في انخفاض معدلات الخصوبة، من الجدير أن نلاحظ استمرار الفوارق في معدلات الخصوبة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، النسبة الأكبر للخصوبة في قطاع غزة كانت 23% في العام 1999، ووصلت إلى 42% في العام 2004.

وخلافاً للحكمة المسلمة بها لدى البعض، فإن اللاجئين ليسوا أكثر خصوبة من السكان غير اللاجئين، وليس هناك حالات ذات دلالة فارقة في أوساط اللاجئين المقيمين في المخيمات أو خارجها. وقد شدد مروان خواجة في دراساته حول خصوبة الفلسطينيين في لبنان والأردن، على عامل حاسم وهو تأثير السياق العام في البلد المضيف على الخصوبة، مثبتا أنه حتى الفلسطينيون الذين يعيشون في المخيمات، لا يشكلون جماعة جزئية منعزلة كونهم يتأثرون بشدة بالتوجهات والمواقف والسلوك للبيئة المحيطة بهم. وهكذا، في لبنان، قبل عشر سنوات (1995–1998) شكل معدل الخصوبة الإجمالي لدى اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات، 3.03 طفل/ امرأة، نصف لاجئي قطاع غزة: 7.50 طفل/ امرأة، وأقل من الثلث مقارنة مع الذين يعيشون في الضفة الغربية. وبالمثل، فإن معدلات الخصوبة بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن منخفضا مقارنة مع لاجئي الضفة الغربية.

هناك مجال أساسي آخر، في الدراسات الديموغرافية الكمية، هو محددات الخصوبة: كالمحددات التقريبية، والمحددات الاجتماعية والاقتصادية، ومحددات ما يسمى بالاستشعار عن بعد: مثل الأيديولوجيا والدين وما إلى ذلك. سنشير هنا في الغالب، إلى الحالة الفلسطينية.

1.3.4 المحددات التقريبية:

الرغبة في إنجاب الأطفال

الرغبة في إنجاب الأطفال كان ولا يزال مرتفعاً بين الفلسطينيين، لكن ليس مرتفعاً كما يمكن للمرء أن يتخيل وفقاً لنموذج الخصوبة السياسية، حيث العدد المثالي هو تقريباً أربعة أطفال: هذا الرقم أيضاً هو الحجم المفضل لحوالي 40% من العائلات الفلسطينية في الضفة الغربية، و32% فيما يتعلق بقطاع غزة، حيث الأفضلية لعائلات أكبر عدداً مقارنة مع الضفة الغربية. هذا له علاقة أيضاً مع تركيبة العائلة. ليس للزواج أو «الزواج العربي» قواعد معينة، لكن يلاحظ أن كثيرا من من حالات الزواج هذه ما زالت ممارسة خاصة كالزواج بين أبناء العمومة، أو داخل العائلة/ الحمولة، حيث تصل النسبة إلى 32% في قطاع غزة، مقارنة مع 25% في الضفة الغربية.

أنماط الزواج

هناك افتراض بوجود الزواج المبكر وعلى نطاق واسع في المجتمعات العربية والإسلامية، حيث الرغبة في الإنجاب مرتفعة للغاية. هذه ليست الحالة الشائعة في كافة المجتمعات بالضرورة، فهناك حالات تشير الى وجود نسب عالية من العزوبية في أعمار متقدمة، أو تصل حتى نهاية فترة الإنجاب (مثل بلدان المغرب العربي، ودول البلقان وغيرها). وفي الحالة الفلسطينية، هناك اختلافات كبيرة في متوسط أعمار الزواج حسب حالة اللجوء. وبالتالي، فإن متوسط العمر عند الزواج يتراوح من قيم منخفضة كما الحال في قطاع غزة: 20.7 سنوات إلى قيم أعلى تصل إلى 25.3 سنوات للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبالتالي نسبة قريبة جداً من سن الزواج القائمة عند اللبنانيين "العاديين".

هناك العديد من المخاطر الاجتماعية والنفسية الناجمة عن ارتفاع معدلات العزوبة. التي تصل الى سن الثلاثين من العمر، حيث من المفترض في هذا العمر، حسب التقاليد الفلسطينية والعربية، أن تكون جميع النساء متزوجات، لكن نجد أن هناك حوالي 35% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (نساء ورجال) غير متزوجين، (مقابل 14% في قطاع غزة).

وسائل منع الحمل

كانت وسائل منع الحمل من "المحرمات" في الديموغرافيا الفلسطينية. يذكر أن المسح السكاني والصحي الأول الذي أعد في الأراضي الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو في العام 2005، لم يشمل مادة عن وسائل منع الحمل البتة، بينما في البلدان الأكثر تشدداً في مسألة الإنجاب والأكثر محافظة مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى قامت بتطوير مادة مهمة في هذا الموضوع. منذ ذلك الحين، لقد تغيرت الأمور، حيث في العام 2004، أصبحت فلسطين دولة مشابهة لدولا أخرى من حيث نسب استخدام النساء لوسائل منع الحمل، حيث وصلت في الضفة الغربية إلى 55% وفي قطاع غزة، إلى 43%، وهناك عدد أكبر من سكان الضفة الغربية الذين يعتمدون على وسائل حديثة مثل حبوب منع الحمل واللولب41% مقابل 32%. لم يعد عامل الدين يمثل عقبة منذ أن عبر عنه فقط 1% كسبب ديني من قبل المستجوبين/ الذين شملهم المسح بعدم استخدام هذه الوسائل. يلاحظ أيضاً أن نسبة استخدام وسائل منع الحمل بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تقترب من النسب العالمية (66% منهم 53% يستخدمون الوسائل الحديثة في العام 1999).

الإجهاض

أصبح الإجهاض مسألة مهمة في فلسطين، بعد أن أظهرت الأرقام التي أتيحت على الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة الفلسطينية في العام 2003، والتي أظهرت ارتفاعا غير متوقعا في نسبة الإجهاض (11.1% لكل ولادة). ومنذ ذلك الحين، لم تعد هذه الأرقام والمعطيات تنشر على موقع وزارة الصحة. وقد يشير هذا إلى أن مسألة الإجهاض، أصبحت هي الأخرى من "المحرمات" مثلها مثل وسائل منع الحمل في سنوات التسعينيات.

الفصل بين الزوجين

أثر ارتفاع معدل الهجرة، إلى دول الخليج تحديداً، على الروابط الزوجية، حيث تعتبر أحد العوامل على الرغم من أنها عامل ثانوي نسبياً، إلا أنها عامل مؤثر يحول دون الخصوبة (الشيء نفسه، يمكن أن يقال عن الرجال المتزوجين المعتقلين في السجون الإسرائيلية).

2.3.4 محددات اجتماعية – اقتصادية

مستوى التعليم

يعتبر مستوى التعليم، مؤشراً رئيسياً على معدل الوفيات والخصوبة وخاصة بالنسبة للمرأة باعتبارها العنصر الأكثر أهمية في التحول الديموغرافي. هذا لا ينطبق على فلسطين، كما ينطبق على غيرها من بلدان العالم الثالث، لأنه، ولأسباب تاريخية معينة ترتبط بوجود خدمات الأونروا، والهجرة الخارجية الواسعة وغيرها من الأسباب، كان التعليم بين الفلسطينيين أكثر انتشارا مقارنة بدول العالم الثالث الأخرى التي لا يزال التعليم فيها أكثر نخبوية وبالتالي كان له تأثيرا هاما على معدلات الوفيات والخصوبة.

إلى جانب ذلك، من المرجح أن يكن النساء الفلسطينيات المتعلمات أكثر وعيا سياسيا، وأكثر وعياً للدور الإستراتيجي لعامل الديموغرافيا في المسألة الفلسطينية. فيلاحظ بروز نمطا شاذا يتمثل في انخفاض معدلات الخصوبة بين الأميين وبين النساء الأقل تعليما، في حين يلاحظ أن هذه النسبة ثابتة أو حتى أنها تزداد بشكل

طفيف لدى النساء اللواتي أنهين التعليم الثانوي أو الجامعي. وخلال الانتفاضة الأولى، زادت معدلات الخصوبة عند النساء الأكثر تعليماً، في حين أنها بقيت ثابتة أو انخفضت قليلاً عند النساء الأقل تعليماً.

المشاركة في قوة العمل ونوع النشاط

تبدو الأمور متكافئة، حيث تنخفض الخصوبة لدى المرأة العاملة في فلسطين. فنسبة الأناث الفاعلات في فلسطين هي أقل مما كانت عليه في العديد من الدول العربية ويعود ذلك لمجموعة من الأسباب المعقدة: مجتمع عائلي ومحافظ، ندرة فرص العمل بأجر مدفوع، أعمال محدودة أو محتكرة من قبل الرجال، والمسائل الأمنية ذات الصلة بالاحتلال الإسرائيلي، وما إلى ذلك. المعطيات القديمة حول هذا، أصبحت على الأرجح غير صالحة وغير مطابقة للواقع، حيث تنص المعطيات هذه على أن نسبة الإناث العاملات من المفترض أن تكون منخفضة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية. حوالي 8% في سنوات التسعينيات، ووصلت إلى 13.2% في العام 2003، و14.4% سنة 2006، نصف ما بلغته الإناث في المغرب وتونس، أقل من واحد لكل سبعة عمال هي امرأة. هذا الانخفاض في معدل العمالة لدى الإناث له تأثير واضح على ارتفاع معدل الخصوبة.

الريف، والسكان الفاعلون العاملون في الزراعة

عادة ما يكون العيش في المناطق الريفية، والعمل في الزراعة من العوامل الهامة في ارتفاع نسبة الخصوبة. لكن الأمر ليس كذلك في الحالة الفلسطينية، حيث معدل الخصوبة الإجمالي متقارباً بشكل كبير بين التجمعات السكانية الثلاث (سكان الريف: 4.6، سكان المدن 4.7، سكان المخيمات 5.1).

مستوى الدخل

غالبا تأخذ علاقة الخصوبة بمستوى الدخل شكل المنحنى (U). فعندما يزيد الدخل، تميل معدلات الخصوبة إلى الانخفاض، وذلك على الرغم من أنه ارتفاع مستوى الدخل يمكن الآباء من تربية المزيد من الأطفال، ومن ضمان مستوى معيشي لائق لهم. إلا أن الطلب على السلع الاستهلاكية والترفيهية والثقافية والسفر. . .الخ يزداد كذلك، بحيث تتناقض هذه العوامل مع المواقف الأسرية والظروف المساندة للإنجاب في الحياة، وهو ما يؤدي في المحصلة الى انخفاض معدل الخصوبة.

4.4 الإسقاطات السكانية

تعتبر الإسقاطات السكانية تتويجا لتحليل الديموغرافيا الكمية. فلا يمكن رسم خطط اجتماعية واقتصادية سليمة دون توفير تحليل ديموغرافي سليم، ومن أهمها الإسقاطات السكانية. ولاتعتبر تقنيات الإسقاطات السكانية، حتى بواسطة الوسائل الأكثر تطوراً والأكثر فاعلية صعبة. فاليوم، وبفضل برامج الحاسوب وأجهزة الكمبيوتر، أصبح من الممكن إعداد الإسقاطات السكانية عالية التطور، خلال بضع ساعات، في حين، كنا نحتاج لذلك أسابيع وأشهراً كاملة قبل حوالي عشرين عاماً.

الطريقة الأكثر فعالية لإعداد الإسقاطات تتكون من خلال:

- إسقاطات السكان، ليس جميع السكان، وإنما مجموعات متفرعة حسب العمر والجنس مع المساعدة من خلال جداول الحياة، إذا كانت متوفرة، أو نماذج جداول الحياة إن لم تكن متوفرة.

- إسقاطات المواليد بحسب الجنس، هناك تقريباً، في كل مكان في العالم، 105 من المواليد الذكور مقابل 100 من المواليد الإناث. هذا ما يطلق عليه نسبة الجنس عند الولادة. يمكن أن تزداد نسبة الجنس عند الولادة في بعض البلدان لتصبح 115–120 (الصين، شمال الهند، وبلدان الشرق الأقصى . . . ألخ) حيث التخلص من الأجنة الإناث يتحول إلى فعل ممارس،
- دمج التدفقات من الولادات الحديثة في عدد السكان.
- اتّباع الأفواج الجديدة من حديثي الولادة، الذين يصبحون ضحايا بحسب العمر والجنس، بفضل نفس جداول الحياة أو معدلات الوفاة بينهم.
- إضافة صافي الهجرة الدولية؛ أي الفرق بين المهاجرين والعائدين، عند العمل على الصعيد الوطني والهجرات الداخلية على المستوى المناطقي.
- حوسبة عدد الناجين من هؤلاء المهاجرين.
- حوسبة المواليد الجدد بين هؤلاء المهاجرين وإضافتهم.

لا تكمن الصعوبة الأساسية للإسقاطات السكانية في الأسلوب، ولكن في الافتراضات. وطالما أن الإسقاطات السكانية، غير معدة لاستخدامات الديموغرافيين بل لمخططي وصانعي السياسات والسياسيين وعامة الناس، فإنها يجب أن تكون في الوقت نفسه، شديدة الإقناع وشديدة الوضوح، وهذا يبدو متناقضاً. هذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة لفلسطين، حيث الأرقام، تمت مناقشتها كثيراً، لأسباب موضوعية وذاتية.

وهنا، على سبيل المثال، نعرض نتائج أربعة من التوقعات السكانية لفلسطين في العام 2025:

- الأمم المتحدة : 6.553.000
- مكتب الإحصاء الأمريكي : 5.679.000
- مكتب المراجع السكانية : 6.200.000
- يوسف كورباج : 6.110.000
- كيف يمكن لهذه الأرقام أن تكون مقنعة؟

يمكن أن تكون كذلك من خلال عملية رصد مصادر البيانات، مع تجنب الاعتماد على مصدر وحيد للخصوبة، الهجرة أو الوفيات. . . ألخ. ولا بد من التحقق من مصادر البيانات، سواء كانت تزود من قبل التعدادات السكانية، أو الدراسات المسحية، أو دوائر التسجيل المدني، أو وزارة الصحة . . . ألخ .

كذلك يجب أن يكون هناك تناسق داخلي بين البيانات، على سبيل المثال:

- لا يمكن لنسبة المواليد في سنة معينة أن تكون مختلفة عن عدد التلاميذ المسجلين في المدرسة بعد مرور ست سنوات.
- يجب أن يكون هناك تلاؤم بين أعداد الأشخاص المسجلين في القوائم الانتخابية والسكان البالغين.

- إذا كان الزواج يشهد انخفاضاً، فمعدلات الخصوبة كذلك ستنخفض أيضاً.
- إذا كانت أعداد النساء غير المتزوجات عالية، وإذا كانت نسب استخدام وسائل منع الحمل في زيادة، ونسب الإجهاض أيضاً في ارتفاع، النتيجة النهائية ستبين بالتأكيد انخفاضاً في معدل الخصوبة.
- قد يكون هناك تقارب في الاتجاهات مع البلدان المجاورة، وذلك بسبب العولمة، وبسبب الآثار غير المباشرة. لذلك، يجب استخدام اختبارات عدة ذات تناسق، وفي فلسطين ربما أكثر من أي مكان آخر، لأن الديموغرافيا هي مسيّسة أكثر من أي مكان آخر.
- في العادة، ينبغي للمرء أن يأخذ في الاعتبار جميع العوامل المحددة للمقاييس الديموغرافية التقريبية والمحددات الاجتماعية والاقتصادية. لكن هذه مهمة مستحيلة، فقط واحدة أو اثنتان على الأغلب يمكن التعامل معها، على سبيل المثال، مرحلة التحضر، ومستوى تعليم المرأة. في هذه الحالة، هناك احتمال أكبر لوضع إسقاطات قوية، مع ميزة إضافية، أن هذا النموذج يسهل تفسيره لغير الديموغرافيين.
- يتم الاحتفاظ إلى ما لا نهاية ببعض السمات التعليمية (مع وجود استثناءات ضئيلة جداً) فوق سن معينة.
- سوف يزداد المستوى التعليمي للمرأة خلال أفق زمني للإسقاطات، مع أفواج أكثر من الشباب والمتعلمين للاستعاضة عن مجموعات كبار السن والجماعات الأقل تعليماً في المجموعة العمرية لفترة الخصوبة: 15–49 عاماً.

5. أساليب البحث الكيفي في علم السكان:

تكاد تكون الأدبيات المتوفرة حول المنهج الكيفي في اليموغرافيا معدومة، وكمثال على ذلك، في المعهد الذي أعمل فيه في باريس، أي المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية، هناك حوالي 500 مرجع (على الأقل) حول أساليب البحث الكمي في الديموغرافيا، منها 5 مؤلفات فقط حول المناهج الكيفية (فقط باللغة الفرنسية). مع بعض الصعوبات، يمكنني العثور على قراءات قليلة باللغة الانجليزية (Casterline, 1997;Fricke, 1997; Kertzer and Fricke, 1997; Knodel, 1992, Obermayer, 1997).

يعتبر معظم الديموغرافيين المناهج الكيفية مكملة للمناهج (الكمية) التقليدية، وليست بديلة عنها. ومع ذلك، هناك تنامي لشعبية بعض أساليب البحث الكيفي كالمقابلات غير الموجهة والمجموعات المركزة والتقييم السريع بالمشاركة.

يعتبر الأسلوب البحثي الكيفي الأكثر شيوعاً في علم السكان هو المجموعات المركزة، حيث يتمثل هذا الأسلوب في اختيار مجموعة صغيرة من الأفراد لدراستها وتعميم النقاش حولها بمواضيع محددة مسبقاً من قبل الباحث. ومن ثم تثار مناقشات جماعية مركزة حول مجموعة ضيقة من المواضيع. يتبع الميسر أو الموجه للنقاش، المبادئ التوجيهية لتقديم قضايا الحوار والنقاش، وطرح الأسئلة المفتوحة، وتشجيع

المشاركين على النقاش والتفاعل مع بعضهم البعض والمحافظة على مسار صحيح للنقاش. بالطبع يتم تسجيل الإجابات والنقاشات بالكامل، ومن ثم يتم طباعتها وتحليلها.

تساعد المجموعات المركزة، في بعض الأحيان، على إعادة النظر في بعض الأحكام المسبقة والأفكار النمطية ذات المعنى الشائع حول بعض العوامل المهمة للتحول الديموغرافي، مثل الانتقال من الخصوبة المرتفعة إلى الخصوبة المنخفضة. وأحد الأمثلة الشهيرة، هي العلاقة بين دعم الأطفال لآبائهم كبار السن. عادة، يعتبر انخفاض عدد الأطفال بأنه عامل سيؤثر سلباً على حجم الدعم المادي والعاطفي.

وقد أثبت جون نوديل، المختص في الديموغرافية الكيفية، من خلال المجموعات المركزة في تايلاند، أن الآباء كبار السن، ينظرون بايجابية عالية للحد من حجم الأسرة وعدم الخوف من النتائج المحتملة للانخفاض في عدد الأطفال، لأنه حتى لو أنهم ما زالوا يتوقعون الكثير من أبنائهم، اهتمامهم الكبير وانشغالهم ورغبتهم في استهلاك الخدمات والسلع هو أكثر تلاؤما أكثر مع الأسر صغيرة الحجم. إلى جانب ذلك، يرى المشاركون في المجموعات المركزة عدم وجود تناقض بين حجم الأسرة الصغير والدعم الكافي والضروري لكبار السن، حيث يعتقد، أنه حتى مع عدد قليل من الأطفال، سيكون هناك مثل هذا الدعم والمساندة. قد تكون الأسر الصغيرة الحجم أكثر استفادة في هذا الصدد، لأن القليل من الأطفال سيوفر إمكانية أفضل لتعليمهم على نحو كاف. وعلاوة على ذلك، سيكون الأطفال المتعلمون، أفضل حالاً من الناحية الاقتصادية، وتلبية للالتزامات المترتبة نحو الوالدين.

من جانب آخر، لدى العديد من الباحثين ملاحظات نقدية حول المجموعات المركزة كأسلوب بحثي. فالبعض يعتبر أن هذا الأسلوب هو مضيعة للوقت حيث غالباً ما يخلق نوعاً معقداً جداً من التفاعل بين المشاركين. كما أن الباحث هو، في الوقت نفسه، الفريق المضيف والمشارك والمراقب، حيث بالكاد يمكن اعتبار ووصف البيانات المنتجة ببيانات علمية، و بأي حال لا يمكن نقلها واستخدامها خارج هذا السياق. فتأثير "الناطق باسم" أو "مدلي المعلومات" قد يؤثر على النتائج ويشوهها. كما أن عناصر السير الذاتية "الببليوغرافيا" الفردية لا تجمع، ما يجعل من المستحيل التحقق مما إذا كان المشاركون صادقين أو فقط أرادوا إرضاء المراقب.

من تقنيات أساليب البحث الكيفي الأخرى المستخدمة في علم السكان المقابلات المعمقة الشبه موجهة والتي تعد تقنية من تقنيات جمع البيانات النوعية التي أجريت على أساس فردي. مثل المجموعات المركزة، حيث يتم اختيار بشكل مقصود ومدروس، المبحوثين أو مدلي المعلومات لإجراء مقابلات معهم حول خطوط معينة محددة تتألف من أسئلة مفتوحة.

يتيح السائل (الذي يقوم بإجراء المقابلة) للشخص الذي تجري مقابلته، فرصة كبيرة ليعبر عن التعريف الخاص به حول وضعه. هذه المقابلات، التي تجرى بشكل فردي، هي مناسبة لعمل تحقيقات في تجربة الشخص المستجوب لاستكشافات أكثر تفصيلاً للآراء والسلوك، حيث يمكن أن تشمل الأسئلة قضايا ومسائل حساسة: السلوك الجنسي وما إلى ذلك.

ميزة هذا الأسلوب هو أنه يحد من الاتصالات مع السكان إلى الضرورة القصوى. وبالتالي، تجنب إضاعة الوقت. ليس هناك حاجة أو ضرورة لإقامة طويلة الأمد، حيث يقوم على مجموعة من المبادئ التوجيهية

المنظمة التي تعتبر من الميزات للديموغرافيين، ما يجعل جمع البيانات الكيفية أكثر عملية وسهولة للتحليل المقارن بين المجتمعات.

ويعكس ازدياد شعبية الطرق النوعية، الوعي المتزايد للتعاون متعدد التخصصات، وبخاصة علماء الإنسان/ علماء السكان، وكذلك علماء الاجتماع، والمؤرخين، والاقتصاديين الذين أصبحوا أكثر مشاركة. ومع ذلك، فإن الاستخدام غير الحذر لهذه التقنيات، قد يؤدي إلى تحليلات سطحية وتبسيطية لوجهات النظر.

تعتبر الأساليب الكيفية في استخدام الديموغرافيا، بحكم تعريفها، بيانات غير كمية: الكلام بدلاً من الأرقام. ومع ذلك، فإن الفرق هو في بعض الأحيان غير واضح بالنسبة للأساليب الكمية، حيث يمكن للأحكام الضمنية أن تلعب دوراً في تفعيل إدخال المتغيرات للتحليل الكمي؛ حالة التجميع في فئة واحدة (الدين في إسرائيل . . .)، تصنيف الإجابات، اختيار شرائح معينة معروفة. ويمكن للأساليب الكيفية أن تشمل أساليب القياس الكمي، وأن تعتمد على الإحصاءات. ويلاحظ الآن، أن مجال التحليل الإحصائي للبيانات النوعية آخذ في التوسع. لذلك يمكننا القول في الحقيقة أن المنهج الكمي والكيفي هما قطبان من سلسلة متصلة، 100% كمي (مثل تقارير تحليل بيانات التعداد) و100% نوعي (مثل دراسة وفيات الأطفال في البرازيل، حيث لم تذكر معدلاً واحداً).

تتعامل المناهج وأساليب البحث الكيفي مع التحليل الجزئي (micro) بدلاً من التحليل الكلي (macro)، وهي تسعى إلى فهم العمليات على المستوى الفردي وليس على الصعيد الكلي. كما أنها شمولية وليست اختزالية وتفسيرية، وبنائية، وترتبط بالمدارس النقدية لما بعد الحداثة.

مصادر مختارة

منهجيات كمية في الديموغرافيا

Chesnais, Jean-Claude, The demographic transition : stages, patterns, and economic implications: a longitudinal study of sixty-seven countries covering the period 1720-1984, Oxford, New York, Clarendon Press, 1992, p 634.

Pressat, Roland, Demographic analysis: methods, results, applications, Chicago, 1972, p 498.

Pressat, Roland, Demographic analysis : projections on natality, fertility and replacement, INED, 2008, p 498.

Siegel, Jacob S., David A. Swanson, The methods and materials of demography Amsterdam, Elsevier Academic Press, p 819.

منهجيات كيفية

Casterline, John, Perez,,Aurora, and Biddlecom, Ann, "Factors Underlying Unmet Need for Family Planning in the Philippines", Studies in Family Planning, Vol. 28, No. 3, 1997, pp. 173-191

Fricke, Thomas, "The uses of culture in demographic research: a continuing place for community studies", Population and development review, n 4, December 1997, p. 825-832.

Kertzer, David and Fricke, Tom, "Anthropological demography: toward a new synthesis", Conference on Anthropological Demography, Chicago, London, The University of Chicago Press, 1997, p 294.

Knodel, John, "The Impact of fertility decline on familial support for the elderly : an illustration from Thailand", Population and development review, nº 1, march 1992, pp. 79-103.

Obermeyer Makhlouf, Carla, "Qualitative methods: a key to a better understanding of demographic behavior?", Population and development review, n 4, december 1997, p. 813-818.

اللاجئون والشتات

Al-Qudsi, Sulayman,"Profiles of refugee and non-refugee Palestinians from the Palestinians from the West Bank and Gaza", International migration, n 4, 2000, p. 79-107.

Abu Helwa Musallam, Birch Brian,"The demography and housing conditions of Palestinian refugees in and around the camps in Amman Jordan", Journal of Refugees Studies, N 4, 1993, p 403-413.

Chatty Dawn, "Researching refugee youth in the Middle East: Reflections on the importance of comparative research", Journal of Refugees Studies, N2, 2007.

Lindholm Schulz, Helena, The Palestinian diaspora : formation of identities and politics of homeland, London, Routledge, 2003, p 276.

Voutira Eftihia, Giorgia Donna, "Refugees research methodologies: consolidation and transformation of a field", Journal of Refuges Studies, vol. 20, N2, 2007.

Weighill Marie-Louise, "Palestinians in Lebanon: The politics of assistance", Journal of Refuges Studies, vol. 10, N3, 1997, p 294-313.

Sfeir-Khayat, Jihane, L'exil palestinien au Liban : Le temps des origines (1947-1952), Karthala, Paris, 2008, p 281.

الديموغرافيا والديموغرافيا السياسية الفلسطينية والإسرائيلية

Anson, Jon, Avinoam Meir,"Religiosity, nationalism and fertility in Israel", European journal of population, vol.12, n1, March 1996, p.1-25.

Courbage, Youssef, «Al rihan el dimografi fi el sira'a ala hawiyyat Falastine», Journal of Palestinian Studies, n 63, summer 2005, p. 68-91, in Arabic.

Courbage, Youssef,"The future population of Israel and Palestine", Population and societies, INED, n 362, November 2000, p 4.

Courbage, Youssef," Reshuffling the demographic cards in Israel/Palestine, Journal of Palestine studies, vol. XXVII, n 4, summer 1999, p. 21-39.

Courbage, Youssef,«Les députés israéliens et leurs enfants: La Knesset: une étude démographique», Revue d'études palestiniennes, n 21, automne 1999, p. 58-81.

Courbage, Youssef, Fargues Philippe, Christians and Jews under Islam, London; New York : I.B. Tauris, 1997, p 242.

Courbage, Youssef, «The population of Palestine», Population, an English selection, 'INED, vol.7, 1995, p.210-224.

Fargues, Philippe," Protracted national conflict and fertility change among Palestinians and Israelis in the twentieth century", Population and development review, n 3, September 2000, p. 441-482.

Kanaaneh, Rhoda Ann, Birthing the nation: strategies of Palestinian women in Israel Berkeley, University of California Press, 2002, p 283.

Khawaja, Marwan," The transition to lower fertility in the West Bank and Gaza Strip : evidence from recent surveys" , Journal of population research, Vol. 26 n2, June 2009, p. 153-174.

Khawaja, Marwan, " Intifada, Palestinian fertility and women's education", Genus, vol. 62, n1, January-March 2006, p. 21-51

Khawaja, Marwan, "The fertility of Palestinian women in Gaza, the West Bank, Jordan and Lebanon", Population - E : English edition, revue de l'INED, vol. 58, n 3, May-June 2003, p. 273-302.

Khawaja, Marwan, " The demography of the Palestinian refugee population in Gaza, West Bank, Jordan, and Lebanon" 36 p, New generations and the future of international migration : South of the Mediterranean: workshop 14 / 3rd Mediterranean social and political research meeting, Montecatini Terme and Florence, 20-24 March 2002.

Khawaja, Marwan, "The recent rise in Palestinian fertility: permanent or transient?" Population studies, n 3, November 2000, p. 331-346.

Portugese, Jacqueline, Fertility policy in Israel: the politics of religion, gender, and nation, 1998, p 212.

Zimmerman, Bennett, Seid, Roberta and Wise, Michael, "The million person gap: The Arab population in the West bank and Gaza, The Begin –Sadat Center for Strategic Studies, 2006, p.80.

الفصل السادس

المُقارنةُ الأنثروبولوجيةُ كَمَنهجٍ بَحثيٍّ في شبهِ الجَزيرةِ العَرَبيّة

مفاهيم، ونماذج، وحالة دراسية

أندريه جينغرخ

يعالج هذا الفصل التوجهات والممارسات الأنثروبولوجية في المقارنة كمنهج بحثي.[1] يعالج الجزء الأول بعض النقاط الرئيسية المتعلقة بالعقل البشري وعلاقته بالمقارنة، بينما يعالج القسم الثاني جوانب عامة متعلقة بالمقارنة في البحث الأكاديمي، ويركز بشكل محدد على المقارنة الكيفية في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وينتقل الجزء الثالث ليطرح حالة دراسية حول أحد المناهج المقارنة في علم الإنسان الاجتماعي-الثقافي، وكيفية الاستفادة منه في شبه الجزيرة العربية.

1. المقارنة كعملية ذهنية ابتدائية

في حياتنا اليومية، كثيراً ما نلجأ إلى المقارنة، التي تعبّر عن تجاربنا مع الحياة ونمط تفكيرنا. إن معظم البشر يلجأون إلى المقارنة في أغلب

[1] أكن بكامل شكري وتقديري إلى الطلبة الفلسطينيين الذين تقدموا بالأسئلة والتعقيبات الغنية والملهمة أثناء عرض أطروحة ومادة هذه المداخلة أمامهم خلال محاضراتي في جامعة بيرزيت العام 2008 – 2009. أود أيضاً التقدم بالامتنان لزملائي الأفاضل، وتحديداً الأستاذ كمال عبد الفتاح ومجدي المالكي وروجر هيكوك على مقترحاتهم ومراجعاتهم القيمة للمسودات السابقة، كذلك أشكر زميلاتي في فيينا إيفا-ماريا كنول وفيرينا لويدل وأولغا سيسيليا على عونهن لي في هذه الورقة.

الأحيان، إن كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمكن القول ببساطة إن المقارنة هي جهاز يحرك عقلنا ودماغنا. والواقع أننا في كل مرة نربط فيها بين ما يحدث في الحاضر من تجارب أو انطباعات، وما حدث في الماضي، فإننا نأخذ بشكل تلقائي بالمقارنة بينهما. وفي كل مرة تلاحظ فيها حواسنا أن ما يحدث هناك يختلف أو يتشابه مع ما يحدث هنا، فإنها تأخذ تلقائياً بالمقارنة. تقع المقارنة بالتالي في قلب عمليات التعليم والذاكرة والإدراك.

إن الطفل الجائع الذي يبكي، يتدارك مع الزمن رائحة وشكل ومذاق ثدي والدته وصوتها. والواقع أن الطفل، من خلال ربطه ومقارنته على المستوى الذهني والحسي بين الانطباعات والتجارب السابقة واللاحقة، يأخذ بالتعرف على الأمور ويدرك وجود والدته. ومن خلال المقارنة أيضاً، سيأخذ الطفل بتدارك ما يجري حوله والتمييز بين مختلف الأشخاص: والدته، شقيقته، والده، أخيه. وبالتالي، فإننا نتعلم المقارنة حتى قبل البدء بالتكلم. قد تساهم اللغة في عملية المقارنة، إلا أن المقارنة قد تحدث دون الاعتماد بالضرورة على اللغة، وبشكل مستقل عن مهارات لغوية محددة (Bloch, 1994).

يمر الأطفال بتجارب توسيع مهاراتهم المقارنة، قبل تعلّم الوقوف على قدمين أو المشي. بين جيل السبعة أشهر والتسعة أشهر، سيقوم الطفل من خلال اللجوء إلى المقارنة بتطوير تصنيفات مجردة تتعدى البشر والأشياء المادية المحسوسة. فإذا كان لدى عائلة الطفل قطة بنية في المنزل، فإن الطفل سيتمكن من تمييز وجود القطة البنية في ذلك المكان المحدد. وعندما يصطحب الأهل الطفل في زيارة إلى منزل عمه على سبيل المثال، وفي حال كان لدى ذلك العم قطة سوداء في المنزل، سيفهم الطفل أيضاً، من خلال المقارنة، أن تلك "قطة" أيضاً. وقبل أن يتمكن الطفل من نطق كلمة "قطة"، وعلى الرغم من اختلاف اللون بين القطتين، فإن عقل الطفل سيتمكن من تطوير مفهوم أو تجريد معيّن حول تلك القائمة من الأشياء التي تندرج تحت كلمة "قطة". لقد تمكن عقل الإنسان في هذه الحالة من استيعاب مفهوم "قطة" قبل قدرته على التكلم وبشكل مستقل عن اللغة. لا تعتمد المفاهيم إذن على اللغة، وإنما على التجريدات العامة. وإن التجريدات العامة تضطر دوماً إلى الاعتماد على مقارنة تجربة الظواهر، إذ تقع الأخيرة في قلب عملية التجريد العام (Strauss and Quinn, 1997). وفي المقابل، فإن أي أداء لغوي يتضمن درجة من التجريد، ويعتمد بدوره على مهارات تركيب المفاهيم التي تعود بالأساس إلى ممارسات ذهنية مقارنة.

إن المثال المتعلق بتمييز القطة يشير إلى بعدين آخرين للمقارنة لا يمكن استيعابهما دوماً بشكل مفرد. يشير البعد الأول إلى أن المقارنة لا تقتصر أو تنحصر على التجارب الفكرية المتخصصة التي يقوم بها أهل العلم والفكر. إنها تتعدى ذلك، وتتعلق بمستويات أعمق. فهي عملية تلازم البشر وتستمر بوجود الإنسان، مهما اختلف عمره، وإن كان طفلاً يانعاً أو شيخاً مسناً، الجميع يلجأ إلى المقارنة. وثانياً، تتضمن المقارنة دوماً وجود عنصرين أو عمليتين أساسيتين: فالطفل الذي يدرك أن القط البني هو أيضاً قط، حتى لو اختلف شكله أو لونه عما عرفه مسبقاً، قد قام بتوظيف عمليتين في الوقت نفسه. لقد تمكن الطفل من التعرف على الاختلاف والتعارض من جهة، وعلى التشابه والتماثل من الجهة الأخرى. إن كلاً من هاتين العمليتين هي المحتويات الأساسية للمقارنة، وتحديداً تدارك كل من أوجه الشبه (التماثل) وأوجه الاختلاف (التعارض).

من الواضح أن المقارنة هي أيضاً جزء أساسي من الإدراك الذهني عند البالغين. فنحن نتعرف على الوضع الاقتصادي مثلاً ونبدأ بفهمه من خلال المقارنة. ففي كل مرة ندخل فيها مخبزاً على سبيل المثال،

وعندما يتم إعلامنا أن الخبز اليوم لا يختلف سعره عن خبر البارحة، ولكنه بات أصغر حجماً، نبدأ تلقائياً بالمقارنة: يتم التفكير حول ثمن وحجم الخبز في الماضي، ومقارنته بالوضع الحالي، وقد تثير هذه المقارنة غضبنا حول مسار الوضع الاقتصادي. كذلك المقارنة في علاقاتنا الاجتماعية والمهنية. فعندما أقوم كأستاذ جامعي بمنح الطلبة علامات مختلفة، حتى لو قاموا بالأداء نفسه خلال الامتحانات، سيثير ذلك غضب الطلبة ويحق لهم ذلك طبعاً. وفي هذه الحالة، ما قام به الطلبة هو المقارنة بين كيفية تعاملي في امتحاناتهم في الماضي، وكيفية تقييمي لهم الآن. ومن هذه المقارنة، توصلوا إلى استنتاجاتهم المبررة حول سلوكي المهني «غير اللائق».

تحدد المقارنة أيضاً أحكامنا وتوجهاتنا السياسية. لقد تابع العالم كيف تم احتلال أحد الشعوب العربية من قبل دولة مجاورة لها، وكيف قامت الولايات المتحدة بالتصويت على قرار يشجب ذلك، وعندما لم تملِ الدولة المذكورة (العراق) بقرارات الأمم المتحدة، تم الاعتماد على الحل العسكري لإجلاء قواتها خارَج أراضي دولة الجوار (الكويت). إذا قمنا بمقارنة هذه الحالة مع دوام الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من صدور قرارات شتى من قبل الأمم المتحدة التي تدين ذلك، سنصل إلى قناعات سياسية معينة من مثل هذه المقارنة (Botiveau and Conte, 2005).

تقوم المقارنة إذن بتحديد مفاهيمنا وتقييمنا وأحكامنا وآرائنا في ميادين الحياة العائلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة. إن مثال المقارنة بين حالتين من الاحتلال العسكري تذكرنا مرة أخرى بحالة القطة السوداء والقطة البنية. تتضمن المقارنة دوماً التعرف على التشابه والتماثل والتجانس من جانب، وتلقائياً تحديد التباين والتراوح والتفاوت من جانب آخر. لا توجد مقارنة تعتمد على تحديد عنصر واحد فقط من هذين الجانبين. يحمل كل منهما عناصر المحتويات الأساسية للمقارنة.

إن حيثيات عملية المقارنة ومكوناتها المذكورة لم تكن دوماً بهذا الوضوح. فعلى سبيل المثال، اشتمل النظام التعليمي البريطاني لمدة طويلة على نمط من الامتحان المكتوب في بعض المدارس. وقد تمثل ذلك بقيام الطلبة، عند الشروع بالامتحان، بفتح مغلف يحتوي على ما يتوجب عليهم فعله تحت عنوان "قارن وباين بين (أ) و(ب)"، حيث يشير (أ) و(ب) إلى أعمال شاعرين أو الإمكانيات الاقتصادية في مدينتين، أو غيرها. ومع تطور المنظور المتعلق بحيثيات المقارنة، ندرك اليوم أن هذا النمط من الأسئلة يتضمن لغطاً منطقياً في التفكير الأوروبي.

ووفقاً للمنظور الأوروبي الشائع حول المقارنة، فإن "التفرقة" هو أمر مختلف عن "المقارنة". فعندما يرد في السؤال "فرّق وقارن بين (أ) و(ب)"، فإنه يفترض أن هذين العنصرين هما أمران مختلفان بالأساس. ووفقاً لهذا المنطق الأوروبي الشائع، فإن "المقارنة" تختلف عن "التفرقة"، وكأن المقارنة تتعامل فقط مع التشابهات. نلمس هنا تغاضي هذا المنظور عن إمكانية المقارنة بين أمور مختلفة. ويقوم أحد الأمثلة الأنجلو–أمريكية الشائعة بالوقوع في الفخ نفسه. هناك مثال يقول: "لا يمكنك المقارنة بين التفاح والبرتقال"، ومنذ طفولتي، أعاني من صعوبة فهم مغزى هذا السؤال وجدوى استخدامه. وربما جعلني هذا المثال أفكر بشكل أكثر جدي في حيثيات المقارنة في حياتي العملية. لم أتمكن أبداً من الاقتناع لماذا لا أستطيع مقارنة التفاح بالبرتقال. فهذه التفاحة لونها أحمر، بينما تلك البرتقالة لونها ذهبي، وهذه البرتقالة تحمل كمية أكبر من الماء مقارنة بتلك التفاحة، وهذه التفاحة تحتوي على قدر أقل من السكر من تلك البرتقالة . . . وهلم جرا. لا أرى ما المانع في المقارنة بين ظواهر مختلفة ما دمنا نعرّف القاعدة التي نقيم عليها المقارنة. وفيما يتعلق بالبرتقال والتفاح، قد تكون تلك الزاوية المشتركة "الصفات الجمالية والغذائية" للفواكه المختلفة.

ومن البديهي أن كلاً من ذلك السؤال المقتبس من المدارس البريطانية حول "أوجه المقارنة والتفرقة"، وهذا المثال الأنجلو-أمريكي حول البرتقال والتفاح، تعتمد على أسس منطقية مغلوطة وغير سليمة، بينما يقوم الطفل الذي يقارن بين القطة السوداء والقطة البنية بالأمر السليم والمنطقي.

وعلى الرغم من المغالطات المذكورة المنحدرة إلى الحكمة الأوروبية التقليدية، دعونا نعيد ونؤكد: المقارنة تتطلب بالضرورة قيام شخص ما بعقد المقارنة في علاقة مشتركة وتبادلية، وتتضمن التعرف التلقائي على مواطن الاختلاف والتشابه. وفي بعض الأحيان، تكون التشابهات أكثر أهمية من الاختلافات، وفي حالات أخرى يكون العكس تماماً. يمكن القيام بالمقارنة في حيثيات ظاهرة واحدة وإلى الظاهرة نفسها في سياقات زمنية ومكانية مختلفة، كما كان الحال عند المقارنة بين القطة البنية والقطة السوداء. مع ذلك، قد تشير المقارنة إلى ما هو أبعد من الظاهرة الماثلة التي تنطلق المقارنة منها. وعلى مستوى أكثر تجريداً، بإمكاننا المقارنة بين ظواهر متشابهة تندرج تحت الطبقة نفسها أو الصنف نفسه بشكل عام، من منظور مشترك، كما تبين من مقارنة حالات مختلفة للظاهرة العامة حول "احتلال الأراضي العربية في نهاية القرن العشرين".

وإذا شرعت المقارنة بالتالي بتعريف مختلف مراحل ونواحي حياتنا وتجاربنا كما ورد سابقاً، فما هي الغاية منها؟ قد تكون الغاية الأساسية من المقارنة؛ سواء في حياتنا اليومية أو مشاريعنا الأكاديمية، هي توجيه مداركنا. فبدون نشاطاتنا التعليمية المقارنة باستمرار، قد نكون في حالة ميئوس منها كلما لزم التعامل مع التحديات اليومية. نعلم اليوم أن العقل البشري لا يعمل على منحنى خط مقياسي بسيط، وإنما على شكل شبكة من الأنماط المرنة (Bloch, 1998). ومن ميزات ذلك أنه من خلال التكرار والتجربة، سرعان ما سنجد أنفسنا قادرين بشكل تلقائي على استيعاب وفهم منطق بعض القوانين العامة والمعايير، الأمر الذي سيمكننا من تذويتها لدرجة تصبح فيها وثيقة الارتباط بردات الفعل التي تصدر منا فيما يتعلق بفهمنا الذاتي حول الأمور. من ذلك أننا عندما نرى إشارة المرور الخضراء في دربنا، لا نحتاج دوماً إلى استرجاع تفاصيل ما حصل آخر مرة حدثت فيها تجربة مشابهة، بل سنقوم تلقائياً، ودون أن نشعر، بإيقاظ ردات فعلنا المعيارية حول أوضاع أخرى في علاقة مقارنة بينها، دون الحاجة إلى التفكير بالضرورة (Bloch, 1994).

وإضافة إلى دورها في توجيه مداركنا، فإن المقارنة غير منفصلة عن التعامل مع تحديات أخرى في برنامجنا اليومي. يتضمن ذلك الظروف الجديدة غير المألوفة وغير المتوقعة مسبقاً. وفي الغالب، فإن الظروف الجديدة وغير المألوفة والمفاجئة لا تتيح لنا دوماً التصرف بناء على مقارنة معادلات التباين والتماثل بشكل قصدي مدروس. ويتم التعامل مع هذه الأوضاع الجديدة وغير المتوقعة من خلال الارتجال. وهنا، فإننا أثناء الارتجال نلتقط شذرات من تجارب سابقة مختلفة، ثم يتم على المستوى الذهني تجميعها وتبويبها بطرق مختلفة وبشكل يساعدنا على التعامل مع الحاضر غير المألوف. وعلى الرغم من ذلك، فإن التعرف على شذرات تجاربنا المختلفة قد تستدعي القيام بمجهود لإعادة تجميعها بغرض التعامل مع الحاضر الجديد، الأمر الذي يدعو إلى استرجاع الماضي لإيجاد علاقات تماثل وتباين مع الحاضر (Strauss and Quinn, 1994).

وإلى جانب دور المقارنة في توجيه مداركنا والقيام بالارتجال للتعامل مع الأحداث المفاجئة، فإن من وظائف المقارنة في النهاية دورها كأداة للفهم والتفسير. وكلما نقوم بملاحظة ظاهرة ما بشكل متكرر ومكثف في سياقات وأشكال مختلفة، فإن نتائج تلك المقارنة قد تدفعنا إلى التعرف على العوامل الرئيسية الكامنة وراء الاختلاف والتشابه. وإذا عرفنا أنه صبيحة كل يوم ربيعي تزقزق العصافير في مكان محدد بين الأشجار والأجمة، وأنه في صباح محدد نجدها تزقزق بأصوات أخرى، قد يثير ذلك فضولنا لمعرفة

الأسباب المحتملة وراء التغير الحاصل، التي تستثير حدسنا إلى الالتفات إليها نتيجة لعمليتنا المقارنة. ربما السبب وراء تغير زقزقة العصافير وجود أفعى تقترب إلى تلك الأشجار والعصافير مثلاً؟

تمثل المقارنة في دربها نحو الفهم والتفسير أحد أبرز مجالات التقاطع المهمة بين الحياة اليومية والنشاطات الأكاديمية المتخصصة. وباعتبارها أداة للفهم والتفسير، فإن المقارنة ضرورية في المجالين. ولا يدعو ذلك إلى التعجب. فالبحث الأكاديمي والعلمي هو ليس أكثر من السعي المهني المتخصص الذي يحثه الاهتمام البشري العادي في فهم المجهول وتفسيره. وللقيام بذلك، تبرز المقارنة كأداة جيدة؛ سواء في الحياة اليومية أو في البحث.

2. المقارنة كأسلوب بحثي

نستخدم المقارنة في نمط التحقق المتخصص المدعو «البحث الأكاديمي» عندما تكون الطرق الارتجالية والسببية في التفسير والفهم هي الغاية الرئيسية من المقارنة. وإذا لم تعدنا المقارنة على الأقل بطرق إضافية أفضل وأكثر وضوحاً لتفسير وفهم مشكلة ما، لا يكون هناك حاجة إذن لاتّباع المقارنة. فالنشاط لا يكمن بحد ذاته دون غرض. «الفن بغاية الفن فقط» هي ظاهرة غير متواردة. إذا كان الأمر المذكور مفهوماً بالقدر الكافي، أو إذا لم تكن مشكلة البحث مهمة بالقدر الذي يستدعي التحري حوله، يمكن نصحنا في هذه الحالة بالعدول عن المقارنة. وفي مثل هذا الوضع، قد تجدي المقارنة فقط في حال قيامها بتزويد رؤى إضافية عما نعرفه حول ظاهرة محددة، وتحديداً من خلال قيامها بدراسة تلك الظاهرة ضمن حدودها الخاصة. وفي حال قيام المقارنة بتزويدنا برؤى إضافية، نحتاج دوماً إلى التفكير حول قائمة من الظواهر الأوسع التي سنقارن الحالات المحددة بها، وحول نمط سؤال البحث المقارن التي نريد التعامل من خلاله بالظواهر. ويتعلق ذلك بـ **أنماط المقارنة**، **مدى أو حدود المقارنة**، و**أشكال أو أنماط المقارنة المتبعة**. إن مناقشتي لهذه الأبعاد المقارنة الثلاثة ستركز، بشكل خاص، على العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبمعنى آخر، سيتم استثناء جوانب المقارنة في العلوم الطبيعية.

تحدثنا في الفصل الثاني عن **الأبحاث الكمية والكيفية** التي تعد الأنماط الرئيسية للمقارنة. إن ما ورد عن العلاقة بين الأبحاث الكمية والكيفية في العلوم الاجتماعية والآداب ينطبق أيضاً على الممارسة المنهجية للمقارنة. ومن المتفق عليه اليوم أن الأساليب الكيفية والكمية والمقارنة هي ليست متناقضة في جوهرها بل متكاملة (Flick, 2006). وخلال العقد الأول من القرن العشرين، نظرت الغالبية (السائدة) في العلوم الاجتماعية إلى هذه الأنماط بشكل مغاير. ففي تلك الحقبة، كانت الأساليب الكمية بشكل عام، والمقارنة الكمية بشكل خاص، التوجه الجدي والموضوعي الوحيد، بينما تم التقليص من شأن الأساليب الكيفية باعتبارها عديمة الجدوى وغير ملموسة بشكل كاف، أو هامشية في أفضل الحالات. ومع مرور الوقت، تغيرت المعادلة السابقة بين أساليب البحث الكمي المهيمنة وأساليب البحث الكيفي الهامشية إلى العكس تقريباً. ويعود ذلك إلى حد ما إلى الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بالعالم منذ العام 2007، والتي تمخض عنها فقدان "علم القياس الاقتصادي" (Econometrics)، و"علم التكهن الاجتماعي" (Sociological Prognosis)، وتطلعات الرأي السياسية والأساليب الكمية ذات الأبعاد المقارنة، التي تمخض فقدانها للكثير من مصداقيتها ومكانتها. وفي الوقت الراهن، نجد أنه، حتى في الدوريات المحافظة المعروفة في عالم إدارة الأعمال، هناك نوع من الازدراء العلني لنمط التبجيل بـ "الدقة" و"الحسم" الوارد

في أساليب البحث الكمي، الذي يبدو أن نتائجه قد أثبتت فشلها مع الأزمة الرأسمالية المعولمة، بالتالي تحولت الأنظار بدلاً من ذلك إلى أساليب البحث الكيفية.

ومع مختلف هذه التطورات، فإن العلوم الاجتماعية والآداب تمكنت من تأسيس علاقات أوضح وأكثر واقعية وتوازناً بين الأنماط الكيفية والكمية. لا يرغب أحد هنا في التقليل من شأن الأساليب الكمية بالطريقة نفسها التي تم فيها تهميش الأساليب الكيفية في السابق. غير أنه ينبغي الإقرار بأن الأنماط الكمية في المقارنة لم تفقد فقط المكانة المرموقة التي كانت تتحلى بها، بل أيضاً مصداقيتها السابقة في كونها قادرة على أن «تقطع الشك باليقين». وهذا هو ما يعنينا هنا: نتساءل اليوم حول جدوى تفنيد البحث الكيفي في السابق تحت مبررات الدقة الكمية. في الواقع، فإن التفاصيل الدقيقة الواردة في التحليل الكيفي والمقارنة الكيفية هي التي تزودنا بتفاصيل دقيقة وغنية، بينما يقوم التحليل والمقارنة الكمية بتزويدنا بتصريحات قد تبهرنا من الخارج، ولكنت تصل إلى استنتاجات جامدة ومحددة حول الروابط العامة والميول والعلاقات الاجتماعية. ينطبق ذلك اليوم على العلوم الاجتماعية بشكل عام، بينما قد يختلف الأمر في بعض الاختصاصات الأخرى. فعلى سبيل المثال، من بين مجالات العلوم الاجتماعية الواردة في الفصل الأول يستفيد حقل **علم السكان (الديموغرافيا)** من المقارنة الكمية أكثر من غيرها من التخصصات الاجتماعية. وعلى النقيض من ذلك، في علم الإنسان الاجتماعي والثقافي، بتركيزه على التحليل عن كثب والعمل الميداني طويل الأمد نسبياً، تحتل الأنماط الكيفية في المقارنة موقع الصدارة. وسنخصص بقية مقالنا للمقارنة الكيفية.

من حيث «مدى» أو «حدود» المقارنة، قد نلجأ إلى المقارنة في علم الإنسان الثقافي-الاجتماعي، إما من خلال اتّباع **الحد الأعلى للمقارنة**، **أو الحد الأوسط للمقارنة**، أو **الحد الأدنى للمقارنة**. وإن استخدام الأنماط الكيفية في تقفي هذه المستويات بمستوى البحث الكيفي يضمن الحصول على نتائج أفضل في علم الإنسان الثقافي-الاجتماعي كما ذكرت. ويتطلب **الحد الأعلى للمقارنة** النظر إلى الحالات كافة التي تنطبق عليها الظاهرة المدروسة، مثلاً ختان الفتيات، أو الطقوس والشعائر ذات العلاقة بالبلوغ عند الرجال أو غيرها. إن القيام بالمقارنة بالاعتماد على مختلف الحالات العامة أو «العالمية» ذات العلاقة لم تعد محبذة في علم الإنسان الثقافي-الاجتماعي في العقود الأخيرة. إن السبب الرئيسي وراء تردد علماء الإنسان بالانخراط في استخدام الحد الأعلى للمقارنة (أخذ عدد كبير من الحالات) يعود إلى الدرجة العالية من التجريد ذات العلاقة، وإلى احتمال نقصان بعض المعلومات في سياق معين، الذي قد يحول دون تغطية الموضوع بشكل جيد. إن أحد الأرشيفات المسبقة للمقارنة الأنثروبولوجية الكمية ضمن المستوى الأوسع للمناطق المختلفة، والمدعومة من قبل الولايات المتحدة، كان ما يسمى بـ «ملفات المناطق لحقوق الإنسان» (Human Rights Area Files). ويلاقي هذا التوجه التحفظ الكبير اليوم، ليس بسبب ارتباطه بالوكالات العسكرية والحكومية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية (Price, 2008)، بل أيضاً نظراً لوجود ريبة منهجية فيما يتعلق بمضمون ومستوى البيانات الصادرة عنها. وإذ حدث وتمت إعادة إحياء الحد الأعلى للمقارنة في علم الإنسان، وبشكل يسمح بإحراز بعض الإسهام حول الوضع الإنساني بشكل عام، سيستند ذلك بشكل مؤكد إلى أسس مختلفة من المقارنة الكيفية.

وفي المقابل، تلقى **الحدان الأوسط والأدنى للمقارنة** اهتماماً خاصاً في علم الإنسان الاجتماعي-الثقافي خلال السنوات الأخيرة. وما جعل المقارنة في إطار هذين الحدين مفيدة هو عملها بدرجة أقل من التجريد، وكونها تمنح الباحثين/ات القدرة على التركيز على الموضوع المدروس من حيث الحالات التي يتم اختيارها والتحكم بالموضوع أثناء عملية المقارنة على كل من كيفية وكمية الحالات التي تتم مقارنتها.

ويختلف الأمر في الحد الأعلى للمقارنة، حيث كثيراً ما يفقد الباحث القدرة على متابعة الأعداد المؤلفة من الحالات وحيثياتها (وبخاصة مع كونها تتطلب دمج أكبر قدر ممكن من الحالات)، نتحدث بالتالي عن «**المقارنة المضبوطة**» في حال تطبيق المقارنة الوسطى والدنيا. وفي الجزء التالي، سنقوم باستكشاف أدوات وإستراتيجيات المقارنة الكيفية والمضبوطة في علم الإنسان (Gingrich and Fox, 2002).

ونظراً لتعامل علم الإنسان الثقافي–الاجتماعي دوماً مع البشر في سياقاتهم الحياتية المباشرة، تتضمن المقارنة الأنثروبولوجية دوماً عنصراً تحاورياً. إنه منهج بحثي بالنسبة لعالم الإنسان، ولكنه في الوقت ذاته جزءاً لا يتجزأ من الفكر الأنثروبولوجي، لأن المقارنة هي أيضاً جزء من حياة هؤلاء الناس الذين يعيش بينهم علماء الإنسان، ويعملون معهم ويكتبون عنهم. إن المقارنة المضبوطة، إذن، تتضمن دوماً عناصر تحاورية، فضلاً عن كمين الانعكاسية الذاتية. إن الأسئلة والمعايير التي يجلبها عالم الإنسان لمشروعه المقارن، ليست مستقلة تماماً عن سياقه المهني والمحيط الأوسع. ونظراً لذلك، فإنه منذ بداية المشروع المقارن وحتى نهايته، ومع قيام عالم الإنسان باختبار النتائج وتأويلها، يجدر به، باستمرار وبشكل نقدي، تقييم وإعادة النظر في الافتراضات الأصلية والحدود المكانية والتطلعات التي يقوم عليها مشروع البحث المقارن.

ونميّز بين ثلاثة أشكال أو أنماط من المقارنة الأنثروبولوجية المضبوطة:

نمط المقارنة صغيرة المدى (التي يمكن تسميتها أيضاً نمط **المقارنة «قريبة المدى»**) والتي كثيراً ما تعتمد على وحدة زمنية و/ أو مكانية، والتي تيسر التعرف على مواطئ التشابه والاختلاف عن كثب. ففي كل مرة نقوم فيها بمقارنة شيء محدد، مثلاً السير الذاتية (تاجرين من المنطقة السكنية نفسها في رام الله) أو الشبكات الاجتماعية (مثلاً مجموعتين مختلفتين من العائلات التقية دينياً في أريحا)، فإننا نتحرك وفقاً لمقارنات على المدى المقرب. وما ذكرناه في بداية هذا القسم يصبح مهماً هنا: «إذا لم نكن نعرف «لماذا» نود المقارنة بين هاتين الحالتين بالتحديد و«الجدوى» من ذلك، لا يحبذ الشروع بالمقارنة. فإذا لم يكن الهدف من المقارنة واضحاً في أذهاننا، سيبقى على أكتافنا حملاً من المعلومات دون أدنى فكرة حول ماذا سنفعل بها. إن «الفائض المعلوماتي» هو حالة شائعة من «الانحراف» عن الهدف المقصود في المقارنة صغيرة المدى. ولهذه الأداة المقارنة بالتحديد، نحتاج قبل كل شيء إلى سؤال بحثي محبك بشكل جيد. ونحتاج بعد ذلك إلى معايير عامة تساعد في رسم صورة عامة حول مسار البحث الذي سنسلكه. فعلى سبيل المثال، في مقارنتنا بين تاجرين من رام الله القديمة («رام الله التحتا») يمكن إرفاق ذلك بالسؤال: «نظراً لكون كليهما قد أحرزا نجاحاً اقتصادياً في حياتهما، هل هناك أوجه تشابه بينهما من حيث السيرة الذاتية؟». إن كان ذلك هو فعلاً ما نود استكشافه، فبإمكاننا –بعد مجموعة أولية من المقابلات التجريبية مع كل من الشخصيتين المعنيين– أن نقرر معاييرنا الرئيسية في المقارنة، ومن ثم تحديد إستراتيجيات البحث والمقابلة التي سنعتمدها. وقد يكون المعيار مثلاً «الوسط العائلي والتدريب المهني المبكر»، «الأخطاء والإخفاقات الأولى»، «دروب النجاح»، «الانتفاضة والاحتلال»، «أفضل الإنجازات الاقتصادية» وهلم جرا.

أما في حال **المقارنة كبيرة المدى (أو «بعيدة المدى»)**، فتعتمد على المقارنة عبر مسافة زمنية و/ أو مكانية بين الحالات التي نقوم بمقارنتها. وهنا يتم اتباع إستراتيجيتين للمقارنة، اللتين أعتقد أنهما ذات أهمية، وهما مقارنة الانتشار (Diffusion)، والمقارنة البعيدة–الكبرى (Comparison Macro Distant).

تسعى «مقارنة الانتشار» إلى دراسة كيفية قيام الظاهرة بالتطور من داخل مركزٍ أصلي إلى اتجاهات مختلفة، والتغير الحاصل عليه في هذه السياقات المختلفة وأثناء تحركها زمنياً ومكانياً. نعالج أيضاً مردود ذلك على المركز الأصلي. ومن الأمثلة المعروفة على مثل هذا النوع من المقارنة تناول بزوغ الاتجارية (المركنتيلية) (Mercantilism) الرأسمالية في أوروبا الغربية منذ القرن الخامس عشر (الوارد في دارسة إريك وولف (Eric Wolf) «أوروبا والشعوب دون تاريخ» ("Europe and the People without History")) ومقارنة هذا الشكل من الرأسمالية بالتوسع اللاحق للرأسمالية بأنماط وأشكال مختلفة عبر مناطق مختلفة من العالم (Wolf, 1982). ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن تطبيق هذا النوع من المقارنة عليها انتشار الإسلام في جنوب الحجاز في القرن السابع للميلاد، والانتشار اللاحق للإسلام عبر مناطق مختلفة من العالم واندماجه مع مختلف الممارسات المحلية بين اندونيسيا والكاريبي.

يمكن توظيف الإستراتيجية ذاتها لـ «مقارنة الانتشار»، لدرجة أقل، وضمن فترات زمنية أقصر، عند دراسة بعض أنماط الزي الثمين للرجال منذ الستينيات والسبعينيات، ومثلاً عند دراسة انتشار أنماط معينة من الماركات مثل «جورجيو أرماني» و«غوتشي» من شمال إيطاليا إلى الطبقات العليا العالمية المغربنة (Hannerz, 1992)، أو مثلاً، في سياق آخر، مفهوم "العمليات الانتحارية" اليوم يمكن دراسته بناء على مقارنة استخدامه المبكر من قبل "نمور تحرير تاميل إيلام" قبل عقود عدة إبان الحرب الأهلية في سيريلانكا (Asad, 2007).

من زاوية أخرى، يمكن القول إن المقارنة بعيدة المدى تدرس الظواهر الاجتماعية التي لا يربط بينها أي محور أو أصل مشترك بشكل مباشر (نشدد هنا على عدم ارتباطها بشكل «غير مباشر»، نظراً لأنه في عصر العولمة، ترتبط الأمور كافة بعضها ببعض بطرق متعددة، على الأقل بشكل غير مباشر). ولكن بشكل عام، نعتمد في هذه المقارنة على حالات مغايرة تربط بينها جذور مشتركة بشكل مباشر. ويفيدنا هذا النوع من المقارنة في حال رغبنا في توسيع مداركنا حول ظاهرة محددة، بشكل يجعلنا نلجأ إلى حالات متباينة بشكل حصري. من الجدير بالإشارة إلى أنه على خلاف المقارنة قريبة المدى، في أغلب أشكال المقارنة بعيدة المدى، من غير الضروري الشروع بصياغة سؤال بحثي محدد في أقرب وقت ممكن. ويعود ذلك إلى أن «التصور الأولي» لسؤال البحث سيكون دون شك مدرجاً في حالات المقارنة التي يقع عليها الاختيار. فعلى سبيل المثال، عندما نقرر أننا نود المقارنة بين إستراتيجيات المقاومة السلمية وعدم الانحياز في الهند قبل العام 1948، وحركة الحقوق المدنية الأفريقية-الأمريكية في نهاية الستينيات(Fox, 1997)، من البديهي أن أسئلة البحث هنا ستتطرق إلى جوانب إخفاق ونجاح المقاومة السلمية. وعندما نقارن صعود حركة كو كلوكس كلان (Klan Klux Ku) العنصرية بعد نهاية الحرب المدنية الأمريكية في الثمانينيات، باضطهاد المسلمين من قبل قوات ميلوسوفيتش في بلغراد بعد سقوط يوغسلافيا السابقة في التسعينيات، يتبادر لنا أن السؤال البحثي يتناول العنف والعدوان وعنصرية النخب التي تكاد تفقد مقاليد الحكم (Gingrich, 2002). الحال مشابه عندما يتم تناول موضوع الحقوق النسوية من خلال مقارنة الأمهات الشابات في نابلس العام 2008، وفي كيب تاون (جنوب أفريقيا) العام 1978. ففي هذه الحالة، تتم دراسة انتهاكات حقوق الإنسان في سياق أوضاع شبه استعمارية. ونستخلص من ذلك أنه في حال المقارنة المبعدة، فإن خيار الحالات المقارنة تحدد أسئلة البحث والعكس صحيح.

المقارنة الإقليمية والتاريخية هي النوع الثالث من المقارنة الأنثروبولوجية المضبوطة التي تتم مناقشتها في هذه الورقة. وسنتطرق إلى هذا النمط من المقارنة بشكل مستفيض في الجزء الثالث من هذا المقال، وبالتالي سأبقي نقاشي لهذا النوع من المقارنة مقتضباً هنا.

لأدوات المقارنة المضبوطة كافة التي تمت معالجتها حتى الآن حسنات وسيئات. فالمقارنة قصيرة (قريبة) المدى على سبيل المثال، كثيراً ما تواجه إشكالية وجود «فائض معلوماتي»، وما يتبع ذلك من غياب تناول تفاصيل معينة بشكل مستفيض ومعمق. وفي المقابل، فإن «مقارنة الانتشار» كثيراً ما تعاني من «غياب البيانات اللازمة» لتحليل ما نرغب في دراسته بالضبط فيما يتعلق بحركات انتشار الظاهرة وتوسعها. وأخيراً وليس آخراً، فإن المقارنة «بعيدة المدى» كثيراً ما تواجَه بالنقد على الأمثلة المقارنة التي تختارها، والتي قد تحدد الإجابات بشكل مسبق، الأمر الذي يثير الإشكال. وبالتالي، فإن توظيف أيٍّ من هذه الأدوات المقارنة يتطلب قدراً من فحص الجودة اللازمة في أي ممارسة منهجية أخرى، وتحديداً التوجه النقدي، والدقة والانعكاسية الذاتية. وينطبق ذلك أيضاً على المقارنة الإقليمية والتاريخية.

وبينما تعمل المقارنة «قريبة المدى» ضمن وحدة زمنية و/ أو مكانية محددة نسبياً، وبينما تفرض المقارنة «بعيدة المدى» اختزال في الزمان و/ أو المكان، تحتل المقارنة الإقليمية والتاريخية موقعاً وسيطاً في هذا السياق. وفيما يتعلق بالحدود المكانية، فإن الحالات التي ندرسها ليست من المنطقة المحددة نفسها بشكل مباشر، كما أنها ليست في الوقت ذاته من منطقتين نائيتين، بل يحبذ أن تشتركا في المنطقة الجغرافية العامة. وفيما يتعلق بالإطار الزمني، ينطبق الأمر نفسه. وعندما نتحدث عن المعايير الزمنية، فإن الأمثلة التي يقع عليها خيار المقارنة هنا لا يجدر بالضرورة أن تنحدر من الوحدة الزمنية صغيرة المدى (سنة، عقد، حياة)، كما أنها لا تحتاج إلى أن تكون من حقب زمنية مختلفة تماماً (قبل 1400 عاماً وبعد العام 2008 في فلسطين، قبل انتشار الإسلام وبعد نهاية الحكم العثماني...). ففي المقارنة الإقليمية والتاريخية، لا تحتاج الحدود الزمنية أن تكون متطابقة تماماً، أو أن تكون متباينة تماماً. بدلاً من ذلك، عليها أن تكون مترابطة بشكل مرن. تنطبق هذه المعايير على الحالة المقارنة التي اخترنا معالجتها في القسم التالي.

1. حالة دراسية حول المقارنة الإقليمية والتاريخية من جنوب الجزيرة العربية

إن حالتي الدراسية الإقليمية والتاريخية هنا تعالج التحول البنيوي لقبيلتين من جنوب–غرب شبه الجزيرة العربية، اللتين حدث وأن عرفتهما بشكل جيد منذ أوائل الثمانينيات. وتعيش إحدى القبيلتين في جنوب–غرب المملكة العربية السعودية، وتعرف باسم "رجال ألمع"، وتنتمي إلى عشيرة "عسير". أما القبيلة الثانية، فتعيش في شمال غرب اليمن وتعرف باسم "منبه" وتنتمي إلى عشيرة "خولان الشام".

لقد قمت بزيارة عشيرة "رجال ألمع" مرتين العام 1982/ 1983 ضمن فريق يعمل على مشروع تعاون إثنوغرافي سعودي–نمساوي مشترك، وبعدها سنحت لي زيارة اليمن الشمالي (وكانت المرة الثانية التي أذهب إليها هناك) بصحبة يوهان هايز (Heiss Johann)، التي تضمنت زيارة أولى لعشيرة "منبه" العام 1983. وخلال العقدين التاليين، سنحت لي الفرصة لدمج التحليل الإثنوغرافي لهاتين المنطقتين بدراسة بعض جوانب تاريخهما، وإعادة زيارة هاتين المنطقتين، وتجميع معلومات إضافية عن التطورات الأخيرة الحاصلة هناك بالاستعانة من مراجع مختلفة. وخلال هذه السنوات، كنت أتابع عن كثب مشاريع عدة متعلقة بهاتين المنطقتين، دون التركيز عليهما بشكل حصري. غير أن زيارتي للمنطقتين بشكل متتابع في مطلع الثمانينيات ترك انطباعات عدة في ذهني وأذهلني لغز المقارنة بينهما، الأمر الذي بات يلازمني منذ ذلك الحين.

في مطلع الثمانينيات، تمكنت من إيجاد بعض جوانب الشبه المثيرة، ولكن أيضاً بعض الاختلافات بين كل من المنطقتين في معظم النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وقد تبين لي بعد تفحص تاريخهما المحليين والإقليميين أن أوجه الشبه هذه كان لها مدلول أكبر من أوجه الاختلاف بينهما

في بدايات القرن العشرين. غير أنه، بعد العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، بالكاد ما اشتركت هاتان المنطقتان بأي تشابهات. وقد نضجت هذه الاستنتاجات مع زيارتي بصحبة يوهان هايز Johann Heiss)) إلى عسير العام 2002 والمقابلات مع عشيرة "منبه" (والزوار إلى تلك المناطق القبلية) منذ العام 2005، التي خرجت منها بانطباعات تركت بصماتها على اهتمامي البحثي. وقد كان من نتائج ذلك تحديد ذهولي الأصلي في سؤال بحثي سأحاول الإجابة عنه هنا. ويمكن صياغة سؤال البحث على النحو التالي: ما هي العوامل الرئيسية المسؤولة عن التطور المحلي لهاتين المنطقتين القبليتين- من ظروفهما المتشابهة نسبياً في بداية القرن العشرين- إلى مسارين مختلفين تماماً اليوم؟

سأحاول الإجابة من خلال تقييم السياقات التاريخية الثلاثة التي سبق وذكرتها بشكل مقارن. وقبل ذلك، سأقوم بعرض لمحة مقتضبة حول تضاريس المنطقة المذكورة. على غرار المناطق الجبلية وهضبة نجد في جنوب-غرب شبه الجزيرة العربية، فإن النظام القبلي والاقتصاد الزراعي المختلط القائم على ملكية الأراضي الصغيرة، ينطبق أيضاً على مناطق عشائر "منبه" و"رجال ألمع". تنتمي هاتان المنطقتان إلى سلسلة الجبال النائية نسبياً الممتدة عبر خط يوازي ساحل البحر الأحمر غرباً، باتجاه النتوءات الجبلية في جنوب الحجاز وعسير وشمال اليمن. وقد تصل هذه الجبال إلى الارتفاع نفسه، إن لم تكد تكون أكثر ارتفاعاً، من النتوءات في الشرق. وتظل هذه الجبال على السهول الساحلية الجافة لتهامة في الغرب، الأمر الذي دعا الجغرافي الفلسطيني كمال عبد الفتاح إلى وصف هذه التكوينات بأنها "جبال تهامة المنعزلة" (انظر/ نموذج 1 و2 في الأسفل (Abdulfattah, 1981;. وحال ارتفاعها أكثر من 1600 متر فوق مستوى سطح البحر، تشترك جبال تهامة التي يحدها الطائف من الشمال وصنعاء من الجنوب في مجموعة من الخصائص العامة. في هذه الحالة، تكون منحدراتها السفلى حادة مقارنة بقممها الشاهقة ومناطق النتوءات الطرية نسبياً. ونظراً لهبوب الكثير من الرياح الماطرة من جهة البحر الأحمر غرباً، تتلقى المنحدرات العليا والغربية ترسباً أنفذ للأمطار الهاطلة، ونسباً أقل من جريان سطح المنحدر عنها في الأجزاء الأخرى من جبال تهامة.

تعود أنماط المعيشة المعتمدة على الاقتصاد الزراعي القبلي البسيط في المناطق الجبلية لجنوب-غرب شبه الجزيرة العربية على الأقل منذ القرون السابقة للإسلام. وتحت هذه الظروف الاقتصادية-الاجتماعية، نحتت العوامل البيئية ظروفاً محددة في جبال تهامة المنعزلة، إذ باتت أجزاؤها الغربية العليا وقممها مأهولة بالسكان، بينما بقيت الأجزاء القاحلة من المنحدرات الجنوبية فارغة. وكانت حصوناً خضراء خصبة وواحات حصينة تمد المدن بالثروات في السياق الصحراوي، حيث الصخور، والسهوب، والصحراء. وكان من السهل الدفاع عنها من قبل السكان القاطنين في المرتفعات، بينما كانت شبه معدومة للغزاة غير الوديين القادمين من الأسفل.

والواقع أن الدولة، بصولجانها كافة، قد وقفت خائرة القوى أمام هذه السواحل الجنوبية-الغربية من البحر الأحمر، إذ حالت الجغرافيا دون حصولها على أي منفذ سهل للتغلغل إلى السكان القاطنين في القمم الجبلية. على أن هذه الجبال المعزولة لم تبقَ دون اتصال بالعالم الخارجي، بل مرت القوافل البعيدة منها، ويذكر أن الحجاج والتجار والرحالة والجيوش كثيراً ما لم يجدوا من مفر سوى المرور بهذه المسالك الجبلية العصيبة عبر الاتجاه الموازي للساحل التي تربط الساحل بالمرتفعات. هذه الدروب النائية كان لها استخدامات أخرى أيضاً، فقد وفرت الطريق للقبائل الزراعية والفلاحين القاطنين في قمم جبال تهامة الحصول على المصادر الإضافية وبعض الحاجيات الذاتية، بما في ذلك الماء والطعام غير المتوفرة في منخفضات تهامة القاحلة. وبالتالي، ليس مستغرباً أن يتيسر لدى عشيرتي «رجال ألمع» و«منبه» المقايضة

والتبادل مع من يأتي من المسالك البعيدة. وكثيراً ما غنمتا بالبضائع، أحياناً بشكل سلمي، وأحياناً أخرى بحد السيف، أو بمزيج من كليهما (Dostal, 2006). ونظراً لذلك عُرفت عشيرتي "رجال ألمع" و"منبه" في السياق المحلي باعتبارهما مغاوير الجبال الخطرين، وبصعوبة عقد علاقات سلمية معهما.

الحكم شبه الذاتي في نهاية الفترة العثمانية:

إضافة إلى موروثهما الإسلامي والعربي، وتشابههما في البيئة والاقتصاد السياسي وطابع الأراضي القبلية، تشاركت قبيلتا «رجال ألمع» ومنبه في جوانب معينة من التاريخ الإقليمي السياسي والديني قبل العام 1918. ولقرون من الزمن، عاشت كل من القبيلتين على هوامش المذهب الإسلامي الزيدي الذي كان مركزه الروحي (وما زال) في صعدة شمال اليمن (Serjeant, 1969). إضافة إلى ما ورد، عاصر كل من القبيلتين حكم الإدارة العثمانية، وتغير الموازين في المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر (Quataert, 1994).

إضافة إلى تزويد أنفسهم بالأسلحة والذخائر، عهد أفراد من العشيرتين بيع منتوجاتهم في الأسواق المحلية (الجلد، الخشب، العسل، الفاكهة)، وكان لكل منهما وجهاء في المنطقة يعتبرون أعياناً و"وسطاء"، يُنظر إليهم محلياً على أنهم بمثابة "أخصائيين قانونيين". وبالنسبة لعشيرة "رجال ألمع"، يمكن لمس أثر المذهب الزيدي عليهم، وبخاصة مع افتخارهم بكون أحد أسلاف الرسول قد تزعم قيادة العشيرة، وكان ينتسب إلى عائلة "النعمي". إضافة إلى ذلك، فإن الإدارة والتواجد العسكري العثماني تمكن بصعوبة من تأمين مسلك آمن في الطريق العام الذي يربط محلتي "أبها" و"القنفذة" المارتين بأراضي قبيلة "رجال ألمع" (Gingrich, 2005). وإذا نظرنا إلى منطقة "منبه" في المقابل، سنجد أنها لم تتعرض لوقع الآثار الروحية والعسكرية نفسها. وفي ظل ظروف البنية التحتية الإقليمية الأوسع، فإن أراضيهم كانت على مسافة أبعد من الطريق التجارية المجاورة بين "صعدة" و"الساحل"، وأكثر انعزالاً عنها. ولهذا السبب، فإن أياً من العثمانيين أو أسلاف الرسول لم يتمكنوا من تثبيت دعائمهم داخل أراضي "منبه" (Gingrich, 1993). ونجد عوضاً عن ذلك، أن عائلة من الفقهاء الصغيرة نسبياً تزعمت رئاسة القبيلة، وبشكل أكثر تحديداً مشايخ "ابن عوفان"، الذين كثيراً ما احتضنوا من يحتمي بهم من المطاردين غير المرغوب فيهم في أماكن أخرى.

ومع نجاحهم في ضمان نوع من السيادة والحكم الذاتي القبلي ضد العثمانيين، اعتمد قبيلتا "منبه" و"رجال ألمع" إلى حد ما على تواجد مسارات طويلة حيوية في مناطق الجوار. وقد برعتا بفضل هذه المسارات في تحصيل الأسلحة والمال من الخارج، وبيع الفائض المحلي والغنائم (منتجات، رقيق) التي ظفرتا بها في غزواتهما ونزاعاتهما. وإلى حد ما، لم تحيا هذه القبائل فقط خارج أو "ضد" الدولة العثمانية، ولكن كانت حياتهم شبه طفيلية وعلى هامش نفوذ دولة استفادوا من كل من نجاحاتها وإخفاقاتها (Gingrich, 2005; Gingrich and Heiss, 1986). ومع انهيار الدولة العثمانية كقوة إقليمية وعالمية العام 1918، أحدث ذلك أيضاً درجة من إعادة التكيف لدى هاتين القبيلتين.

منذ الستينيات، أخذت المملكة العربية السعودية تتجه نحو التحالف الجدي مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط، بينما بقيت اليمن الشمالية على الحياد. وعلى المستوى المحلي، ترافقت التحولات العالمية الجديدة غداة الحرب الباردة بتغيرات أقل حيوية مما قد نتخيل. ففي المراحل المبكرة من الثمانينيات، كشف الوضع البنيوي عند "منبه" و"رجال ألمع"، كما تبين لي، حالة

من استمرارية بعض الأنماط الاجتماعية التي تذكرها المصادر حول المنطقتين خلال فترة العام 1918. وعلى الرغم من حلول المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن محل الإدارة العثمانية السابقة (بعد انهيار الإمامة ما بعد العثمانية واندلاع الحرب الأهلية في شمال اليمن في الستينيات)، بقي استشراء نفوذ الدولة محدوداً في كل من المحلتين. لم يكن هناك وحدات من الشرطة أو الجيش داخل هذه المناطق، واستمر الناس بالاعتماد على أسلحتهم بشكل أساسي كلما لزم الأمر. وعدا عن مولدات مدارة في المنزل لدى بعض العائلات الثرية، لم يكن هناك حتى تيار كهربائي. وقد سنح لعدد من العائلات فقط دفع ثمن الحافلات التي تسمح بالانتقال من طريق رملي إلى أعلى الجبل. وحافظ كل من القبيلتين على نوع من السيادة الديموغرافية والزراعية والمسلحة على أجوائهم المحلية في منخفضات تهامة الأفقر والمأهولة بالسكان. ومع كون الظروف أصعب لدى "منبه" بإيجاد سبل تجارة سلمية، فقد سعوا إلى لعب دور عسكري أقوى في منطقة هامشية، حيث نفوذ الدولة هي أكثر ضعفاً من تلك في مناطق "رجال ألمع" في المملكة العربية السعودية.

مع ذلك، وعلى الرغم من غياب البنية التحتية والإدارة المدعومة من قبل الدولة داخل كل من المنطقتين القبليتين، كان من بين العوامل الإقليمية ذات الأثر على تغير الحياة القبلية في المنطقتين عاملان محددان هما: اقتصاد السوق، وأيديولوجيات الدولة. فقد تمثل أحد الأساليب المحلية في الوصول إلى الأسواق الإقليمية الهجرة الخارجية لأغراض العمل. وقد غادر الكثير من رجال القبيلتين إلى مدن سعودية وإلى دول الخليج، ممثلين أولى الأجيال القبيلة التي تواجه تحديات العمل المأجور. وقد كان الادخار لتأمين نفقات المهر والزواج والتحويلات المالية من الدوافع الرئيسية لهذه الحركة السكانية، التي تزايدت مع الزمن، ثم بدأت بالانحسار مع حروب الخليج الأولى والثانية. وقد تم إنفاق الأموال الإضافية التي تم ادّخارها في الأسواق المحلية في المنطقة المجاورة، أو تم ادخارها لمهور ونفقات الزواج. ونظراً لمجاورتهما حدوداً دولية مكشوفة وغير آمنة بشكل كامل، شاع التهريب وغيره من النشاطات غير المشروعة وممارسات السوق السوداء عند قبيلة "منبه"، ولكن كان الأمر أصعب عند "رجال ألمع".

وقد كان للحدود التي تم رسمها بعد العام 1918 أثر آخر على وضع قبيلة «منبه». فنتيجة لمعارضتهم التاريخية للنخبة التي تنتمي إلى المذهب الزيدي، لوحظ تقاربهم إلى الحكومة الجمهورية البعيدة في صنعاء. وقد تسنى لهم بفعل ذلك استخدام الحدود، ليس لأغراض «غير شرعية» فحسب، وإنما أيضاً كحراسها الشرعيين. وقد أقفلت بالتالي الأيديولوجيا الجديدة للدولة اليمنية القومية باحتواء قبيلة منبه (Gingrich, 2009). في المقابل، أخذ وهج المذهب الزيدي يتراجع عند عشيرة "رجال ألمع" أنفسهم أيضاً، ولكن بطرق مختلفة، وبدأ اندماجهم الروحي والقانوني بالمملكة العربية السعودية مع توقيع معاهدة الصلح بين حربي الخليج الأولى والثانية، ولكنها تلقت صدى محلياً مؤثراً فقط بعد أن قررت قيادات عائلة "النعمي" (التي ذكرنا أن لها جذوراً مقربة للرسول) تبني تعاليم محمد عبد الوهاب (Gingrich, 2000).

نستنتج إذن، أنه مع استشراء اقتصاد السوق خلال الثمانينيات، استمر كل من قبيلتي «رجال ألمع» و«منبه» بنمط حياتهما القائم على الحكم الذاتي المنعزل وعلى هوامش نفوذ الدولة. وعلى النقيض من الوضع السائد قبل العام 1918، ومقارنة بدولة عثمانية قومية غائبة عن الأنظار، حلت دولتين مختلفتين حيث القوة الاقتصادية، ومتبعتين أجندات أيديولوجية متناقضة. لقد قامت اليمن على الحكم العلماني مقارنة بالمملكة العربية السعودية، وانتهجت الحياد السياسي فيما يتعلق بالأجندة الوطنية. أما السعودية، فقد سلكت «الثيوقراطية الإسلامية» (القائم على نظام الحكم الديني)، وكانت حليفاً ودوداً للولايات المتحدة وحلف الشمال الأطلسي. وقد أسهمت الحرب الباردة في تعطيل تطبيق مثل هذه الأجندات المختلفة بدلاً من تسييرها.

الأرياف مقابل المحيط الجبلي المسلح في عصر العولمة الحالي

يمكن القول إن هناك جوانب من التعارض والاختلاف التي تمثل سمات رجال قبيلتي «رجال ألمع» و«منبه» خلال الحقبة الأولى من القرن الحادي والعشرين. باتت منطقة «رجال ألمع» منتجعاً جبلياً هادئاً ومريحاً ومنطقة سياحية تجذب سكان المدن من «أبها» و«جيزان» (العاصمتان الرئيسيتان الأساسيتان في قرى جنوب غرب المملكة العربية السعودية). وفي المقابل، باتت منطقة «منبه» مكاناً إستراتيجياً يعكس محاولات حكومة اليمن باحتواء تمرد «الحوثيين» الزيديين، الذي سرعان ما تحول إلى حرب أهلية في مرتفعات اليمن الشمالية (Gingrich, 2009). إن الإقدام المذكور على حرب أهلية حديثة نسبياً في اليمن، وما ترتب على ذلك من إشعال فتيل المشاعر القومية بعد "الحرب على الإرهاب" في المملكة العربية السعودية، لم يتأتَ بليلة وضحاها، بل تولّد عبر مراحل متقدمة في مسارين تعرضا لظروف تنموية وإقليمية مختلفة.

ومع اندلاع حروب الخليج و«الحرب على الإرهاب»، تمثلت ردة فعل المملكة العربية السعودية بالضغوط المتزايدة محلياً ومن قبل حلفائها الأمريكيين بإحداث تحولات داخلية متعددة. وقد انعكست هذه المساعي في الجنوب الغربي بتغيرات ملحوظة مثل تطوير البنية التحتية، وتعزيز المشاركة المدنية، وتوفير الخدمات الاجتماعية. وبالترافق مع تدفق الاستثمارات المتعلقة بالنفط في الجنوب الغربي، بقي التمدن إحدى خصائص النمط التنموي السائد المتبع في عسير. وكانت منطقة «رجال ألمع» جزءاً مندمجاً تماماً في هذا التحول المذهل. وفي المراحل الأولى، لم تتأتَ هذه التحولات دون صعوبات، كما ورد عند بعض المناصرين المتحمسين من تلك المنطقة (Gingrich, 2010). وينبغي الإقرار بالنجاح النسبي للتحول في عسير. فإذا حدث وواصلوا العيش في مسقط رؤوسهم، فقد كان أمام "رجال ألمع" العمل كمزارعين في السوق وحراس للمنتجعات. غير أن عدداً كبيراً منهم قد حبّذ الانتقال بشكل دائم إلى المدن الكبيرة. وقد انحلت الرابطة القبلية السابقة على الصعيدين العملي والقانوني: ولا تمثل اليوم أكثر من شبكة من التحالفات الإقليمية والمحلية، مع بعض النفوذ التنظيمي، ولكن دون مكانة سياسية أو قانونية ملموسة.

إن كان التمدن وتراجع الروابط القبلية ما يصف الوضع الذي حل بـ"رجال ألمع"، فإن الانعزال وإعادة إحياء الروابط القبلية كانت الوضع عند "منبه". إن تجربة توحيد شمال وجنوب اليمن جاءت مع انتهاء الحرب الباردة، وكانت تكاليف مثل هذه التجربة باهظة على حكومة صنعاء، وهو الأمر ذاته الذي يمكن أن يكون عليه الحال أيضاً عند الحديث عن تحالف البلاد مع العراق تحت حكم صدام، أو مواقف صنعاء المتسامحة نسبياً مع بعض أنصار الإرهاب. ومنذ العام 2001، بدأت حكومة صنعاء بالتقرب إلى إدارة الولايات المتحدة والتحلي بعلاقات ودية مع جورج دبليو بوش. وقد أثار ذلك تمرد الحوثيين الزيديين، الأمر الذي ترافق مع مشاعر عدم الرضا إزاء فقدان ما كانوا يتحلون به من نفوذ. تخلل ذلك أيضاً تقلّد الكثير من أعضاء "منبه" أدوارهم السابقة باعتبارهم الحليف الوحيد للدولة الجمهورية في شمال غرب البلاد، الأمر الذي ساهم في تفعيل نفوذ مشايخ ابن عوفان بينهم. لقد خلّفت آثار هذه الحرب الأهلية الضروس جراحاً بشرية وآثاراً عميقة في المنطقة، تحتاج عهوداً طويلة لكي تلتئم. وقد تكون مخلفات وأضرار هذه الحرب أخف في منطقة "منبه" الذين ما زالوا يتمتعون ببعض الامتيازات نتيجة لتحالفهم مع الحكومة. ومع أنها ما زالت منعزلة، نجد أن هذه المجموعة القبلية تبزغ بفضل مخلفات السنوات الـ 25 الماضية كوحدة حيوية متكافلة ومتجددة (Gingrich, 2009).

خلاصة

تم عقد مقارنة بين منطقتين قبليتين مختلفتين في ظروف بيئية متشابهة في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية ضمن ثلاث حقب تاريخية. وقد أخذنا قبيلتي «رجال ألمع» و«منبه» كحالة دراسية، والحدود الزمنية المتمثلة بـ: ما قبل العام 1918، بداية الثمانينيات، بداية القرن الحادي والعشرين. وتم هذا التقصي كمثال عن المقارنة التاريخية والإقليمية التي تكون فيها متغيرات الزمان والمكان في علاقة مرنة. وقبل الانتقال إلى الإجابة عن سؤالنا البحثي، علينا تلخيص المسارات التنموية الحاصلة التي يمكن توضيحها أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول 1: التشابهات والاختلافات عبر ثلاث مراحل بين إقليمين

المستوى الإقليمي/ التاريخي	قبل العام 1918	مطلع الثمانينيات	مطلع القرن الحادي والعشرين
مقارنة قبيلتي "رجال ألمع" و"منبه"	تشابهات جوهرية	أوجه شبه واختلاف	اختلافات جوهرية

يلخص جدول 1 جانباً من سؤالنا البحثي. وتتيح هذه المقارنة الإقليمية إلى تبيان حالتين تنمويتين بدأتا بسيادة ظروف متشابهة ومشتركة، وتفرعتا فيما بعد في اتجاهات مختلفة، لدرجة أنه بات كل منهما اليوم يبدو وكأنه نقيض للآخر بشكل متزايد: الحرب الأهلية مقابل المشاركة المدنية، الريف الهامشي مقابل التمدن، تعزيز الأواصر القبلية مقابل انحلال نسبي للنظام القبلي، ظروف معيشية متواضعة مقابل ثروات مشتركة، . . . الخ.

نستدل من ذلك أننا إذا اعتمدنا على قراءة سطحية أحادية ومبسطة، يمكن توظيف بعض جوانب المقارنة، وفي الوقت نفسه انتهاكها لأغراض سوء التفسير، ربما لغايات دعم وتثبيت بعض الأطروحات النظرية، التي تتعارض مع أسلوب المشروع الذي قررنا انتهاجه. **الاستنتاج الأول**: يمكن إذن أن نبدأ بدحض كون الغرض من مقارنتنا هو تقييم أنماط الدولة في جنوب شبه الجزيرة العربية. لنتذكر أنه ليس سؤالنا البحثي بالأساس. ومع أن مثل هذا البحث قد يكون ممتعاً، إلا أنه يتطلب أدوات منهجية مختلفة تماماً. دون شك، فإن «رجال ألمع» اليوم هم أفضل شأناً من حيث الثروات والوضع السلمي من رجال «منبه». غير أننا إذا أردنا تعميم هذه الحقيقة، فإننا نصد الباب أمام النظر بشكل أعمق في الدعاية الإعلامية السياسية أو شكل الحكم المتبع. وفي الواقع يمكن القول إن اختيار مثال واحد فقط من كل جهة (محلة واحدة في البلدين) غير كاف لتزويدنا بأسس ملائمة للقيام بتعميمات أوسع حول نماذج الدولة والتنمية. سيتطلب ذلك عدداً أكبر من الحالات على طرفي الحدود. وثانياً إن محاولة التحري حول أشكال الحكم قد تتطلب النظر إلى عناصر إضافية (مثلاً التعددية السياسية أو الدينية) التي لم نتطرق إليها في هذه المقارنة. وبالتالي، نستبعد جدوى استخدامها في صياغة تعميماتنا حول أنماط الدولة في الوقت الحاضر.

إن **الاستنتاج الثاني** الذي يمكن أن ندحضه هنا، إضافة إلى «التعميم حول أنماط الدولة في الوقت الحاضر»، يتعلق بـ «الأشكال القبلية للماضي» كعنصر محدد في هذه المعادلة. فعلى سبيل المثال، قد يرغب أحدهم في قراءة نتائج جدول 1 بشكل عكسي. هل يثير ذلك الخط الرجعي المنتقل من الاختلاف في الحاضر، إلى التشابه في الماضي، إلى مرحلة غير مرئية مسبقة تماهى فيها كل من الطرفين في هويات مشتركة؟

بمعنى آخر، هل يمكن تحليل جدول 1 باعتباره يشير إلى أنه في فترة زمنية مسبقة في الماضي، كانت مختلف القبائل في جنوب شبه الجزيرة العربية متشابهة؟ وإذا قمنا بإعادة صياغة السؤال نفسه من حيث المنهجية المقارنة: هل اتبعنا في الواقع «مقارنة الانتشار» دون الضلوع بكينونتها أو فهمها على الأقل؟ حسب معرفتي، فإن الإجابة عن السؤالين هي «لا». إننا محظوظون بحيازة مصادر من القرون الوسطى حول جنوب غرب شبه الجزيرة العربية تم تحريرها بعناية وتحليلها من قبل الباحثين من الشرق الأوسط وأوروبا (al-Hamdani [Müller], 1884; 91-al-Hamdani [Löfgren], 1954; 65-al-Hamdani, Dresch, 1989; Heiss, 1998). وتتضمن هذه المصادر إشارات وافرة تشير إلى كون عدم التجانس هي ميزة أساسية للتنظيم القبلي في جنوب-غرب شبه الجزيرة العربية منذ العصور الغابرة التي تم تدوينها، فضلاً عن أنه لا يوجد في الجدول أي إشارات خفية حول اشتراكهم في "أصول مشتركة".

ويتضح لنا بالتالي أن المقارنة لها حدودها المعلنة والخفية. هذه الحدود هي نتاج تلقائي لفكرة «الضبط» الذي يتجلى في مثل هذه المقارنة. وطبقاً للتعريف الشائع، فإن الشكل المضبوط من المقارنة يتطلب منا أيضاً توظيف عدد من المعايير لكي يدخل حيز التطبيق. في حال قيامنا بوضع هذه المعايير المحددة جانباً، والتعميم بناء على التمثيل المجرد كما يبدو في جدول 1، سنتمكن وقتها من التحقق من جوهر التعميمات غير المستندة إلى أدلة مثل تلك التي تمت مناقشتها في الاحتمالين اللذين قمنا باستبعادهما ودحضهما اللذين سبق لنا الإشارة إليهما.

إن مقارنة حالة بحالة أخرى ومرحلة بمرحلة أخرى، الواردة عند مناقشة مكانة كل من «رجال ألمع» و«منبه» قد استندت إلى اختبار عدد من المعايير الرئيسية والثانوية، التي كان يمكن أن تكون ضرورية للحصول على إجابات حول أسئلة البحث المختلفة، ولكن ليس لغرض هذا السؤال المحدد. فعلى سبيل المثال، لم نتمكن من تطبيق «العلاقات الجندرية ومكانة المرأة»، كما لم نقم بتطبيق معيار «حقوق المياه المحلية» مع احترامنا لأهمية الحقلين بشكل عام. غير أنهما لم يتعلقا بشكل مباشر بسؤال البحث لدينا. ويعطي جدول 2 لمحة عن هذه المتطلبات المحددة التي قمنا باستخدامها وبأسلوب ضمني وسردي.

جدول 2: المعايير الأساسية للمقارنة الإقليمية/ التاريخية بين قبيلتي «منبه» و«رجال ألمع»

المعايير المحلية	المعايير الإقليمية الأوسع	المعايير العالمية المتأثرة بـ:
القيادة القبلية	العامل الديني: الأثر الزيدي والوهابي	المرحلة الإمبريالية المتأخرة/ الاستعمارية
الإمكانيات العسكرية المحلية	العامل السياسي: وجود الدولة العثمانية والحكم السعودي/ اليمني	مرحلة نهاية الحرب الباردة
الاهتمام التجاري المتأخر	العامل الاقتصادي: التجارة بعيدة المدى وتوسع السوق	العولمة الرأسمالية المتسارعة

ولغاية عقد المقارنة الإقليمية والتاريخية للمسارات المتنوعة التي مرت بها كل من قبيلتي «رجال ألمع» و«منبه»، قمنا باتباع عدد قليل من المعايير على المستويات الثلاثة للتطورات المحلية والإقليمية والعالمية ذات العلاقة.

وقد بيّن تطبيق هذه المعايير أن الاختلافات البنيوية الواردة في كل من المنطقتين قد حدثت بتفاوت في السرعة ومدى التأثير. هذا هو الشق الأول لأجابتنا عن سؤال البحث الأساسي: بين العام 1918 وبداية الثمانينيات، كانت التحولات المحلية في الواقع تدريجية وأقل أثراً عما كانت عليه خلال السنوات الخمس والعشرين التي

لحقت سنوات الثمانينيات. وخلال الحقبة الأولى من هذه الفترة، كانت العوامل الإقليمية الأساسية للتغيير هي انهيار الإمبراطورية العثمانية، وما تلا ذلك من تأسيس دول جديدة في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى تراجع تدريجي للمذهب الزيدي في جنوب غرب المملكة العربية السعودية بعد تأسيس جمهورية صنعاء، وإضعاف المذهب الزيدي هناك. وبينما امتد اقتصاد السوق بشكل أسرع في عسير من شمال غرب اليمن، حافظ كل من "رجال ألمع" و"منبه" على درجة من الحكم الذاتي السياسي والعسكري حتى الثمانينيات. لقد كان السياق الذي عزز ويسر من قيام الإدارة الذاتية في هذه المناطق هو الحرب الباردة في مراحلها المتأخرة. ولكن، بينما تعزز الحكم الذاتي لقبيلة "منبه" مع وجود دولة ضعيفة ونائية تتحرك على أسس قومية، تراجع نفوذ الحكم الذاتي لرجال ألمع نتيجة لاحتواء العامل الديني من قبل العائلة التي تتزعمهم وتزايد تأثير عامل السوق.

إن التغيرات الأكثر حدة التي عصفت خلال مطلع الثمانينيات تعبر مرة أخرى عن التفاعل الوثيق والسببي للعوامل المحلية والإقليمية المترافقة مع العالمية. ويذكر أن السياقات والخلفيات ذات العلاقة قد تحققت بفضل الجهود المتأخرة للمملكة العربية السعودية بعد أحداث "الحادي عشر من سبتمبر" في بناء قومية إقليمية، ومحاولات اليمن في صد الحرب الأهلية "المعادية للشيعة"، التي لا تنفصل عن سياق أوسع للشرق الأوسط بشكل يتضمن العراق وإيران. ويبدو أن قبائل "رجال ألمع" قد اغتنمت الفرصة، وبخاصة مع أوضاعها المحلية المزدهرة نسبياً، الأمر الذي دفعها إلى الانخراط في المشاركة المدنية المتزايدة والمزيد من النشاط الإقليمي، وبخاصة على صعيد الحراك الاجتماعي إلى الأعلى. وقد حدث ذلك بشكل أدى إلى تفكيك القبيلة إلى شبكة من العلاقات الزبائنية المتناحرة والانتماءات شبه القبلية. وفي المقابل، برزت عشيرة "منبه" في شمال غرب اليمن من حرب أهلية وضعت أوزارها على مختلف الأصعدة، وواصلت دور الوصاية على الحدود وعلى أسس متماسكة.

إن هذا التحول في المنطقتين خلال المرحلتين المذكورتين يضع أمامنا إجابة أخرى عن سؤال البحث الأساسي: كان تشابك عوامل عالمية وإقليمية ومحلية مسؤولاً عن التطورات المحلية لهاتين المنطقتين. وإلى حد ما، يمكن القول إن الظروف العالمية والإقليمية قد كان لها الدور الحاسم في تمهيد وتحقيق الآثار الأساسية للتحولات التي انعكست على أرض الواقع.

لقد تضمن الشق الأول من إجابتنا توضيح إيقاع التحولات المختلفة، التي كنا قد ربطناها بمرحلة الحرب الباردة، حينما بقيت المناطق الهامشية على الصعيد الإقليمي في هذه المنطقة من جنوب غرب شبه الجزيرة العربية في ركود تام، وربطناها أيضاً بالتطورات الأخطبوطية والعنيفة لمزاج الليبرالية الجديدة المعولمة اللاحقة. وقد بيّن الجزء الثاني من سؤالنا أن المسارات الإقليمية المختلفة لـ"رجال ألمع" و"منبه" كانت نتيجة للتفاعل المعقد بين العوامل الإقليمية والمحلية، التي تؤثر فيها الاختلافات بين المناطق من حيث بث نفوذ الدولة، والتحولات الدينية، والتغلغل غير المتكافئ لاقتصاد السوق. وفي إحدى الحالات لعبت الحرب الأهلية دوراً أساسياً في هذا الاتجاه. إن الشقين الأساسيين لإجابتنا يدعمان تلك الأنماط النظرية والافتراضات الأنثروبولوجية في هذا السياق والبارزة عند كتاب مثل إريك وولف (Eric Wolf, 1982) وأولف هانرتس (Ulf Hannerz 1996,) وأريون أبادوراي (Arjun Appadurai 1996,). وفي المرحلة الحالية، فإن العوامل العالمية وما بعد القومية والإقليمية تحدد مجرى التطورات المحلية.

مع ذلك، يبقى الشق الثالث من إجابتنا مفتوحاً. إذا كانت العوامل الإقليمية وحدها هي الحاسمة، سنلمس آثاراً مشابهة في المنطقة نفسها. ولكن في الواقع، لا تلعب كافة القبائل الأخرى المجاورة لقبيلة "منبه" دور "الوصاية" عبر الشق الحدودي المجاور لحدودها. فضلاً عن أنه لم تقم قبائل عسير الغربية كافة

بالتطور إلى مناطق جبلية شبه متمدنة بالشكل نفسه الذي حدث مع "رجال ألمع"، الأمر الذي يثير تساؤلنا: ما هي "أبرز العوامل المحلية" التي حدثت؟ لقد أشار إليها أيضاً سؤالنا البحثي الأساسي، وقد ارتبطت بالتأكيد بالحقل الاختصاصي لعلم الإنسان.

بإمكاني تحديد عاملين محليين أساسيين ساهما بشكل حاسم في المسارات المختلفة التي اتبعها كل من "منبه" و"رجال ألمع" خلال القرن العشرين. كان أحدهما محلياً ومتعلقاً بالإمكانيات والمعيقات البيئية المحلية، بينما تعلق الآخر بالفاعلية والخيارات الإستراتيجية المختلفة المتبعة من قبل القيادات القبلية.

إن الاختلافات الطفيفة في البيئات المحلية في كل من الحالتين توفر بيئة محلية أكثر انعزالاً وأقل نفاذاً لقبيلة "منبه". وفي المقابل، يتمتع "رجال ألمع" بمنفذ أقرب لدروب التجارة والمناطق الحضرية. ونظراً للتغيرات المصاحبة لاقتصاد السوق، فضلاً عن التكنولوجيا العسكرية خلال العقد السابق، باتت هذه الاختلافات المحلية مهمة بشكل أكبر في كل من الإقليمين. إن الصعوبة الحاسمة على الصعيد المحلي في منطقة "منبه" الحدودية قد جعلت توفر المواصلات الحديثة لأغراض التجارة والنزاع ضعيفاً حتى وقت قريب. وبشكل تلقائي، فإنه، بينما تركهم ذلك على مسافة نائية من السوق، فإنه جعلهم أيضاً خبراء الحدود (القانونية وغير القانونية) الوحيدين. وخلال السبعينيات والثمانينيات أخذ رجال ألمع بالالتفات إلى نمط الحياة السائدة أسفل الجبل، فأدركوا أن هناك نمطاً آخر من الحياة هناك، وأنهم لم يعودوا قراصنة الجبال الذين يهابهم الآخرون. وكان أمامهم إما البقاء على الهامش، وإما اتخاذ دور فاعل في المنطقة.

لقد اقترنت التحولات المحلية المذكورة بمجموعة من العوامل الإقليمية الأوسع ذات التأثير على قرارات القيادات القبلية المحلية. ولا يجدر الاستخفاف بهذه التحولات. فأنا بدوري اعتبر القرارات الإستراتيجية الرئيسية للقيادات المحلية عنصراً حاسماً في هذه المعادلة. وهنا، نلاحظ تبلور عمليتين. فضمن قبيلة «منبه»، تمكن قوم «ابن عوفان» من توحيد صفوفهم لدعم جمهورية صنعاء النائية نسبياً خلال الحربين الأهليتين، وتحديداً الحرب الضروس التي اشتعلت خلال الستينيات ضد أنصار المذهب الزيدي، والتمردات التي نشبت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ضد حركة الحوثيين الزيديين. لقد كان لهذه العمليات والقرارات الدور الحاسم في توحيد المواقف السياسية والقانونية باعتبار «ابن عوفان» قيادات عشائرية وإعطاء صلاحية للمرجعية القبيلة. وفي المقابل، فإن عائلة «النعمي» قد تخلت عن بعض سلطاتها عندما قبلت بالشروط الأصلية للاندماج في المملكة العربية السعودية الآخذة في التوسع، ورضخت للضعف المتزايد لهيمنتها المحلية عندما تبنى أعضاء عدة منها المذهب التوحيدي المستلهم من محمد عبد الوهاب. إن مثل هذا المنظور سيعيق من دور القانون القبلي العرفي ويشدد على التحالفات بإدارة دولة كانت قد وطدت نفوذها في المنطقة. وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء، سيبدو وكأن هذين القرارين كانا حتميين في ظل المتغيرات القائمة. غير أنه ربما لم يكن ذلك سهلاً فيما مضى. إن هذا الشق الثالث من الإجابة يشدد على كون الشبكات الداخلية للفاعلين هي ليست فقط «استجابات» للآثار العالمية والأوسع، وإنما هناك أيضاً جهات فاعلة ومؤثرة في البيئات المحلية والإقليمية (Collier and Ong, 2005).

في مقارنتنا الإقليمية والتاريخية، تطرقنا إلى سؤال بحثي وتعرفنا على إجابة ثلاثية المحاور لذلك السؤال الذي يمكن اختباره من خلال البحث الإضافي. وإذا قمنا بإجراء دراسة جوانب التاريخ القبلي هذه، كلاً على حدة، ستتسنى لنا مناقشة المزيد من التفاصيل والحيثيات لكل حالة على حدة. إن ثمن المقارنة هي دوماً التجريد. غير أنه من خلال عملية المقارنة تسنى لنا رؤية ونقاش تطورات لم يكن بإمكاننا ملاحظتها إذا لم نقم بذلك. وفي نهاية الأمر، هذا هو الغرض من المقارنة.

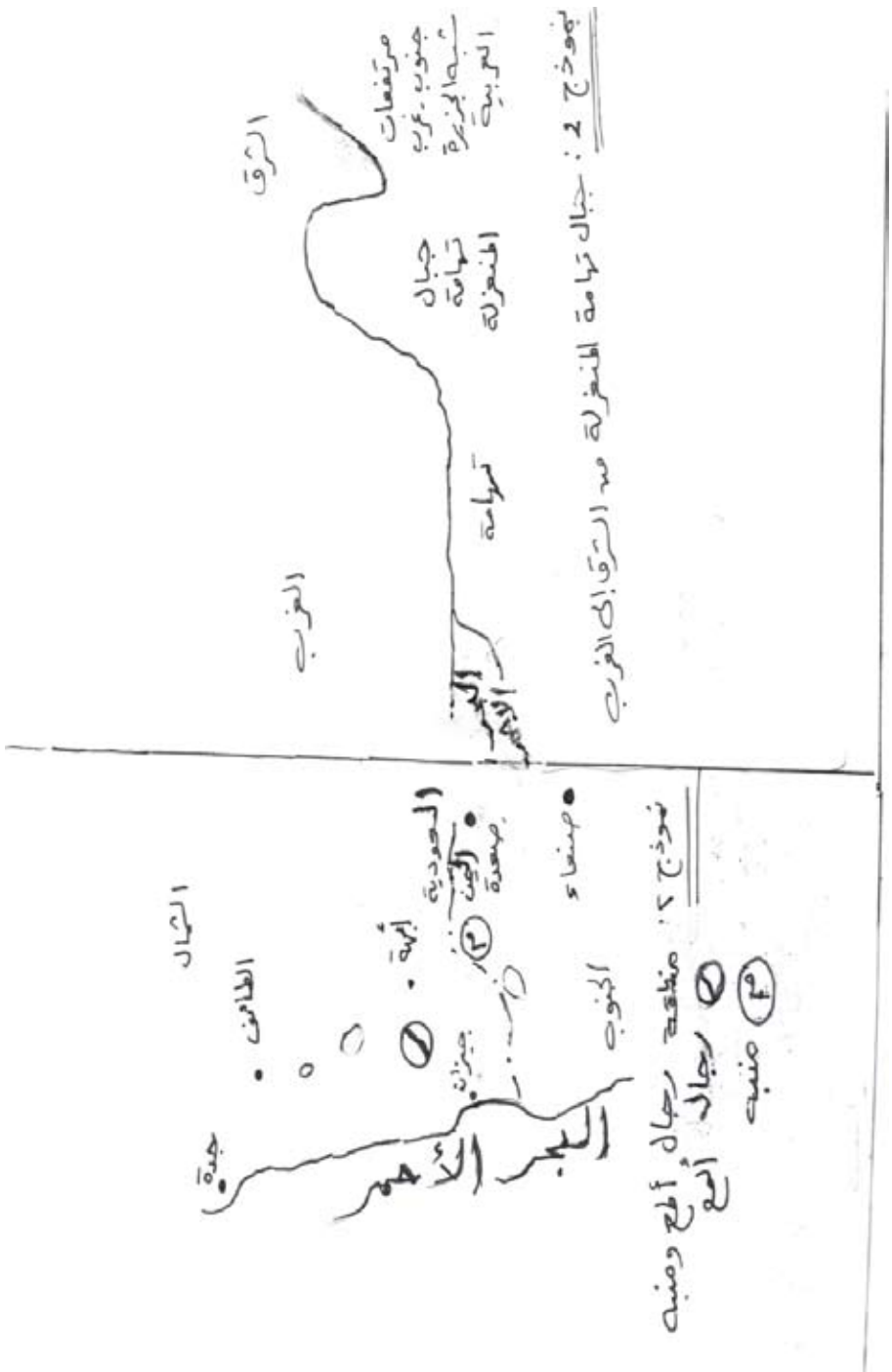

نموذج 2: جبال تهامة المنعزلة من الشرق إلى الغرب

المصادر والمراجع :

Abdulfattah, K., 1981. Mountain Farmer and Fellah in 'Asir, Southwest Saudi-Arabia: The conditions of agriculture in a traditional society (Erlanger Geographische Arbeiten, Sonderband 12; Erlangen: Palm& Enke).

Al-Hamdani, A. M., 1954- 1965. Kitab al-Iklil (Vol. 1, ed. O. Löfgren; Uppsala: Almqvist& Wiksells).

Al-Hamdani, A. M., 1884- 1891. Sifat Jazirat al-'Arab (ed. D.H. Müller; Leiden: Brill).

Appadurai, A., 1996. Modernity at Large: Cultural dimensions of globalization (Minneapolis: University of Minnesota Press).

Asad, T., 2007. On Suicide Bombing (New York: Columbia University Press).

Bloch, M., 1998. How we Think They Think: Anthropological approaches to cognition, memory, and literacy (Boulder: Westview).

Bloch, M., 1994. «Language, Anthropology, and Cognitive Science," in Borofsky, R. (ed.), Assessing Cultural Anthropology (New York: McGraw-Hill), pp. 276- 283.

Botiveau, B. and Conte, É. (eds.) 2005. Palestine (Special Issue of Études Rurales, No. 173-174, Paris: Éditions de l' ÉHESS).

Collier, S. and A. Ong, 2005. "Global Assemblages, Anthropological Problems," in Collier, S. and A. Ong (eds.), Global Assemblages: Technology, politics and ethics as anthropological problems (Oxford-New York: Blackwell), pp. 3- 21.

Dostal, W. (ed.), 2006. Tribale Gesellschaften der südwestlichen Regionen des Königreiches Saudi Arabien. Sozialanthropologische Untersuchungen (Veröffentlichungen zur Sozialanthropologie Band 8, Sitzungsberichte der phil.- hist. Kl. Bd. 732, Vienna: Verlag der Österreichischen Akademie der Wissenschaften).

Dresch, P., 1989. Tribes, Government, and History in Yemen (Oxford: Clarendon Press).

Flick, U., 2006. An Introduction to Qualitative Research (3rd ed., Thousand Oaks- London- New Delhi: Sage).

Fox, R. G., 1997. "Passage from India," in Fox, R.G. and O. Starn (eds.), Between Resistance and Revolution (New Brunswick: Rutgers University Press), pp. 65- 82.

Gingrich, A., 2010. "Wooden Pillars and Mural Paintings in the Saudi Southwest: Notes on Continuity, Authenticity, and Artistic Change in Regional Traditions," in Fillitz, T. and J. Saris (eds.), Debating Authenticity: Anthropological Perspectives on Tradition and Agency (Oxford-New York: Berghahn). In press.

Gingrich, A., 2009. "Connecting and Disconnecting: Intentionality, anonymity, and transnational networks in Upper Yemen," Ethnos, in press.

Gingrich, A., 2005. „Norm und Praxis: Zur Ordnung des Raumes am Beispiel der Siedlungsgeschichte von al- Qunfida," in J. Heiss (ed.), Veränderung und Stabilität: Normen und Werte in Islamischen Gesellschaften (Veröffentlichungen zur Sozialanthropologie Bd.7, Sitzungsberichte der phil.- hist. Kl. Bd. 729, Vienna: Verlag der Österreichischen Akademie der Wissenschaften), pp.91-119.

Gingrich, A., 2002. When Ethnic Majorities are Dethroned: Towards a Mthodology of Slf-Reflexive, Cntrolled Mcro-Comparison," in Gingrich, A. and R. G. Fox (eds.), Anthropology, by Comparison (London- New York: Routledge), pp. 225- 248.

Gingrich, A., 2000. "Trading Autonomy for Integration: Some Observations on Twentieth-Century Relations between the Rijal Alma' tribe and the Kingdom of Saudi Arabia," Études Rurales 155-156, pp. 75- 92.

Gingrich, A., 1993. "Tribes and Rulers in Northern Yemen," in Gingrich, A., S. Haas, G. Paleczek, and T. Fillitz (eds.), Studies in Oriental Culture and History. Festschrift forWalter Dostal (Frankfurt/ Main et al.: Peter Lang), pp. 253-280.

Gingrich, A. and R. G. Fox, 2002. "Introduction," in Gingrich, A. and R. G. Fox (eds.), Anthropology, by Comparison (London- New York: Routledge), pp. 1- 24.

Gingrich, A. and J. Heiss, 1986. Beiträge zur Ethnographie der Provinz Sa'da, Nordjemen. Aspekte der traditionellen materiellen Kultur in bäuerlichen.

Stammesgesellschaften (Sitzungsberichte der phil.-hist. Kl. Bd. 462, Veröffentlichungen der Ethnologischen Kommission Nr. 3, Vienna: Verlag der Österreichischen Akademie der Wissenschaften).

Hannerz, U., 1992. Cultural Complexity: Studies in the Social Organization of Meaning (New York: Columbia University Press).

Hannerz, U., 1996. Transnational Connections: Culture, People, Places (London – New York: Routledge).

Heiss, J., 1998. Tribale Selbstorganisation und Konfliktregelung: Der Norden des Jemen zur Zeit des ersten Imams (Vienna: Doctoral Thesis, University of Vienna).

Price, D. H., 2008. Anthropological Intelligence. The Deployment and Neglect of American Anthropology in the Second World War (Durham: Duke University Press).

Quataert, D., 1994. "The Age of Reforms, 1812- 1914," in Inalcik, H. with D. Quataert

(ed.) An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300- 1914 (Cambridge: Cambridge University Press), pp.759- 943.

Serjeant, R. B., 1969. "The Zaydis" in A.J. Arberry (ed.), Religion in the Middle East. Three religions in concord and conflict (Cambridge: Cambridge University Press) vol. 2, pp. 285-301.

Strauss, C. and N. Quinn, 1994. "A Cognitive/Cultural Anthropology," in Borofsky, R. (ed.), Assessing Cultural Anthropology (New York et al: McGraw-Hill), pp. 284- 309.

Strauss, C. and N. Quinn, 1997. A Cognitive Theory of Cultural Meaning (Cambridge: Cambridge University Press).

Wolf, E. R., 1982. Europe and the People without History (Berkeley, CA: University of California Press).

الفصل السابع

أَنْ تَبحثَ فِي ظِلِّ بِيئةٍ غَيْرِ مُلائمةٍ للبَحث «الحالةُ الفِلَسطِينيّة»

مجدي المالكي

مقدمة:

يتنامى الاهتمام في الوطن العربي، ومن ضمنه فلسطين، بتعلم مناهج البحث العلمي وتقنياته في مجال العلوم الاجتماعية. ويتزايد اهتمام المؤسسات الأكاديمية والبحثية بتدريس الطلبة والباحثين الشباب هذه المناهج وتدريبهم عليها. وغالباً ما تقوم هذه المؤسسات باستعارة ونقل الأطر النظرية والتقنيات البحثية التي طورتها مراكز البحث المتعددة في العالم في سياقات تاريخية ومجتمعية وثقافية محددة، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مجتمعاتهم. إن استعارة هذه المناهج والتقنيات دون الأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي والمجتمعي والثقافي السائد فيها، تطرح اليوم تساؤلات عديدة حول الإنتاج المعرفي في هذه المجتمعات، ومدى صلاحية مضامينها. فإذا كان شكل المعرفة وجوهرها، باعتبارهما نتاجاً اجتماعياً، يتشكلان وفقاً لسياقات تاريخية ومجتمعية، فعلى النشاط البحثي أن يتلاءم مع هذه السياقات على المستويين النظري والمنهجي، كونها تفرز مجموعة معقدة من العوامل التي تؤثر سلباً على الباحث والعملية البحثية ونتائجها. إن استعارة المناهج والتقنيات البحثية من الآخر، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي والظروف الموضوعية، بما في ذلك المعوقات التي قد تؤثر على نتائج النشاط البحثي برمته.

إن التعريف الإجرائي والمبسط للبحث العلمي هو ذلك النشاط الموجه نحو الوصول إلى إجابات عن سؤال محير. وبالتالي، فالنشاط البحثي يبدأ

بمشكلة بحثية، وهي عبارة عن سؤال محير يثير اهتمام الباحث، فيضع له إجابات مفترضة (فرضيات)، ومن ثم يستخدم مجموعة من التقنيات البحثية للوصول إلى إجابة عن السؤال. استناداً إلى هذا، فإن نجاح النشاط البحثي يعتمد أساساً على الإطار النظري المتبنى، وعلى طبيعة الوسائل (المناهج والتقنيات) البحثية التي يختارها الباحث لفحص الفرضيات، وصولاً إلى إجابات ذات مصداقية وثبات. ولكن أي باحث هو مقيد بجملة من العوامل التي تؤثر على خياراته المنهجية، وعلى وسائله البحثية، منها ما هو مرتبط بثقافة الباحث ومعتقداته ونوعه الاجتماعي ودرجة تعليمه وغيرها من العوامل الذاتية. ومنها ما هو مرتبط بالظروف التي يجري فيها البحث، والتي تتفاعل مع العوامل الذاتية في شبكة معقدة من العلاقات، لتؤثر على العملية البحثية برمتها.

وفي الحالة الفلسطينية، هناك العديد من العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية المؤثرة على الباحث والمناهج والتقنيات البحثية المستخدمة، والتي غالباً ما يتم إهمالها، وبخاصة عند تدريس مناهج البحث في الجامعات والمراكز البحثية، ما يؤثر بشكل كبير على نتائج البحوث ومصداقيتها. فالمناهج والتقنيات البحثية في العلوم الاجتماعية، لا تستخدم في المختبر، بل تتفاعل مع عوامل متداخلة عديدة يجب أن يعيها الباحث مسبقاً للتخفيف من تأثيراتها السلبية على النشاط البحثي، كونها تعتبر جزءاً من مصداقية العملية البحثية ككل.

يمكن تسمية مجموعة العوامل التي تؤثر سلباً في الحالة الفلسطينية على الباحث والمناهج والتقنيات البحثية التي يستخدمها، بالبيئة غير الملائمة للبحث. هناك العديد من الدراسات التي تناولت بعض هذه العوامل بتسميات متنوعة وفي سياقات مختلفة. ففي كتاب «في وطني أبحث: المرأة العربية في ميدان البحوث الاجتماعية»، يتم نقاش مسألة منهجية أساسية في علم الاجتماع، تتعلق ببناء المعرفة وإنتاجها، وهي: مدى تأثر البحث الميداني بخاصيات الباحث، تبعاً لحقيقة أن الباحث الاجتماعي هو نفسه كائن ثقافي، لخلفياته أثر كبير في ما يتجمع له من معلومات وبيانات. وتنطلق الباحثات المساهمات في هذا الكتاب من أن مشكلة التحيّزات للنوع الاجتماعي (للجنس) ودلالاتها في عملية الوصول إلى المعلومات، تؤثر بشكل كبير على النشاط البحثي الميداني، وبخاصة في المجتمعات التي تتميز بدرجة عالية من الفصل بين الجنسين. ويظهرن أن لهذه التحيّزات ثلاثة أبعاد واضحة: أولها، التحيّزات ذات العلاقة بالرؤى ووجهات النظر الانتقائية لمجتمع البحث. وثانيها، الحدود التي يفرضها المجتمع ومؤسساته المختلفة على عملية وصول الباحث/ ة إلى المعلومات والبيانات. وثالثها، ما يتعلق بإمكانية أن يفوت على الباحث أو الباحثة تنويعات مهمة لأدوار كل من الجنسين في أطر وظروف مختلفة. وتسلط الباحثات الضوء في هذا الكتاب على المعوقات والحدود التي تفرض على الباحثة في الوصول إلى البيانات المطلوبة خلال النشاط البحثي في مجتمعات الفصل بين الجنسين، حيث شكل النوع الاجتماعي للباحثات عاملاً معوقاً لجهودهن في الوصول إلى المعلومات، وحدّ من فرصهن في الوصول إلى فئات مجتمع البحث وشرائحه كافة، واقتصرت دائرة استكشافاتهن على عالم النساء أساساً بسبب ممانعة المجتمع لهن (الصلح وآخرون، 1993).

وتشير المساهمات في هذا الكتاب إلى أن تأثير متغير النوع الاجتماعي على مجريات البحث ليس مطلقاً، بل يتفاعل مع عوامل أخرى يمكن أن تطغى، فيخفف بعضها من أثر البعض الآخر، بما في ذلك الآثار المترتبة على النوع الاجتماعي، حتى في المجتمعات التي فيها درجة عالية من الفصل بين الجنسين. ومن ضمن هذه المتغيرات، الهوية الأجنبية أو المحلية للباحث/ ة، ودرجة التعليم، والعمر، والمؤسسة التي تقف خلف البحث، وطبيعة الموضوع ومدى حساسيته . . . الخ.

كما تؤكد هذه المساهمات على التفاعل بين الجنس وهوية الباحث، أي إذا كان الباحث/ ة من «أهل البلاد أم أجنبياً». ويلاحظ أنه لا يوجد اتّفاق حول العلاقة بين كون الباحث/ ة من أهل البلاد أو أجنبياً، وبين المعلومات التي يتم جمعها. فالبعض يعتبر أن كون الباحث/ ة غريباً عن المجتمع المبحوث، فإن ذلك يتيح له أو لها فرصاً أوسع للحصول على بيانات ومعلومات، ويوفر على الباحث/ ة الكثير مما يعانيه أو تعانيه الباحثة من أهل البلاد بسبب نوعها الاجتماعي أو غيره. وبشكل عام، يتاح للباحثات الأجنبيات في المجتمعات العربية، مرونة وحركة أكثر مما يتاح للباحثات المحليات، بسبب العادات والتقاليد السائدة (المصدر السابق: 28).

وفي سياق دراسات أخرى، يتم اعتماد مصطلح «البيئة المعادية للبحث»، للإشارة إلى العوامل المعيقة للعمل البحثي الميداني. وتعرّف هذه الدراسات البيئة المعادية للبحث بأنها تلك البيئة التي يتم فيها رفض إجراء البحث بشكل كامل لأسباب متعددة ومتنوعة، وليس فقط امتناع المبحوثين عن التعاطي إيجاباً مع النشاط البحثي في مراحله المختلفة. وفي حالة تنفيذ البحث، فإن هذه البيئة تحاول الهيمنة على مجريات البحث في مراحله المختلفة، وصولاً إلى تحديد التوجهات العامة للنتائج. وقد ميزت هذه الدراسات بين البيئة المعادية للبحث، وبين العمل البحثي في بيئة صعبة وحساسة، كالأبحاث التي تجرى في مجالات العلاقات الجنسية والجريمة والمخدرات. وتشير هذه الدراسات إلى أن معاداة البحث أو الممانعة التي يظهرها مجتمع البحث تتدرج من رفض كامل للبحث ومجرياته، إلى عدم التجاوب في بعض مراحله.

كما قد تكون هذه الممانعة أحياناً صريحةً ومباشرة، كالأبحاث التي تجرى في مجالات الأمن، التي غالباً ما ترفض الإدلاء بالمعلومات بشكل صريح ومباشر. وقد تكون مستترة وغير مباشرة كالتي تجرى مثلاً في بعض المواضيع مع الأحزاب السياسية التي تسعى إلى الهيمنة على البحث ونتائجه، من خلال تشكيل صور وانطباعات إيجابية لدى المتلقين كجزء من الدعاية أو البراغماتية الحزبية. كذلك تتغير هذه البيئة المعادية من حيث شدة عدائيتها للبحث عبر الفترات المختلفة تبعاً للظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي يمر بها المجتمع المبحوث (Feilding, 2004: 24).

بعض الدراسات الأخرى تستخدم مصطلح «المنفذ المغلق» (Closed Access)، للإشارة إلى مجمل الصعوبات التي تواجه الباحث أثناء سعيه للوصول إلى البيانات المطلوبة للبحث ومصادر المعلومات. وتتعلق المنافذ المغلقة غالباً بحجب مصادر المعلومات عن الباحثين لأسباب عديدة، يعود بعضها لعدم ثقة المبحوثين بالباحثين والمؤسسات التي تجري البحث، أو لطبيعة المواضيع المبحوثة، أو لطبيعة المبحوثين أو المؤسسات المبحوثة التي لديها معلومات حساسة لا يمكن تقديمها للباحثين بسهولة. وتشير هذه الدراسات إلى أن تذليل هذه الصعوبات يملي على الباحثين ضرورة استخدام وسائل وتقنيات بحثية مرنة وقابلة للتفاعل مع هذه الصعوبات، كما يضطرهم غالباً للدخول، أثناء عملية التحضير للبحث، في جدالات ومحاولات إقناع طويلة ومعقدة، ولكن لا غنى عنها، لأنه لا يمكن البدء بالبحث دونها (Hornsby-Smith 1993:5, 1994. Sobo and de Munck, 1998:20).

ولا شك في أن كل بيئة بحثية هي عصية على البحث بشكل من الأشكال، ويمكن أن تكون معادية إذا لم يُهيّأ الباحث لدخولها جيداً، وإذا لم يكن الباحث على دراية جيدة ومسبقة بالعوائق التي يمكن أن تعترضه، كالانقسامات السياسية والطبقية، والتناقضات المصلحية، والعادات والتقاليد، والثقافة السائدة . . . الخ. ولذلك، فإن أهمية دراسة البيئة المعادية للبحث لا تنحصر فقط في كونها مشكلة تقنية أو فنية أو أخلاقية، إذ لا بد للباحث أن يتجاوزها، أو أن يعي مسبقاً تأثيراتها على البحث ونتائجه، بل تكمن الأهمية الأكبر

في كون أن هذه البيئة هي بحد ذاتها مصدراً مهماً للمعلومات، التي ينبغي أن تدمج في التحليل بدراسة تفاعلها مع العوامل والمتغيرات الأخرى. فمعارضة إجراء البحث ومنع تنفيذه، أو الامتناع عن الإجابة، أو رفض التعاون في البحث بأشكاله الصريحة والمستترة، هي ممارسات تخبرنا الكثير عن طبيعة البناء المؤسساتي في المجتمع والدولة، وتكشف لنا الكثير عن تضارب المصالح وموازين القوة في المجتمع، وعن القوانين والثقافة السائدة وكيفية عملها في لحظات تاريخية معينة. لذلك، فالممانعة للبحث بدرجاته المختلفة تشكل بذاتها بيانات ذات دلالات اجتماعية وسياسية وثقافية مهمة.

اخترنا في هذه المقالة تسمية مجموعة العوامل المؤثرة سلباً على الباحث ومناهج البحث التي يستخدمها بـ«البيئة غير الملائمة»؛ كونها تتعلق، في السياق الفلسطيني، بالظروف الموضوعية أساساً التي تؤثر في العملية البحثية، وبخاصة الظروف السياسية التي تؤثر على مناحي الحياة كافة، بما في ذلك الإنتاج المعرفي. وبالتالي، لا تقتصر هذه العوامل على الباحث فقط وتحيّزاته الأيديولوجية والفكرية. كما لا تتعلق بسلوكيات الممانعة لدى المبحوثين وعدم تجاوبهم لأسباب ذاتية. فهناك مجموعة واسعة ومعقدة ومتشابكة من العوامل الموضوعية، كالظروف السياسية، والبنى المؤسساتية والاجتماعية والثقافية، التي تتفاعل مع العوامل الذاتية الخاصة بالباحث والمبحوثين، التي تؤثر على الباحث ومجريات بحثه ونتائجه. ولا يمكننا فصل تأثيرات هذه العوامل عن بعضها البعض إلا لأسباب إجرائية، وهذا ما سنقوم به في هذه المقالة.

لذا، سيقتصر نقاشنا في هذه المقالة على العناصر المختلفة التي تشكل بمجموعها ما نسميه بالبيئة غير الملائمة للبحث، والتي تتميز بها الحالة الفلسطينية. وسنوضح كيفية تأثير هذه العناصر على الباحث في المجتمع الفلسطيني، ومناهج البحث وتقنياته التي يستخدمها.

سنعتمد في تناولنا لهذه الإشكالية على بعض التجارب البحثية التي أجريت في فلسطين، والتي واجهت تحديات عديدة على المستوى المنهجي، بالإضافة إلى تجاربنا البحثية المتعددة في الميدان ومع المؤسسات البحثية المختلفة.

العناصر المكونة للبيئة غير الملائمة للبحث:

يمكننا القول سوسيولوجياً إن المجتمع الفلسطيني يشكل تحدياً تحليلياً وبحثياً استثنائياً، حيث أن مزيجاً من ستة عوامل يؤثر بشكل كبير على أي نشاط بحثي. وهذه العوامل، هي:

1. التغير السريع في الميدان بسبب عدم الاستقرار السياسي، وخضوع المجتمع الفلسطيني لحروب متتالية ولوتائر متفاوتة من الصدامات والمواجهات العسكرية مع الاحتلال، تشتد أحياناً فتصل إلى درجة الحرب، وتنخفض أحياناً أخرى لتصل إلى درجة الصدامات العسكرية أو المدنية. وتتفاوت هذه المواجهات من منطقة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى، بالإضافة إلى النزاعات والانقسامات السياسية الداخليّة.
2. تشتّت المجتمع الفلسطيني وتشرذمه جغرافياً واجتماعياً، مع ما يتبع ذلك من عدم تواصل في البنى الاجتماعية التقليدية، وتنوع في التركيبة السكانية، وتمايز مناطقي كبير.

3. ضعف التزام الباحثين بالحيادية والموضوعية العلمية في ظل احتدام الانقسامات السياسية والأيديولوجية، كالتي تسود في الأراضي الفلسطينية اليوم.

4. الاختلاف والتضارب في مصادر البيانات ومضامينها، والناتج عن غياب المركزية والسياسات الوطنية الموحدة الموجهة للأبحاث، وضعف السلطة الوطنية الفلسطينية وحداثة تجربتها في مجال الأبحاث والأرشفة، وفقدان السلطة الوطنية للسيادة الكاملة على بعض أراضيها ومعابرها.

5. عدم توفر بيانات في مجالات عديدة، بسبب غياب الدولة، وفقدان السيادة الكاملة على الأراضي الفلسطينية كافة، وعلى المعابر وغيرها، ولأسباب تتعلق بطبيعة عمل المؤسسات البحثية الفلسطينية.

6. ضعف الدعم الوطني للأبحاث، والاعتماد بشكل كامل على الدعم الخارجي في تمويلها، الأمر الذي يفرض أحياناً مواضيع ومنهجيات بحثية محددة على الرغم من جهل هذه الجهات بتفاصيل الظاهرة المبحوثة.

وبينما يمكن العثور على أحد أو بعض هذه العوامل في أمكنة أخرى من العالم، فإن تضافر هذه العوامل مجتمعةً في الحالة الفلسطينية، يضفي عليها خصوصيتها الفريدة، التي تشكل تحدياً أمام الباحثين اليوم.

1. التغير السريع في الميدان تبعاً للتغيرات في الظروف السياسية:

تتميز التجربة الفلسطينية في البحوث الاجتماعية عنها في الدول العربية المجاورة بالظروف السياسية الخاصة التي تمرّ بها فلسطين منذ ستة عقود. فخصوصية التجربة الفلسطينية تنبع أساساً من حالة عدم الاستقرار المزمن في الظروف السياسية، التي تؤثر بشكل كبير على مناحي حياة المجتمع الفلسطيني والأنشطة المتعلقة به كافة.

وقد أدت الحروب المتوالية التي شهدتها فلسطين إلى تغير سريع في الظروف المجتمعية. فقد نتج عن حرب العام 1948، وقيام دولة إسرائيل، حرمان الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة، والتحكم بموارده الطبيعية والبشرية، وتشتته جغرافياً واجتماعياً.

وقد جاءت حرب العام 1967 لتضع الجزء غير المحتل من فلسطين تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، مع ما رافق ذلك من إجراءات وممارسات احتلالية كضم القدس؛ ومصادرة الأراضي والاستيطان؛ وتهميش الاقتصاد الفلسطيني وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي؛ وتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة، وإلى أسواق خاضعة للمنتجات الإسرائيلية، وبالتالي فرض واقع الاحتلال هذا ظروفاً جديدة تماماً على الحياة الاجتماعية بأبعادها كافة.

وقد أدت حرب الخليج الثانية بشكل مباشر وغير مباشر إلى تخفيض مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد تراجع دخل نسبة غير قليلة من الأسر الفلسطينية بشكل ملموس بسبب انخفاض تحويلات العاملين في دول الخليج إلى ذويهم، وهجرة أعداد كبيرة منهم خلال تلك الحرب وبُعيدها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ولأماكن أخرى، بعد أن فقد معظمهم مصادر دخلهم وتعويضاتهم ومدخراتهم. وفي الوقت ذاته، تراجعت

تحويلات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة إثر توقف الدعم المالي من دول الخليج كرد فعل على موقف المنظمة من حرب الخليج (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير الفقر، 1998).

ولا شك في أن السياسات والإجراءات الإسرائيلية العدوانية التي ترافقت مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، قد أنتجت أيضاً تحولات سريعة في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد نتج عن تلك الانتفاضة نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، مع كل ما صاحب ذلك من نشوء مؤسسات جديدة، وتغير في البنى الاجتماعيّة والاقتصادية، وتحول في كافة مناحي الحياة الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبعد أقل من سبع سنوات، اندلعت الانتفاضة الثانية وما رافقها من إجراءات إسرائيلية قمعية أدخلت تحولات كبيرة على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني. فقد تم فرض الحصار على القرى والمدن الفلسطينية وتحويلها إلى معازل، وعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وتكثيف مصادرة الأراضي والاستيطان، وإقامة جدار الضم والتوسع، وتجريف الأراضي، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل، واستخدام العنف العسكري المفرط ضد المدنيين، وفرض التدابير العقابية الجماعية القاسية بحق فئات الشعب الفلسطيني كافة. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تغيير شامل في المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أدخلت المجتمع الفلسطيني في سلسلة من التغيرات الجوهرية التي لم تنتهِ حتى الآن. وكان من أهم هذه التحولات انقسام قطاع غزة عن الضفة الغربية الذي ارتبط بصيرورة تحول سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة به بعد سيطرة «حماس» عليه.

إن التغير السريع في الظروف السياسية وما يرافقه من تغيرات واسعة في الأوضاع الحياتية للسكان الفلسطينيين، يؤدي إلى تقادم البيانات التي تجمع من الميدان بشكل سريع، ما يفقدها أهميتها بالنسبة لصناع السياسات والعديد من المستخدمين والمحللين. كما أن التغير في الظروف الميدانية خلال تنفيذ البحث، وبخاصة خلال جمع البيانات، يربك الباحثين والمبحوثين على حد سواء؛ كون ذلك يعني وجود العديد من الأسئلة والمتغيرات التي أصبح السؤال عنها مسألة ذات حساسية عالية، أو مسألة خارجة عن السياق، أو قضية ستتأثر بالظروف الجديدة بشكل كبير، وهو ما يؤثر على صدقيّة هذه البيانات.

وللتدليل على ذلك، نورد بعض الأمثلة. فمثلاً، قامت مؤسسة العلوم الاجتماعية التطبيقية في أوسلو (فافو) العام 1990 بتنفيذ أول مسح واسع حول الأوضاع الحياتية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشكلت هذه الدراسة مساهمة فريدة، وليس ذلك لطبيعة ما تحويه من شمولية إحصائية فحسب، بل لأنها أول دراسة تجرى لمستوى الأوضاع الحياتية الفلسطينية في ظل الاحتلال.[1] وتم بناء هذا المشروع البحثي على ثلاث مراحل، استغرقت عامين، أي من العام 1990 ولغاية نهاية العام 1992،

[1] فطوال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة؛ أي منذ العام 1967 وحتى العام 1994، لم تتوفر مراكز بحثية وأجهزة إحصاء فلسطيني تنتج وتوفر بيانات فلسطينية للباحثين الفلسطينيين، باستثناء مراكز البحث في الجامعات الفلسطينية، والقليل من المؤسسات التنموية غير الحكومية التي كانت إمكانياتها محدودة. فعلى الرغم من اتساع نطاق ما كتب عن الأراضي المحتلة وضخامة الكم من الوثائق التي نشرت عن الشعب الفلسطيني، فإن معظم ما كتب كان يميل إلى التعامل مع مظهر واحد فقط من مظاهر الوضع الفلسطيني، ألا وهو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وبالتالي، لم تتوفر طوال تلك الفترة إحصاءات شاملة ودقيقة عن المجتمع الفلسطيني كان يمكن الاعتماد عليها سوى بعض الإحصاءات التي ينتجها جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، وغير الموثوق بمصداقيتها.

وتم الانتهاء من جمع البيانات من عينة تتكون من 1000 أسرة، وتم تحليل البيانات التي جمعت بعد العام 1992 (هيبرغ وآخرون، 1994: 24).

وما أن انتهى المشاركون في البحث من تحليل البيانات، حتى برزت تطورات سياسيّة جذرية في الأراضي المحتلة، تمثلت في نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو في العام 1994. ومنذ ذلك الحين، شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة سلسلة من التحولات التي خلقت واقعاً جديداً أصاب مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة. فقد تشكلت في الأراضي المحتلة، ولأول مرة في تاريخ فلسطين المعاصر، سلطة وطنية على جزء من الأراضي الفلسطينية. وترافق ذلك مع بناء مؤسسات ذات طابع دولاني، أثرت بشكل كبير على الأوضاع الحياتية للسكان في الأراضي الفلسطينية.

نتيجة لهذا التحول السياسي، وما رافقه من تحولات اجتماعية واقتصادية، أصبحت البيانات التي جمعت خلال دراسة فافو قديمة، وفقدت قيمتها من حيث هدفها الأساسي، وهو رسم سياسات لدعم الشعب الفلسطيني. وأصبحت تنحصر قيمة هذه البيانات، بعد أقل من 3 سنوات، باعتبارها تشكل معلومات للمقارنة في بعض المجالات، ونقطة إسناد للتحليل الإحصائي، وبخاصة بعد أن بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتوفير بيانات أكثر دقة وشمولية عن الواقع الفلسطيني، توجت بالتعداد الأول للسكان الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 1997، والذي اعتمدت نتائجه وطنياً ورسمياً.

ومنذ العام 1995 وحتى العام 2000، نفذت العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مسوحاً وأبحاثاً ميدانية بهدف ترشيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وبناء قاعدة بيانات لصانعي السياسات.[1] ولكن الواقع الفلسطيني السياسي والاجتماعي كان يتغير بوتيرة سريعة، بحيث كانت تنتهي معظم هذه الأبحاث بعد أن يكون قد تغير قسم كبير من المعطيات الميدانية، بحيث لم يكن مجدياً الاعتماد عليها لتحقيق أهدافها في رسم السياسات. ومن أهم هذه الدراسات ما نفذه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) من مسوح حول الأوضاع الحياتية للسكان، بالتركيز على علاقات التكافل الممأسسة وغير الممأسسة بهدف اقتراح نظام ضمان اجتماعي (هلال والمالكي، 1997). وكذلك، قام فريق وطني بقيادة وزارة التخطيط، بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والعديد من المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية، بإعداد التقرير الوطني للفقر للعام 1998. وخلال إجراء دراسات معهد «ماس»، اندلعت مواجهات عسكرية عديدة بين الفلسطينيين والسلطات الإسرائيلية، والتي كانت تغير المعطيات الميدانية سريعاً، وبخاصة إغلاق سوق العمل الإسرائيلية تدريجياً أمام العمالة الفلسطينية، والتي كانت تولد حقائق جديدة على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة. وينطبق هذا أيضاً على التقرير الوطني للفقر الذي أصبحت بياناته قديمة بعد حوالي عام بسبب المعطيات الجديدة التي تولدت خلال انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الثانية). وتكرر ذلك في تقرير الفقر الوطني للعام 2004، حيث تم الانتهاء من إعداده عشية الانتخابات التشريعية الثانية، وبعد أن أعلن عن نتائج هذه الانتخابات التي فازت فيها حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، فرض حصار مالي مشدد

[1] تحتل الأبحاث في مجالات السياسات التنموية بأبعادها المختلفة المكانة الأكبر والأهم من بين المواضيع البحثية الاجتماعية والاقتصادية التي تجرى في الأراضي الفلسطينية، بسبب الحاجة لهذه الأبحاث في عملية بناء مؤسسات السلطة الوطنية وسياساتها وخططها التنموية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الأبحاث هو أكثر حساسية للتغيرات والتقلبات السياسية والاجتماعية التي قد تنفي أهميتها، وتقلل من إمكانية الاعتماد على ما تنتجه من بيانات أو توصيات ذات طابع سياساتي.

ومقاطعة سياسية دولية وعربية لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما أدى إلى حرمان ما يزيد على 150 ألف موظف حكومي من رواتبهم لفترة تزيد على العام، وامتناع العديد من الجهات المانحة من تقديم العون للبلديات وللمشاريع الحيوية المشغلة لأيدي عاملة فلسطينية، وبالتالي ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى حوالي 40%، وازدادت نسب الفقر وتغيرت بذلك المعطيات الميدانية لتصبح بيانات التقرير خلال أقل من 3 أشهر قديمة.

ولا شك في أن هذا الوضع السياسي ما زال غير مستقر ومتغيراً بوتيرة سريعة وبشكل غير متوقع، مؤثراً بذلك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان. هذا الواقع يشكل تحدياً كبيراً للباحثين وللمؤسسات البحثية، وهو واقع يصعب تفاديه، ولكن يمكن فقط أخذه بعين الاعتبار خلال عملية التخطيط البحثي للتقليل من تأثيراته السلبية، بل لا بد من أخذه بعين الاعتبار عند اختيار مشكلة البحث وأسئلته والمنهجية التي ستستخدم، بحيث لا تكون طويلة المد، ومرنة لإدخال متغيرات إضافية للدراسة، بإضافة -مثلاً- البحث الكيفي على المسوح الكمية. كما لا بد من الانتباه له عند استخدام البيانات الإحصائية وتحليلها بالمقارنة عبر فترات زمنية مختلفة.

2. التشتت الجغرافي والتشرذم الاجتماعي:

يتوزع المجتمع الفلسطيني على تشكيلات اجتماعية ومجتمعات صغرى متعددة نتيجة لحروب متوالية ابتدأت بحرب العام 1948، التي كان من نتائجها عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وهما المنطقتان الفلسطينيتان اللتان بقيتا خارج المنطقة التي أقيمت عليها إسرائيل. كما نتج عن هذه الحرب عملية تهجير قسري واقتلاع وتشريد لما يزيد على نصف الشعب الفلسطيني. وقد أضعف ذلك من قدرته على التواصل مع شرائحه الاجتماعية المختلفة ومناطقه الجغرافية التي أصبحت مقسمة. فقد فصل سكان المناطق الجبلية الشرقية عن المدن الساحلية الفلسطينية الأكثر تطوراً. وألحقت المناطق الجبلية بالأردن التي أصبحت تعرف فيما بعد بالضفة الغربية، بينما ألحق الجزء المتبقي من الساحل الفلسطيني (قطاع غزة) بمصر. بذلك فقد المجتمع الفلسطيني إمكانية تواصله مع بعضه البعض، وخسر المراكز الساحلية الأكثر نمواً من الناحية الاقتصادية والأكثر تطوراً من الناحية الثقافية والاجتماعية، ليتحول إلى مجتمع موزع على عدة تشكيلات اجتماعية واقتصادية وقانونية متباينة، ما زال لها تأثير كبير على المشهد الاجتماعي الفلسطيني (تماري، 1994).

ويؤثر هذا الوضع على الباحث من خلال ما يلي:

1. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار في كل نشاط بحثي كمي أو كيفي التنوع المناطقي (شمال، وجنوب، ووسط) والاختلاف في التجمعات السكانية (مدينة، وقرية، ومخيم)، والاختلاف بين منطقة الضفة الغربية ومنطقة قطاع غزة ومنطقة القدس، وهي مناطق أصبحت تخضع لتشكيلات سياسية مختلفة، ويتميز السكان فيها بأوضاع حياتية مختلفة. ناهيك عن الاختلاف في أوضاع التجمعات الفلسطينية في الشتات، والسكان الفلسطينيين في إسرائيل. إن الأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع يعني الأخذ بالحسبان كماً كبيراً من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية التي ينبغي دمجها في التحليل، وهو ما يضفي صعوبات وتحديات مهمة أمام الباحث في مستوى اختيار العينات والقدرة على التعميم.

2. كذلك يعني هذا التشتت ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة من حيث تطورها التاريخي خلال العقود الأخيرة، وطبيعة السيطرة السياسية التي تخضع لها، وما تفرزه من قوانين وتشريعات وسياسات خاصة بها. فالإطار التشريعي والقانوني والإداري الذي يخضع له السكان في الضفة الغربية مختلف تماماً عنه في القدس الشرقية، التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. كذلك يبدو أن قطاع غزة عاد ليتميز عن الضفة الغربية في تشريعاته وقوانينه، بعد الانقسام السياسي وسيطرة "حماس" عليها في صيف العام 2006.

3. كما يطرح هذا التنوع المكاني والتشرذم الاجتماعي صعوبات وتحديات في مجال اختيار العينات، وطبيعة وحجم المتغيرات التي يجب دمجها في القياس والتحليل، وبخاصة في البحوث الكمية والمسوح الإحصائية الكلية. فإذا كان الهدف من البحث الخروج بنتائج تعميمية، فعلى الباحثين الأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع الكبير في المشهد الاجتماعي. أما في البحوث الكيفية التي لا تسعى إلى تعميم نتائجها، فلا بد من وضع معايير شاملة خلال عملية التعيين، تشمل هذا التنوع أو جزءاً منه، ومن ثم اللجوء للتنميط والمقارنة بين الأنماط المتنوعة للخروج باستخلاصات ذات مصداقية وذات قيمة معرفية شاملة قدر الإمكان.

4. يضاف إلى هذه الصعوبات عدم قدرة الباحثين في كثير من الأحيان على الوصول إلى المناطق المبحوثة، ومنعهم من إجراء أبحاثهم الميدانية فيها لأسباب سياسية أو غيرها. ففي كثير من الحالات، منعت السلطات الإسرائيلية تنفيذ أبحاث في القدس الشرقية، وبخاصة من قبل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وأهم تلك الأبحاث ما حصل خلال تنفيذ التعداد الوطني في العامين 1997 و2007.

وفي كثير من الأحيان لا يتمكن الباحثون من الوصول إلى المناطق المبحوثة، والتواصل مع مجتمع البحث لأسباب سياسية. فمثلاً، منذ عشرات السنوات، لا يستطيع باحثو الضفة الغربية الوصول إلى منطقة القدس أو إلى قطاع غزة، إلا إذا حصلوا على تصاريح لذلك من السلطات الإسرائيلية، وبالتالي يلجأ الباحثون إلى تنفيذ البحث عن بعد، بالتعاقد مع باحثين ميدانيين. هذا قد يكون مقبولاً أو متاحاً في البحوث المسحية الكمية على الرغم من الصعوبات الكبيرة في مراقبة مجريات البحث والباحثين الميدانيين وغيرها، إلا أن ذلك شبه مستحيل في البحوث الكيفية. ففي البحوث الكمية، يمكن تدريب الباحثين على كيفية استيفاء الاستبيانات وتوضيح الأسئلة والمؤشرات كافة، وغالباً ما يتم ذلك مع قطاع غزة عبر الفيديوكونفرنس، أو بتدريب مدربين يستطيعون الوصول إلى هذه المناطق.

أما في البحوث الكيفية، فالمهمة أصعب بكثير، فهذه البحوث تتطلب –بسبب طبيعة التقنيات البحثية المستخدمة، وبخاصة في جمع البيانات، كالمقابلة، أو الملاحظة، أو الملاحظة بالمشاركة– تواجد الباحث في مجتمع البحث، ولقاءه المباشر مع المبحوثين. فالأسئلة التي تعد للمقابلات في البحوث الكيفية هي أسئلة مفتوحة، وليس كما هو الحال في الاستبيانات التي تكون غالباً أسئلة مغلقة. كما أن الأسئلة التي تعد للمقابلات هي أسئلة مفتاحية، غالباً ما تستدعي طرح أسئلة تكميلية تبعاً لإجابات المبحوثين خلال المقابلة نفسها، ولا يمكن توقع الأسئلة التكميلية مسبقاً. لذلك مهما كانت كفاءة الباحث الميداني، ودرجة فهمه لمعطيات البحث ومؤشراته، فإنه لا يمكن أن يميز بين المعلومات المهمة وتلك الأقل أهمية، وكيفية

التركيز على المعلومات الأكثر أهمية خلال المقابلة، وكيفية استدراج المبحوث ليدلي بالمزيد من المعلومات حول قضايا غير متوقعة مسبقاً.

كذلك ترتبط المقابلات في البحوث الكيفية بالملاحظة التي ترتبط بشكل بديهي مع المقابلات كوسيلة أساسية لجمع البيانات. فخلال المقابلة، تتم ملاحظة المنزل والبيئة المحيطة بالمبحوث. وكذلك تتم خلال المقابلة عادة ملاحظة المبحوث نفسه من حيث درجة انفعالاته فيما يخص مواضيع حساسة معينة، وطريقة تعبيره عن بعض القضايا، وتشكل هذه الملاحظات بمجملها مصدراً مهما للمعلومات. وأخيراً، إن إرسال فحوى هذه المقابلات وملاحظات الباحث في تقارير للباحث الرئيسي، لا يفي بمتطلبات الحفاظ على الدقة الكاملة، وتبقى ناقصة مهما بلغت كفاءة الباحث الميداني وبلاغته في التعبير عن فحوى المقابلات ومجرياتها، وهو ما يؤثر على مصداقية البيانات التي تتجمع في حوزة الباحث الرئيسي.

3. حيادية الباحثين والتأثيرات السياسية والأيديولوجية:

يولد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والانقسامات السياسية والفصائلية مجموعة كبيرة وأساسية من العوامل التي تؤثر على الباحثين. فعلى الرغم من أن عدم حيادية الباحثين وتحيزهم لمدارس فكرية ومعتقدات مختلفة هو أمر معروف في شتى تخصصات العلوم الاجتماعية، وهناك أدبيات لا تحصى تناقش تلك المسألة، فإن درجة تأثر الباحثين في الظروف السياسية الاستثنائية كالتي تمر بها الحالة الفلسطينية، هي مسألة تستحق الاهتمام والأخذ بعين الاعتبار.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد، وسيطرته على مجمل حياة الشعب الفلسطيني، واستمرار المواجهة معه بأشكال مختلفة، وما ولّده ذلك من نشوء فصائل سياسية متعددة، ومعتقدات وأيديولوجيات متنوعة ومتضاربة تفاقمت خلافاتها إلى حد الصدامات العسكرية، يؤثر بشكل استثنائي على الباحثين الاجتماعيين العاملين في الشؤون الفلسطينية. فالباحث الفلسطيني أو الأجنبي، الذي يبحث في الميدان في قضايا المجتمع الفلسطيني، ليس من السهل عليه التزام الحيادية السياسية أو الفكرية أو الأيديولوجية، والتجرد عن الشبكة الواسعة من التناقضات التي يصطدم بها خلال عمله الميداني، والتفاعل مع مجتمعه البحثي. كما أن درجة التسيّس والانتماء الحزبي العالية التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام، والوسط الأكاديمي بشكل خاص، يشكل تحدياً أساسياً لحيادية الباحث ونظرته الموضوعية تجاه القضايا المبحوثة. يضاف إلى ذلك خضوع الباحثين لهيمنة المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية واحتكارها لمصادر التمويل المخصصة للمشاريع البحثية، ما يعزز وينمي لديهم نزعة الرقابة الذاتية، ويفقدهم الروح النقدية التي ينبغي على الباحث التمتع بها في ظل احتدام النزاعات السياسية الداخلية والانقسامات، واستمرار المواجهة مع الاحتلال.

هذا الوضع السياسي الاستثنائي يجعل من القضايا البحثية الممكنة كافة، قضايا ذات حساسية عالية كونها تندمج، بشكل مباشر أو غير مباشر، في شبكة التناقضات عالية الوتيرة التي تسيطر على المجتمع ككل؛ كالتناقض مع الاحتلال، والتناقضات بين الفصائل، والتناقضات بين الحركات الاجتماعية والسلطة الفلسطينية . . . الخ. فمثلاً، تدل التجربة البحثية الفلسطينية على أن موضوعة حق عودة اللاجئين هي موضوعة ذات حساسية عالية سياسياً، وتتعلق بشكل أو بآخر بقناعة الباحثين الذين يتدرجون في مواقفهم بين من يعتبر أن هذه قضية مستحيل تحقيقها سياسياً، ومن يعتبر أنه لا يجوز المساس بها. لذلك، عندما قام أحد المراكز البحثية

قبل سنوات عدة بإجراء بحث ميداني على عينة واسعة من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات الشتات، وكانت النتائج بشكل عام غير متوقعة، حيث رفض غالبية المستجوبين العودة إلى مناطق هجّروا منها العام 1948؛ أي المناطق التي تعتبر إسرائيلية حالياً، خرجت مظاهرات ضد المؤسسة ومنع نشر نتائج البحث. كذلك الحال بالنسبة لنتائج استطلاعات الرأي التي أجريت عشية الانتخابات التشريعية الفلسطينية العام 2006، والتي فشلت في توقع نتائج الانتخابات التي جاءت مغايرة تماماً.

كذلك يلاحظ أن العديد من الأبحاث التنموية تركز في تفسيرها لظاهرة الفقر في فلسطين، على العوامل المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وعلى الظروف التاريخية، وتخفف من مدى تأثير عوامل ذات حساسية كالفساد الحكومي وغير الحكومي، وغياب السياسات الوطنية للتنمية، والضعف في تنفيذ البرامج المخصصة لمكافحة الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي. ويعود السبب في ذلك إلى الرقابة الذاتية التي يفرضها الباحثون على أنفسهم، خشية الدخول في تناقضات مع هذه الجهة أو تلك.

وعلى صعيد آخر، يلاحظ في تجارب المسوح الشاملة التي أجريت على المنظمات الأهلية في فلسطين، أن الباحثين انقسموا في موقفهم حول تعريف هذه المنظمات، حيث اعتبر البعض أن لجان الزكاة هي جزء من هذه المنظمات، وبالتالي يجب إدخالها ضمن المسح، ورفض البعض الآخر ذلك منطلقاً من أن لجان الزكاة هي لجان دينية طائفية لا تدخل ضمن عناصر المجتمع المدني. ولا شك في أن إخراج لجان الزكاة من دائرة المنظمات الأهلية هو موقف سياسي وأيديولوجي بامتياز، ويؤثر بشكل كبير على نتائج أي مسح أو دراسة في هذا المجال، نظراً لحجم فعاليتها على الأرض، ودورها وحضورها مجتمعياً.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الظروف السياسية والتناقضات عالية الوتيرة، قد ولدت درجة عالية من غياب الثقة لدى المبحوثين من أفراد أو جماعات أو مؤسسات. وفي كثير من الأحيان، لا يثق المبحوث بالجهة التي تقوم بالبحث أو بإمكانية الحفاظ على سرية المبحوث وبياناته، وبخاصة في ظل السيطرة الإسرائيلية ومداهماتها المتكررة للمؤسسات الفلسطينية، بما في ذلك المراكز البحثية، والبنوك، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.[1] كما أن ضعف حكم القانون، وهشاشة البناء المؤسساتي الفلسطيني الحكومي وغير الحكومي، يجعلان احتمالية تسرب بيانات المبحوثين والإطلاع عليها من قبل جهات غير مرغوب فيها عالية. يضاف إلى ذلك تدني الثقافة البحثية لدى المواطنين الفلسطينيين بشكل عام، الذي يعود إلى حداثة التقاليد البحثية الميدانية، وبخاصة المسوح، في المجتمع الفلسطيني. لذلك، في كثير من الحالات، يتحفظ المبحوثون بشكل مباشر عن التعاون مع الباحثين. وفي أحيان أخرى، يتم التحايل على الباحث بتقديم معلومات غير صادقة، وهنا المشكلة تكون أكبر وأكثر سلبية في نتائجها على البحث. وغالباً ما يتم ذلك من خلال إما المبالغة في بعض البيانات وإما التقليل من بعضها الآخر، وهي في مجملها بيانات مغلوطة. ولا شكك في أن هناك طرقاً وتقنيات عديدة يمكن الكشف من خلالها عن صدقيّة هذه البيانات في البحوث الكمية والكيفية، إلا أنها تتطلب جهداً ووعياً ودراية وكفاءة عالية من الباحثين، ليتمكنوا من تدارك هذه المشاكل وتجاوزها.

[1] داهمت القوات العسكرية الإسرائيلية خلال اجتياحها للضفة الغربية العام 2003 عدداً كبيراً من المؤسسات البحثية الحكومية وغير الحكومية، بما فيها مكاتب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واستولت على الملفات والوثائق التي بحوزتها. كذلك داهمت القوات الإسرائيلية العام 2005 بعض البنوك الفلسطينية، واستولت على الكشوف المالية كافة، الأمر الذي زاد من قناعة الجمهور بعدم إمكان هذه المؤسسات من الحفاظ على سرية البيانات التي بحوزتها في ظل الظروف السياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية.

4. التضارب والاختلاف في مصادر البيانات ومضامينها:

من التحديات والصعوبات التي يواجهها الباحث في الشؤون الفلسطينية، هو تعدد مصادر البيانات واختلاف مضامينها عن بعضها البعض. فبسبب غياب المركزية والسياسات الوطنية الموجهة للأبحاث، الذي يعود لضعف السلطة الوطنية الفلسطينية، وحداثة تجربتها في مجال الأبحاث والأرشفة، وبسبب فقدان السلطة للسيادة الكاملة على بعض أراضيها ومعابرها، فإن الباحث في الشؤون الفلسطينية يجد نفسه أمام مصادر عديدة للبيانات، تتناقض في بعض الأحيان أو تختلف فيما بينها. فبالإضافة إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي يوفر البيانات الشاملة والرسمية، نجد أن بعض البيانات لا تتوفر سوى في مؤسسات أخرى. فمثلاً، البيانات التي تتعلق باللاجئين لا تتوفر سوى لدى الأونروا (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)، وبعضها الآخر يتوفر فقط لدى بعض الوزارات ذات الشأن، وبعضها الآخر يتوفر فقط لدى بعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، وبعضها الآخر لا يتوفر سوى لدى السلطات الإسرائيلية، كبيانات المغادرين من الأراضي الفلسطينية، وبعض البيانات يتوفر فقط لدى المؤسسات البحثية غير الحكومية، وموزعة على عدد كبير من هذه المؤسسات. ولا شك في أن المشكلة التي تواجه الباحث، لا تكمن في تعدد مصادر البيانات فحسب، بل بتضارب واختلاف مضامينها، وبخاصة تلك البيانات ذات الأبعاد السياسية. فمثلاً بعد أقل من عام من اندلاع انتفاضة الأقصى، برزت دراسات عدة تسعى إلى تقديم تقديرات للخسائر الفلسطينية الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية القمعية في الأراضي الفلسطينية. ولم تكن الاختلافات بسيطة، كما لم تكن ناتجة عن اختلاف في الوسائل والطرق الفنية والتقنية لحساب الخسائر، بل كانت ناتجة عن أسباب سياسية بالدرجة الأولى. المشكلة الأخرى الناجمة عن ذلك هي عدم القدرة على الحصول على هذه البيانات أحياناً، وبخاصة من الإسرائيليين ومن المؤسسات الدولية. كذلك عدم استخدام معايير موحدة وطرق قياس متماثلة، وهو ما يفقد الباحث إمكانية المقارنة بينها.[1] وإذا ما أضفنا إلى هذه المشكلة ما تم ذكره سابقاً عن التغير السريع في المعطيات الميدانية يمكننا حينها تصور حجم التحدي والمشكلة التي تواجه الباحث.

ومن الأمثلة على هذا الوضع، نذكر -مثلاً- تجربة تنفيذ التعداد العام للمنظمات الأهلية العاملة في فلسطين، التي قام بها معهد «ماس» العام 2000، وأعاد تحديث التعداد في العام 2007. فالتحدي الأكبر الذي واجهه الباحثون خلال تنفيذ هذه الدراسة هو تحديد الإطار الأولي للتعداد ولمجتمع البحث؛ أي إعداد قائمة بأسماء وعناوين المنظمات الأهلية العاملة في الأراضي الفلسطينية آنذاك. هذا كان تحدياً كبيراً في ظل غياب هذه القائمة في مؤسسة حكومية واحدة، وفي ظل عدم إلزامية تسجيل هذه المنظمات لدى جهة حكومية واحدة كوزارة الداخلية، بالإضافة إلى وزارات الاختصاص المختلفة. فكان التحدي الأساسي أمام الباحثين هو كيف يمكن الحصول على البيانات الأولية، أو أسماء هذه المؤسسات وعناوينها لبناء الإطار الأولي للمسح. وقد اضطر الباحثون لتحديد هذا الإطار التقريبي إلى الاستناد إلى مصادر متعددة: وزارات الاختصاص المتمثلة في وزارة الشباب والرياضة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة شؤون المنظمات الأهلية (التي تم إلغاؤها لاحقاً)، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبعض

[1] قد توفر المؤسسات الفلسطينية والدولية بعض البيانات من خلال النشرات والدراسات التي تصدرها، ولكن لا يمكن للباحث الحصول على البيانات الخام منها، وهو أمر في كثير من الأحيان لا غنى عنه للباحث كي يستطيع بناء تحليلاته الخاصة حسب متطلبات بحثه.

النشرات والأدبيات المحلية التي عالجت موضوع المنظمات غير الحكومية. وخلال جمع هذه البيانات من المؤسسات المختلفة، لوحظ أن الجهات الحكومية المسؤولة، بما فيها وزارات الاختصاص، لم تكن تحدّث بياناتها عن تلك المنظمات، وبالتالي كانت بياناتها قديمة وغير دقيقة. فقد اكتشف أن العديد من المنظمات المسجلة لديها لم تعد قائمة، وأن العديد من المنظمات الفاعلة غير مسجلة لديها، وبالتالي لم يكن بالإمكان الاعتماد عليها تماماً (شلبي وآخرون، 2001: 10). وعندما أعيد تنفيذ هذا التعداد في العام 2007 لإجراء المقارنات، تم حصر المنظمات غير الحكومية بشكل أفضل، ولكن أيضاً لم يكن لدى وزارات الاختصاص أو وزارة الداخلية قوائم وبيانات تعريفية كاملة وكافية عن المنظمات غير الحكومية. وبعد تجميع الإطار الأولي للتعداد، جرت معالجته لتجنب التكرار في القوائم الأولية، التي تم الحصول عليها من المؤسسات المختلفة. بالإضافة إلى كل ذلك، تم توجيه الباحثين الميدانيين من خلال تعليمات واضحة إلى ضرورة الاستفسار عن وجود أية منظمات أو مؤسسات ينطبق عليها تعريف المنظمة الأهلية غير مشمولة في الإطار الأولي؛ سواء من المنظمات التي يقومون بزيارتها، أو من سكان المنطقة التي يعملون بها، واستيفاء استمارتها بعد إضافتها على الإطار الأولي (المالكي وآخرون، 2007، 12). هذه العملية، تحديد إطار البحث، كانت عملية طويلة ومعقدة ومكلفة مالياً ولم تكتمل، إلا بشكل تقريبي، حتى نهاية البحث.

كذلك من الأمثلة البارزة في هذا المجال التناقض في بيانات الفقر والبطالة ما بين الرقم الرسمي الفلسطيني (بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، وبيانات المؤسسات الدولية، وبخاصة البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكذلك تقوم مؤسسات خاصة وأخرى غير حكومية (مثل شركة الشرق الأدنى) بإجراء دراسات حول هذه المواضيع الحساسة، وذات الصلة المباشرة بصناعة السياسات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، دون تأكد أحد من مدى صدقيّة هذه البيانات.

5. عدم إمكانية توفير بيانات في مجالات عديدة:

لا تتوفر لدى الباحثين في الشؤون الفلسطينية إمكانية توفير بيانات في مجالات متعددة لأسباب كثيرة ومتداخلة. كما أن مصادر بعض هذه البيانات غير موثوقة، ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل نهائي. وبالتالي، يشكل هذا تحدياً أمام الباحثين في هذه المجالات، وكثيراً ما يضعف النتائج التي يتوصلون لها. وعدم توفر البيانات له علاقة بأربع قضايا أساسية، وهي:

أ. عدم توفر سلاسل زمنية من البيانات والمعطيات ذات المصداقية لفترة ما قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، أي فترة الاحتلال الإسرائيلي، تمكننا من إجراء المقارنات لرصد التغيرات التي تحصل على المجتمع الفلسطيني في المجالات المختلفة، ولا شك في أن ذلك هو نتيجة مباشرة للاحتلال الذي حرم الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة، وبناء مؤسساته الوطنية، بما في ذلك بناء مؤسساته العلمية القادرة على توفير بيانات ومعطيات للباحثين أو لصناع القرار. وعلى العكس من ذلك، فقد ترافق غياب الدولة الفلسطينية المستقلة بعد العام 1967 مع فرض نظام معقد للسيطرة السياسية والقانونية، حيث اكتسب الحكم العسكري الإسرائيلي سلطات واسعة تتحكم في مناحي حياة السكان الفلسطينيين كافة، وكانت تتجمع لديه البيانات التي تتعلق بجوانب حياة المجتمع الفلسطيني كافة، وينشر جزءاً منها عبر

جهازه المركزي الإحصائي، وبخاصة تلك التي يريد من خلالها تبيان انتعاش الواقع الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي، وتحسن أوضاع السكان المعيشي المطّرد مقارنة مع فترات ما قبل الاحتلال، ليثبت بذلك محاسن الاحتلال وتحضره. كذلك الحال بالنسبة للعديد من المراكز البحثية الإسرائيلية، التي كانت تعد دراسات عن المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة، والتي كانت تصوره في أحسن حال، مهملةً حقيقة خضوعه إلى القوة العسكرية الاحتلالية التي تتحكم بشؤونه الإدارية والقانونية، وتعمل على هدم وتشويه بناه الاقتصادية والاجتماعية، وإلحاقه بالكامل بإسرائيل. وفي هذا السياق، لم يكن بمقدور المؤسسات الأكاديمية والبحثية الفلسطينية القليلة والمتواضعة، أن تنتج بياناتها الأكثر واقعية ومصداقية، وكانت تضطر للاعتماد على الإحصاءات الإسرائيلية على الرغم من وعيها بضعف مصداقيتها.

ب. لا تتوفر بعض البيانات للباحثين في الشؤون الفلسطينية ولا يمكنهم الحصول عليها بسبب حيازتها من قبل دول أخرى مثل إسرائيل، والأردن، ومصر. ومن أهم هذه البيانات تلك التي تتعلق بالهجرة الخارجية. فعدم توفر بيانات الهجرة الخارجية لدى السلطة الفلسطينية يعود سببه لعدم سيطرتها تاريخياً على المعابر الحدودية مع الأردن ومع مصر، ولا تتوفر لديها أي معلومات بالنسبة للمغادرين عن طريق مطار بن غوريون الإسرائيلي.

لذلك، تستخدم الأبحاث التي تعالج موضوعة الهجرة الخارجية من الأراضي الفلسطينية طرقاً عديدة بديلة لتوفير بعض البيانات، علما بأن هذه الطرق لا توفر سوى بيانات جزئية، ولا تحل المشكلة بالكامل. فمثلاً، هناك تقديرات حول حجم الهجرة منشورة في دراسات صادرة عن البنك الدولي، وهي بمثابة تقديرات عامة حول أعداد المهاجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك دراسات تستخدم المسوح بالعينة، مثل ما قامت به مؤسسة «نيرايست كونساتنج» التي أجرت مسحاً خاصاً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2008 على 933 أسرة فلسطينية، وسألتهم حول وجود مهاجرين في الخارج من أفراد هذه الأسر، و ما إذا يفكر أحد أفرادها بالهجرة. كما أجرت مسحاً آخر على عينة من الشباب يبلغ عددها 1093 شاباً/ ة، وسألتهم إذا ما كانوا يفكرون بالهجرة، وسبب هجرتهم الممكنة، وموقفهم من الهجرة بشكل عام ((Rabah, 2008. ويلاحظ من هذين المسحين تركيزهما على ميول الشباب للهجرة وتفكيرهم بها، وليس دراسات عن المهاجرين فعلياً.

وهناك دراسات أخرى، مثل دراسة إسماعيل لبد (2008) التي اعتمدت على التعداد السكاني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 1997، ومسح تأثير الإجراءات الإسرائيلية للعام 2006، وقارنت بين النتائج. كما استخدمت نتائج استطلاع رأي قام به مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، الذي شمل أسئلة مثل «إذا أتيحت لك الفرصة للهجرة هل ستهاجر؟» (لبد، 2008).

وفي دراسة حول هجرة الأدمغة من المجتمع الفلسطيني أجراها معهد «ماس»، اضطر الباحثون إلى اللجوء إلى مصادر عدة للبيانات، حيث تمت دراسة عينة من الكفاءات المتواجدة في فلسطين في قطاعي الصحة والتعليم، بعد أن حصروا العاملين في هذا المجال. كذلك قاموا بدراسة مجموعة من الكفاءات الموجودة خارج فلسطين باستخدام مجموعة معقدة من المنهجيات، متمثلة بسؤال كل من المستشفيات (العامة والخاصة) ووزارة الصحة، والجامعات الفلسطينية، ووزارة التعليم، ووزارة الخارجية، ووزارة التخطيط، عما إذا كان

لديهم أية معلومات عن كفاءات تركوا العمل في مؤسساتهم أو مؤسسات أخرى وسافروا إلى الخارج، ولكن تبين أن هذه المؤسسات لا تتابع هذه الظاهرة، وليس لديها أية معلومات. لذلك، لجأ الباحثون إلى السفارات الأجنبية والممثليات العربية، ولكن لم تتوفر لديها بيانات أيضاً. واضطر الباحثون أخيراً إلى إضافة أسئلة إلى استبيان يعد لدراسة أخرى، موجهة لعينة من الأسر في منطقة رام الله فقط، لسؤالهم إذا ما كان هناك أفراد مهاجرون من هذه الأسر (مطرية وآخرون، 2008، 58–60).

يلاحظ من المنهجيات التي تستخدمها هذه الأبحاث التي أجريت في مجال الهجرة الخارجية، مدى صعوبة تجاوز حقيقة عدم توفر بيانات مباشرة حول الهجرة، التي من المفترض توفيرها لولا الظروف السياسية الخاصة في فلسطين، من الأمن العام المسؤول عن المعابر، أو من خلال الجهاز المركزي للإحصاء كما هو الحال في الدول كافة.

ت. كذلك لا تتوفر بعض البيانات للباحثين في فلسطين بسبب تحفظ بعض المؤسسات الحكومية الفلسطينية والمؤسسات الدولية عن توفيرها للباحثين، مثل بعض البيانات المتعلقة بمواضيع الدعم الدولي، وتوزيعاته، ومواضيع تتعلق بالأمن. كذلك تتحفظ بعض المؤسسات الفلسطينية الأهلية عن استخدام البيانات التي لديها في مجالات معينة، أو الإدلاء ببعض البيانات الخاصة بها، وبخاصة في المجالات المالية.

ث. كذلك يواجه معظم الباحثين في الشؤون الفلسطينية إشكالات تتعلق بعدم توفر أرشيف مركزي، أو مكتبة وطنية تجمع الوثائق الرسمية والأبحاث والبيانات كافة، الصادرة عن المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية. فالبيانات المتوفرة عن المجتمع الفلسطيني موزعة على عدد كبير من المؤسسات، ومبعثرة في مكتبات عديدة، وبعضها منشور وبعضها الآخر بقي دون نشر على شكل بيانات خام، وغالباً لا يعرف الباحثون المهتمون بوجودها إلا بالصدفة، بالتالي يصعب عليهم العثور عليها (المالكي ولدادوة، 2009). ويعود السبب في ذلك لعدم التنسيق بين المؤسسات البحثية.

6. غياب التمويل المحلي والدعم الوطني للأبحاث:

يواجه الباحثون في الشؤون الفلسطينية تحديات ذات علاقة بغياب الدعم الوطني للأبحاث، ما يدفعهم إلى الاعتماد على الدعم الخارجي في تمويل أبحاثهم من خلال المؤسسات الفلسطينية الأكاديمية، والدوائر البحثية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وتكاد تنحصر هذه الأبحاث في مجال السياسات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وفي مجالات أخرى يحددها غالباً الممول حسب احتياجاته وتوجهاته واهتماماته. وإذا كان الاعتماد على التمويل الخارجي هو حال دول كثيرة في العالم العربي، فإنه في الحالة الفلسطينية أكثر حضوراً وأشد تأثيراً، حيث تعتمد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كافة على التمويل الخارجي بشكل كامل، لتمويل نشاطاتها البحثية ودراساتها في مجالات التخطيط والسياسات، وهي المجالات البحثية الأكثر حضوراً في فلسطين، لأسباب تتعلق بضرورات بناء مؤسسات الدولة وسياساتها. وتكمن المشكلة في هذا المجال في أنه في كثير من الأحيان يتم إملاء مواضيع بحثية معينة على الباحثين وعلى المؤسسات البحثية دون غيرها، التي تضطر للقبول بإجرائها ضمن الشروط التي

تفرضها هذه المؤسسات المانحة، وفي إطار توجهاتها الفكرية. وفي هذا السياق، تتدخل بعض الجهات المانحة بتفاصيل النشاط البحثي المدعوم من قبلها بفرض منهجيات محددة لدراسة بعض المواضيع، وفرض مدة زمنية للبحث، والاستعانة بخبراء أجانب يجهلون تفاصيل الظاهرة المبحوثة ومتطلباتها البحثية في الإطار الفلسطيني. بذلك يخضع الباحث لقيود عديدة في إطار المنهجية التي يمكن له أن يستخدمها، وفي إطار المفاهيم النظرية التي يمكن أن يستعين بها، ويجد نفسه في موقع المنفذ الآلي غير القادر على التأثير على مجريات بحثه في خطواته ومستوياته المختلفة.[1]

كذلك يخلق الاعتماد على التمويل الخارجي في الأبحاث الفلسطينية مشكلة أخرى، وهي الانقطاع في البيانات المتوفرة حول موضوع معين. فاستمرار المشاريع البحثية الممولة من الخارج، يرتبط باستمرار الدعم، واستمرار اهتمام الممولين. ففي كثير من التجارب، تم وقف أو تقزيم مشاريع بحثية كانت توفر بيانات مهمة للباحثين بسبب انقطاع التمويل. ويؤثر ذلك على الباحثين من خلال فقدان سلاسل زمنية لبعض البيانات، بحيث لا يسهل على الباحث المقارنة زمنياً ومكانياً ورصد التغيرات التي تجري في ظاهرة معينة. فمثلاً، العديد من المسوح التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لا يكررها عبر سنوات متلاحقة إلا إذا توفر الدعم لها. فمثلاً المسوح المتعلقة بالنشاطات الثقافية في فلسطين، والمسوح المتعلقة ببعض قضايا المرأة، لم تستمر لسنوات عدة، وأصبح بعض بياناتها غير مفيد، وبخاصة في ظل التغير السريع في الظروف والمعطيات الميدانية.

كذلك الحال بالنسبة إلى العديد من المؤسسات البحثية التي بدأت بإنشاء مصادر أو بنوك معلومات حول بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتوقفت بعد ذلك بسبب انقطاع أو تقلص التمويل، ومثال على ذلك المراقب الاجتماعي، الذي كان يصدر عن معهد «ماس». كذلك توقفت العديد من المشاريع البحثية أو لم تجد تمويلاً لنشر نتائجها بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية العام 2006، ونجاح «حماس» فيها، حيث قاطع الممولون الأجانب كافة المؤسسات الحكومية الفلسطينية، وبالتالي توقفت المشاريع البحثية فيها كافة، وأهم مثال على ذلك التقرير الوطني الثاني للفقر للعام 2004. كما أن هناك كماً كبيراً من البيانات، ونتائج البحوث المهمة التي تلاشت بسبب توقف بعض المؤسسات عن العمل وإغلاقها لأسباب متعددة، منها نقص التمويل، ومثال على ذلك مؤسسة «شمل» البحثية، التي كانت متخصصة في دراسات اللاجئين.

وعلى صعيد آخر، إن غياب جسم مركزي لتوجيه الباحثين والأنشطة البحثية في المؤسسات البحثية المختلفة، والناتج أساساً عن التنافس على التمويل، وطبيعة تكوين المؤسسات البحثية، قد ولد جزراً معزولة من النشاطات البحثية التي لا تنسق فيما بينها، ولا تتواصل لتبادل الخبرات البحثية ولتوفير الجهد والمال. فعلى الرغم من وجود عشرات المؤسسات الفلسطينية التي تعتبر نفسها مؤسسات بحثية أساساً في الجامعات وخارجها، بالإضافة إلى عشرات الدوائر الحكومية البحثية في الوزارات والمؤسسات العامة، يواجه الباحثون صعوبات في الحصول على بيانات في مجالات معينة بسبب ندرتها، أو عدم توفرها بالتفصيل المطلوب. بينما نجد في الوقت ذاته أن هناك وفرة في بعض البيانات، وإن كانت مبعثرة بين عدد كبير من المؤسسات. فالتنافس بين المؤسسات البحثية، بما فيها المعاهد، والمراكز في الجامعات، يحد من إمكانية تبادل المعلومات والخبرات، وبخاصة في الجوانب المنهجية، ويجعل من كل خبرة بحثية

[1] أي تغيير من قبل الباحث في تركيبة البحث وفرضياته ومنهجيته التي يقترحها الممول، أو التي يوافق عليها، يتطلب موافقة مسبقة من هذا الممول.

خبرة شخصية خاصة بالباحثين الذين يجرون البحث، ولا يتم تعميمها للاستفادة منها في تجارب بحثية أخرى، الأمر الذي يدفع بالباحثين، وبخاصة الشباب منهم، إلى خوض تجاربهم البحثية في الميدان من نقطة الصفر. ناهيك عن أن هذه المؤسسات البحثية، وبسبب التمويل غالباً، تتجه لتنفيذ أبحاث ليست في دائرة مجال تخصصها. فنجد مثلاً مؤسسات متخصصة بدراسات المواطنة والديمقراطية أو التنمية الزراعية تنفذ أبحاثاً في مجال السياسات الاجتماعية والضمان الاجتماعي. بينما تنفذ المؤسسات المتخصصة في مجالات السياسات الاجتماعية أبحاثاً في مجالات الديمقراطية والمواطنة والنوع الاجتماعي والزراعة وغيرها. وهذا يفرض على الباحثين العاملين في هذه المؤسسات الانتقال من العمل في مجال خبراتهم المتراكمة إلى العمل في مجالات أخرى، ما يفقدهم فرصة الاستمراريّة في مراكمة الخبرات، المنهجيّة والنظريّة، ذات العلاقة بمواضيع محددة، ويدفعهم إلى الخوض في مجالات بحثية جديدة دون خبرة مسبقة. وفي هذا السياق، بدلاً من أن تساهم هذه المؤسسات البحثية في تمكين الباحثين وتطوير قدراتهم وخبراتهم البحثيّة بتوفير بيئة بحثية مؤسساتية داعمة لهم، يتم تشتيت جهودهم وقدراتهم على مجالات بحثية متعددة.[1] كما ينعكس هذا الوضع على طبيعة وقيمة البيانات التي تتجمع في حوزة هذه المؤسسات، ومدى قدرة الباحثين على الاستفادة منها في ظل تغير مواضيع الأبحاث التي تنفذها وتشتتها. وهي صعوبات كلها تواجه الباحثين وتحدّ من قدراتهم البحثية المنهجيّة والنظريّة.

خاتمة:

تشير مجمل العوامل السابقة التي تم تناولها في هذه المقالة إلى الصعوبات التي يواجهها الباحث أثناء عمله في الميدان في فلسطين، في ظل بيئة غير ملائمة للبحث. وتنبع هذه الظروف من الوضع السياسي الفلسطيني الذي يؤثر على الباحث، وعلى الأساليب البحثية التي يستخدمها. هذه العوامل التي تنفرد بها التجربة الفلسطينية هي عوامل إضافية إلى تلك العوامل العديدة التي تؤثر على الباحث وأساليب البحث، والتي تعتبر مشتركة بين التجارب البحثية في العلوم الاجتماعية كافة، والتي تعالجها الدراسات والأدبيات السوسيولوجية الكلاسيكية والحديثة، كتحيز الباحث لأيديولوجيات ومواقف معينة، ونوع الباحث الاجتماعي، وانتماءات الباحث الطبقية، وخلفيته الثقافية، ومدى الالتزام بأخلاقيات البحث الأساسية وغيرها.

ولا شك في أن تلك العوامل الخاصة بالحالة الفلسطينيّة تتفاعل فيما بينها ومع مجموعة المتغيرات الأخرى لتشكل معاً محددات الإنتاج المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية في فلسطين. وإذا لم يكن بإمكان الباحث تجنب هذه العوامل والمتغيرات، فإنه ينبغي عليه الانتباه لها وأخذها بعين الاعتبار خلال المراحل المختلفة من بحثه للتقليل من تأثيرها. وأخيراً، وليس آخراً، فإن مجمل هذه المحددات الموضوعية، وكيفية تعامل الباحث معها، تجعل من كل تجربة بحثية فلسطينية مغامرةً جديدةً يخوضها الباحث، باعتبار أن وضع الفرضيات العلمية، والتحقق منها في العلوم الاجتماعيّة، يعتمدان على عوامل مركبة ومعقدة لا تدخل جميعها وبالضرورة في إطار العلم.

[1] ساهم هذا الوضع المؤسساتي في خلق فئة من الباحثين الفنيين، وليس باحثين مفكرين ومبدعين. كما ساهم في خلق باحثين يعملون بالقطعة في عدد كبير من المؤسسات، وفي مجالات كثيرة ومتنوعة، وهو غالباً ما أثر على جودة إنتاجهم البحثي.

قائمة المراجع :

تماري، سليم. (1994). «تحول المجتمع الفلسطيني: التشرذم والاحتلال». في هيبرغ، ماريان وآخرون. المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

شلبي، ياسر وآخرون. (2001). تعداد المنظمات غير الحكومية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس».

كاميليا فوزي الصلح وآخرون. (1993). في وطني أبحث: المرأة العربية في ميدان البحوث الاجتماعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

لدادوة، حسن. (2008). أبحاث اللاجئين والهجرة الدولية الصادرة عن المؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. قضايا في اللجوء والهجرة. رام الله: جامعة بيرزيت.

المالكي، مجدي ولدادوة، حسن. (2009). التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية المتكاملة في فلسطين: 1994–2008. رام الله: وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، السلطة الوطنية الفلسطينية.

المالكي، مجدي وآخرون. (2007). تعداد المنظمات غير الحكومية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس».

معهد أبحاث السياسات الفلسطيني «ماس». وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (1998). تقرير الفقر 1998. رام الله.

مطرية، عوض وآخرون. (2008). «هجرة الأدمغة» من المجتمع الفلسطيني: مع دراسة استكشافية لقطاعي الصحة والتعليم العالي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس».

هلال، جميل والمالكي، مجدي. (1997). التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير الممأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس».

هيبرغ، ماريان وآخرون. (1994). المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

Fielding, Nigel. (2004). "Working in hostile environments", in Clive Seale et al (ed). Qualitative Research Practice. Sage Publication Ltd, London, New Delhi.

Hornsby-Smith, Michael.(1993). Gaining access. In Gilbert, Nigel (ed). Researching Social Life. Sage Publication Ltd, London, New Delhi.

Lubbad, Isma'il. (2008). Palestinian Migration: Any circularity?: Demographic and economic perspectives. CARIM Analytical Synthetic Notes. European University Institute. Florence.

Rabah, Jamil. (2008). Migration in the West Bank and Gaza Strip: Youth Migration. Ramallah, Presentation at Sharek Youth Forum on 10 Oct 2008.

Sobo, Elisa and de Munck, Victory.(1998). The Forest of Methods. In de Munck, Victory and Sobo, Elisa (ed). Using Methods in the Field: A Practical Introduction and Casebook. Altamira Press, Sage Publications, Inc. Walnut Creek, London, New Delhi.

الفصل الثامن

مُراهناتُ القَانونِ واستخداماتُه في العُلُوم الاجتماعيّة

نظرةٌ في التَّجربة الفلسطينيّة

برنارد بوتيفو

إذا نظرنا إلى العلاقة بين العلوم القانونية والعلوم الاجتماعية، سنجد أن العلوم القانونية أسهمت في العلوم الاجتماعية بطرق شتى منذ قرن ونيف. ولفهم واقع العلوم القانونية بشكل أفضل، لا ينبغي أن ننسى أنها محكومة بمراعاة تفاصيل وحذافير الأحكام والقرارات التي تبقى جزءاً ملازماً لها. لا تزال المعاهد القانونية الحديثة تركز على التمكن من التقنيات القانونية كمتطلب لتخريج خبراء متمكنين من البلاغة القانونية. وفي الواقع، ينصب تركيز الخبراء القانونيين على حيثيات المزاولة القانونية اليومية ويقع على عاتقهم مواجهة تفاصيل وتعقيدات وتريدات المواجهات والمطاحنات المستمرة التي تشهدها قاعات المحاكم. غير أن المعايير القانونية هي مجرد نوع معين من الأحكام العديدة التي تسيّر جملة القوانين والأعراف الاجتماعية الأوسع. ودون النظر بشكل أعمق في المقومات الفلسفية والأيديولوجية للقانون، والمعاني الضمنية للقانون، وتقنيات مزاولة القانون على الصعيد العملي، سيكون أي تفسير لاستخدامات القانون في العلوم الاجتماعية محكوماً بالفشل.

من دون شك، فإن الدخول في تخوم القانون وعلاقته بالعلوم الاجتماعية هو ليس بالتحدي البسيط. غير أن التجارب الجديدة في التقنين (Codification)، وتناقل التكنولوجيا الإدارية، والمرجح العمل بها على مستوى السياسات التشريعية والقضائية، تبين أن هذه القضايا ستتم إعادة إحيائها في سياق العولمة، حيث يتقلّد القانون الدولي مكانة مهمة. وقد كان لمحصلة التجارب المحلية التي تم تطويرها في سياق الصراع والتوتر دور في إحداث هذا التجديد، الأمر الذي ينطبق على الحالة الفلسطينية منذ التوقيع على معاهدات أوسلو.

يهدف هذا الفصل إلى محاولة الإضافة على بعض ما ورد من أطروحات في هذا المجلد الأول، وبالاعتماد على استنتاجات مستقاة من تجربتي في حقل التعليم. تعتمد مداخلتي على تجربتي مع الطلبة الفلسطينيين، وإلى التبادل الأكاديمي مع زملاء من جامعات ومراكز بحثية مختلفة في كل من أوروبا والعالم العربي.[1] تم اعتماد القضايا الواردة في هذا الفصل على حالات دراسية محددة وأمثلة تاريخية من التجربة المعاصرة للمجتمعات في المشرق العربي. تم أيضاً تناول أمثلة عينية من تجربة المجتمع الفلسطيني في الفترات الأولى من تأسيس السلطة الفلسطينية. فقد شهدنا غدو التوقيع على معاهدات أوسلو قيام السياسيين وصنّاع القرار والمشرعين في السلطة الفلسطينية وهيئات المجتمع المدني الفلسطينية بطرح مجموعة من الأسئلة من قبيل: إلى أي حد يتحتم على نظام المرجعية القانونية التماهي مع نظام المرجعية السياسية الوطنية؟ وكيف يمكن إدراج مختلف الحقوق ضمن القانون؟ وما هي الأطراف التي يقع على عاتقها وضع القانون؟ كانت هذه ضمن أبرز الأسئلة المطروحة على جدول أعمال تلك الفترة.

دعوني قبل كل شيء أوضح ما قمت به في هذه المداخلة. لقد قررت إسناد تحليلي على الأسئلة المطروحة من قبل طلبة الدراسات العليا في التقارير التي أشرفت عليها. ساعدني ذلك في وضع بعض المواضيع جانباً، وتركيز جل اهتمامي بدلاً من ذلك على الأطراف التي عالجها الطلبة في تقاريرهم وتحديداً تلك المتخصصة في صياغة القوانين ومزاولة الحقوق. كانت الجهات الأولى المعنية هي المجلس التشريعي الفلسطيني ومحاكم العدل. نظرت أيضاً في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بوضعية الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، أو في تعاملها مع قضايا أخرى مثل قانون العائلة. وانطلاقاً من هذه التجارب، وغيرها من الحالات المستقاة من التجربة المصرية، قررت توضيح بعض الجوانب البحثية المنهجية التي تساعدنا في تناول الظواهر القانونية.

يتطرق الجزء الأول إلى التجربة الفلسطينية، حيث سيتم تسليط الضوء على الجوانب التي تخفق العلوم القانونية أحياناً في توضيحها، والنظر إلى أبرز الاختلافات في هذا الصدد بين المؤسسات المختلفة على البعدين التزامني والتعاقبي. ويساعد التحليل المقارن في الإشارة إلى مدى التقصير في استخدام التأريخ، الذي لا يرجع بالضرورة إلى تناول العلوم القانونية بشكل ضيق، وإنما أيضاً لحقيقة كون هذه المناهج محكومة بالتقاليد الأكاديمية التي تحمل توجهات محددة. إن توفر مصادر باللغات الفرنسية والإنجليزية والعربية هو من أبرز الدلائل على وجود أنماط متعددة من عمليات صياغة القوانين (التقنين) والاقتباس الحاصلة. وإذا ما نظرنا إلى الجدل القائم حول "التعددية القانونية"، سنلاحظ وقع العلوم السياسية وعلم الإنسان الثقافي في هذا المضمار، الأمر الذي يعكس عملية التداخل. كذلك، يغدو تحليل عمليات التقنين مفيداً إذا ما أردنا طرح أسئلة متعلقة بهوية القانون الوطني وعمليات ابتكاره. وإذا انتقلنا إلى علم الاجتماع التاريخي، وتحديداً علم اجتماع المهن، سنجد أنه أيضاً يتطرق إلى المحامين والقضاة، إذ يحمل في جبه منجماً من الأوصاف حولهم، حتى أنها تبدو أحياناً وكأنها أبدية.

[1] مع التركيز على مشاركتي في تعليم مساق مناهج الأبحاث في العلوم الاجتماعية في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت (في الفترة الممتدة بين الأعوام 2005-2009). إذ يعود لتجربتي كمحاضر في معهد الحقوق في جامعة بيرزيت الفضل في تطوير هذه المداخلة والأسئلة المطروحة في هذا الفصل. يُذكر أيضاً مشاركتي في مساق آخر حول مناهج الأبحاث في دائرة الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة (العام 2005 و2006) ما ساعدني في تطوير بعض الملاحظات الواردة في هذا الفصل.

تشير هذه المداخلة إلى بعض المسائل التي أخذت تتلقى الاهتمام مؤخراً، وتحديداً مسألة تفعيل القانون على مسرح العلاقات الدولية، والتوجهات المجددة لعلم الإنسان القانوني فيما يتعلق بالاحتكام القضائي للسياسة في العالم العربي.

1. القانون والعدل من منظور تحليلي دينامي

أ. خصوصية القوانين الفلسطينية ضمن سياقها التاريخي: الحكم الذاتي في فلسطين

بعد مدة وجيزة من تقلّد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية منصبه في صيف العام 1994، برزت مجموعة من المسائل العالقة حول إدارة الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومع أن معاهدات أوسلو (1993) كانت في الواقع مجرد "تدابير حول الحكم الذاتي المؤقت"، كان الإعلان عن الدولة الفلسطينية من الديناميات الملحقة التي تم الدفع باتجاهها من قبل أطراف عدة. وعلى أثر الاتفاق الإسرائيلي–الفلسطيني المرحلي الذي تم توقيعه في واشنطن العام 1995، قام الفلسطينيون بانتخاب رئيس للدولة الفلسطينية بتاريخ 20 كانون الثاني 1996، ومجلس تشريعي مرحلي بصلاحيات محددة تم إيعازها له مثل قطاعي الصحة والتعليم. أما على الصعيد العملي، فبقي العديد من هذه الصلاحيات في الواقع تحت سلطة الرئيس المنتخب ياسر عرفات. دفعت ديناميات المرحلة باتجاه تحويل المجلس المرحلي إلى "مجلس تشريعي"، وقيام الرئيس بتولي منصب رئاسة السلطة التنفيذية. إن هذا التغير للموازين لا يثير دهشتنا، إذ كان في ذلك الوقت حاجة ملحة إلى تنظيم التدابير وتقسيم المهام السياسية والقضائية ضمن السلطة الفلسطينية، أولى يراعات الدولة الفلسطينية المرتقبة. وبالنسبة للحقوقيين، كان ذلك يشير إلى إحداث توازن في توزيع القوى، بهدف التوصل إلى تسوية بين الممارسة السياسية السلطوية التي تتبع إرث منظمة التحرير الفلسطينية، والنظام السياسي الدستوري الذي ينسجم مع القانون الدولي ومطالب الدول الغربية والجهات المانحة.

كان الهدف الحتمي **سن سياسة تشريعية** للتعامل مع التحديات القادمة. وينبغي أن نشير اليوم إلى أن مثل هذه السياسة انبثقت من مستلزمات السياسة العامة، بقدر تعبيرها عن توقعات المجتمع في مرحلة من المراحل. وفيما يخص الإدارة الذاتية الفلسطينية، توجب على السلطة التشريعية أن تصيغ وتكفل المرجعيات السياسية التي أثمرتها سنوات من الإرث السياسي للفلسطينيين عبر التاريخ، إلى جانب تناول حيثيات الثقافة المحلية المعاشة. كان ذلك يعني وقتها أن الاحتكام الدستوري ينبغي أن يدمج بين كل من مكاسب منظمة التحرير الفلسطينية، وقيم القومية العربية مع مجموعة أعراف وأحكام جماعية هجينة على المجتمع الفلسطيني. كانت هذه التركيبة في الوقت نفسه مرهونة إلى حد كبير باتّباع نموذج سيادة القانون الديمقراطي.

إن منظومة "سيادة القانون الديمقراطي" هي نسخة متخصصة ومتحققة لما أسماه فيبر الهيمنة "العقلانية–القانونية"، التي تصدر عن نظام بيروقراطي يجسد تنظيم شرعنة القرارات وممارسة التعسف. غير أن سيادة القانون هنا لا ينتج عنها نمط معين من التنظيم السياسي في هذه الحالة، بل على العكس من ذلك. إن سيادة القانون تتضمن إجماعاً على مستويات عدة، إن كان ذلك على المستوى التقني (ضرورة تطبيق القانون بغض النظر عما ينص عليه)، أو على المستوى الفلسفي والأخلاقي: ضرورة تحقيق عدالة القانون (Achour Ben, 1992). وفي معرض تعريفنا لما هو "عادل"، تواجهنا قائمة من الإجابات المحتملة.

وعلى مدار العالم العربي، نجد أن النظم الدستورية تعكس الشخصية السلطوية للأنظمة الحاكمة Camau Geisser and, 2003))، وفي الوقت نفسه تشرع بـ"سيادة القانون" أو "دولة القانون"، مع تحويل بعض المعايير والمبادئ السياسية لصالحها. يذكرنا ذلك بالشخصية "الكاريزماتية" أو "التقليدية" في الهيمنة السياسية التي أشار إليها فيبر. يمكن أن نضيف أيضاً أنها أنظمة تمنح دوراً مهماً بشكل أو بآخر للعلاقات الزبائنية، وللاشتراكية، وللقيم الأخلاقية الناجمة عن الدين، وتحديداً الإسلام في هذه الحالة.

عكست الدولة القومية منذ أجل طويل هذا النموذج المحدود نوعاً ما. غير أن عولمة المعايير العالمية كما نعاينها اليوم، وكما يرد في القانون الدولي الحديث، عملت على إعادة تعريف توجهات محددة ترغب الأمم المتحدة في تصديرها عالمياً. وهكذا دواليك في إطار شروط كتلك التي وضعتها إدارة بوش على السلطة الفلسطينية العام 2002، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى إصدار دستور مبني على المبادئ "الديمقراطية"، بما في ذلك مجموعة من القرارات ذات العلاقة مثل التمييز بين دور رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء.

ب. الهوية الوطنية للقانون الفلسطيني وتعليم القانون

لا يكفي أن ينسجم القانون مع المطالب الدولية أو المطامح الجماهيرية لشعب ما كان كل ما عرفه لعقود هو القانون الذي فرضه النظام الاستعماري. وفي سياق الحكم الذاتي الفلسطيني، فإن القانون، كمصدر بحد ذاته، هو في الوقت نفسه أداة لطرح مسألة غياب قانون وطني في فلسطين بفعل غياب مؤسسات وطنية سياسية ذات صلاحيات فعلية على أرض الواقع. وقد كان تأسيس السلطة الفلسطينية المرة الأولى تقريباً في تاريخ فلسطين الحديث التي يتم فيها تفويض سلطة حكم ذاتي بصلاحية سن التشريعات القانونية.[1]

ومن بين الأسئلة التي تطرح نفسها من قبل الحقوقيين الفلسطينيين منذ العام 1994 فصاعداً، المعضلة التالية: ما هو القانون الذي سندرسه في الوقت الذي غابت في بلادنا شمس الحرية عبر التاريخ، ولم يتواجد حتى برلمان فعلي في فلسطين؟ وقد يذهب البعض بشكل اعتباطي إلى التكهن بأن الحقوقيين الفلسطينيين قد وجدوا أنفسهم أمام "فراغ قانوني". وربما يعود مثل هذا "الفراغ" المزعوم إلى تصور ضيق ومحدود للقانون يعتبر أن المعايير الجماعية العامة يمكن محاسبتها فقط من قبل سلطة مركزية. غير أن المجتمعات تحكمها أيضاً معايير قانونية لا تندرج بالضرورة تحت سقف سيادة للقانون في إطار قانون دولة. وبالاعتماد على مثل هذا التصور، بلور علماء الاجتماع القانونيين وعلماء الإنسان القانونيين نظريات مبنية على التعددية القانونية (Dupret, 1998). إن إحدى وظائف مثل هذه النظريات هو وصف تنظيم المعايير لمجتمع محدد في إطار جغرافي وزمني معين، باعتبارها حاصل جمع أنماط متنوعة من التعايش. ومن الجدير بالملاحظة في هذه المرحلة أن عدداً كبيراً من الأحكام المتعددة وغير المتجانسة أحياناً، قد حكمت الحياة الاجتماعية

[1] مع استثناء حكومة "عموم فلسطين" العام 1948، إضافة إلى وجود نوع من الاستقلالية النسبية في الفترة بين 1949 – 1967 إبان حكم "الأردن". وينبغي التذكير بأن القرارات الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني في إطار معاهدات أوسلو كان يتوجب عليها الحصول على إذن مسبق من إسرائيل –شريكة السلطة الفلسطينية في المفاوضات– قبل أن تتم المصادقة عليها. ويُذكر أن المرسوم الرئاسي الأول الذي أقره ياسر عرفات العام 1994، دعا إلى استمرار العمل بكافة التشريعات والقوانين التي كان معمولاً بها من قبل.

للفلسطينيين لمدة طويلة من الزمن. وفي بعض الأحيان كانت بمقام القانون الوطني، بينما تم اللجوء إلى القانون الوطني كأداة كلما تطلب إعادة تعريف المجتمع وفرض الوحدة.

وفيما يخص الجانب البحثي المنهجي للقانون في السياق الفلسطيني، فإن صياغة وتصنيف الأجسام، التي تشكل أساس عملية التقنين، تساعدنا في تناول عمليات التدرج الاجتماعي من منطلق قانوني، وفهم آليات تنظيم المؤسسات القضائية. وبعيد معاهدات أوسلو، تولى معهد القانون في جامعة بيرزيت مهمة تجميع وتصنيف وتبويب القوانين التي حكمت مصير الشعب الفلسطيني منذ نهاية الحكم العثماني العام 1918. وقد نتج عن هذه المساعي بنك معلوماتي عرف باسم "المقتفي" (منظومة القضاء والتشريع في فلسطين)، الذي عكس وجود ألوان عدة من المعايير الواردة وغنى وقيمة المصادر التي تم تجميعها. ويتضمن كل نص قانوني تم تبويبه (مرسوم، قانون، حكم، . . . الخ) إشارات محددة حول عملية تطبيقه في الفترة الزمنية الواردة، والتعديلات اللاحقة الحاصلة عليه مع تبدل أنظمة الحكم. ولا يمكن حصر هذه المنظومة على استخداماتها من قبل القضاة والمحامين وأساتذة القانون، أو على أعضاء المجلس التشريعي القائمين بمراجعة مسودة الدستور. تم تصميمه أيضاً، وبشكل أوسع، ليكون في متناول الباحثين من مؤرخين وعلماء اجتماع وعلماء إنسان، ومختلف محاولات تقصي الحقائق المتعلقة بالحياة الاجتماعية للأفراد، وبأثر القوانين على الأفراد و"تطبعهم" بها. والواقع أنها باتت قاعدة بيانية ومرجعاً يعتمد عليه اطّلاعنا على حقول معرفية عدة؛ مثل أنظمة القرابة، وحيازة الأراضي، والتمدن، أو حتى النظام السياسي الذي تقوم عليه الجمعيات.

إن وجود مثل هذه التعددية في المعايير له بعض المآخذ. من ذلك أنه يجعل من الصعوبة بمكان عزل مختلف التصنيفات الواردة وتبويبها، الأمر الذي يجعل عملية تعريفها صعباً للغاية. ينطبق ذلك أيضاً عند تعريف معايير مثل "العرف" والشريعة الإسلامية. تبدو في الوهلة الأولى أنه من السهل الإجماع على محتواها من قبل العلماء الاجتماعيين، غير أنه من الصعب التعامل مع الالتباس الوارد عند استخدام هذه المنظومات المعاصرة دون الإلمام بالتدرج التاريخي للقوانين. فعلى سبيل المثال، تبنى علماء الشريعة الفتاوى التي تباينت بين المفسرين، والجامعة الإسلامية، والمجلس العثماني، ولجنة صياغة القوانين في مصر في القرن العشرين. وفيما يتعلق بالتاريخ الحديث لفلسطين أيضاً، يمكن الانطلاق من مصفوفات عدة تعود لمختلف الفترات الزمنية قيد الدراسة. مع ذلك، نلاحظ أن الجهة المخولة بتشريع القوانين (المجلس التشريعي) اضطرت إلى الاعتماد على هياكل قانونية عدة تراوحت من حيث الشكل والأصول السياسية. وتعود جذور بعض الهياكل القانونية إلى قوى سياسية حكمت فئات أو كامل المجتمع. وفي الواقع، انبثقت أغلب المصادر القانونية في السياق الفلسطيني من التشريعات العثمانية، والقانون المشترك البريطاني، الذي تم العمل بها إبان الانتداب البريطاني، والقانون الأردني في الضفة الغربية غداة العام 1948، والقانون المصري في غزة خلال الفترة نفسها، والقانون الإسرائيلي منذ العام 1967.[1]

لم تشهد سنوات المنفى التي عايشها الفلسطينيون فراغاً قانونياً، بل عاصر الفلسطينيون في الشتات، وبعلاقة وطيدة مع إخوتهم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، صياغة بعض القوانين الوطنية الفلسطينية. ونذكر في هذا السياق قانون العقوبات الفلسطيني الذي تم اتخاذه كمرجع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وذلك قبل تولي منظمة التحرير الفلسطينية الحكم على الأراضي الفلسطينية تحت

[1] شملت الأحكام العسكرية التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي مجمل النشاطات الاجتماعية. وفي الضفة الغربية وحدها تجاوزت 1400 حكم.

إدارة السلطة الفلسطينية، وصدور قانون عقوبات جديد صادق عليه المجلس التشريعي الفلسطيني العام 2001. وبإمكاننا الإضافة إلى ما ورد الأحكام العديدة المتبلورة عبر خمسة عشر عاماً فيما يخص الأحوال الشخصية عند مختلف أطياف التجمعات الفلسطينية المسلمة والمسيحية. وضمن هذه القائمة من المعايير التي تم تطويرها محلياً، شكل "العرف" طرازاً آخر لإنتاج القانون بطريقة تتماهى مع المجتمع المحلي.

وعلى غرار المجتمعات التي تواجه الهجرات القسرية والشتات لظروف مختلفة، وبشكل أكثر من غيرها من المجتمعات، برز البعد الدولي للقانون في المعادلة الفلسطينية. وفي ظروف الأزمات، من الشائع حدوث صراعات على القانون والتشريع لكونها تمس تعايش أو تواجد مجموعة من القوميات. يمكن النظر إلى مثل هذه المجتمعات من حيث طريقة تعاملها مع القانون، أو بمعنى آخر وفقاً لممارسة ما يسميه الحقوقيون "التعددية القانونية". وفي المعاهد القانونية في فلسطين اليوم، من الشائع مصادفة طلبة دراسات عليا تلقوا التدريب في مؤسسات "خارجية" بشكل أو بآخر. ولا يشترط أن تكون الأخيرة جامعات غربية، وإنما تتضمن كليات الحقوق في الدول العربية: الأردن ومصر والمغرب واليمن وغيرها.[1] إن الكثير من طلبة الحقوق الفلسطينيين الذين صادفتهم في فلسطين أصابتهم الدهشة حال إدراكهم أن بعضهم يشير إلى مفهوم "القانون العام"، بينما لا يستخدم البعض الآخر هذا المفهوم. نلحظ بالتالي تباينات بين الطلبة فيما يتعلق بالمسميات والمفاهيم القانونية المتداولة. إن القانون العام مقابل القانون الخاص، الذي يعد مبدأ أساسياً في الثقافة القانونية الفرنسية، من الممكن أن يتعرف عليه الطلبة الفلسطينيون الذين درسوا في معاهد مغربية أو مصرية. وفي المقابل، بإمكانهم تبادل مختلف التصنيفات مع أنظارهم من الطلبة الذين تلقوا تعليمهم أو تدريبهم في الأردن أو السودان أو العراق أو غيرها من الدول التي واجه نظامها القانوني تأثير النموذج البريطاني عبر فترات تاريخية مختلفة.

2. نظرة في العلاقة بين التقنيات القضائية وعلم الاجتماع: نحو جسر الهوة

أ. استخلاص العبر من ميدان التعليم

لتكوين صورة حول العلاقة بين التكنولوجيا القضائية وعلم الاجتماع، قررت عرض تجربتي في تعليم طلبة الدراسات العليا في إحدى الجامعات الفلسطينية.[2] لقد كان بحوزة معظم الطلبة الملتحقين ببرنامج الماجستير سنوات عدة من الخبرة العملية وراءهم، إما في مجال القضاء وإما المحاماة. ومع قيامي بالإشراف على العمل الميداني الذي قاموا به، تسنى لي التعرف على المواضيع التي قرروا تسليط الضوء عليها، والقضايا المطروحة في أعمالهم.

انطلاقاً من تجاربنا الذاتية في العمل في مجال الحقوق، ما هي المسائل المتواردة حول الوظيفة المرجوة من عملية صياغة القانون أو الغاية من مزاولة القضاء؟ هذا سؤال حيوي إذا ما أردنا التفكير بأي أفق للممارسة

[1] سنح لي مراقبة هذه الخاصية أثناء تجربتي في مجال التعليم في فلسطين العام 1996 فصاعداً.

[2] طلبة معهد الحقوق في جامعة بيرزيت في الفترة الواقعة بين 1996 – 2000. وقد أشرفت خلالها على العمل الميداني لقرابة ستين طالباً في برنامج الماجستير في «المنهج القانوني التطبيقي».

القانونية وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية الأخرى. وفي الواقع، كثيراً ما يقوم تعليم القانون على مجموعة من التقنيات الهادفة إلى إرشاد المعنيين بمزاولة الحقوق على دخول عالم النصوص القانونية، وإيجاد طريقهم في الجسم الأوسع من التشريعات، ثم تحفيزهم على فهمها وتفسيرها في سياقات اجتماعية متنوعة. تتوقع المعاهد القانونية من طلبتها اكتساب مهارات واسعة تتعدى تقنيات مزاولة الحقوق، بما في ذلك الإلمام المتين بقواعد التاريخ القانوني والفلسفة السياسية. بيد أنه لا يتم دوماً تحفيز الطلبة على إبداء اهتمامهم بالأوضاع الاجتماعية التي أسهمت في إنتاج القوانين، حتى لو كان عليهم تلقائياً تطبيق هذه القوانين بعينها والتعامل معها. وعلى الرغم من الإرث الغني لكتابات إميل دوركهايم، وماكس فيبر، ومارسل ماوس، الذين يعود إليهم الفضل في دخول العلوم الاجتماعية إلى الحقل القانوني قبل مضي أكثر من قرن، فإننا نرى أن المعاهد القانونية في أوروبا لم تُعر إسهاماتهم في مجال علم الاجتماع القانوني الاهتمام الكافي. وفي فرنسا، لم يتأتَ مثل هذا الإصلاح إلا بعد العام 1959، حينما تم إرفاق علم الاجتماع إلى مساقات تخصص الحقوق في الجامعات. وقد سبق ذلك قيام الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (International Association Sociologicy) بإنشاء لجنة داخلية لبحوث علم الاجتماع القانوني. ويبدو أن الحقوقيين في العالم الأنجلو ساكسوني قد أبدوا اهتماماً أكبر بربط مواد الاجتماع والقانون بالمناهج الاختصاصية. ويمكن الاستدلال على هذا التحول بأمثلة عديدة من "علم القانون السوسيولوجي" أو من حقل "القانون والمجتمع" (Dupret, 2006).

عُرف مساق الدراسات العليا المذكور بـ "**الأبحاث التطبيقية القانونية**". وكان من أهدافه عرض بعض القضايا –بأساليب تعليمية تفاعلية تشرك الطلبة في العملية التعليمية– من خلال أسئلة تحفز الطلبة على تحليل الوقائع القانونية في سياق البيئة السياسية والاجتماعية التي تحيطهم، وفي واقع يتعرض للتحولات السريعة (السنوات الأولى للسلطة الفلسطينية). وقد شكل ذلك إطاراً تشخيصياً للقانون لم يكن الطلبة قد عهدوه بالضرورة أثناء دراستهم القانونية في السابق، والمنصبة على الإلمام بالقوانين والجانب التقني من مزاولة الحقوق، واكتساب الحس القانوني. ولم يكن الكثير من الطلبة قد تطرقوا في دراستهم السابقة إلى السياق الاجتماعي للأحكام والقوانين أو تمعنوا بشكل أعمق في شرعيتها السياسية. والواقع أنه خلال ظروف القطيعة السياسية، تسنح الفرص للتساؤل حول حيثيات النظام السياسي الواجب العمل به. والواقع أنه منذ فترة التنظيمات العثمانية، وتحديداً بعد الحرب العالمية الأولى، توجب على طلبة الحقوق في الدول التي سبق وأن عايشت الهيمنة التركية في سوريا ولبنان وفلسطين، توجب عليهم التعامل مع هذه المعطيات في سعيهم لتأسيس مرجعيات وطنية (Cannon, 1988; Starr, 1992; Botiveau, 1994; Tournan–Lendrevie, 2008). ويمكن أن ينطبق ذلك أيضاً على المجتمعات التي يسود فيها تغير الأنظمة، أو أوضاع الاحتلال مثل فلسطين. وفي مثل هذه الظروف، يجد الحقوقيون المحليون أنفسهم أمام ضرورة تعلّم قوانين أجنبية، بل والتفكير ملياً في القضايا السياسية وعلاقتها بتطوير القانون. وهنا واجه الحقوقيون تحدي تعبير القانون عن مرجعيات أيديولوجية معينة، بدلاً من كونه أداة حيادية، الأمر الذي حفزهم إلى التفكير بطرق أخرى، وكثيراً ما يتم اللجوء إلى القانون باعتباره الشماعة التي يتم تعليق انتهاكات الحقوق عليها (من قبل القانون نفسه). إن البحث عن التناغم القانوني في سياق قائم على القوانين المتوارثة، ووجود مجموعات اجتماعية متعددة يثير تساؤلات عدة. دعا ذلك إلى قيام مختلف دوائر الحقوق في الجامعات الفلسطينية بعد معاهدات أوسلو بالحوار وتبادل وجهات النظر حول تعليم القانون في فلسطين. وقد نتج عن هذا الحوار ملاحظات وتعقيبات غنية. وفي تحليلي لمخزون المراجع في القسم التالي، تستلهم بعض جوانب مداخلتي من تلك اللقاءات والمناقشات.

ب. صياغة الموضوع: الأبحاث والقضايا التي وقع عليها الاختيار

إن المواضيع التي قرر الطلبة التركيز عليها في عملهم الميداني تسلّط الضوء على الإشكاليات الواردة عند اللجوء إلى استخدام العلوم الاجتماعية في ميدان القضاء. وتتقدم أيضاً باقتراحات حول الأولويات والأفضليات اللازمة لمستقبل القانون في المجتمعات العربية في الشرق الأوسط، والمجتمع الفلسطيني بشكل أكثر تحديداً. ومن المرجح أننا سنحصل على صورة مختلفة إذا استقينا المعلومات من طلبة آخرين من الجامعة نفسها ولكن في حقب تاريخية مختلفة من تطور المؤسسات السياسية الفلسطينية. من الملاحظ أيضاً بروز ميل نحو علم الاجتماع في النتائج التي سنعرضها فيما يلي، والذي نعزيه إلى تناولنا للموضوع مع الطلبة مسبقاً. مع ذلك، أؤمن أنه في أي حدث ندرسه، فإننا نلمح بشكل أو بآخر أثر المسميات الأساسية التي تنطلق منها الأسئلة.

من بين أطروحات رسائل الماجستير التي تم الإشراف عليها، والتي بلغ عددها ستين رسالة، تناولت أربعون رسالة موضوع العدل والمؤسسات الحقوقية. وقد أشارت اثنتا عشرة رسالة إلى مكانة القاضي في فلسطين، مركزة على آليات تعيين رجال القضاء وتدابير الحفاظ على استقلاليتهم (أنظمة الحراك وتوفير الحصانة)، إضافة إلى ضرورة الالتزام بالمُثل والأخلاقيات القانونية. ومن الخطاب الشائع بين الطلبة في هذا السياق، الإشارة إلى أنه من المفروض أن يكون هناك استقلال للقضاة الذين يتلقون رواتبهم من الحكومة أو الجهات التي تنوب عنها. وقد تم الدفاع عن هذا الموضوع بناء على مرجعيات فلسفية سياسية، وأحياناً من منطلق ضرورة التعامل مع الظروف الطارئة التي يحتمها الوضع الانتقالي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني. تطرق مؤلفو الأطروحات أيضاً إلى وضع القانون في فلسطين، مركزين على المصادر القانونية الموجودة (الأردنية، المصرية، . . . الخ)، وعلى ضرورة التطبيق الفعلي للقوانين التي من المفترض أن تحمي القضاة وتضمن استقلالهم مثل: قوانين تحديد الأجور، قوانين متعلقة بالموارد المادية، الأحكام المالية، الفساد، قضايا متعلقة بضرورة تنظيم وزارة العدل (الأكثر نشاطاً في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة).[1] وجاءت تسع دراسات أخرى بشكل سجلات موثقة (مونوغراف) (حول المحكمة العليا، وكيل النيابة العامة، محاكم أمن الدولة، محاكم التوقيف). ما أثار اهتمامنا هنا هو الإشارة إلى هذه المؤسسات القضائية باعتبارها مؤقتة وفي مرحلة تكوين، الأمر الذي عبّر عن كونها تعاني من الهشاشة، وبخاصة مع عدم تسجيلها بشكل ممأسس ضمن نظام مرجعي دائم. وفي هذا السياق، ينصب دور المحكمة العليا على حل النزاعات المتعلقة بالقانون، أكانت محكمة استئناف عليا أم محكمة دستورية عليا أم مجلس دولة. وهي تعريفات خاضعة للتقلب في السياق الفلسطيني.

تم تكريس ثماني دراسات حول **مهنة المحاماة**، والنابع عن اعتبارها التطبيق الصالح للقوانين لا يعتمد فقط على الاستقلال الاجتماعي والثقافي والسياسي للقضاة، وإنما أيضاً على استقلال المحامين. وورد عدم الثقة بالمحامين، على أنهم من المفروض أنهم الطرف الذي يرافع عن المواطنين ويمثلهم في المحاكم (صحيح أن المحامين ينطلقون نحو تحقيق مصالح شخصية في أغلب الأحوال، إلا أنه لا يجوز الخلط في هذا السياق بين الحياة الشخصية والحياة المهنية للمحامين/ ات). وليس من الغرابة الإشارة إلى القضاة باعتبارهم ضحية سهلة للفساد، وبخاصة في سياق البيئة الفلسطينية التي تفتقر إلى سيادة القانون والاستقرار،

[1] قبل الانتفاضة الثانية (أيلول 2000) كان هناك تمييز على الصعيد الإداري بين وزير العدل (في الضفة الغربية) وقاضي القضاة في غزة.

الأمر الذي يزيد سوءاً مع عدم تلقي القضاة لرواتبهم. غير أننا قد نقف على عدم الثقة بالمحامين ووجود موقف مزدوج حيالهم: في الواقع، فإن صورة الوكيل الخائن، الذي لا يمكن الثقة به، ما زالت منطبعة في الأذهان، وتحديداً في سياق الاحتلال الإسرائيلي الذي أقام فجوة بين المحامين، وفصل بين المثل السياسية والأخلاقية. ورد أيضاً موضوع عدم اتحاد المحامين. ففي الوقت الذي قام فيه طلبة الدراسات العليا بتدوين ملاحظاتهم، كانت مسألة اتحاد قانوني على الأجندة، ولكنها لم تكن قد تحققت بعد. ومن الوقائع المشهودة فيما يتعلق بقطاع المحامين (Botiveau, 1996) أنه ظهيرة احتلال القدس من قبل إسرائيل العام 1967، أضرب جزء كبير من المحامين في الضفة الغربية، وبقيت مجرد قلة قليلة منهم تدافع عن السجناء الفلسطينيين في فلسطين. وقد طرأ انقسام آخر بين المحامين في غزة والضفة الغربية، مع انشقاق المهنة إلى ثلاث مجموعات: مجموعة "أردنية"، المحامين في الضفة الغربية، وأقرانهم في غزة. ورد أن إعادة توحيد الصفوف هي مسألة لا تقل أهمية نظراً لكونها تتعلق بعملية تأهيل قطاع بأكمله. وانطلاقاً من هذه الحالة، برز السؤال المنهجي حول مكانة الحقوقيين في أنظمة متعددة في العالم العربي في الوقت الراهن (Reid, 1981). وقامت دراستان فقط بتناول القانون الدولي باعتباره موضوعها الأساسي، مع أن أغلب المداخلات تطرقت إلى القانون الدولي باعتباره عنصراً أساسياً من التجربة اليومية للحقوقيين الفلسطينيين. وقد تمحورت دراستان على القانون غير الرسمي (قضايا الشرف والوساطة)، مشيرة إلى أن هذا الأشكال من تدابير التطبع الاجتماعي تحت الاحتلال لا يجوز إغفالها، وضرورة عدم الاقتصار على منظور حقوقي مقتصر على انطباعات الأنظمة المركزية.

وأخيراً وليس آخراً، فإن ثلث الدراسات الستين التي تم تحليلها تركزت على كيفية تعامل القانون بمسائل متعددة مثل أخلاقيات العلوم الحيوية (Bioethics) وقضايا المواطنة والبيئة. ومن المحتمل أن المواضيع التي وقع عليها الاختيار كانت انعكاساً للاهتمام باتّباع طرق مبتكرة في النظر إلى القانون أو تطوير القوانين الموجودة، وبخاصة مع الظروف الانتقالية السائدة خلال فترة القيام بالأبحاث.

3. أدوات تحليل التغير القانوني:

أ. التعددية القانونية: من علم الإنسان الثقافي إلى النظرية السياسية في القانون

لقد سبق وأشرنا إلى المصادر التاريخية للقانون الفلسطيني: التشريعات العثمانية والبريطانية والمصرية والأردنية والإسرائيلية. وتشكل هذه المصادر مجتمعةً مخزوناً أو "جسماً قانونياً" من الأغلب أن يشكل الحجر الأساس للنظام القانوني الوطني. إن تعددية أي نظام قانوني هو من الأمور الجوهرية التي لا يمكن المساس بها. وكما أشار العديد من علماء الاجتماع والإنسان منذ إميل دوركهايم، إلى أن ما يميز القانون أكثر من أي شيء آخر هو التعددية، وينطبق ذلك على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. لقد أصر مارسيل ماوس على هذه القضية في السياق الفرنسي، كما فعل مالينوفسكي (Malinowski) قبله، وبخاصة من باب توضيح دور القانون كأداة للضبط الاجتماعي. إن بروز نظريات التعددية السياسية في السنوات الأخيرة استفادت إلى قدر كبير من قيام الباحثين المنخرطين في العمل الحقوقي –وتحديداً في سياق المجتمعات العربية الحالية– بمعارضة تجانس القانون واستئثار الدولة بالسيطرة عليه (Dupret, 1998). وراعت هذه المساعي المجددة مختلف الإسهامات السابقة التي لن تتم الإطالة في ذكرها هنا. غير أنه بإمكاننا ذكر بعض المؤلفين الذين أثروا بشكل كبير على هذا الحقل الدراسي، ومنهم: ليوبولد بوسبيسيل (Pospisil, 1971)،

وسالي فالك مور (Moore, 1978)، وجاك فاندرليندن (Vanderlinden, 1989)، وفوق ذلك كله جون غريفثس (Griffiths, 1986). وقد أصر الباحثون المذكورون على وجود بؤر معينة ينتج عنها القانون في أي مجتمع محلي، والتي يعتبرها بوسبيسيل (Pospisil) "المستويات القانونية،" بينما تشير سالي فالك مور إلى "الحقول الاجتماعية شبه المستقلة". وبدوره، يشير غريفثس إلى البعد "الأيديولوجي"، بناء على افتراض كون الدولة فقط هي القادرة على خلق نظام قضائي، والتي مع أنها لا تستأثر بالسلطة الكاملة، إلا أنها تبقى تمارس المركزوية والهيمنة.

إن الحقوقيين الأوروبيين كثيراً ما يميلون إلى الإشارة بطريقة قاطعة نوعاً ما إلى أن المجتمعات التي تفتقر إلى دولة منتظمة تتصف بالتعددية، على خلاف المجتمعات التي تسود فيها مركزية الدولة، مثل فرنسا بعد ثورة العام 1789 وتسلم نابليون مقاليد الحكم، أو مصر حيث عمل وادي النيل على فرض نظام سياسي مركزي لآلاف السنوات. إن خروج مرسوم القانون المدني الذي أصدره نابليون العام 1804 كان متأثراً بهذا النمط من التفكير، الذي تم تعزيزه مع نشر رزمة القانون الفرنسي إلى مناطق مختلفة من العالم. وكان مما يسّر نشره بشكل عالمي هيمنة الدولة القومية التي باتت واقعاً يشهده التاريخ الأوروبي بفعل معاهدة وستفاليا (1648). إن النتيجة المنطقية لملاحظة ماكس فيبر حول كون الجهة المتنفذة في أي مجتمع تمارس احتكار العنف "المشرعن"، يعني في الوقت ذاته أن الدولة القومية أيضاً تمارس الاحتكار على "فرض القوانين" (Weber, 1986).

ساد مثل هذا التوجه لمدة طويلة بين القضاة. وقد اقترن بالمنظور الأحادي للقانون الذي عارضه دعاة التعددية القانونية. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن النظر إلى التعددية السياسية والتنوع القانوني أو المعياري (الذي يعد عنصراً ملازماً لأي مجتمع) على أنهما الشيء نفسه. إضافة إلى ذلك، ليست كافة الدول القومية بالقدر نفسه من المركزية مثل فرنسا أو مصر. وفي أوروبا على سبيل المثال، فإن بعض الدول مثل إيطاليا أو ألمانيا التي حققت وحدتها في فترات لاحقة من التاريخ، قد نجحت في تحقيق مستوى عالٍ من الاستقلالية مع قوة التشعبات الإقليمية أو الفيدرالية التابعة لها. وفي العالم العربي، فإن الدول القومية المعاصرة، على الرغم من طابعها السلطوي، قد سمحت بسن قوانين يسرت تنظيم شؤون الإدارة الذاتية لأقليات طائفية؛ مثل الطوائف المسيحية، أو مجموعات ذات أصول إثنية، أو مجموعات ناطقة بلغات معينة مثل الأكراد في العراق. غير أن معاهد القانون في هذه البلدان تتبع عادة نهج الحقوقيين الأوروبيين: في حال إقرارهم بتعددية المرجعيات التي يؤمن بها الأفراد، فإنهم يأخذون بتشكيل هرمية تمنحهم، وتلقائياً تمنح مؤسسات الدولة، "صلاحية سن التشريعات".

بالتحديد في سياق الاستعمار، بدأ الحقوقيون الأوروبيون بالالتفات إلى ضرورة وجود درجة من التعددية تضع التمركز القانوني موضع التساؤل. ففي الجزائر مثلاً، قام بعض الأساتذة الفرنسيين من معهد القانون الجزائري بتطوير نظرية "القانون الإسلامي" بالاعتماد على معايير من الفقه التي اعتبروها قابلة للتطبيق ضمن النظام الإداري والقضائي الفرنسي (Milliot, 1954). وعلى المنوال نفسه، قام البريطانيون بتطوير "القانون الإنجليزي-الإسلامي" (Law Mohammedan-Anglo) (Schacht, 1964). وقد شاع في هذه الحالات دمج "التقاليد" المحلية ضمن "القانون الإسلامي"، وأخذت تتلقى المزيد من الاهتمام في محاكم العدل. وقد كان الهولنديون في إندونيسيا من السباقين في مجال إدراج التقاليد المحلية لتصبح جزءاً من "قانون العادات". إن الموروث الثقافي للاستعمار يمنحنا صورة أفضل حول عملية بلورة نظريات وجهت أنظارها إلى التنوع في المصادر القانونية أكثر من التعددية القانونية كمفهوم. وأحياناً دون وعي، سلك الكثير من الحقوقيين من المستعمِرين التوجه السائد بين الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع.

وقد انصب اهتمامهم الأساسي على القافية المنتشرة وقتها بالمقارنة بين المجتمعات التي يربطها "التضامن الميكانيكي" مقابل المجتمعات القائمة على "التضامن العضوي"، التي يقوم فيها كل فرد من أفراد المجتمع بإيجاد مكانته في بيئة تتجه نحو الفردانية. مثل هذه التعارضات بين المجتمعات التي يشار إليها على أنها أكثر أو أقل "تطوراً" كانت محكومة بمنظور يهيمن عليه التوجه التطوري للداروينية الاجتماعية. وإلى حد ما، جاءت المقاربات اللاحقة في مجال "التعددية القانونية" في معارضة الآراء التطورية هذه. ومع قيام الإثنولوجيين والحقوقيين بالنظر إلى الوقائع السابقة من منظور تاريخي، فإنهم أعادوا الاعتبار للتشكيل السياسي للنظم القانونية. وسيتضمن القسم التالي موضوع التقنين كإحدى العمليات التي يساهم فيها الحيز السياسي بتركيب القانون.

ب. عمليات صياغة القوانين: احتواء علم الاجتماع السياسي للقانون

عقب معاهدات أوسلو، عُني الحقوقيون الفلسطينيون بخلق نظام قانوني وطني جديد. ونرى في الفقرة التالية، التي تعكس إضافة أكبر من قبل اثنين من الحقوقيين الفلسطينيين، (Fares & Melhem, 1998) تكاليف السياسات التشريعية في ذلك الوقت. وقد ذكرت مقومات عملية سن التشريعات المرتقبة:

> للمرة الأولى، يتمتع الشعب الفلسطيني بفرصة سن التشريعات على قدم وساق مع طموحاته وموروثه وتاريخه الحضاري. وتتأتى هذه الفرصة من مؤسسات منتخبة ديمقراطياً. وتعنى الأخيرة ببناء سيادة القانون التي تحترم الحريات المدنية وتصون الديمقراطية. وعلى الصعيد العملي، انطلقت العملية التشريعية مع انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني مسؤول عن تطور التشريعات الفلسطينية وتوحيد القوانين بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
>
> إن المسألة الأولى المطروحة هي التعرف على الهيئات التي ستسهم في العملية التشريعية، الأمر الممكن من خلال اقتراح وإعداد القوانين (. . .).
>
> تتعلق المسألة الثانية بالآليات المتوفرة لتوحيد القانون بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الملفت أن أولويات المجتمع الفلسطيني ستنصب على سن التشريعات.

انبثق "أول مجلس تشريعي فلسطيني"، الوارد في الاقتباس أعلاه، عن اتفاقية إعلان المبادئ التي تحدد تدابير الحكم الذاتي، والتي تم توقيعها في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993. وقد ذُكرت صلاحياته في البند السابع – الجزء الثاني من اتفاقية الإعلان عن المبادئ. ويتبين أنه ليس برلماناً فعلياً وإنما مؤسسة تتضمن عدة أمور، وبشكل مرهون بممارسة ما كانت تمارسه السلطات العسكرية والمدنية الإسرائيلية، والعمل على إدارتها لمدة خمس سنوات انتقالية. وتم انتخاب المجلس تبعاً لآلية اقتراع عالمية بتاريخ 20 كانون الثاني 1996. واتضحت الأمور بعد الاجتماع الأول الذي عقد في آذار 1996، حيث أعلن أعضاء البرلمان المنتخب كون المجلس المؤقت هو في الواقع المجلس التشريعي، بمعنى آخر البرلمان الفلسطيني.

يتبين لنا إذن أن عملية التقنين هي بعيدة كل البعد عن الحياد بالمفهوم السياسي: إنها قبل كل شيء عملية سيادة. فالقانون يساهم بشكل فاعل في تشكيل الهويات الوطنية، الذي يذكرنا بما يصفه جوزيف مسعد –بالإشارة إلى الأردن– عن "الإنتاج الحقوقي للهوية القومية والثقافة الوطنية" (مسعد، 2001: 15). وفي عملية صياغة القانون، مثلها مثل النشاطات الثقافية –الفن والصحافة والأدب والتأريخ– نلاحظ وجود

عناصر تدخل في تركيب المخيلة الوطنية. ففي الواقع، تقوم «المجتمعات المتخيلة» (Anderson, 1991) على تمثيل الماضي الذي يُزعم أنه «مشترك» بين أفراد جماعة معنية. وفضلاً عن ذلك، فإنها تزرع أسس المستقبل المرتقب للمجتمعات. إن الأنظمة العربية الآخذة بالصياغة الحديثة للقوانين عملت في المراحل الأولى على استيراد بعض المصادر، والاستفادة من التجارب الأخرى قبل دمجها في قالب وطني. ففي مصر على سبيل المثال، وقعت تلك المهمة على كاهل الحقوقيين الذين عملوا في الأعوام 1937 – 1946 بريادة عبد الرزاق السنهوري. وقد كان لمهمة صياغة قوانين وطنية وزن مهم لكونها منسجمة مع خيال جمعي وطني. وكثيراً ما تم تركيب خيال جمعي من منطلق المصير المشترك، كما كان الحال في الأردن، حيث كانت التركيبة القضائية في قلب عملية بناء الدولة القومية، التي لم تكن معالمها واضحة خلال فترة الانتداب البريطاني (Massad, 2001 : Ch. II & III). وربما نسي البعض أن فلسطين خاضت التجربة نفسها أثناء اتفاقيات أوسلو.

وعلاوة عليه، صادق المجلس التشريعي على تطبيق «سيادة القانون الديمقراطي» الأمر الذي كان مرجواً من قبل عدة فاعلين عالميين. وقوبل هذا المشروع الأساسي بالفشل، حتى لو اختلفت تصورات المشاركين خلال الفترات الأولى من عملية أوسلو. ومن منظور سيادة القانون الفلسطيني، كان السؤال المركزي يطرح نفسه: «ما هي الجهة التي يقع على عاتقها سن التشريعات؟». ومن حيث الإجراءات العملية، ينصب هذا الدور على السلطات التي تم تخويلها بالاقتراح والنقاش (الوزراء والرئيس وأعضاء المجلس التشريعي). أما على صعيد المناهج، نجد أنه من اختصاصات علم الاجتماع والفلسفة السياسية والقانون الدستوري.

القضية المحورية الأخرى تتعلق بالكَم الغفير من المعايير القانونية الموجودة. فوفقاً لما ورد سابقاً، لا يحتاج القاضي بالضرورة إلى الاعتماد على قانون «وطني» ليصبح فاعلاً. التحدي هنا هو في تدارك القوانين المحددة التي سيختار الاعتماد عليها من بين مختلف المعايير الموجودة. فالتاريخ القانوني الفلسطيني هو في الواقع بعيد كل البعد عن وضع «الفراغ القانوني»، نظراً لكونه يتضمن جسماً قضائياً كبيراً. يتعلق الأمر أكثر بمواءمة وتجديد مثل هذا المخزون بغية ابتداع قانون «وطني». وفي العام 1994، تم النظر إلى عمليتين وردتا في النص المقتبس أعلاه باعتبارهما ذات أولوية مهمة. تعلق الجانب الأول بالحاجة إلى تطوير القوانين بشكل ملائم للواقع الفعلي. وبمعنى آخر، كان ذلك يعني أن على القائمين بسن التشريعات **استقاء قوانين من الأرشيفات الموجودة** (التشريعات العثمانية، التشريعات الأردنية، . . . الخ) بهدف تجديدها بشكل متوافق مع تطور المجتمع. ومن البديهي هنا الحاجة إلى جهود لجرد سجل القوانين، وتم إسناد هذا الدور إلى منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي). وتعلق الجانب الثاني بالحاجة إلى **توحيد التشريعات المختلفة** بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعني ذلك تحقيق الوحدة الوطنية على الصعيد القانوني، ولكن أيضاً العمل على تكامل القانون لتحويله بعد ذلك إلى مرجع مميز ينسجم مع متطلبات العصر. فعلى سبيل المثال، إذا نظرنا إلى قوانين قطاع غزة، سنلاحظ أن قانون العائلة الذي تم استحضاره من إرث قانون المصري، بات قديماً ورجعياً، ولم يعد بإمكان القضاة تفعيله. وبدلاً من ذلك، اتبع قضاة قطاع غزة أحكامهم الخاصة التي قاموا بتعديلها لمواءمة الحالات المتنوعة التي تترفع أمامهم (Shehada, 2006). وفي الضفة الغربية، فإن قانون العائلة هو نسخة مشابهة لقانون العائلة الأردني. يتطلب المجتمع الفلسطيني إذن حلولاً وطنية، ومن المتوقع صدور قانون عائلة جديد لمعالجة هذا الوضع القانوني الملتبس.

ج . إصلاح القانون: بين التقنيات والسياسة

وفقاً لأغلب الفهارس، فإن لمفهوم التقنين (Codification) معنى مزدوجاً: 1) تحسين عملية سن التشريعات (صياغة القوانين). 2) مادة التشريعات (جسم القوانين المدونة الناتجة عن عمليات صياغة القوانين). يشير المستوى الأول إلى عملية تقنية تتركز في تجميع وتصنيف مجمل القوانين والنصوص المتناثرة المدونة في السجلات المتناقلة التي تعود إلى حقب زمنية وأماكن متنوعة. والغرض من ذلك تجميعها في جسم واحد من النصوص، ما ييسر استخدامها من قبل القضاة والحقوقيين بشكل عام. ونجد أمثلة على هذه العملية عبر التاريخ من قانون نابليون المدني (1804) إلى مجلة الأحكام العدلية العثمانية (1867 – 1876) (انظر/ ي Starr, 1992)، وما زالت بعض هذه القوانين مستخدمة في فلسطين. ومن الأمثلة أيضاً قوانين العائلة في مصر، التي تم تبنيها العام 1920، وتلك الصادرة العام 1929. ويمكن فهم عملية صياغة التقنين هنا كعملية عقلنة، أو بمعنى آخر، ترتيب النصوص القانونية وعرضها بطريقة منطقية تسمح للحكام إملاء الأحكام الأكثر ملاءمة من مجموع القوانين الموجودة. وكما يرد في مؤلف ماكس فيبر «الاقتصاد والمجتمع،» فإن الحقل الأول الذي يتناوله التقنين هو القانون الجنائي، نظراً لأنه يؤمّن نظاماً جماعياً «مشروعاً» (Rheinstein, 1954). ينتقل التقنين بعد ذلك إلى المعاملات المدنية والتجارية، فهي تؤمن الصفقات البيروقراطية والتجارية للنخب، فضلاً عن العمليات التي ينخرط فيها المساهمون بطريقة فعلية أو متخيلة في الأسواق المالية. وبالتالي، فإن التقنين يتضمن أبعاداً تطبيقية.

يستخدم التقنين أيضاً كأداة سياسية، فهو يسهل الضبط الاجتماعي، وبالتالي التحكم في معايير التطبع الاجتماعي. وقد بيّن بورديو (1986) أن التقنين يمثل آلية هيكلة وإعادة توزيع الوظائف الموكلة على الفاعلين القانونيين ومكانتهم. وبقدر قيام التقنين بـ «توضيح معالم» المعايير الرمزية، فإنه يعد أداة لبلورة «سياسة تشريعية». وأثناء تقنين الأحكام، يحرك المشرعون الدافعية للإصلاح، وحتى أحياناً الرغبة في خلع النظام القديم وبعض التشريعات التي عفا عليها الزمن. وهذا يعني أيضاً أنه بإمكان عملية التقنين ردع مجيء نظام اجتماعي جديد كما كان الحال في قانون نابليون الصادر عقب الثورة الفرنسية.

وفي مصر، يمكن تعقب عملية التقنين الحديثة في عملية تطوير القانون المدني المصري الذي استمر في الأعوام 1937 – 1948 تحت إشراف عبد الرزاق السنهوري (Shalakany, 2001). اعتمدت هذه القوانين على قانون نابليون الذي تم تصديره إلى مصر العام 1875. غير أنه مع حلول العام 1948، كان قد أصبح مصري المعالم: فعلى الرغم من الإرث الفرنسي في صياغته، فإن محتواه كان قد أصبح مصرياً. فالقوانين التي اشتملها كانت خلاصة القرارات الصادرة في المحاكم المصرية في فترة زمنية تتجاوز السبعين سنة. وقد افتخرت الحركة الوطنية المصرية بهذه العملية مشيرة إليها بمفهوم «التمصير». وقد يفسر ذلك سبب تبني سوريا القانون المصري دون أية تعديلات تذكر العام 1949، وتأثر القانون العراقي من الكثير من أحكامه، بل واقتبس بعضها. وحتى الأردن استلهمت الكثير منه، ومن نمط المنطق المستخدم فيه على الرغم من علاقات القرابة التي تربط القانون الأردني الحديث بالقانون البريطاني العام. مع ذلك، نجد في كتابات حقوقيين عدة من تلك الفترة نظرة ريبة حيال هذه القوانين بدعوى أن القانون المدني في الدول العربية هو ليس سوى نسخة منقحة من القانون الفرنسي. غير أننا إذا ترقبنا عن كثب، سنرى قانوناً مصاغاً باللغة العربية، الأمر الذي يتضمن تحولات عدة على مضمونه وسعيه لدمج قيم ومعايير الثقافة العربية والتاريخ الإسلامي وغيرها من القيم المتوارثة عبر القرون. بمعنى آخر، في تحليلنا لعمليات التقنين، لا نستطيع عزلها عن مسيرة تكوينها وتاريخ التغير السياسي التي تكشف عنها هذه العملية.

د. تحليل السياسة التشريعية كسياسة عامة

لأكثر من أربعة عقود، كان لتخصص العلوم السياسية دور في تطوير السياسيات العامة كحقل له وزنه على الصعيد البحثي. فمن المعروف أن السياسات العامة هي عمليات تمتد عبر فترات طويلة من الزمن، وتتضمن مجموعة من القرارات ذات القدرة على تغيير الواقع الاجتماعي، والتأثير على توزيع المصادر المتوفرة، وتتم ممارستها في حقول مختلفة مثل التعليم أو الصحة أو البيئة. وتقوم السياسات العامة بتطبيق مجموعة من القوانين العامة والمحددة، وتعريف الأهداف التي تنتظر موافقة المواطنين كي يتم تنفيذها. إنها تحدد الامتيازات والعمليات والوسائل (Muller and Jubert, 1987). تستند السياسات العامة أيضاً إلى إطار مرجعي يحرك تركيبة التمثيلات مع إسقاط معانٍ على النشاط الجمعي.

يساعدنا هذا البعد في فهم حيثيات إنتاج القانون، وتغلغله في المجتمعات المعاصرة. وقد أبرزت تجربة التقنين في العالم العربي، وتحديداً مصر (Botiveau, 1997) أن البرلمانات تمتلك سطوة على مجال التقنين، مع أن العملية في النهاية تبقى تحت قبضة السلطة التنفيذية. ويعود ذلك إلى الطبيعة السلطوية للأنظمة المذكورة (Dabène, 2008)، ولكن يمكن إيعازها أيضاً إلى تعقيد انتهاج مثل هذه العمليات. إن السياسات العامة هي في الواقع فرصة لكي تشهد المشاريع الاجتماعية المتناحرة تواجهاً فيما بينها، في الوقت الذي يكون ذلك أحياناً على حساب خصوصيات الشرعيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية. إن إحدى القضايا المهمة اليوم هي مسألة وجود إدارة تجمع بين مكاسب الاشتراكية من جهة، والإسلام السياسي على الطرف الآخر من الحلبة. ومن تجليات هذا الصدام أيضاً التعارض بين الليبرالية الجديدة بأجندتها الاقتصادية والاجتماعية، والمزيد من الأفكار السياسية التي تدعو إلى توجيه الاهتمام إلى الشعب. وفي سياق السلطة الفلسطينية، التي قمنا هنا باتخاذها كحالة دراسية، لا يتعلق الأمر بالسياسة التشريعية المرتكزة على المشرعين(Baaklini and al, 1999) بقدر كونها مسألة متعلقة بالسياسة التشريعية ذات العلاقة بعمليات التقنين التي تجمع ناشطين عدة حول مرجعيات متناقضة (Abdelfattah and Botiveau, 1994).

ومنذ التوقيع على اتفاقية أوسلو، تمت صياغة القوانين الفلسطينية بأشكال متنوعة، شارك فيها المجلس التشريعي بشكل فاعل، مع أنه بقي تحت سقف السلطة التنفيذية برئاسة ياسر عرفات. وكان للمجتمع المدني، من مؤسسات ومنظمات غير حكومية وأحزاب، أيضاً دور فاعل في صياغة السياسة التشريعية الجديدة. وتمكن المجتمع المدني من التأثير على القرارات الحكومية في بعض الحالات، بل دفع أحياناً باتجاه تفعيل المجلس التشريعي. ويمكن الاستدلال على التفاعل بين مختلف الأطراف المنخرطة في هذه العملية من خلال حالتين قمنا باختيارهما كمثال في هذا السياق: القانون المتعلق بوضعية منظمات المجتمع المدني، والجدل الدائر حول قانون العائلة.

في الأعوام 1996-1998، كان قانون المنظمات غير الحكومية في المجلس التشريعي مثار الجدل الساخن بين مختلف الأطراف المتجاذبة فيما يتعلق بمستقبل المجتمع الفلسطيني. ومن يتابع تلك الأحداث يذكر الاختلافات الدائرة في تلك الفترة بين مختلف الأطراف. وتمحورت هذه الخلافات على المتطلبات القانونية لتسجيل المنظمات غير الحكومية. كانت السيناريوهات المطروحة تتمثل في تيارين: تيار دعا إلى اتّباع سياسة «الفرمان» التي اقترنت بنظام الحكم العثماني، الذي طبقته مختلف الأنظمة العربية بعد الاستقلال: وفي هذه الحالة لا يجوز لأي مؤسسة أو منظمة مجتمع مدني العمل إذا لم تحظَ بموافقة الحكام ورضاهم. أما السيناريو الثاني، فيتمثل بالاعتماد على مرجعيات أكثر

ليبرالية وصون كافة الحقوق والحريات في تأسيس الهيئات والروابط، طبعاً مع واجبات احترام النظام العام. وفي مثل هذه العملية، لا يملك الحاكم صلاحية منع أي منظمة من العمل بمسوغات اختلافه مع آرائها وتوجهاتها. كانت نتيجة الجدل الساخن الذي ورد ذكره تحبيذ التيار الثاني الأكثر ليبرالية، وتوقف الأمر عند ياسر عرفات الذي رفض بدوره التوقيع على المذكرة. الموضوع الأكثر أهمية هنا هو عملية تناقل هذه النسخة المعدلة بين مؤسسات المجتمع المدني، الذي شكل حدثاً مهماً من منظور حقوقي مدني في المشهد الفلسطيني. فالقيم والمعايير التي تستند إليها هذه النسخة مختلفة تماماً عما ورد في التشريعات العثمانية، أو حتى ما يرد في التشريعات العربية الاشتراكية. إنها تعتمد بدلاً من ذلك على قيم ومعايير أثمرتها سنوات من النضال والكفاح والمنفى، مع الأخذ بعين الاعتبار تعددية النظام السياسي. ومع أن هذا التوجه واجه عراقيل أمام طريق تبنيه، تعود بالأساس إلى وجود الاحتلال، فإن اللجوء إلى السياسة التشريعية كمرجعية في هذه الحالة يعبر عن تحول في المعايير والقيم في المجتمع الفلسطيني.

إن المثال التالي يتعلق بقانون العائلة، إذ يتضح أنه في حال وجود سياسة تشريعية فلسطينية بخصوصياتها وإطارها الزمني المميز، فإنها في الوقت ذاته وثيقة الصلة بالإطار الأوسع من التقنين الذي تم حصاده من التاريخ الأوسع للمجتمعات العربية في المشرق منذ بداية القرن العشرين. إن الاحتلال قد أخّر أي نقاش حول قانون العائلة، وقام المجلس التشريعي بتأجيل الجلسة، الذي يبين أنها لم تولِ الموضوع الاهتمام لاعتبارات مختلفة، بل قامت بتهميشه وعدم وضعه في سلم أولوياتها.[1] مع ذلك، يبدو أن الموضوع كان في الواقع حدثاً مهماً بالنسبة لقطاع من الفلسطينيين، وحاسماً بالقدر الكافي لدفع مؤسسات وهيئات عدة للتعبئة حول هذه القضية، والانخراط في جدل حيوي. وعُرف التجمع الذي نجم عن هذه التعبئة، والذي تضمن المؤسسات النسوية وبعض القضاة والسياسيين والنشطاء بـ «البرلمان الصوري»، الذي وضع نفسه رمزياً مقام المجلس التشريعي، من منطلق مراجعة القوانين والضغط باتجاه التعديل القانوني الواجب العمل في الأجندة العملية. ويمكن إيجاد تفاصيل هذه الوقائع في مصادر أخرى (انظر/ ي Hammami, 2001)، ولذلك سأكتفي فقط بالتذكير بأن الجدل العام الذي دار حول هذه القضية كانت مؤشراً على الملابسات التي ارتبطت بقانون العائلة في فلسطين. وعلى الرغم من تباين رؤى مختلف المؤسسات الشريكة، كان هناك نوع من الإجماع على بعض القضايا الأساسية. وكان من بين مطالبهم صياغة قانونية جديدة تضمن الحقوق الشخصية التي تصونها القوانين العربية الأخرى، ويلحق ركب أحدث القوانين السارية في هذا الخصوص، على غرار مدونة شمال أفريقيا مثلاً. ومن الطبيعي عدم وجود إجماع كامل بين مختلف هذه الأطراف حول قضايا معينة؛ مثل سن تشريعات من الفقه الإسلامي، إنما تركز الإجماع على المساواة، وقوانين الطلاق، وسن للزواج، . . . الخ. ونلحظ هنا ارتباطاً وثيقاً بين هذه التطورات والتعديلات الدستورية في الدول العربية، والحقوق المطالب بها التي أقرتها بعض الاتفاقيات العربية.

[1] العام 1979 رأت المحكمة الدستورية العليا في مصر عدم وجود حاجة ملحة لإصلاح قانون العائلة، في الوقت الذي كان فيه المجتمع المصري ينظر قدماً إلى هذا الإصلاح منذ العام 1929 أو لأكثر من نصف قرن!

4. إسهام علم الاجتماع التاريخي في مزاولة مهن القانون والعدل

أ. المهن القانونية من منظور تاريخي وسوسيولوجي

تتناول المعاهد القانونية موضوع دراسة القوانين، والمحاكم التي تتولى تعزيزها باعتبارها عملية منصبة على المعايير. وكثيراً ما تنحصر على دراسة الأحكام، وتشعباتها، والمؤسسات التي تقوم بصياغتها وتعديلها، وحتى المؤسسات التي ترفضها بدعوى أنه قد ولّى عهدها، أو أنها مفرغة ودون أثر يذكر. وسعياً إلى توعية الطلبة حول مسار تطبيق مثل هذه القواعد في المحاكم على أرض الواقع، كثيراً ما يتم الوقوف عند الحلول القانونية التي وجدت لتسوية صراعات معينة. وفي الواقع، غالباً ما يتم تكريس القليل من الوقت والمساحة لتناول موضوع الأشخاص المعنيين (في الأغلب الضحايا) الذين يلجأون إلى القضاء، أو الأناس الذين ينصب دورهم على تنفيذ القانون. إن دورات علم الإنسان القانوني أو علم الاجتماع هي ليست شائعة بذلك القدر في معاهد القانون في أوروبا. إنها تتلقى اهتماماً أكبر في الولايات المتحدة، الأمر الذي قد نعزيه لتزايد الاحتكام القضائي في الصراعات الاجتماعية والسياسية هناك. ويجدر تذكر التطورات الجديدة في الشرق الأوسط في هذا السياق، مثل افتتاح تخصصات ومعاهد جديدة مكرسة لعلم الإنسان القانوني وأنثروبولوجيا العدالة.

وبدوره، فإن علم اجتماع المهن (الأطباء، المهندسين، الصحافيين، المحامين، . . . الخ) قد زودنا بتحليل يوضح تطور المعاهد القضائية والقانونية في سياقات معاصرة، وفي المجتمعات العربية في الوقت الراهن بشكل أكثر تحديداً (Longuenesse and Khelfaoui, 2008). ومقارنة ببقية الحقوقيين، سنجد أن المحامين هم أول من جذب اهتمام المؤرخين وعلماء الاجتماع إلى التحولات الواقعة على الأنظمة السياسية. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، حلت مهنة «المحامي» محل مهنة «الوكيل» مع استيراد بعض الأنماط الأوروبية. وكان هذا الموضوع مثار الاهتمام في المجتمعات العربية خلال النصف الأول من القرن العشرين. وقد ارتبط صعود المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمحامين بتوغل التجارة الأوروبية وامتداد حيازة الأراضي (Reid, 1981). وتعززت مكانة المهنة أكثر مع مشاركة المحامين في الثورات وانخراطهم في الصفوف الأولى من الحركات التحررية، ثم عملهم كمسؤولين في دوائر الدولة (مثلاً مصطفى كمال، وسعد زغلول في مصر، والحبيب بورقيبة في تونس، وفارس الخوري في سوريا، ومحمد زكي في العراق). وفيما بعد، مع عدم تعرضهم للتهميش من قبل الضباط العسكريين الذين تقلدوا الحكم في الخمسينيات والستينيات في مصر وسوريا والعراق، وسّع المحامون إطار عملهم لينتقلوا إلى وكالات ومكاتب ومجموعات أقفلت مع الوقت بتعيين وتدريب الجيل الجديد من خريجي القانون من الجامعات. ومع صعود مناخ جديد يتمثل بيقظة قومية وأكاديمية وتحولات اجتماعية، تسنى فقط لقادة تم انتقاؤهم تربّع عرش السلطة في الأنظمة الوطنية أو الحكومات الإصلاحية التي تمكنت من تسلم مقاليد الحكم مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، أو الناصرية، أو غيرهما من الأحزاب السابقة الداعية إلى الاستقلال. وقد كان للقضاة دور في قيام بعض الباحثين باللجوء إلى البحث في سياق الصراعات الدائرة أحياناً بينهم وبين السلطات. غير أن عدم التجانس بين القضاة، والأسئلة العديدة التي طرحت نفسها فيما يتعلق بمدى انصهارهم في الأنظمة الشمولية أخلّ بالعمل القضائي، وجعل من الصعب التعرف على مصداقية هذه المهنة باعتبارها مهنة كغيرها من المهن مثل مزاولة المحاماة. وفي الحالة المصرية، كان هناك على الأقل ثلاثة صراعات جذرية مع السلطة السياسية في الأعوام 1969 و1986 و2005، الأمر الذي دفع القضاة باتجاه التعبئة السياسية، حتى لو كانت هذه التحركات محظورة نظرياً وفقاً للأحكام الدستورية التي تشدد على ضرورة التزام الحياد.

ب . مناقب الدراسة التكوينية لأبرز الفاعلين في ميدان القانون والعدالة

يتوجب على علم اجتماع المهن القانونية **الالتزام بمنظور سوسيولوجي تاريخي يساعدنا في المقارنة بين مكانة المؤسسات ووظائفها**. ينطبق ذلك على المقارنة بين بعض القائمين بالقانون والعدالة الذين يتواجدون في مواقع مختلفة ويشاركون في النشاط والتعبئة. والواقع أن تحليلنا لوظائفهم المختلفة سيتعزز إذا اتبعنا أيضاً **دراسة تكوينية لأدوارهم ضمن مختلف هذه السياقات**. إن دمج هذين التوجهين يقلص من إمكانية الوقوع في توجه مختزل يخرج بأحكام معينة حول «طبيعة الأشياء» وبإسقاطات تنبع من الحتمية الثقافية في فهم الأدوار، بدلاً من التركيز على التغيرات الحاصلة عبر الزمن. ومن هنا، لا ننظر إلى وظيفة «الدفاع»، كما هي متناولة اليوم من قبل المحامين، باعتبارها خاضعة لديمومة زمنية. يشيع في اللغة العربية اليوم استخدام مفهوم «محام»، ويكفي أن نشير إلى أنه اصطلاح ومنظور شاع فقط بعد القرن التاسع عشر. فقيم حماية الأضعف ضدَّ الأقوى هي ليست في الواقع صفة ملازمة في تاريخ القضاة. وكما ذكرنا، كان يشار سابقاً إلى المحامي بكلمة «الوكيل»، بل كانت سمعته ضبابية في العالم العربي. وبالشكل نفسه، فإن المشاركة السياسية ضد الأنظمة السلطوية، التي قادتها بعض نقابات المحامين في العالم العربي، يجب ألا تدفعنا إلى النظر إلى هذه المهنة بشكل مثالي ومتبرئ من الذنب. ولنعد إلى القضاة: في مصر المعاصرة، قد لا يدرك البعض أن القضاة في القاهرة، وحتى في الإسكندرية، يقومون بالتعبئة ضد الممارسة السلطوية من قبل الرئيس حسني مبارك (Bernard–Maugiron, 2008). ومع ذلك، على الرغم من وجود اختلاف بين القاضي في ريف مصر خلال الحكم الملكي في مصر (El–Hakim, 1942) ومعاصره اليوم، فإن الثقافة والممارسة المكتسبة لكل منهما تساعدنا في فهم التغيرات الحاصلة على مكانتهم عبر الزمن. وقد كان لماكس فيبر العديد من التحليلات الرفيعة حول القضاء في العالم الإسلامي، غير أن أفكاره تكاد تحصرنا إذا نظرنا بشكل حصري على الخصوصيات المميزة لمهنة القضاء بشكل منعزل عن المحيط المتغير. والواقع يبين أن تصريحاته غير معبرة عن المجتمعات كافة التي تستخدم الأحكام الإسلامية كمرجع قانوني. إن منظوره لصورة "القاضي" في الإسلام والحضارات "الشرقية" التي استثنت الحدود القومية والزمانية، هو نتاج الفترة التي عاصرها (Turner, 1974). غير أننا نلمس أثر بعض أفكاره هذه على باحثين عدة في تناولهم للحضارات "الشرقية"، الذين ينطلقون بإسقاطاتهم هذه بغض النظر عن هذه المعضلة التعميمية. بإمكاننا إذن نقد مثل هذا الميل لاستخدام النظريات بشكل خارج عن السياق، والإشارة إلى نُظُم بحتة يُفترض أنها تعود إلى الكتابات الأساسية في الإسلام، إن كان ذلك تحت مسمى (Droit Musulman) في فرنسا أو (Law Islamic) في بريطانيا، أو حتى تحت مسميات «الفقه» و«الشريعة». لا يمكن أن تحل مثل هذه التصنيفات بسهولة محل التصنيفات الموضوعية للأنظمة القانونية الوطنية. فالموضوع أعقد من ذلك بكثير. وبالشكل نفسه، فإن تشريعات الأحوال الشخصية أو الصور النمطية حول «القاضي» قد تبدو وكأنها مؤطرة ومعزولة عن السياق القانوني المحدد (Rosen, 1989). ويؤكد ذلك على ضرورة وجود المزيد من المساعي للعمل الميداني حول القضاء، ويذكرنا بقيمة الأبحاث الميدانية التي سبق وتم إنجازها في الأراضي الفلسطينية في هذا السياق (Conte and Shehada, 2008).

ج . تحديد التقويم المهني والمسارات الفردية

لا شك في أن التنوع هو من خصال عالم الحقوقيين. ومن المحاذير المنهجية فيما يتعلق بدراسة هذا الحقل تفاصيل المسارات المهنية وحيثيات التجارب التي يستخلصها الأفراد في مسيرتهم. وإذا نظرنا على مستوى بلد بأكمله، يمكن استقاء تنوع التجارب الواردة عند مقارنة أنواع مختلفة من الفاعلين في مجال الحقوق

كالمحامين والقضاة. وفي مؤتمر عُقد العام 1997 في معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، تحدث وصفي المصري (محام سابق في نقابة المحامين في نابلس) عن تجربته في هذا المضمار (Bourlond, 1997). ومثل أقرانه الذيِّن ينتمون إلى الجيل نفسه، فقد بدأ بمزاولة العمل خلال الانتداب البريطاني، في الفترة الواقعة بين الأعوام 1922–1948، وذلك بعد تلقيه التدريب في القوانين العامة السائدة وقتها. ومع كونه ناطقاً باللغة العربية، كان قد تلقى تعليمه أيضاً ضمن المنهاج العثماني، ورافع في محاكم باللغة الإنجليزية والعبرية عند مواجهة محامين يهود في محاكم يافا والقدس وحيفا. وبعد العام 1948، بدأ يستأنف باللغة العربية إبان الحكم الأردني في الضفة الغربية. وتشير شهادات تلك الفترة أيضاً إلى العلاقة بين المحامين الفلسطينيين في الضفة الغربية وأقرانهم من الأردنيين في الضفة الشرقية، التي كان يشوبها التعقيد في العديد من الأحيان نتيجة للاختلافات بينهم من حيث الثقافة القانونية. ويُذكر أنه كان للمحامين الفلسطينيين نبرة استعلائية في تعاملهم مع المحامين الأردنيين. وقد كان هناك نوع من الإجماع بين المحامين الفلسطينيين بأن المحامين الأردنيين نشأوا "على نظام قانوني بدائي إلى حد كبير" (Bisharat, 1989 : 28). إن إدراك هذه المسارات يفيدنا في تشكيل صورة حول الصعوبات الواردة بعد معاهدات أوسلو، عند قيام السلطة الفلسطينية بتوحيد القوانين في قطاع غزة والضفة الغربية. وقد كان من هذه الصعوبات إشكالية توحيد نقابات المحامين الثلاث، وكذلك الحاجة إلى التغلب على صراعات القوى الناجمة عن وجود "رئيسين" للقضاء: قاضي القضاة في غزة، ووزير العدل في رام الله. ومن الأمثلة الأخرى شهادة إبراهيم بكر، محام أردني من أصول فلسطينية، الذي عرض تجربة قبل سنوات عدة في النقابة في كتابه الضخم حول حقوقً الإنسان في الأردن (Bakr, 1995)). وخلال السنوات الأربعين من تجربته في المحاكم الإقليمية، يقدم لنا عرضاً وافياً حول مهنة القضاء في منطقة باتت اليوم مشرذمة بين إسرائيل وفلسطين والأردن. فور تخرجه من معهد الحقوق في القدس العام 1951، عمل بكر في الضفة الغربية بشكل أساسي وعلى كل مستويات التشريع الشائعة في ذلك الوقت وذلك حتى العام 1967. وقد أدى انخراطه في الشؤون السياسية من منظور حقوق الإنسان إلى اعتقاله في السجون الأردنية مرات عدة. مواقفه عرضته للنبذ حتى من قبل منظمة التحرير الفلسطينية على الرغم من انتخابه في المجلس الوطني الفلسطيني. وقد دفعته تجربته إلى تحليل مزاولة المحاماة والقضاء في سياق يعاني من وجود أنظمة سلطوية وتقلبات مستمرة. ونجده يشير إلى بعض المقومات التي يمكن من خلالها فهم كل من الأدوار القضائية، ومواءمتها ضمن السياق بشكل يسدل الستار عن معناها الحقيقي: النشاط المستتر لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانقسام المحامين الفلسطينيين بعد العام 1967، وقوانين الطوارئ في الأردن قبل التحول الديمقراطي في السبعينيات، إذا أردنا فقط إعطاء نبذة مقتضبة عن بعض الجوانب التي شغلته. إن النظر إلى مثل هذه المسارات، والتجارب، والشهادات الفردية، ضروري عند التعامل مع المقتضيات القانونية والقضائية ومن منظور دينامي وتاريخي. ومن اللازم أيضاً تناول سوسيولوجيا مختلف الفاعلين في الحقل المدروس.

د. العدالة والقانون والسياسة: تطورات معاصرة

إن تجربة إبراهيم بكر في مزاولة الحقوق والسياسة، تساعدنا في رسم خلاصة عما يشكل في رأيي زاوية خصبة في مجال الأبحاث القانونية. وبإمكاني في هذا السياق اقتراح مسارات بحثية ممكنة بالاعتماد على سؤالين مهمين بشكل خاص في دينامية تحليل العلاقة بين القانون والعدالة كما وردت في الجزء الأول: 1) توجهات في القانون والقضاء عابرة للحدود القانونية. 2) الاحتكام القضائي للسياسية باعتبارها ظاهرة يندرج تحتها تطور العلاقة بين عالم القضاة وعالم السياسة من جانب، وتمثيل السلطة القضائية في مساحة التحكيم السياسي من جانب آخر.

القانون والقضاء: محددات عابرة للقوميات

قد يكون المجتمع الفلسطيني المجتمع العربي الذي استخدم النظام القضائي أكثر من غيره من الأقطار العربية. فلنتذكر حكم فلسطين من قبل كل من الانتداب البريطاني، والأردني، والإدارة المصرية، والاحتلال الإسرائيلي، والقرارات المتعددة لهيئة الأمم المتحدة، والتدخلات المباشرة من قبل مختلف الحكومات الأمريكية، و»لجنة الرباعية»[1] في السنوات الأخيرة باعتبارها تعبيراً –أكان شرعياً أم لا– عن النظام الدولي (Heacock, 2001). وإذا وافقنا على الأمثلة التي سبق وتم اقتباسها في هذا الفصل، سنرى أن البحث الجاري في فلسطين، الذي يتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع القانون والقضاء، هو تابع ومرهون إلى حد كبير بهذا البعد الدولي. إن سياق الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني يحدد إلى درجة كبيرة سوسيولوجيا المجتمع الفلسطيني (Romani, 2007). فالنظم القضائية والقانونية تخرج بردات فعل في مواجهة هذا الوضع، وتحديداً ممارسات الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

نجح النظام الدستوري في التطور بشكل مستقل نتيجة للجدل الدائر ومطالبات تطوير القانون الأساسي، وفي الوقت نفسه، استجابة للضغوط الدولية المطالبة بخلق سيادة قانون ديمقراطي. وينطبق ذلك أيضاً على النظام القضائي، الذي كثيراً ما كان تطوره مرهوناً بمقترحات التمويل والدعم الدولي بأجندتها المختلفة والمتناقضة. فقد تم تمويل تدريب رجال القضاء من قبل البنك الدولي، وتم تشييد أو ترميم بعض مباني محاكم العدل من قبل حكومات خارجية مثل أستراليا. كذلك تكلف الاتحاد الأوروبي بتمويل برامج لتدريب القضاة، وأسهمت نقابة باريس للمحامين، من خلال إعادة توحيد صفوف نقابة المحامين الفلسطينيين العام 1997. وإضافة إلى هذه الشراكة متعددة الأطراف، لوحظ تدخل دينامية أقل وضوحاً، ولكن لا تقل شأناً وتحديداً العلاقات ثنائية الأطراف. وتتضمن الأخيرة إنشاء مؤسسات قضائية بالتعاون مع مؤسسات عربية.[2] ولا يجدر أن ننسى وجود نمط من الإدارة اليومية لعلاقات الجوار مع إسرائيل على مستويات متعددة من التفاعل بين القضاة والمؤسسات الأمنية عبر طرفي «الخط الأخضر» و»جدار الفصل» اليوم. وفيما يخص إدارة الأحوال الشخصية بشكل خاص، فإن قيود الحركة السكانية يعني في الوقت ذاته أن الكثير من الصراعات ذات البعد العائلي لا يمكن تسويتها دون الإقرار بوجود مثل هذا التشابك، الأمر الذي حتمه الأمر الواقع. إن إدارة القانون الاجتماعي هو مثال آخر على مثل هذا الوضع المعقد إذا ما نظرنا إليه من زاوية الملتجئين إلى القضاء فيما يخص تحرك العمال بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل (Kelly, 2006). فالتبادلات المتخطية للحدود القومية، سواء أكانت إجبارية أم اختيارية، لها إسهامات من باب تعديل النظام القائم من خلال تأثيرها على ثقافة الحقوقيين وممارستهم. غير أن مثل هذه الطروحات لا يجدر أن تغفل الشأن "العائلي" في مثل هذه التفاعلات، الذي لا يمكن التقليص من شأنه. وبالتالي، فإن التشريع الذي يتعامل مع قانون العائلة تم ضبطه إلى حد كبير، وتحديداً خلال الانتفاضة الأولى، من خلال إدارة ذاتية أعطت الاعتبار لـ "العرف" مع إسهامها في الإبقاء على المعايير الموجودة في المجتمع الفلسطيني (Welchman, 2000).

[1] تجمع غير رسمي يتضمن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في متابعة معالم "خارطة الطريق" الذي تم فرضه على السلطة الفلسطينية العام 2002.

[2] بعد العام 1967 عمل أغلب المحامين في الضفة الغربية في إطار الاتحادات الأردنية للمحامين، الذين بقوا مرتبطين بها، وبخاصة لإجراءات متعلقة بامتيازات التقاعد.

السلطة القضائية والاحتكام القضائي للسياسة

مقارنة بالمحامين، يبدو أن دور القضاة في عملية تحول النظام القضائي هو هامشي. إن فهم هذه العملية في المجتمعات العربية في الشرق الأوسط يدعونا إلى الإشارة إلى التاريخ المهني للقضاة المصريين، وما طرأ عليه من تطورات معاصرة (Bernard-Maugiron, 2008; Botiveau, 2008). إن الأزمات الحديثة التي تمس القضاة المصريين قد أسهمت بشكل كبير في معالجة ما نعتبره اليوم قضية حاسمة: مكانة القضاة ضمن المثلث الهرمي لنفوذ الدولة. وبعيداً عن المرجعيات التي تعتبر استقلال السلطة القضائية مسألة أولوية، ما يمكن لمسه بشكل دائم في الأنظمة القضائية العربية وغيرها، هو في الواقع خنوع السلطة القضائية للدولة بعيداً عما تحتمه استقلالية القضاء. مع ذلك، فإن التاريخ المعاصر لمصر يبين دون شك استقلال بعض القضاة، حتى مع الضغط عليهم، وتعرض أصواتهم للإهانة المستمرة. ومع تماهيهم إلى حد كبير مع النخبة البيروقراطية تحت الحكم الملكي، نهج القضاة المصريون إستراتيجيات التمركز المهني الفردي، وبقوا بمعزل عن النزاع السياسي، مع استثناء معارضة بعض القضاة للاستعمار البريطاني. وفيما بعد، أقفل النظام الناصري ببسط سيطرته عليهم خلال المواجهة المعروفة بحادثة "مذبحة القضاة" العام 1969، ولكنهم نجحوا مع ذلك في حماية أنفسهم. وفقط بعد العام 1986، تمكنوا من تنظيم أول مؤتمر مهني والتصريح علناً عن هويتهم كجسم مستقل. وخلال الانتخابات التشريعية والرئاسية للعام 2005، طالب القضاة المصريون من خلال النوادي المهنية بحقهم بالرقابة على عملية الاقتراع، مع كون ذلك جزءاً من الحقوق المدرجة في الدستور، وقاموا بتنظيم مظاهرات في الشوارع ضغطت على الدولة للبحث عن مساومة.

هذه الحقائق تبين العلاقة الملتبسة بين القضاة والسلطة السياسية. ولوحظ تسامح الرئيس مبارك مع هذه المبادرات، وحتى تشجيع الدعوة إلى عقد مؤتمر العام 1986، على الرغم من المجازفة التي يتضمنها مثل هذا القرار، وما قد يترتب عليه من تراجع سطوته أمام القضاة. توجب عليه أيضاً التعامل مع ترديات السياسة التي انتهجها أسلافه بالتقرب من حركة الإخوان المسلمين. وسعياً منه إلى تفعيل بعض المواثيق المتعلقة بالليبرالية الاقتصادية والمضي قدماً في نهج الانفتاح، وافق أنور السادات العام 1980 على تعديل الدستور، والتأكيد على أسبقية الشريعة الإسلامية على غيرها من المصادر القانونية. وفي العقود التالية، تبنى القضاة من المحكمة الدستورية العليا تأويلات جديدة للتشريعات الإسلامية. وخلال التسعينيات، توسع نفوذهم مع معارضتهم للنظام، وتحديداً حول قضية حالة الطوارئ التي تم فرضها. وافق عندها نظام مبارك بالتسوية التالية: للمضي قدماً بقرارات المحكمة العليا بتيسير بتخفيف الضوابط على الليبرالية على حساب بعض المكاسب الاجتماعية التي كانت الفترة الناصرية قد بثتها، وافق مبارك في هذه المقايضة على إبداء بعض التسامح فيما يتعلق بالقرارات التي أدانت معارضي النظام من خلال المحاكم العسكرية والأمنية التي تتضمن قوانين استثنائية (Mostafa, 2005).

إن المثال الأخير يكشف عن مجموعة من العوامل الضرورية لفهم الدور والمكانة والممارسة ضمن مؤسسات القانون والعدالة. بداية، يمكن القول إن استقلال القضاة هو ليس بالوضع المستحيل. ويبدو أنه يعد مرجعاً أخلاقياً وعنصراً فلسفياً في الشرعية السياسية. مع ذلك، فإن تطور مهنة "رجال القضاء" هو في الواقع تركيبة تاريخية معينة. ومن هنا، يمكن القول إن موقف القضاة يبدو وكأنه يعاني من الازدواجية إلى حد كبير، إذ يبدو أحياناً وكأنه سلاح في يد السلطة، وأحياناً أخرى وكأنه أداة في أيدي المجتمع المدني (Sayyid-Al, 2008). ومما ورد يتبين أن القضاة يملكون القدرة على التحكيم في النزاعات السياسية. إن فهم مثل هذه الازدواجية يعود إلى مستجدات علم الاجتماع التاريخي، وعلم الإنسان القانوني، والعلوم السياسية. ولا تنتهي الحكاية. يكفي القول إن تقاطع هذه الحقول الأكاديمية المختلفة يساعدنا في التعامل مع تركيبة القانون والعدالة من منظور دينامي.

References:

Abdelfattah, N., Botiveau, B. (ed), 1994. Politiques législatives. Égypte, Tunisie, Algérie, Maroc (Le Caire: CEDEJ).

Abou Ramadan M., 2006. "Divorce reform in the Shari'a Courts of Appeal in Israel (1992-2003), Islamic Law and Society, vol. 13, pp. 242-274.

Anderson, Benedict, 1991. Imagined Communities (London, Verso).

Baaklini, A. , Denoeux, G., Springborg, R., (ed), 1999. Legislative Politics in the Arab World. The Resurgence of Democratic Institutions (Boulder, CO: Lynne Reinner publishers).

Bakr, I., 1995. Huqûq al-insân fî al-urdun/Human Rights in Jordan (Amman: Maktabat Amman).

Ben Achour, Y., 1992. Politique, religion et droit dans le monde arabe (Tunis, Ceres Production).

Bernard-Maugiron, N., (ed.), 2008. Judges and Political Reform in Egypt (Cairo, New-York: The American University in Cairo Press).

Bisharat, G. E., 1989. Palestinian Lawyers and Israeli Rule. Law and Disorder in the West Bank (Univ. of Texas Press).

Botiveau, B., 1997. "Palestine : instituer un droit de la nation", in Palestine, Palestiniens. Territoire national, espaces communautaires, R. Bocco, B. Destremeau, J. Hannoyer, éd., (Beyrouth, Cahiers du CERMOC, n 17), pp. 59-71.

Botiveau, B., 1997. Al-Sharî'a al-islamiyya wa-l-qânûn fi-l mujtamât al-'arabiyya (Sharî'a and Law in Arabic Societies) (Cairo: Sina li-l-Nashr).

Botiveau, B., 1999. «Palestinian Law: Social Segmentation Versus Centralization», in Dupret, B., Berger, M., al-Zwaini L. (ed), Legal Pluralism in the Arab World (The Hague, London, Boston: Kluwer Law International, 1999) 73-87.

Botiveau, B., 2008. "The Egyptian Judiciary: A Profession unveiled by Politics", Knowledge, Work and Society, 5 (1), pp. 105-125.

Bourdieu, P., 1986. « Habitus, code et codification», Actes de la recherche en sciences sociales, 64 : 40-44.

Bourlond, A., 1997. Teaching Law in Palestine (Birzeit: IoL Publications, Birzeit University).

Brown, Nathan, J., 1997. The Rule of Law in the Arab World. Courts in Egypt and the Gulf (Cambridge, Cambridge Univ. Press).

Camau, M and Geisser, V., 2004. Le syndrome autoritaire (Paris: Presses de Sciences Po).

Dabène, O. Geisser, V. Massardier, 2008. Autoritarismes démocratiques et démocraties autoritaires au XXIème siècle (Paris, La Découverte).

Cannon, B., 1986. Politics of Law and the Courts in Nineteenth Century Egypt (Salt Lake City: University of Utah Press).

Conte, E., Shehada, N. 2008. "Equity vs. Predictability? The Role of the Qadi in the Palestinian Territories", in Kieser, A. Meier and W. Stoffel (eds), Revolution islamischen Rechts, Das Schweizerische ZGB in der Türkei (Zurich, Chronos).

Dupret, B., 2006. Droit et sciences sociales (Paris, Armand Colin).

Dupret, B., Berger, M., al-Zwaini L. (ed), 1999. Legal Pluralism in the Arab World (The Hague, London, Boston: Kluwer Law International).

Hammami, R. Jahel, S., Tamari, S., 2001: «Civil Society in Palestine. Case Studies", Les Annales de l'autre Islam, n° 8, pp. 229-278

Heacock, R., 2001. "Le système international et la création de l'Etat," in Les Annales de l'autre Islam, n 8, pp. 10-45.

Jobert, B., Muller, P., 1987. L'Etat en action: politiques publiques et corporatismes (Paris, PUF).

Institute of Law at Birzeit, 1995 and following years. Al-Muqtafi, Palestinian Legal and Judicial System, Data Bank, (Birzeit: The Law Institute at Birzeit University).

Lendrevie-Tournan, I., 2008. Les transferts juridiques et juridictionnels en Égypte, l'héritage des années 1875-1949 (thèse de doctorat, Paris I).

Kelly, Tobias (2006). Law, Violence and Sovereignty among West Bank Palestinians (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Khalil, Asem, 2006. The Enactment of Constitutent Power in the Arab World: The Palestinian Case (Fribourg, Institut du Fédéralisme ; Bâle, Genève, Munich :Helbing & Lichtenhahn).

Law Center, Birzeit University, 1995. Ay Nizâm qânûni li falastin (Which Legal System for Palestine?) (Birzeit: Birzeit University Publications).

Longuenesse, E., Khelfaoui, H., (ed.), 2008. "Introduction: Professions in the Middle-East and North-Africa" Knowledge, Work and Society 5 (1).

Massad, J., 2001. Colonial Effects. The Making of National Identity in Jordan (NewYork: Columbia University Press).

Melhem, Firas & Fares, Samir, 1998. « Les outils juridiques de la légifération (sann al-tashrî'ât) sous l'ANP », Working Paper, Birzeit University, May.

Moustafa, T., 2003. "Law Versus the State: The Judicialization of Politics in Egypt", Law and Social Inquiry, vol. 28: 883-930.

Reid, D. M., 1981. Lawyers and Politics in the Arab World, 1880-1960 (Minneapolis, Chicago: Bibliotheca Islamica).

Rheinstein, M., 1954. Max Weber on Law in Economy and Society (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Rosen, L., 1989. The Anthropology of Justice. Law as Culture in Islamic Society (Cambridge, MA: Cambridge University Press).

Schacht, J., 1964. Introduction to Islamic Law (Oxford: Clarendon Press).

Shalakany, A, 2001. "Between identity and redistribution : Sanhuri, Genealogy and the will to islamize", Islamic Law and Society, 8 (2), pp. 201-244.

Shehada, N., 2005. «Les paradoxes du mariage précoce à Gaza », Études rurales, 173-174, pp. 153-182.

Starr, J., 1992: Law as Metaphor. From the Islamic Courts to the Palace of Justice (New York: State University of New York Press).

Turner, B. S., 1974. Weber and Islam: A Critical Study (London: Routledge and Kegan Paul).

Weber, M., 1986. Sociologie du droit (Paris, Presses Universitaires de France).

Welchman, L., 2000. Beyond the Code. Muslim Family Law and the Shar'i Judiciary in the Palestinian West Bank (The Hague: Kluwer Law International).

الفصل التاسع

تَجلِّياتُ قَانونِ الأُسرةِ الإسلاميِّ في أوروبّا

نهضة شحادة

يواجه موضوع «المرأة والنوع الاجتماعي» في الإسلام جدلاً ساخناً في أوساط عدة خلال العقود الأخيرة. ففي الوقت الذي تركت فيه مختلف الأديان رواسبها على صعيد النوع الاجتماعي والتمييز ضد المرأة، نجد أن الكثير من الجهات ذات التوجه الحداثوي -إن كان ذلك في الدول التي تقطنها أغلبية مسلمة أو في أوروبا- تنكب على توجيه أصابع الاتهام إلى الدين الإسلامي بشكل خاص، باعتباره الدين الوحيد الذي ينتهك حقوق المرأة. ومع تصاعد وتيرة التجاذب الأيديولوجي حول الإسلام في الوقت المعاصر، تغتنم بعض الأطراف المحلية والعالمية الفرص لربط مشاريعها السياسية (الاستعمار الجديد وغير ذلك) بأهداف مزعومة مثل «إنقاذ» المرأة المسلمة (Abu-Lughod, 2002).

لهذا، تدعونا مختلف هذه المغالطات إلى التمييز بطريقة قائمة على التحليل النقدي والمنهجي بين الإسقاطات المؤدلجة حول مكانة المرأة في الإسلام، وعلاقات النوع الاجتماعي على أرض الواقع، الأمر الذي يدفعنا إلى إجراء مقارنة مدروسة بين التصوير المقصود للمرأة والنوع الاجتماعي في الإسلام، والممارسات الحياتية للناس في مجتمعاتهم وأوساطهم المتعددة. إذ يعدّ قانون الأسرة الإسلامي من المواضيع الشائكة التي تقع في صلب الجدل حول النوع الاجتماعي والإسلام في دول عدة، ما أثار زوبعة من النقاش الصاخب حول مدى شرعيته ومكانته بين مختلف الأطراف الرسمية وصناع القرار والنشطاء والحركات الاجتماعية والمدنية.

فإذا نظرنا إلى مختلف الديانات والمعتقدات، سنجد أن معانيها وممارساتها تتبدّل وتتأثر بالظروف والتحوّلات الاجتماعية والسياسية المحيطة. وباعتبار الإسلام تجربة إنسانية -كغيره من الأديان- فإنه يتأثر بمعتقدات

وبيئة المجتمع والوسط المحيط ومنظورهم لمعانيه وممارساته (An-Na'im, 2007). ونظراً لكون العامل الإنساني هو عنصر مهم في عملية تأويل أيّ نص، بما في ذلك القرآن الكريم، فمن الضروري فهم المقوِّمات والظروف والحيثيات المحدّدة التي تدعو إلى اعتماد بعض التفسيرات وإغفال البعض الآخر، وتأثّر تجليات التأويل المعاصر بالأبعاد التعددية والتاريخية والسياقية للإسلام.

إن الحداثة، التي يزعم البعض أنها تتعارض مع الإسلام، تتضمن هي الأخرى أبعاداً تعدّدية. فحتى لو سلّمنا بأن الإسلام هو مُعطى يتعلّق بالتقاليد، نجد أن كليهما (أيّ التقليد والحداثة) ليسا نقيضين لبعضهما البعض، بقدر كونهما مظهرين مختلفين للتاريخ (Asad, 2003). وكذلك الأمر بالنسبة لقانون الأسرة الإسلامي، فهو حداثي وتقليدي، أصيل ومبتكر في الوقت ذاته.

وعلى ذلك، فإننا نأمل من الباحثين التبحّر بشكل أعمق في عملية التفاعل بين البنية والفعل في ثناياه، عوضاً عن دراسته من منطلقات أيديولوجية بحتة.

تُعالج هذه الورقة بعض القضايا المتعلقة بتجلّيات الإسلام والقانون الإسلامي، ومسألة النوع الاجتماعي في أوروبا. وتستند الأطروحة الأساسية في مداخلتي على أنه في واقع الأمر، وبتضافر مع الليبرالية الجديدة الحالية و"الحرب على الإرهاب"، فإن التركيز على الجوانب التمييزية في النصوص المجرّدة للقانون الإسلامي، يؤدي إلى تعزيز الصور النمطية حول "تخلف المسلمين"، وتحيّز الإسلام ضد المرأة، والفجوة بين الجنسين، بدلاً من إضافة إسهامات جديدة لما نعرفه مسبقاً حول الموضوع. أقترح بدلاً من ذلك دراسة معمّقة للكيفيّات التي يتم فيها استحضار معايير ومراجع محددة لكي يتم الاستشهاد بها عند التطبيق.

سأستهلّ مداخلتي بالإشارة إلى ورشة عمل حضرتها في ربيع العام 2009 في مركز أبحاث مرموق في أوروبا. سأتطرّق بعدها إلى مناقشة تجلّيات سياسات تصوير الإسلام فيما يتعلق بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، معرّجة إلى بعض الملاحظات المستمدّة من العمل الميداني الذي أجريته في إحدى المحاكم الشرعية.

ففي ورشة العمل المذكورة، حضرت مجموعة من الأكاديميات النسويات، بعضهن خبيرات قانونيات مرموقات، لمناقشة أفق ومقومات تطبيق "التعددية القانونية" في أوروبا وأمريكا الشمالية.[1] ولقد تم تعريف التعددية القانونية في هذا السياق باعتبارها الإطار الذي يتم وفقه مواءمة الاختلافات الحقوقية والدينية مع معايير حقوق الإنسان الدولية. وفي هذا السياق، أصرّت المشاركات في الورشة على أن معايير حقوق الإنسان هي الإطار القائم فعلاً في أوروبا، وهو الإطار الأساسي الذي يتم وفقه قياس الكثير من الاختلافات الثقافية أو القانونية.

لقد كان من دواعي الدهشة والاستغراب أن يتم التطّرق إلى موضوع «التعددية القانونية» فقط بالإشارة إلى المسلمين دون غيرهم من المجموعات. وبدا واضحاً أيضاً أن دعوة بعض النسويّات إلى حماية النساء المسلمات تأتي في سياق التركيز على الرجال المسلمين باعتبارهم الفئة الوحيدة التي تمارس العنف الأسري. إن مثل هذا التصوير المشوِّه للحقائق يدعو بشكل ضمني إلى الاعتقاد بأن النساء «غير المسلمات» يتمتعن بالمساواة والحرية والحماية القانونية، الأمر الذي يدعو إلى تحرير المسلمات بالمثل.

[1] لم يتم توزيع أوراق الورشة على المشاركات، وبالتالي قررت عدم ذكر أسماء المحاضرات حفاظاً على المصداقية الأخلاقية. تعتمد شهاداتي المذكورة على ملاحظاتي الخاصة.

ولدعم هذه الأطروحة بمعطيات ميدانية، تم إجمال المشهد المأساوي لحياة المسلمات المزعومة من خلال مجموعة من الحالات المريعة المنتقاة بعناية؛ لإعطاء صورة عن الممارسات المشينة التي يمارسها الرجال المسلمون بحق المرأة.

لقد كان بإمكان أيّ مراقب حضر ذلك المؤتمر أن يرى أن عنوان المؤتمر «التعددية القانونية» قد تم استخدامه كشماعة ملائمة لتعليق نعرة المركزية الأوروبية عليها، وذلك تحت شعار مبادئ حقوق الإنسان العالمية. وفي السياق نفسه، كان بإمكان المراقب أيضاً أن يُلاحظ بأنه خلافاً للإنسان المسلم الذي تمت الإشارة إليه باعتباره الاستثناء، والمختلف، والـ (آخر)، فإن المواطن الأوروبي قد تمت الإشارة إليه بشكل مجرد، على أنه حالة متجانسة عابرة للخصوصيات ومثالية إلى درجة العالمية. إن مثل هذه المقارنات التي أصبحت جزءاً من الخطاب الأوروبي الحالي حول المسلمين تتضمن نوعاً من التعددية القائمة على (الثنائيات) التي تنطوي على «الحصانة ضد الاعتراض، والتي . . . يتم ضبطها من خلال أسس عقائدية . . . [ويقدم لنا] نوعاً من العقائدية المقترنة بمكوِّن محدد من مكونات العلمانية» (Butler, 2008 : 5). ومما لا شك فيه، يتعارض مثل هذا التوجه مع فكرة حقوق الإنسان؛ أي أن يكون للأشخاص كافة الحق بربط مزاولتهم القانونية بمعتقداتهم الدينية (انظر/ي An–Na'im, 2007 : 22). أما في واقع الأمر، فإن مفاهيم الحرية والتقدم التي يتم الحديث عنها بإسهاب ترمي للترويج لأفكار ذات مغزى سياسي. وكما ترى باتلر (Butler)، يتم [في أوروبا] النظر بتبجيل لمقاربة معينة للحرية بشكل خاص كتبرير وأداة لممارسة أشكال معينة من العدوان" (2008 : 3). [1]

إن مثل هذه الانتقائية والتحيّز والنظرة الأحادية في التعامل مع الحالات التي تتم مناقشتها، تضع علامات استفهام كثيرة على مدى حيادها السياسي ومصداقيتها المنهجية. والواقع أن الضبابية المنهجية قد أدّت إلى تقويض ادّعاءات الدقة الأكاديمية. وبمعنى آخر، فقد عزَّز تعميم الانحراف المعياري الناتج عن إجراء خليط من المقابلات مع نساء ينتمين إلى طبقات وأجيال ولغات وأصول إثنية مختلفة، عزَّز من الصور النمطية حول تخلف المسلمين بدلاً من إنتاج معرفة جديدة حولهم. وهنا لا بدّ من القول إن اتّباع المعايير الأخلاقية للبحث الأكاديمي لا يدعو إلى حماية الأفراد المبحوثين فحسب، بل يجب بالمثل الانتباه إلى الأبعاد السياسية للبحث وأثرها على المبحوثين/ات: إن التركيز الحصري على المسلمين قد ساهم في استحضار أدلة جاهزة مسبقاً حول الإدعاء المشحون سياسياً بعدم توافق القانون الإسلامي مع حقوق الإنسان. وقد ساعد هذا في تعزيز التباين والاختلاف بين الغرب الذي يتم الادعاء بتفوقه الأخلاقي، والقانون الإسلامي الذي تنضوي النساء المسلمات تحت إطاره. ويترك مثل هذا الطرح الانطباع المضلل بأن «النساء المسلمات في أوروبا» هن مجموعة متجانسة كما هو الحال بالنسبة لأوروبا المتجانسة. إن إصرار المجموعات النسوية التي ترفع لواء الحداثة على بحث كل شاردة وواردة تتعلق بالتمييز بين الجنسين في الإسلام دون النظر إلى الديانات الأخرى ولو على سبيل المقارنة، يدعو إلى ترسيخ الانطباع الذي يصوّر الإسلام منفرداً بهذه الخاصية دوناً عن جميع الأديان، وبأن تلك الأديان والإثنيات الأخرى تتمتع بمقاربة قائمة على المساواة بين الجنسين.

[1] في المقال نفسه تستخدم باتلر مثالاً آخر حول إخضاع المسلمين لـ "الاختبار" فيما يتعلق بقدرتهم على العيش في "مجتمع ديمقراطي". "ففي هولندا على سبيل المثال، يتعرض المتقدمون للهجرة إلى النظر إلى صور رجلين يقبلان بعضهما، ويطلب من الملتحقين الإدلاء فيما إذا كانوا يعتبرون مثل هذه الصور مهينة، وما إذا تم فهمها باعتبارها تعبيراً عن الحريات الشخصية، وما إذا كان المشاهدون يرغبون فعلاً في العيش في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق المثليين جنسياً في التعبير الحر والمنفتح (Butler, 2008 : 3).

ففي سياق المؤتمر المذكور قمتُ بسؤال إحدى المشاركات حول ما إذا ما حاولت إجراء مقارنة بخصوص الممارسات التمييزية ضد المرأة لدى الجماعات والإثنيات والأقليات الدينية الأخرى، وكانت إجابتها بالنفي. إن مثل هذه الإجابة المعبرة تقود إلى سؤال آخر متصل: هل أن القيام ببحوث أكاديمية حول اضطهاد المرأة في الإسلام يعني أن النساء غير المسلمات لا يعانين من الاضطهاد؟ وأكثر من ذلك، هل يمكن القول إن ظواهر الاتجار بالنساء، أو مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أو العنف الأسري، لم تعد تثير اهتمام البحوث الأكاديمية؟[1] ومن المثير للاهتمام أن الباحثة المذكورة قد اعترفت بأنه لو تم اقتراح اتّباع دراسة مقارنة لأحوال المرأة في التجمّعات غير المسلمة لما توفّر التمويل اللازم لدعم بحثها. وهكذا تبين أن صناعة الإنتاج البحثي والأكاديمي قد استفادت من التركيز على المسلمين بشكل خاص، الذي يبرهن مرة أخرى على البعد السياسي للعلاقة بين أجندة الممولين ومراكز الأبحاث. ويدفعنا ذلك إلى التفكير بالتقاطع المحتمل بين الاهتمامات النسوية بـ«إنقاذ النساء المسلمات» وأجندة الليبرالية الجديدة والخطاب السياسي والأيديولوجي الأوسع حول المسلمين. وفي هذا المقام، لا يبدو أن المؤسسات الأكاديمية تتردّد في المساهمة في سياسات التهميش والإقصاء.

واللافت للانتباه أن الباحثة المذكورة قد قامت بالرد على أحد التساؤلات حول ما إذا كان العنف ضد المرأة هو ظاهرة خاصة بالرجال المسلمين، بالقول إنها حيثما تقوم بـ «إلقاء محاضرة» حول المرأة المسلمة، فهي تستهلّ محاضرتها بالاعتذار إلى المشاركين المسلمين، دفعاً لتفادي أيّ إهانة قد يشعر بها أحدهم لدى تقديم مثل هذه البحوث. وهنا يجدر القول إنه لأمر مثير للعجب أن يتم استبدال أخلاقيات البحث الأكاديمي بالتأدّب الشخصي، وكأنّ التقدّم بالاعتذار للحضور هو استبدال مناسب لأخلاقيات البحث.

مما سبق ينبغي علينا ألا نتنصَّل من مسؤولية النظر إلى مخلّفات «سياسات التمثيل»، التي لطالما دعمت تاريخ الاهتمام «الغربي» بالنساء المسلمات (Abu-Lughod, 2009: 86). إن المقاربة والسياسات التي يتضمنها مشروع إنعاش نمط جديد من "التعددية القانونية" -وهو المسمى الذي ارتبط بالتوغل الاستعماري في القرن التاسع عشر- الذي يتم استخدامه الآن كأداة لتحرير المسلمات من رجالهن العنيفين، ينبهنا إلى التداخل الحاصل بين الخطاب الاستشراقي حول حقوق المسلمات في أوروبا والتوجهات النسوية الحديثة. والشاهد أن الإشارة المتكررة إلى العنف الأسري والقتل بداعي الشرف، هذا إن لم نغفل موضوع ختان الإناث الذي يلقى الكثير من الاهتمام، باتت جميعها تركّز على هدف واحد، وهو إظهار الثقافة الإسلامية (إن كان لمثل هذا التعبير من وجود) بمظهر الثقافة التي تتمتع بخصوصية الرجعية (Abu-Lughod, 2009)).

[1] إن نسبة النساء اللواتي يتم إجبارهن على ممارسة الجنس في الولايات المتحدة (40%) هي أكبر بأربع مرات من البرازيل (10%). انظر/ي:
http://www2.gmu.edu/dpt/unilife/sexual//brochures/WorldStats2005.pdf

ففي كندا، تعد النساء الأصليات خمس مرات أكثر عرضة للوفاة إثر العنف من غيرهن من النساء. وفي أوروبا وأمريكا الشمالية وأفريقيا تتعرض أكثر من نصف النساء المعاقات إلى العنف الجسدي مقارنة بثلث النساء غير المعاقات. وفي الاتحاد الأوروبي، أشارت بين 40% و50% من النساء بأنهن تعرضن لشكل أو لآخر من الإساءة الجنسية في مكان العمل. انظر/ي:
http://www.unglobalcompact.org/docs/issues_doc/human_rights/Meetings_x_events/05Mar2009_PPT_Snapshot_Facts _and_Figures.pdf>

وفي هذا المجال يلزم التذكير بأن القانون الإسلامي غالباً ما يتم تصويره على أنه في حالة صراع جذري مع «القيم الغربية»، وبخاصة فيما يتعلق بمواثيق حقوق الإنسان. ويتم ذلك، ليس فقط بقراءة سطحية للنصوص الإسلامية، وإنما أيضاً من خلال الاقتباس المتكرر لتأويلات محافظة أصبحت نتيجة لاستخدامها المتكرّر، مُستهلكَة، وتحديداً تلك التي تعود إلى حقب العصور الوسطى. وفي هذا الصدد، فإن من دواعي التهكّم أن نجد أن منهج الانتقاء الحرفي للاقتباسات التاريخية هو ذاته منهج «الإسلامويين»، هؤلاء الذين لا يتوقّف الحداثويون عن مصارعتهم وتوجيه أسهم النقد اللاذع لهم. لا شك في أن القراءة الحرفية للقانون الإسلامي لا يمكن إلا أن تُخفق في تناول متغيّرات الزمان والمكان، وكذلك في التنبه إلى العلاقات بين الإسلام والتاريخ والسياسة والاقتصاد (Kandiyoti, 1991).

إنه لمن نافلة القول أن نكرّر أن الدين الإسلامي، خلافاً للعديد من الأديان، لا تتوفر فيه سلطة مركزية، وهذه الحقيقة بالذات هي أحد الأسباب التي تجعل قانون الأسرة الإسلامي بالتحديد خاضعاً لمثل هذا المستوى من الصراع والتعديل والتأويل والمداولة والمشاورة في الدول ذات الأغلبية المسلمة، بل وما زال التداول والنقاش قائماً حوله في بعض البلدان التي يتحدّر منها الكثير من المسلمين القاطنين في أوروبا (Shehada, 2005; Welchman, 2007; An–Na'im, 2007). كل ذلك يجعل القول بوجود قانون أسرة "إسلامي" كمظلة قانونية مجردة أمراً يشوبه الكثير من الاختزال.

إن عمل البروفيسور ماري كلير فوبليه التي تكتب بإسهاب حول المرأة المسلمة في أوروبا، يوفر دليلاً مناسباً على حيثيات ما سبق.[1] ففوبليه هي إحدى الباحثات اللواتي كرّسن منشورات أكاديمية عدة حول النساء المسلمات في أوروبا، وعن ضرورة «تحريرهن»، وخصوصاً المهاجرات المغربيات اللواتي كما تعرض فوبليه، يخضعن لإطار قانوني «ينتهك حقوقهن»؛ سواء في البلدان التي يتحدّرن منها أو في المهجر.[2] وفي هذا السياق، تقوم فوبليه بتصوير حياتهن باعتبارها حياة مليئة بأغلال التمييز.

إن طريقة العرض والتركيز هذه توحي –ولو بشكل ضمنيّ– بأن النساء غير المسلمات لا يعانين من مثل هذه الأغلال. بالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز الحصري في مقالات فوبليه على المسوِّغات الثقافية التي تحرض على قمع المرأة المسلمة، يشير في ثناياه إلى أن الثقافة الغربية، على عكس مثيلتها الإسلامية، هي ثقافة منصفة في الجوهر إلى الحد الذي يشي بأن عدم الإنصاف حتى وإن حدث فإنه لا يرجع إلى عوامل

[1] http://soc.kuleuven.be/immrc/staff/foblets/publications.htm

[2] انظر/ي على سبيل المثال عناوين المقالات التالية:

Foblets, M.-C. 2000: 'Migrant Women Caught Between Islamic Family Law and Women's Rights. The Search for the Appropriate 'Connecting Factor' in International Family Law.' Maastricht Journal of European and Comparative Law 7(1):11-34.

Foblets, M.-C. 2001: 'Family Disputes Involving Muslim Women Caught between Islamic Family Law and Women's Rights.' in Courtney W. Howland (ed.) Religious Fundamentalisms and the Human Rights of Women, New York: Palgrave, pp. 167-178.

Foblets, M.-C. 2002: 'South-African women Caught between Tradition and the New Constitution: Some elements for reflection based on the work of the South African Law Commission', Recht in Afrika/ Law in Africa.

Foblets, M.-C. 1999: 'Conflits conjugaux et immigration: libérer la femme marocaine musulmane malgré elle?', Annales de Droit de Louvain, 1999, Nr. 1-2, 45-68.

متعلّقة بالثقافة، بل يتم كحالة عرضية نتيجة لانحراف بعض الأفراد، أما في حالة الإسلام فالتمييز، كما تخبرنا فوبليه، هو محصلة تعاليم جوهرية في الإسلام. بل ويلاحظ التركيز على تصوير النساء ضحايا العنف بأنهن يلجأن للقانون الإسلامي بدافع «شعورهن بالحاجة إلى إبقاء أواصر العلاقة بالجذور من خلال الاستظلال بقانون الأسرة المعمول به في الدول التي يتحدّرن منها» (Foblets, 2007 : 138).

إنه بمثل هذا التقديم يتم تصوير الثقافة الإسلامية على أنها فوضوية في الصميم، وراكدة، ومنتهكة لمعايير حقوق الإنسان التي تتم الإشارة إليها باعتبارها عالمية وعابرة للحدود. إن أهم مغالطتين في هذا الطرح هما التاليتان: الأولى هي اعتبار النساء الأوروبيات خارج باب المقارنة، الأمر الذي يعطي الانطباع بأن الأمور على ما يرام عندهن، والثانية هي أن العامل المستخدم في التفسير هنا هو الثقافة: فالثقافة الإسلامية المتجلية في القانون الإسلامي، كما تزعم فوبليه، تحمل في جبِّها سيوفاً متعددة من العنف ضد المرأة.

بدلاً من القيام بتوضيح عوامل السياق الاجتماعي التي تؤثر على ممارسات الناس، يتم جعلها أكثر التباساً بالإشارة إلى قانون الأسرة الإسلامي باعتباره لا ينسجم، بل ويتعارض، مع حقوق المرأة. وبدلاً من تسليط الضوء على القوى التي تؤثر على حياة النساء، يتم حجبها، وأكثر من ذلك يتم حذف أي إشارة تتعلق بدور النساء النشط في تكوين حياتهن لصالح تصويرهن كخاضعات أبديات لـ "النظام الأبوي". وبشكل مماثل، يتم التكتم على مختلف أنواع التمييز الأخرى، بما في ذلك العنف القائم على العنصرية وكراهيَّة المسلمين في الدول الأوروبية المضيفة.

ولإثبات الزعم القائل بترسخ الثقافة العدوانية للإسلام، تستخدم البروفيسور فوبليه عناوين على شاكلة "النساء عالقات في شرك". فقد وجدت ثلاث مقالات لفوبليه تتم الإشارة فيها إلى النساء غير الأوروبيات باعتبارهن إما "عالقات بين" التقاليد والدستور وإما بين القانون الإسلامي وحقوق المرأة (انظر/ي الهامش رقم 5). إن مثل هذا الطرح يحتوي، وإن بشكل ضمني، على الإشارة إلى أن النساء غير الأوروبيات هن مستكينات للنظام "الأبوي" (Foblets, 2007 : 138)، أو للممارسات التقليدية المجحفة الواردة في القانون الإسلامي، وتحديداً فيما يتعلق بآثار تعدد الزوجات والطلاق (Foblets, 2002). إن مثل هذا الخطاب يتضمن أيضاً عرض حالة النساء وكأنهن في معضلة أو فخ لا يستطعن الفكاك منه دون اللجوء إلى المعونة الخارجية. وهو يفترض أيضاً أن إطار التقاليد وإطار الحداثة كلاهما يتضمنان من عناصر الاختلاف ما يُقصي أحدهما عن الآخر بشكل متبادل. إنهما إطاران متوازيان وثابتان وغير قابلين للتحول، لاسيّما فيما يتعلق بقانون الأسرة الإسلامي. إلى جانب ذلك، تفترض مثل هذه العناوين وجود صراع بين الحقوق والقانون. فعلى أحد طرفي المعادلة تتم الإشارة إلى حقوق المرأة باعتبارها "جيدة" وعلى الطرف الآخر يتم تصنيف التقاليد أو القانون الإسلامي باعتبارها سيئة.

إن هذه الهيكلية القائمة على الثنائيات التعسفية تجبر المراقب العادي على اتخاذ مواقف قائمة على أحكام معيارية على طرفي المعادلة: إما القانون الإسلامي وإما حقوق المرأة. أيّ أنها لا تسمح بغير اتخاذ خيار معياري: على النساء المسلمات اختيار حقوقهن بدلاً من القانون الإسلامي، وإن لم يحدث ذلك، سيصبح مصيرهن المكوث في سجونهن الحديدية المقفلة. وغني عن القول إن مثل هذا التشخيص القائم على ديباجات عمومية مثل ديباجة حقوق المرأة لا تسمح بتوضيح قواعد السجال.

في مقدمة تقرير لفوبليه أعدته العام 2002[1] في سياق بحث لصالح وزارة العدل البلجيكية، يتبين لنا أن القضية الأساسية التي تواجهها أوروبا تتلخص بالصدام بين «المعايير الأساسية» لغالبية المجتمع،[2] و«القيم الثقافية للمهاجرين» (2002 : 49). ثم تنتقل المؤلفة لتوضيح التحدي الذي يواجهه المحامون الأوروبيون من خلال تصريحها بأن التحدي الثاني يتلخص بـ "المقاومة العالية التي يبديها العدد المتزايد من الأشخاص تجاه المساعي المتعددة لصهرهم. وحتى الآن، أثبتت المجموعات المسلمة أنها الأكثر مقاومة إزاء هذه المساعي".

إن الحكم بوجود صدام بين القيم الأوروبية الأساسية والقيم الثقافية للمسلمين يوحي بأن القيم الثقافية للمسلمين تدعو إلى دونية المرأة (بشكل عام ومجرد) وأن دونية المرأة هي جزء لا يتجزأ من ثقافة المسلمين. وفي معرض الاستدلال حول الصدام بين القيم الثقافية الإسلامية والقيم الغربية، تزودنا البروفيسور فوبليه ببعض الأدلة: القمع الأبوي في القانون الإسلامي، تعدد الزوجات، العنف الأسري، الزواج المبكر وبشكل أكثر عموماً، "المؤسسات التي تقف على النقيض من النظام العام" (Foblets and Loukili, 2006 : 549).

وإثر عرض لبحثها الميداني، تقوم البروفسور فوبليه بتقسيم "الأجيال السوسيولوجية للنساء المغربيات إلى ثلاث فئات، كل منها "تعايش معضلة القانون الديني في مواجهة حقوق المرأة" (2002 : 61). إن الجيل الأول، الذي يتراوح عمر النساء فيه بين الستين والسبعين، يعاني من "شرعية تعدد الزوجات". أما الجيل الثاني، فإنه يتكون من "النساء اللواتي تبلغ أعمارهن بين العشرينيات والأربعينيات". ويمر هذا الجيل بتجربة "الزواج التقليدي المدبر من قبل العائلات"، وبالتالي فإنهن "تحت وطأة التصدّعات الثقافية . . . المتشكّلة في توقّعات كل من الزوجين، وتحديداً الزوج الذي يتوقع من زوجته الاستكانة لسلطته" (المصدر السابق). أما الجيل الثالث، فيتشكل من "النساء من الأعمار كافة" اللواتي يحملن "توقعات عالية فيما يتعلق بالحماية المتوفرة ضمن القانون البلجيكي" (المصدر السابق).

لقد قامت الباحثة في سياق البحث الميداني بوضع مئة امرأة في زمرة واحدة، وتشكيل علاقات اشتراطية بين اضطهادهن والقانون الإسلامي. وحسب وصفها، ليس القانون الإسلامي فقط هو الذي يميز ضدهن، وإنما مجموع المعايير التي يحددها الرجال المسلمون. إن مثل هذه الطريقة التي تم من خلالها عرض نتائج البحث تعطي الانطباع بأن المبحوثات يقعن في قالب واحد، باعتبارهن ذوات تجانس مطلق، وأنهن تابعات ومستسلمات ولا يعانين من شيء في هذه الحياة سوى تعرضهن للاضطهاد من قبل النظام الإسلامي الأبوي. تأسيساً على ما سبق، فإن خلاصة تجارب النساء من مختلف الأجيال والأطياف والمكانة الاقتصادية–الاجتماعية، قد تم اختزالها من خلال التركيز على أوجه التجانس بينهن جميعاً، الذي أملته الطبيعة الاشتراطية التي يتصف بها "قانونهن" الإسلامي. وهنا بالإمكان ملاحظة الانزلاق المنهجي الذي أشار له كليفورد (Clifford, 2001) في معرض نقده لبعض منهجيات البحث، حيث "يتم

[1] عن مقال لفوبليه:
Foblets, M. C. 2002: 'Family Disputes involving Muslim women in contemporary Belgium: Moroccan women between Islamic family law and women's rights, in B. Saunders and M.-C. Foblets (eds.) Changing Genders in Intercultural Perspectives, Leuven: Leuven University Press, pp 49-71.

[2] الواردة على سبيل المثال في الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان الصادر العام 1950.

انتقاء التجارب والحقائق المختلفة وتجميعها وإبعادها عن سياقاتها الأصلية وإعطائها دلالة دائمة في ترتيب جديد". وفي هذا السياق بالإمكان أيضاً إيراد الملاحظة المنهجية التي أوردتها أبو لغد (2009)، التي تذهب إلى أنه في محاولاتهم لعرض حيثيات الواقع بشكل منسجم، كثيراً ما يقوم الباحثون بتطوير صور مشوهة عن الأشخاص المبحوثين من خلال التشديد على الصفات الكلية. ووفقاً لأبو لغد، يساهم العديد من الأنثروبولوجيين بإطلاق صور نمطية حول المجتمعات الأخرى باعتبارها راكدة ومكبلة. فمن خلال التركيز الشديد على التأويل "الثقافي" لحياة النساء في المجتمعات الأخرى، تبدو النتيجة وكأن النساء الغربيات "عديمات" الثقافة. فكما عرضنا قبل قليل، تتوارد في أوراق فوبليه بعض المصطلحات مثل "تعدد الزوجات" و"الزواج التقليدي"، وكأن الممارسات المشابهة (حتى ولو اختلفت مسمياتها) غير قائمة في السياق الغربي. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع المرء أن يدافع عن وجود فروقات جوهرية بين ممارسة تعدد الزوجات وحيازة عاشقات عدة. إن طريقة عرض المعلومات بالطريقة أعلاه يمنح القارئ شعوراً بأن المقصود هو تأكيد الفوقية الأوروبية إزاء النساء المسلمات. فتشديد الكاتبة على أن "المجتمعات المسلمة تُبدي مقاومة سلبية إزاء الرغبة بالانصهار في المجتمع والتماهي مع قيمه وإرثه" (Foblets, 2002 : 60)، تشي بشكل ضمني بأنه كي تتحرر النساء المسلمات، يجب أن ينصهرن في المجتمع المضيف، وبشكل أكثر تحديداً أن يتخلين عن ثقافتهن التي تصفها فوبليه بـ"القمعية". وفي هذا المجال يمكن القول إنه حتى لو افترضنا جدلاً أن الدعوة للانصهار قد تمت تلبيتها، يبقى السؤال: الانصهار في أي من القيم الأوروبية التي وإن وجدت فهي مثل القيم "الإسلامية" ذات أبعاد متنوعة وتتضمن اتجاهات وثقافات عدة. ولا يبدو واضحاً في هذا السياق، ما هو المقصود بالانصهار في "الثقافة الأوروبية". فمن المنطقي الإجابة عن هذا السؤال حتى لو غفلنا النظر إلى ظواهر من نوع الرهاب من الإسلام والتمييز البنيوي، . . . الخ.[1]

وفي عودة إلى بحث البروفيسور فوبليه، نجد أنها تنهي مقالها بنصائح محددة مقدمة إلى ممارسي مهنة المحاماة، فهؤلاء عليهم:

> «التأكد من أن خيار المرأة التي تقرر تطبيق المدونة (قانون الأسرة المغربي) هو خيار قائم على الموافقة الحرة، وأنها على معرفة تامة بتبعات قرارها. ومع ذلك، لا يسعنا الاستعلام عن مدى قدرة النساء المسلمات للاستفادة من مثل هذه الفرصة للقرار

[1] إن الجدل الدائر حول طارق رمضان في هولندا في آب 2009 هو مثال حي على ما أقوله. لقد تمت إقالته من منصبه في الهيئة الاستشارية في بلدية روتردام وكعضو زائر في جامعة إيراسموس، ليس لكونه ينافي القيم الأوروبية، بل بالضبط لأنه يحتضنها وإن بشكل ساذج. وإيماناً منه بالخطاب القائم على أن حرية التعبير هي من صلب قيم المجتمع الغربي، لم يجد رمضان مانعاً من التصريح بآرائه لمحطة تلفزيونية تتلقى الدعم من الحكومة الإيرانية. إن الاعتماد على أزمة الهوية الأوروبية لا يقدم تفسيراً كافياً للوضع في أوروبا إزاء المسلمين. يعود ذلك، وفقاً لتشخيصي، إلى مفارقة أوروبا الحديثة، فهي وبهدف الإبقاء على "نقائها" الحداثوي، عليها التعامل بطريقة غير حداثية. بتعبير آخر، على أوروبا قمع الأفكار "الأخرى" بهدف الحفاظ على "حريتها". ووفقاً لاستطلاع جديد، فإن 40% من المجتمع الهولندي يتفق على أن الإسلام رجعي، وأن المسلمين متخلفون. مثل هذه الإحصائيات تدعو للتساؤل حول قوة الإجماع والجذب التي توفرها كراهية المسلمين. إن الإسلام، على ما يبدو، ليس فقط دين المسلمين، وإنما "الشعار" الذي تقوم عليه الوحدة الوطنية الهولندية. إن واقع قيام الحكومة الإسلامية "غير الديمقراطية" في طهران باحترام ارتباطات طارق رمضان بالمؤسسات الهولندية، بينما قامت كل من بلديات روتردام وإيراسموس بإقالته، يثير جملة من التساؤلات حول من هو الطرف الديمقراطي في حقيقة الأمر: هل هي الحكومة الشيعية التي قامت بتوظيف سني مسلم تم تصنيفه كوهابي من قبل الكثيرين، أم الجامعة الهولندية التي تدعي صون مبادئ الحرية؟ إن إقالة رمضان تقلص هنا من مرجعية خطاب الديمقراطية وحرية التعبير والتحرر التي تدعي المؤسسات الأوروبية بأنها تحتضنها.

الحر، بحيث يقمن باتخاذها منصة لمقاومة «النظام الأبوي» (هذا إذا افترضنا أنهن صوتن لصالح استمرار «خضوعهن» لقانون الأسرة الإسلامي)».

يزعم الاقتباس السابق أن القانون البلجيكي على النقيض من القانون الإسلامي يوفر للنساء المغربيات حق الاختيار الحر. ففي ظل هذا القانون تزعم الكاتبة أنه يتاح لهن معلومات كافية قبل إدلائهن بالموافقة على القانون الإسلامي، وذلك في حال قيامهن بالموافقة على تبنيه. إن الأمر المثير للاهتمام هنا هو عدم تأكد المؤلفة من جاهزية النساء المسلمات من الاستفادة من الفرص التي يوفرها لهن النظام البلجيكي لمقاومة النظام الأبوي. وفي مقال آخر للتأكيد على ضرورة «الاندماج» في المجتمع الغربي، تقوم فوبليه بمراجعة المدونة المنقحة (قانون الأسرة في المغرب) للعام 2004 برفقة أحد زملائها المغاربة، لتستخلص أنه على النساء المغربيات القيام بعقدي قران (زواج) بشكل مزدوج، أحدهما وفقاً للقانون البلجيكي، والآخر وفقاً للقانون المغربي. وفي الحالة الأخيرة، تدعو هي وزميلها المغربي إلى ضرورة وضع المرأة بعض الشروط في عقد الزواج بشكل يستثني تعدد الزوجات، ويؤمن للمرأة الحق في خلع الزوج (الطلاق) (Foblets and Loukli, 2006). ولكن من الملفت هنا أن كلا المؤلفين قد تغاضيا عن التطرق إلى الاحتمال الشائع، وهو زواج المسلمات من غير المسلمين، وكأن "الاندماج" لا علاقة له بالزواج المختلط. ويلاحظ أيضاً اللغط فيما يتعلق بعدم إدراك تبعات ثنائية قانون الأحوال الشخصية والتشريعات المتعلقة بالمواطنة، وتحديداً في حالات المواطنة المزدوجة الشائعة بين المهاجرين المسلمين من الجنسين (Belbah and Chattou, 2000).

وهناك نقطة مهمة أخرى يجدر الالتفات إليها، وهي أن الباحثة تعتبر أن التمييز بين الجنسين في الإسلام أمر حتمي، أي من المسلمات الطبيعية بدلاً من القيام ببحث تمظهراته ومعانيه في سياقات مختلفة. وبالتالي، يتم خلط الأطر النظرية للبحث بالواقع المطلوب دراسته أو أسوأ من ذلك، الخلط بين الأسئلة والنتائج. وهكذا تصبح كافة التشخيصات الأخرى المتعلقة بالمرأة المسلمة غير ذات اعتبار بسبب الانطلاق من فكرة قائمة على وجود فجوة «طبيعية» ثابتة بين الجنسين، ومحددة مسبقاً بفعل عوامل الثقافة المفترضة في الإسلام. إن هذا الزعم القائم على الإيمان بعدم قدرة «الثقافة الإسلامية» الذكورية على «التطوّر» تؤدي إلى التلميحات التالية: على المشرِّع البلجيكي الذي يتمتع بروح الإحسان والفضيلة أن يتعامل مع الهجرة بمزيد من الصرامة نظراً لقيام المهاجرين بسوء استخدام رحابة الصدر الأوروبية، من خلال قيامهم بالاتجار بالبشر، وطلبات اللجوء القائمة على عقود زواج مزيفة.

ومن الغرابة بمكان أن نجد هذا الموقف المحافظ يرد فقط في أحد المنشورات الواردة باللغة الفلمنكية، التي تعنى بصياغة مقترحات قانونية عملية لموظفي الدوائر الحكومية البلجيكية (Foblets and Rutter, 2005: 38) حيث يتفادى هذا النص، على عكس نصوص الباحثة التي صدرت باللغة الفرنسية والإنجليزية مثلاً، اللغة التقليدية حول ضرورة "حماية أخواتنا المسلمات". بدلاً من ذلك، فإنه يقوم على التمييز الضمني، ولكن الحادّ في الوقت عينه، بين الأنا والآخر، أو "نحن" و"هم".

وباختصار، فإن التوجه القائم على التشديد على الصفات الأبوية للقانون الإسلامي وتبعية النساء المسلمات، كما يرد في أعمال فوبليه المنشورة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، يستثير مزيداً من التساؤلات عوضاً عن تقديم إجابات حول طبيعة وتراتبية المواضيع التي تستدعي القيام بالأبحاث: لماذا لا يتم التعامل مع بعض أنماط التمييز باعتبارها انتهاكات حقيقية لحقوق الإنسان، مثل ظاهرة كره المسلمين أو رهاب الإسلام، والتمييز البنيوي، والضواحي المكتظة بالسكان المهاجرين، والأزمات الاقتصادية، والتسرّب من المدارس، . . . الخ. لماذا لا تولى عناية مماثلة لهذه المواضيع بمثل القدر الذي يلقاه القانون الإسلامي

وتبعية المرأة. فعدا عن كون هذه التمظهرات للتمييز البنيوي لا تلقى درجة مماثلة من الاهتمام؛ فإنه حتى لو تم بحثها، فإنها لا تصنّف باعتبارها تمظهرات ناتجة عن تمييز ذي علاقة بـ"الثقافة الأوروبية"، كما هو الحال فيما يتعلق بالقانون الإسلامي.

* * *

ننتقل الآن إلى موضوع آخر ذي علاقة وطيدة بما سبق، وهو موضوع تطبيقات قانون الأسرة الإسلامي. فكما هو معروف، فإن قانون الأسرة بشكله المقنن الحديث قد مرّ بمراحل تاريخية مختلفة أدت إلى تغيير جذري في محتواه الاجتماعي والقانوني. ففيما يتعلق بعلاقات النوع الاجتماعي، فقد كان للهوية والموقع الطبقي وشبكة العلاقات للنخب التي قادت مشروع التقنين دور مهم في اتجاهات صوغ القانون. بالإضافة إلى ذلك، فإن تلك النخب في إطار بحثها عن أيديولوجية ملائمة لتوطيد ركائز سلطتها قد قامت بالتحالف مع النخب الصاعدة، ومن ضمنها طبعاً النخب الدينية البارزة (Botiveau, 1997). وغني عن البيان الإشارة إلى أن مستوى التطور الاجتماعي-الاقتصادي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة كان ذا تأثير واضح على الصياغات المختلفة لبنود قانون الأسرة (انظر/ ي Kandiyoti, 1991، Shehada, 2005).

إن الحركة المكثفة والمستمرة نحو التقنين والإصلاح يمكن قراءتها في سياق تاريخ بناء الهوية القومية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. فلقد قامت لين ويلشمان (Lynn Welchman, 2007)، إحدى المتخصّصات في قانون الأسرة الإسلامي، بتقسيم عمليات تقنين وإصلاح قانون الأسرة الإسلامي إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى إبان الحكم العثماني خلال العقدين الأولين من القرن العشرين، والمرحلة الثانية بعد مباشرة الاستعمار الجديد في نهاية الأربعينيات، والثالثة في نهاية القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. ففي كل هذه المراحل لم يشهد أي قانون عدا قانون الأسرة المقدار الهائل نفسه من النقاش والحوار والاختلاف. وبالمقابل، يمكن القول إن أيّاً من بلدان العالم لم يشهد القدر ذاته من الدقة والتمحيص القانونيين كما شهده قانون الأسرة في البلاد العربية ذات الأغلبية المسلمة. وبالتالي، من السذاجة بمكان النظر إلى قانون الأسرة الإسلامي دون الإشارة إلى ظروف المكان والزمان والسياق.

ولمناقشة الأسباب التي تدفع قيام بعض المسلمين بالعودة إلى قانون الأسرة الإسلامي في أوروبا، على المرء التحقّق من الحواجز المتعددة التي يتوجب على المسلمين المرور عبرها للوصول إلى أية محكمة أسرية أوروبية. فعلى سبيل المثال، ترى قدسية مرزا (2005: 386) أن النساء المسلمات الأكثر فقراً يتوفرن على قدرة أقل للحصول على الخدمات القانونية الحكومية نظراً للصعوبات المالية التي يعانينها. هذا بالإضافة إلى عوائق الحاجز اللغوي وعدم التمكن من لغة الدولة الأوروبية المضيفة. وأهم من ذلك كله أن القضاة أنفسهم، وفقاً لمرزا، يعاملون المرأة المسلمة بطريقة مبنية على الصور النمطية المسبقة، وكثيراً ما ينظرون إليها باعتبارها مجرد ضحية وكائن تابع. إذن، في مثل هذه الظروف، تلجأ النساء والناس بشكل عام إلى مؤسسات إسلامية شبيهة بالمحاكم، التي غالباً ما تُنشئها الجماعات المسلمة في أوروبا للتعريف بتفسير الشريعة بناء على معارف من يسمَون بـ"الخبراء"، وهؤلاء بدورهم غالباً ما يطغى عليهم طابع كونهم "أئمة" مساجد أكثر منهم قضاة ذوي دراية بالقوانين المختلفة لبلدان المنشأ الأصلي. وهكذا فهم لا يملكون بطبيعة الحال إلا القليل من الدراية أو التجربة في الشؤون القضائية. ومن المفارقة بمكان، أن نجد أن اللجوء لهؤلاء "الخبراء" لا يتم من قبل المجموعات المسلمة فحسب، بل من قبل قضاة محاكم الأسرة في الدول الأوروبية المضيفة فيما يتعلق بتقديم معلومات إضافية حول الأصول الإجرائية في قانون الأسرة الإسلامي (Mirza, 2005). إن واقع اعتماد القضاة الأوروبيين على "مشورة الخبراء"، حتى مع

شيوع الصور النمطية السلبية حول الإسلام والمرأة المسلمة، يلفت أنظارنا إلى توجهاتهم العملية إزاء بالقانون. ومن ناحية أخرى، فإن اللجوء إلى عون الخبراء أو الأئمة يتم استخدامه أيضاً من قبل بعض القادة السياسيين كحجة للإدعاء بأن تعدد الثقافات والقوانين في أوروبا يسير بشكل حَسَن.

إن التمييز ضد المسلمين لا يتوقف على قضايا متعلقة بقانون الأسرة، بل يتعداه إلى السياسات المستحدثة بخصوص معايير المهاجر "الجيد". فمثلاً، تنص السياسة الهولندية الجديدة على ضرورة خضوع الراغبين في الهجرة من البلاد النامية (وخصوصاً المسلمين) إلى اختبار ينبئ بقدرتهم على التعامل مع قيم "الحداثة" (انظر/ ي هامش رقم 2). والأمر الملفت هنا لا يتعلق بهوية المتقدمين لمثل هذه الاختبارات فحسب، بل بالطبقة والوسط الذي ينحدر منه أولئك الذين يتم إعفاؤهم من مثل هذه الامتحانات، حيث يشمل ذلك مواطني الاتحاد الأوروبي، وطالبي اللجوء، والعمال المهرة الذين يتقاضون أكثر من 45.000 يورو في السنة، إضافة إلى مواطني الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا واليابان وسويسرا كافة (Butler, 2008 : 4).

ما أريد قوله هنا إن تأطير الطرح حول المسلمين في أوروبا بناء على محددات ثقافية، لا يقدم معطيات مناسبة لإجراء تحليل مناسب للأوضاع التي يعيشونها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الضرورات المنهجية تحتم الإشارة إلى أعداد ونسب أولئك الذين يدعّون بأنهم يلجأون إلى قانون الأسرة الإسلامي. فحتى ولو تم اعتبارهم أقلية ضمن الأقلية المسلمة (وهناك أسباب عديدة تدعو إلى ذلك)،[1] لا ينبغي اعتبار ممارستهم القانونية –إن وجدت– تعبيراً عن «الثقافة الجماعية» للمهاجرين المسلمين (Scott, 2007). إن فكرة وجود معطى ثقافي "ثابت"، خارج الزمان والمكان، يؤدي إلى استثناء التنوع الهائل للفئات المسلمة من حيث البلد الأصلي والإثنية و"العرق" والطائفة والطبقة الاجتماعية. إنها فكرة يقصد منها حجب واقع التنوع الهائل لعمليات تكيف المسلمين على المدى الطويل من ناحية، والتمييز البنيوي القائم ضدهم من ناحية أخرى (Turner, 2007). فكما هو الحال بالنسبة لمناطق أخرى في العالم، لا يشكل المسلمون في أوروبا فئة متجانسة أو ثابتة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تبني توجهات أعمق لدى الشروع في دراستهم. وفي هذا السياق، يلزم الانتباه إلى بعض الحقائق الإمبيريقية: يكشف المسلمون في مختلف الدول الأوروبية عن تعددية هائلة. وإذا استثنينا مسلمي البوسنة وألبانيا، الذين ينحدرون من أصول أوروبية، ولا يمكن اعتبارهم مهاجرين، فإن غالبية المسلمين في بريطانيا هم من باكستان وبنجلاديش، بينما يتحدر غالبية مسلمي ألمانيا من أصول تركية. أما في فرنسا، فيمكن القول إن مسلمي شمال أفريقيا هم من أكبر الأقليات (Scottm, 2007). ويأتي مختلف المسلمين من دول ذات غالبية مسلمة مرت بتجارب مسبقة متعددة مع المستعمرين الأوروبيين. وربما ما زال الكثير منهم يحمل جوازات سفر الدول التي ينحدرون إليها. يجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين الجيل الأول الذي ولد في البلد الأصلي، والجيل الثاني وربما الثالث، الذين يتعرف اليوم على قانون الأسرة الإسلامي من خلال المحاكم المجتمعية والأئمة "الخبراء".

[1] ينبغي ذكر الجدل الصاخب في فرنسا حول "حجاب المسلمات" من قبل أقلية من النساء، والضجة الحالية فيما يتعلق بمقترح منع "البرقة" التي، وفقاً لمصادر قانونية، لا تعني أقل من 367 سيدة في فرنسا بأكملها. (انظر/ ي
(M. Lemonnier, 'Looking for burqa…', Le Nouvel Observateur, no. 2335, 6 to 12 August, 2009, pp. 52-55

إن التركيز على الهوية الدينية للمهاجرين قد يجعلنا نغفل النظر عن بعض القضايا التحليلية التي لا تقل أهمية، والتي تمنحنا صورة أكثر توازناً حول حياة المسلمين في أوروبا. فعلى سبيل المثال، تقترح أبو لغد (Abu-Lughod, 1998) إطاراً مركباً يتم فيه النظر إلى كل من مشروع الدولة والخطاب الاستعماري والسياسات الطبقية والأيديولوجيا لتحقيق فهم أعمق حول الحقائق الاجتماعية. إن لغة "تحرير" المرأة المسلمة في أوروبا تشبه إلى حد كبير تلك المستخدمة في أفغانستان، وإلى حد ما في العراق (Abu-Lughod, 2002, Kandiyoti, 2007, Hirschkind and Mahmood, 2002). إنها لغة تعكس الخطاب الاستعماري للقرن التاسع عشر الذي ادعى فيه الرجال البيض أنهم يقدمون الحماية للنساء ذوات البشرة السوداء من عسف رجالهم السود (Ahmed, 1992). إضافة إلى ذلك، فإن مفردات حقوق الإنسان، التي تلقى الكثير من الاهتمام عندما تتم استعارتها وملاءمتها لشرعنة لغة الإساءة إلى المسلمين، تعاني من النفاق هي الأخرى. إن حقوق الإنسان، التي تم استخدامها يوماً ما للاحتفاء بتنوع التجربة الإنسانية، يتم استغلالها اليوم لأهداف سياسية. إن أبسط الحقوق، كما يقول عبد الإله النعيم، هي الحق في الاختلاف (Al-Na'im, 2007 : 17).

> «بما أن المجتمعات البشرية كافة تتبع أنظمتها المعيارية الخاصة، التي تشكّلها بالضرورة سياقاتها وتجاربها الخاصة، فإن أيّ مفهوم عالمي هو في الواقع مفهوم «مركب» أو «افتراض» لا يمكن الأخذ به من الوهلة الأولى أو اعتباره مقدساً. إن المبدأ الضمني للمساواة وعدم التمييز يشمل حق الاختلاف، إذ أن الناس لا يتخلون عن هويتهم الخاصة أو معتقداتهم الدينية أو الفلسفية بهدف الحصول على حقوق الإنسان، وإنما هم يطالبون بهذه الحقوق بالذات لكونهم يحملون كل تلك الصفات المختلفة وجميع هذه التجارب الملونة».

إن تركيز بؤرة النظر على النساء المسلمات، مع الإخفاق في الوقت ذاته في اتّباع توجه نقدي أو مقارن يؤدي إلى الترويج لمقولة أن القانون الإسلامي غير مؤهل لأن يكون موضع القبول في الغرب المستنير وغير المتدين. إن موضع الإبهام هنا هو أن مثل هذه المؤتمرات، التي سبق وصف أحدها، تساهم في تثبيت التصورات المسبقة حول المسلمات. ومما لا شك فيه، فإنه مهما كانت نوايا الباحثين والباحثات، فإن هذه المؤتمرات، مثل غيرها، سيتم استخدامها للإيغال في تثبيت الصور النمطية السائدة حول النساء المسلمات باعتبارهن مقموعات ومعنفات، والرجال المسلمين باعتبارهم عدوانيين. وكما تبين باتلر (Butler, 2008)، فإن الرجال المسلمين، وفقاً للرواية الحداثوية، يحتاجون إلى "اختبار" وإعادة تأديب، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الحداثة العلمانية.

* * *

نظراً لقيامي بأبحاث متعددة فيما يخص تطبيقات قانون الأسرة الإسلامي (Shehada, 2005)، فإنني أجد من الصعوبة بمكان قبول مثل هذا الوصف التجريدي للقانون الإسلامي. إن التأكيد على الحتمية البنيوية في هذا المجال سواء في إطار الحديث عن القانون الإسلامي (أو خارجه)، هو موقف لا يتمتع بالنزاهة ولا بالحياد السياسي، ناهيك عن التجرد. إن عرض القانون الإسلامي وكأنه ذو صفات جوهرانية (وخصوصاً بما يتعلق بكونه القانون الوحيد الذي يتمتع بصفات أبوية) لا يتوافق مع نتائج الدراسات التي رصدت تحولاته التاريخية، ولا يتلاءم مع تجلياته في حياة الناس اليومية. بل بالعكس، فإن مثل هذا التوصيف يخلق حاجزاً أمام معرفة العلاقة المتينة بين حقلي المجتمع والقانون وارتباط تطورهما بعضها ببعض. وعلى المنوال نفسه، فإن تقديم الخطاب الحداثوي باعتباره الخطاب التحرري الوحيد هو اقتراح أبعد ما يكون عن التواضع.

وبالعودة إلى مناقشة أعمال المؤتمر المذكور أعلاه، فإنني بدلاً من تقديم الورقة التي كنت قد أعددتها حول الجدل الاجتماعي فيما يتعلق بقانون الأسرة الإسلامي في فلسطين، وجدت من الضروري بمكان التقدم بوصف تحليلي للتطور الشائك لقانون الأسرة، وعرض مشاهداتي الميدانية الخاصة بالموضوع، التي تؤكد على مرونة تطبيقات قانون الأسرة الإسلامي. تُبين أطروحتي الأساسية أن قراءة القانون الإسلامي كنصّ مجرد –أي كجسم من نصوص الأحكام القانونية– دون ملاحظة كيفية تكييفها الدائم مع الأوضاع الاجتماعية السائدة في سياقات معينة، يتضمن استبعاد حيز مهم من العمليات الاجتماعية التي، لدى تحليلها، تساعد في رسم صورة أقرب وأكثر توازناً حول المعاني المتعددة للنص، والمراجع المتعددة للمخولين بالتطبيق، والحقائق المتعددة المؤثرة على أولئك الذين تسري تطبيقات القانون عليهم. فخلال عملي الميداني، وتحديداً في غزة، وجدت أن النساء بشكل خاص والناس بشكل عام، هم أقل تجاوباً مع النصوص "الجامدة" من استجاباتهم لحاجاتهم اليومية، بغض النظر عن الطريقة التي يعبرون فيها عنها، وبمعزل عن قراراتهم بما يتعلق بالكيفية والزمان الملائمين للبحث عن حل قانوني لمشاكلهم. إن القانون "الثابت" نفسه، كما ترى مور (Moore, 1978) يتضمن جوانب عديدة من الغموض والإبهام وعدم اليقين. وفي هذا المجال، كثيراً ما يبحث الناس عن مثل هذه الفجوات القائمة في التفاعل ما بين القانون والعادات الاجتماعية وإطار عمل القضاة المتعدد المرجعيات، سعياً للوصول إلى مساحة تتيح التعبير عن احتياجاتهم ومصالحهم وتجسيدها. وكثيراً ما يلجأ الناس، في إطار محاولاتهم للحصول على العدالة، إلى استغلال تلك البنى والتلاعب بها، وينجحون في بعض الأحيان في توجيهها لصالحهم (انظر/ي: شحادة Shehada, 2005). لذلك نجد أن الكثيرين يستغلون جمود أو ثبات النصوص القانونية حينما يحلو لهم ذلك، ويستغلون وضعه الغامض حينما يكون ذلك لصالحهم.

قمت بتركيز مداخلتي على الإطار النظري المعروف بالبنية والفاعلية(structure and agency) ، وركّزت على جانب إطار الفعل(agency) عند الأشخاص، الذي، في سياق قانون الأسرة الإسلامي، كثيراً ما يتم تهميشه لصالح رؤية القانون كبنية جامدة عابرة للزمان والمكان. إن مفهوم الفاعلية ((agency هو أداة تحليلية مهمة (Mahmoud, 2005) لفهم وتحليل آلية تطبيق قانون الأسرة الإسلامي تحت ظروف محددة، وكيفية قيام النساء بمقاومة مختلف العراقيل التي يواجهنها. ويتضمن ذلك الأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي والثقافي للظروف التي يعمل الناس من ضمنها ويتخذون قراراتهم بناءً على محدداتها. فمن الصعب في أي مجتمع، أن يتم النظر إلى توزيع موازين القوى على أساس النوع الاجتماعي والطبقة والمكانة الاجتماعية والنسب والانتماء المحلي على أنه توزيع ثابت. إن هذا التوزيع للقوى معرض للاعتراض والتجاوز اليومي من قبل الأفراد والجماعات، حيث تتم إعادة التوزيع في العديد من الأحيان من خلال آلية التفاوض والمساومة والتلاعب وأحياناً التهديد والابتزاز. في الوقت نفسه، بمقدور الميكانيزمات نفسها العاملة على تحقيق الاستقرار وإعادة إنتاج البنى، تشكيل أدوات لزعزعة الاستقرار. بإمكان هذه العمليات المعقدة أن تكون نافذة للتعرف على كيفية عمل قانون الأسرة الإسلامي، وكيفية تعامل المجتمعات والأفراد معه.

وبعد الانتهاء من مداخلتي، توقعت ردوداً تتعلق بالمحتوى أو التوجهات النظرية أو الدعامات المنهجية لمحاضرتي، ولكن بدلاً من ذلك، كان الاعتراض الأساسي يتعلق بخطورة أن يكون القانون مرناً في التطبيق "لأن ذلك يهدد التوقعات المسبقة والتبريرية لتطبيقاته، وبالتالي، لا يجعل الناشطات النسويات قادرات على ضمان المساواة أمام القانون". وفي الواقع، انصب تركيز المتحدّثات على نمط "عدالة القضاء" المعروفة التي تحدث عنها ماكس فيبر. إن إجابتي عن تساؤلاتهم كانت كالتالي: لفهم آلية عمل القانون وبخاصة قانون الأسرة، لا ينبغي الاعتماد على تقييم قرارات القضاة المتوقعة مقابل القوانين المكتوبة سلفاً. تجدر الاستعاضة عن ذلك بإلقاء نظرة فاحصة على عمليات المفاوضة والوساطة التي تسبق الحكم، قبل أن يصبح الصراع الأسري علنياً. وفي

حالات مثل تلك التي قمت بدراستها في غزة، فإنه يتم ضبط الصراعات العائلية، ليس من خلال القانون والاحتكام القضائي فحسب، ولكن بشكل مساوٍ من خلال المعايير الاجتماعية المتوافق عليها للإنصاف. إن عمليات المفاوضة والضغط شائعة في كلا الفضاءين؛ فضاء المحاكم والفضاء الاجتماعي الذي يقع خارجها. وبالتالي، ينبغي إدراج الجوانب القانونية والاجتماعية ضمن حيز التحليل (انظر/ي: Conte and Shehada, 2008). إن الاهتمام بدراسة القانون الإسلامي كما تراه أعين الناس، قد أكد عليه العديد من الأنثروبولوجيين (انظر/ي Rosen, 1989, Dwyer, 1990, Shehada, 2009).

من هنا، لا يجوز تحويل دراسة العلاقات المعقدة للمعايير والمرجعيات إلى مجرد أسئلة متعلقة بمعضلة النسويات الحداثويات عندما يواجهن أحكاماً من قبل قضاة محافظين. فقد بات النقاش المتعلّق بالثنائيات الحتمية التي يتم افتراضها مثل "الحداثة" مقابل "التقليد"، و"التطور" مقابل "التخلف"، المعيار السائد في العديد من المناقشات القائمة بين مختلف التخصصات. إن تلاقح مختلف فروع العلوم الاجتماعية هو في واقع الأمر قضية محكومة بالأوضاع السياسية السائدة. وبالتالي، فإن مجابهة صعبة تنتظر العلاقة بين أنثروبولوجيا القانون الإسلامي (وهو استقصاء يهدف إلى فهم العمليات الاجتماعية التي تتضمنها الإجراءات القانونية) والتوجّه النسوي الحداثوي الذي يتضمن زعماً بدرب أحادي للتغيير الاجتماعي "الإيجابي"، حيث يتم طرح القانون الإسلامي ومواضيعه كلها وكأنها قد عفا عليها الزمن.

* * *

إن الطروحات التي تؤكد على كون القانون الإسلامي مُعطى متجانساً يتصادم مع واقع التجارب وعلاقات الناس ذات التنوّع الشديد. إن مثل هذه الطروحات تصورهم بطريقة تُوحي بأنهم محصّلة عمليات اجتماعية-دينية أحادية الجانب لا غير. وفي هذا المجال، نجد أن بعض النسويات الحداثيات في سياق تأكيد التفوّق السياسي والأخلاقي «للغرب»، يحاولن البحث عن جذور الانتهاكات المتعلقة بالنساء بين ثنايا قراءة مؤدلجة للقانون الإسلامي. وفي هذا الصدد، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار السياق الذي تتم فيه مثل هذه التحليلات القاصرة والبعيدة عن الواقع. فمناخ النفاق الدولي وتبعات الهجرات القسرية للأفراد والجماعات، وآثار الحرب طويلة الأمد، والاحتلال، كلها عوامل تؤثر على علاقات النوع الاجتماعي في مناطق متعددة في العالم، ولكن يتم إهمالها لصالح قراءة قاصرة ووحيدة الجانب لقضايا عدم المساواة بين الجنسين.

إن الأخذ بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن المناخ الدولي قد يؤدي إلى تحليل أكثر عمقًا، وقد يبيّن أن قانون الأسرة الإسلامي هو أقل العوامل ارتباطاً بالممارسات التمييزية. وبالتالي، فإني أقترح في خاتمة هذه المداخلة القصيرة أن يتم تبنّي مقاربة ذات بعد مقارن تتم فيها دراسة انتهاكات حقوق الإنسان لجماعات عدة تنحدر إلى أصول مختلفة، وليس لجماعة واحدة بعينها. وأقترح أيضاً أن تكون مثل هذه الدراسة ذات توجهات عبر-قطاعية؛ أيّ لا يكون فيها النوع الاجتماعي أو التمييز على أساس الجنس العامل الوحيد، وإنما لا بد من رؤية عوامل السياق المترابطة لكي تتوفر لنا صورة أكثر وضوحاً. علينا مواصلة درب حقوق الإنسان من خلال نبذ العنف من أيّ طرف كان، وتحديداً تلك الأعمال العدوانية التي تتم بدواعي العجرفة والاستعلاء الثقافي والديني.[1]

[1] وردت نسخة أقصر من هذه الورقة في صفحة بولار كجزء من مداخلة حول تحديات التعامل مع جمهور تعددي القطاعات فيما يتعلق بدراسة المحاكم والمرافعات. انظر/ي:
http://www.aaanet.org/sections/apla/spillover_shehada_fischer.html

المراجع :

Abu-Lughod, L., (ed.) 1998: Remaking Women: Feminism and Modernity in the Middle East. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Abu-Lughod, L., 2002: 'Do Muslim Women Really Need Saving? Anthropological Reflection on Cultural Relativism and Its Others', American Anthropologist 104(3), pp. 783-90.

Abu-Lughod, L., 2009: 'Dialectics of Women's International Circuitry of the Arab Human Development Report 2005', International Journal of Middle East Studies 41(1), pp. 83-103.

Ahmed, L., 1992: Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate. New Haven, CT and London: Yale University Press, pp. 127-44.

An-Na'im, A., 2007: 'Global Citizenship and Human Rights: From Muslims in Europe to European Muslims', in Leonen, M. L. P. and J. E. Glodschmidt (eds.), Human Rights in Europe: Where to Draw the Line? Oxford: Intersentia, pp. 13-55.

Asad, T., 2003: Formations of the Secular: Christianity, Islam, Modernity. Stanford, CA: Stanford University Press.

Botiveau, B., 1997: Al-shari'a al-islamiyya wa al-qanun fi al-mujtama'at al-'arabiyya. [The Islamic Shari'a and Law in Arab Societies] Cairo: Sienna.

Butler, J., 2008: 'Sexual politics, Torture, and Secular time', The British Journal of Sociology 59 (1), pp.1-23.

Chattou, Z. and M. Belbah, 2002: La double nationalité en question. Enjeux et motivations de la double appartenance. Paris : Karthala.

Clifford, J., 2001: 'On collecting Art and Culture', in During, S. (ed.), The cultural studies reader. New York: Taylor and Francis, pp 57-77.

Conte, E. and Shehada, N., 2008: 'Equity vs. Predictability? The role of the qadi in the Palestinian Territories', in Meier, A. (ed.) 80 Years of Swiss ZGB, Zurich: Chronos. Pp. 125-144.

Dwyer, D.H., 1990: 'Law and Islam in the Middle East: An Introduction', in Dwyer, D. H. (ed.), Law and Islam in the Middle East. New York: Bergin & Garvey, pp. 1-15.

Foblets, M.-C. 2002: 'Family Disputes involving Muslim women in contemporary Belgium: Moroccan women between Islamic family law and women's rights,' in Saunders, B. and M.-C. Foblets (eds.) Changing Genders in Intercultural Perspectives, Leuven: Leuven University Press, pp. 49-71.

Foblets, M.-C. 2007: 'Moroccan Women in Europe: Bargaining for Autonomy', Washington and Lee Law Review 64(4), pp. 1385-1415.

Foblets, M.-C. and M. Loukili 2006 : 'Mariage et Divorce dans le Nouveau Code Marocain de la Famille: Quelles Implication pour les Marocains en Europe?', Revue critique de droit international privé, 95(3), pp. 521-555.

Foblets, M.-C. and S. W. E. Rutten 2005: Juridische aspecten van de multiculturele sameleving. Amsterdam: Kluwer.

Hirschkind, C. and Mahmood, S., 2002: "Feminism, the Taliban, and Politics of Counter-Insurgency," Anthropological Quarterly 75(2), pp. 339-354.

Kandiyoti, D., (ed.) 1991: Women, Islam and the State, London: Macmillan.

Kandiyoti, D., 2007: 'Between the Hammer and the Anvil: Post-conflict Reconstruction, Islam and Women's Rights', Third World Quarterly 28(3), pp.503-19.

Mahmood, S., 2005: Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject. Princeton: Princeton University Press.

Mirza, Q., 2005: 'Law: Access to the Legal System in Western Europe', in Joseph, S. and A. Najmabadi (eds.), Encyclopedia of Women & Islamic Cultures: Family, Law, and Politics. Leiden: Brill, pp. 384-387.

Moore, S.F., 1978: Law as Process: An Anthropological Approach. London: Routledge & Kegan Paul.

Shehada, N., 2005: Justice Without Drama. The Enactment of Family Law in the Gaza City Shar'ia Court. Maastricht: Shaker Publications.

Shehada, N., 2009: 'Flexibility versus Rigidity in the Practice of Islamic Family Law', PoLAR, Journal of Political and Legal Anthropology Review 33 (1): pp. 388-406.

Rosen, L., 1989: The Anthropology of Justice: Law as Culture in Islamic Society. Cambridge: Cambridge University Press.

Turner, B., 2007: 'Managing Religions: State Responses to Religious Diversity', Contemporary Islam 1(2), pp.123-137.

Welchman, L., 2007: Women and Muslim Family Laws in Arab States: A Comparative Overview of Textual Development and Advocacy (ISIM Series on Contemporary Muslim Societies) Amsterdam: Amsterdam University Press.

الفصل العاشر

أَزمةُ المَنهَجيّةِ في المَنشُورَاتِ العَرَبيّة "لُبنانُ .. نَمُوذَجاً"

غسان العزي

مقدمة

في ما خلا عدداً من البحوث العلمية الاجتماعية المرموقة، تفتقر أكثرية المنشورات الصادرة باللغة العربية؛ سواء الموجهة منها للطلاب أو للمختصين أو للعموم، إلى ما يكفي من المعايير المنهجية لجهة الصرامة العلمية والموضوعية والإشكالية والقطع السوسيولوجي وغيرها. لا حاجة إلى استعراض عدد من هذه المنشورات كي يتبين لنا أنها تضم الكثير من النقل والترجمة، والقليل من الابتكار والإبداع، والكثير من الأيديولوجيا والأفكار المسبقة، والقليل من الحياد العلمي والموضوعية، وأنها تعتمد على جمال الأسلوب أكثر منه على دقة المضمون. هذا ما يبرهنه العيش في الأجواء الجامعية والثقافية كما المتابعة المستمرة للمنشورات العربية الأكاديمية المتخصصة، وتلك الموجهة للرأي العام غير المتخصص. ومنذ صاعد الأندلسي وابن خلدون، لم ينشأ في العالم العربي علماء اجتماع من وزن ماركس، أو فيبر، أو سبنسر، أو بورديو. والدراسات والكتب الأبلغ أثراً بالعربية تعتمد كمراجع لها، في غالب الأحيان، كبار الباحثين والسوسيولوجيين الغربيين.

كانت هذه الورقة تود القيام بقراءة في الأدب السوسيولوجي العربي المنشور لتتبين مكانة المنهجية فيه. لكن بما أن عدداً من هذه المنشورات نفسها، كما المؤتمرات العربية العديدة حول السوسيولوجيا العربية، تتفق على وهن المنهجية، وضعف البحث العلمي، وسقم علم الاجتماع العربي، كان لا بد لهذه الورقة من أن تسعى إلى تشخيص هذا الواقع والبحث عن الأسباب

الكامنة خلفه. لذلك، ستعمد في قسمها الأول إلى تسليط الأضواء على تدريس المنهجية في الجامعات العربية في الفروع الإنسانية بوجه عام، والاجتماعية منها بوجه خاص. ذلك أن الطلاب هم خريجو وأساتذة المستقبل، والعينة الأكثر تمثيلاً لتبيان مكانة المنهجية في ذهن واضعي البرامج التعليمية ومدرسيها.

في القسم الثاني، سيتم التركيز على مشاكل التعليم العالي العربي بشكل عام، والبحث العلمي والسوسيولوجيا العربية بشكل خاص؛ بغية الكشف عن الأسباب الكامنة خلف الضعف المنهجي السائد. أما الخاتمة، فلن تكون ملخصاً لما احتوته الورقة، ولكن تساؤل عن العقبات الحقيقية الكامنة خلف إمكانية التصدي لأزمة المنهجية في ما يتخطى العوائق والأسباب المباشرة.

أما لماذا سيتم التركيز على الجامعة اللبنانية، فلأن كاتب هذه السطور درس ويدرس فيها منذ عقود، ولأنها الجامعة الرسمية الأكبر والأوسع، إذ تضم أكثر من سبعين ألف طالب وطالبة وثلاثة آلاف أستاذ جامعي من كل الاختصاصات، في ما يسمى العلوم «الصحيحة» والإنسانية. ويمثّل طلابها وأساتذتها وإداريوها التركيبة اللبنانية بمختلف طوائفها ومناطقها وطبقاتها الاجتماعية وانتماءاتها السياسية. وهذه ليست حال معظم الجامعات الخاصة الأربع والأربعين في لبنان، التي تمثل كل منها، بشكل أو بآخر، طائفة أو طبقة أو منطقة أو انتماء سياسياً أو ما شابه. وبالطبع، سوف تكون هناك إطلالة على جامعات عربية أخرى في وجود استحالة أن تشمل هذه الدراسة كل الجامعات العربية، أو حتى أهمها في اثنين وعشرين بلداً. ولبنان هو واحد من هذه البلدان، ويشكل، بالإضافة إلى بعض الجامعات التي سيشملها هذا البحث، عينة تمثيلية قادرة على الإضاءة على واقع المنهجية في الجامعات العربية عموماً.

1. تدريس المنهجية في الجامعات اللبنانية والعربية

تحتل مادة المنهجية موقعاً خاصاً في كليات ومعاهد العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية واللبنانية، لكنها تدرَّس أيضاً في كل فروع العلوم الإنسانية. والسؤال، هل ثمة من فروقات ملحوظة لجهة مكانة هذه المادة ومضمونها بين كلية/ معهد العلوم الاجتماعية من جهة، وباقي فروع العلوم الإنسانية من جهة أخرى، أي هل تختلف هذه المادة حجماً ومضموناً وأهمية بين هذه الكليات؟

أ- في العلوم الإنسانية بشكل عام

في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وهي أكبر كلية في الجامعة اللبنانية لجهة عدد الطلاب والأساتذة والاختصاصات، قبل العام 2000، لم يكن من وجود لمادة المنهجية في سنوات الإجازة الأربع. في دبلوم الدراسات العليا كان يبدأ تدريسها برصيد إلزامي تحت عنوان «منهجية البحث اللغوي والأدبي»، هدفه، بحسب دليل الجامعة اللبنانية للعام 1998، (دليل الجامعة اللبنانية، 1998: 127)، «المنهجية والتفكير العلمي، التقنيات والإرشادات لكتابة البحث: اختيار الموضوع، علامات الترقيم، نصوص تطبيقية». والأمر نفسه ينطبق على قسمي اللغتين الفرنسية والإنكليزية. كذلك في قسم التاريخ، كان تدريس المنهجية يبدأ في دبلوم الدراسات العليا تحت عنوان «منهجية البحث التاريخي»، حيث يدرس الطلاب: المدارس التاريخية، التعريف الخلدوني، مدرسة الحوليات الفرنسية، المنهج التاريخي، تاريخ الكتابة التاريخية، التاريخ والعلوم الإنسانية والاجتماعية، دراسات تطبيقية على مؤرخين» (المصدر السابق: 152). وتأتي مادة «منهج البحث الجغرافي (نظري وشفوي)» في دبلوم الدراسات العليا في قسم الجغرافيا لتشرح

«مفهوم الجغرافيا وميدانه ومناهجه المختلفة، إضافة إلى الجانب التطبيقي من شرح لكيفية إعداد البحث وأدواته، ودراسة نصوص جغرافية والتركيز على فهم مضمونها كي يصل الطالب إلى المستوى الذي يؤهله للاستفادة من المراجع الأجنبية وفهمها» (المصدر السابق: 163). وفي قسم الآثار، كان الطالب يتعلم «منهجية البحث الأثري»، ابتداء من الدراسات العليا، حيث تجري «إعادة لمنهاج السنة الرابعة، ويضاف إليه: التركيز على كتاب ومقارنته بمضمون المادة المدرسة، البحث وصلته بالمكتبة، منهج البحث، الطرق المتبعة في البحث، مكونات المنهج العلمي وخطواته. يكلف الطلاب بأبحاث متنوعة يطبق فيها العمل المنهجي، ويصار إلى مناقشته في آخر السنة من قبل أستاذ المادة وأستاذ آخر» (المصدر السابق: 171). وحتى في فرع الفلسفة، كان على الطالب أن ينتظر بلوغه مرحلة الدراسات العليا حتى يدرس «منهجية البحث الفلسفي»، فيتعلم حينها «أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، مناهج البحث العلمي: تعريف بالمناهج»، كما ورد حرفياً في دليل الجامعة اللبنانية للعام 1998 (ص: 179). فقط في فرع العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، كان تدريس المنهجية يبدأ في السنة الثانية: «منهجية وتقنيات البحث السياسي»، وحينها يتعلم الطالب نظرياً وعملياً كيف يكتب بحثاً سياسياً، بالإضافة إلى «المنهجية والأسلوب العلمي، خطوات البحث العلمي، مناهج البحث العلمي (الوظيفي، البنيوي، . . . الخ) (المصدر السابق: 216). ووضع هذه المادة في السنة الثانية كان نتيجة لإصرار بعض الأساتذة، لكنها بقيت يتيمة في موقعها، لتغيب عن الطلاب في كل السنوات اللاحقة، بما فيها الدراسات العليا.

كان ذلك منذ إنشاء الجامعة اللبنانية في خمسينيات القرن الماضي. لكن ابتداء من العام 2000، ولدى تطوير البرامج والمناهج في هذه الجامعة، قفزت أهمية مادة المنهجية خطوة إلى الأمام، ليبدأ تدريسها في مراحل مبكرة قياساً بما كان عليه الأمر قبل هذا التعديل. ففي قسم التاريخ نجد «مناهج البحث التاريخي (نظري+تطبيقي)» منذ السنة الثانية من الإجازة. ويبحث هذا المقرر «في تطور الكتابة التاريخية عند اليونان والرومان، ويبحث في الكتابة التاريخية الإسلامية، وفي المدارس التاريخية الأوروبية الحديثة والمعاصرة. وفي القسم التطبيقي، يبحث هذا المقرر في تطبيق منهجيات وتقنيات البحث التاريخي وتحقيق المخطوطات من خلال أسئلة محددة» (دليل الجامعة اللبنانية، 2005: 186). أما في قسم الجغرافيا، ففي السنة الجامعية الثالثة يتعلم الطلاب «منهجية البحث الجغرافي»، وأهدافه، وموضوعاته، وأدواته، بالإضافة إلى «جمع المعلومات وتقنياته، ومعالجة المعلومات، ووسائلها، وإشكالية البحث الجغرافي، ومناهج وطرائق البحث الجغرافي، وصياغة التقارير والمقالات والرسائل» (المصدر السابق: 192). وفي قسم الفنون والآثار، يبدأ تعلم «منهجية البحث الأثري + مدخل إلى علم الآثار» منذ السنة الأولى، حيث تتناول المادة «تعريف البحث، وأنواعه، والطرق والخطوات المتبعة فيه، وكيفية إعداد تقرير مكتوب أو بحث. المدخل إلى علم الآثار» (المصدر السابق: 195). . . الخ. وفي قسم الفلسفة، ينبغي انتظار السنة الثالثة للتعرف على مادة «منهجية البحث الفلسفي»، التي تتناول «ماهية البحث (الفلسفي والعلمي)، وأنواعه، وغاياته، ووسائله التحليلية المنطقية، وكيفية إعداده وتحقيقه» (المصدر السابق: 202). أما في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، فمنهجية العلوم القانونية مقرر يبدأ منذ السنة الأولى، وهي، بحسب دليل الجامعة اللبنانية للعام 2005 (ص: 249) «أسلوب عمل وتفكير لتبرير نتيجة معينة. تهدف إلى تحديد المعرفة القانونية لدى الطالب، وتنظيمها، ليصار في ما بعد إلى استثمارها وتحليلها وإخراجها في قالب منطقي سليم ومقنع في كل الحالات، مع التركيز على خصوصية بعض النماذج العملية والغاية منها». وفي السنة الثانية من قسم العلوم السياسية، يتعلم الطالب نظرياً وعملياً «المنهجية والأسلوب العلمي، خطوات البحث العلمي، مناهج البحث العلمي (الوظيفي، البنيوي . . . الخ)، كيف تكتب بحثاً سياسياً» (المصدر السابق: 256).

وفي كل ما تقدم، لا عودة إلى مادة المنهجية في مرحلة الدراسات العليا، على اعتبار أن الطالب تمكن من منهجية البحث العلمي خلال الإجازة نظرياً وعملياً، من خلال الدروس التطبيقية في مادتين من المواد المقررة في كل عام، حيث يكتب بحثاً موجزاً ويناقشه أمام الطلاب تحت إشراف أستاذ المادة.

وكما نلاحظ، يجري تدريس مادة المنهجية في مادة واحدة من أصل ما معدله تسعة وعشرون مقرراً خلال سنوات الإجازة الجامعية الأربع، وهو ما مقداره خمسون ساعة من أصل ما يقارب مجموعه الألف وثمانمائة ساعة تدريس في السنوات المذكورة. هذا الأمر لم يتغير بعد تعديل البرامج والمناهج عشية العام 2000، لكن ما تغير هو فقط تدريس المنهجية خلال مرحلة الإجازة الجامعية، بدلاً من انتظار الدراسات العليا كما كان عليه الحال قبل التعديل.

أما عن مضمون مواد المنهجية هذه، فهو لا يختلف في شيء كثير من قسم إلى آخر، اللهم إلا في حدود ما يميز هذا القسم عن غيره. فكل مواد المنهجية في كل أقسام العلوم الإنسانية تلتقي حول هدف تعليم الطالب كيف يكتب بحثا: تاريخياً في التاريخ، أو سياسياً في العلوم السياسية، أو جغرافياً في الجغرافيا . . . الخ. فقط مواضيع البحث تختلف من قسم إلى آخر، وبعض المفاهيم والنظريات ونصوص كبار الكتاب العالميين المتعلقة بالاختصاص، الأمر الذي يجعل من مادة المنهجية مجرد تمرين بسيط على كتابة البحث، وهو تمرين غير كاف للتمرس في مجال البحث العلمي. ويبقى على الطالب الراغب فعلا في خوض غمار هذا المجال، الاعتماد على نفسه في غياب ما يشجع فعلاً على بذل جهود لن تنفعه إلا للنجاح في مقرر جامعي واحد من أصل عشرات المقررات خلال مرحلة الإجازة الجامعية.

وإذا أخذنا كمثال مادة «منهجية البحث السياسي وتقنياته» التي تدرس في السنة الثانية في قسم العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية (مقرر واحد، لمدة خمسين ساعة) سوف نجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- الأول يبحث في الأسلوب العلمي ومستويات البحث وخطواته وأنواعه والإشكالية والمفاهيم وأنواع العلوم.
- الثاني في تعريف سريع لبعض المناهج: المؤسسي، الاستقراء والاستنباط، التحليل والتركيب، الكمي والكيفي، التاريخي، النسقي، الوظيفي، منهج الاتصال (كارل دوتش).
- الثالث: كيف تكتب بحثاً سياسياً (والمقصود بحث جامعي؛ سواء أكان سياسيا أم غيره، أما تعبير «سياسي» هنا فلأن المقرر هو في قسم العلوم السياسية، ومجالات دراسته سياسية، وليس لأن البحث السياسي يختلف عن غيره في إطار العلوم الإنسانية).[1]

وبالإضافة إلى الخمسين ساعة المخصصة لهذا المقرر، هناك خمس وعشرون ساعة تدريب عملي، يقوم الطلاب خلالها بإعداد أبحاث فردية أو جماعية قصيرة، تتم مناقشتها بغية الحصول على علامة تشكل خمساً وعشرين في المائة من علامة المادة لدى احتسابها بعد امتحانات نهاية العام الجامعي. ولا تأثير لهذه المادة على غيرها من المواد، وهي ليست إلا واحدة من حوالي ثلاثين مادة في سنوات الإجازة الأربع. وبالتالي، فإن الطالب الذي يجتازها بنجاح لا يشعر بالحاجة إلى العودة إليها إلا في مرحلة الدراسات

[1] كاتب هذه السطور هو أستاذ هذه المادة.

العليا، وهي مرحلة لا يلجها إلا قلة قليلة من الطلاب. وهذا يعني أن الطالب سوف يغادر الجامعة إلى سوق العمل أو ميدان البطالة وهو يحمل شهادة جامعية في العلوم السياسية، من غير أن يكون متمكناً بالضرورة من التفكير العلمي والموضوعي أو المنهجي.

ولا حاجة لإجراء مقارنة جد متفحصة بين مكانة مادة المنهجية في أقسام العلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية من جهة، والجامعات الخاصة في لبنان من جهة أخرى، كي نخلص إلى أن الأوضاع جد متشابهة لجهة مضمون هذه المادة وأهميتها في أعين الطلاب وواضعي البرامج والمناهج، وتأثيرها المستقبلي على الطلاب بعد التخرج.

وخارج لبنان إذا أخذنا كمثال إحدى أهم الجامعات المصرية، وهي جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فسنجد أن مادة «مناهج البحث في علم السياسة» (القصبي، 2004) تتضمن كتابين: الأول بعنوان «التحليل السياسي»، والثاني «بناء المقاييس، كيف تكتب بحثاً أو رسالة». ويضم الكتاب الأول جزأين، يتعلق الأول بـ«مناهج البحث والتحليل السياسي» (أسس البحث العلمي، شروطه، أشكاله، المنهج العلمي ووظائفه، المفاهيم والنظريات، خطة البحث، مكوناته، الموضوع والمشكلة البحثية، الإطار النظري، الاقتباسات والبيانات والمراجع)، والثاني بـ«مناهج واقترابات البحث» (تحليل النظم، منهج الاتصال لدوتش، اقتراب الثقافة السياسية، الاقتراب البنائي الوظيفي، منهج تحليل الجماعة، منهج صنع القرار، المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، منهج دراسة الحالة، المنهج التجريبي). أما الكتاب الثاني، فيختص في جزئه الأول بـ«تطور مناهج البحث في علم السياسة» (المدرسة السلوكية، التحليل الإمبريقي، المناهج التقليدية وعلم السياسة التقليدي، السلوك السياسي وصعوبة إخضاعه لشروط البحث العلمي)، وفي جزئه الثاني «أدوات البحث وجمع البيانات (الملاحظة والمقابلة، الاستبيان، تحليل المضمون، القياس ومستويات التحليل، بناء النماذج).

في كلية التجارة والاقتصاد في جامعة الإسكندرية، درس الطلاب لفترة طويلة "منهج البحث العلمي" (بدوي، 1997) في مقرر مختصر يتضمن قسمين: "الأول يعنى بالقضايا العامة لمناهج البحث، وبخاصة تلك التي تمس منها العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم الاقتصاد بصفة خاصة، ومن ثم بمناهج البحث في إطارها الفلسفي. ويعالج القسم الثاني إجراءات البحث العلمي ومستوياته في العلوم الاجتماعية، مع الاهتمام بخصائصها في البحث الاقتصادي بالذات"، كما ورد في مقدمة المقرر.

في جامعة الفاتح الليبية (طرابلس الغرب)، يدرس طلاب الاقتصاد والعلوم السياسية في كتاب "مناهج وأساليب البحث السياسي"، (خشيم، 1996) الذي يخاطب، بحسب ما ورد في مقدمته، "قطاعاً كبيراً من القراء، لاسيما الطلاب المبتدئين في مجال علم السياسة على وجه الخصوص، وفي بقية فروع العلوم الاجتماعية على وجه العموم. ويهدف "إلى تقديم تقنيات البحث في مجال العلوم الاجتماعية على المستويين الكمي والكيفي". ويضم ثمانية فصول (طبيعة البحث السياسي، الأطر النظرية في علم السياسة، أسس البحث العلمي، تصميم البحث، البحث الميداني، البحث غير الميداني، تفريغ البيانات وتحليلها، كتابة البحث).

وإذا نظرنا إلى مادة مناهج البحث في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية/ برنامج العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، فسنرى أنها تهدف بحسب أستاذها إلى "تعريف الطالب بكيفية المعالجة العلمية والمنهجية لقضايا العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، ويشمل ذلك

مراحل كتابة البحث العلمي، وتطبيقات عملية لأسس البحث العلمي، كما تركز المادة على كيفية الاستفادة من مراكز البحث المتوفرة على شبكة المعلومات الدولية". (هياجنة، 2008) وتتضمن المادة كيفية كتابة البحث، ومراحله، وصولاً إلى مناقشته.

من هذا العرض السريع لبعض الكتب والكورسات/ المقررات الأكثر انتشاراً بين أيدي طلاب العلوم الإنسانية العرب في مادة المنهجية، يلاحظ المراقب أنها تعالج الموضوعات ذاتها تقريباً، من التاريخ، إلى علم السياسة، مروراً بالفلسفة والآداب وغيرها. وهناك اتفاق في ما بينها جميعاً على اعتبار أن المنهجية تعني تعليم طرائق البحث العلمي، ومناهجه، وأساليبه، وخطواته، وكيفية كتابة البحث، وما شابه. ويمكن لطالب التاريخ أن يدرس في مادة منهجية البحث السياسي مثلاً أو لطالب الجغرافيا أن يدرس في مقرر منهجية البحث التاريخي من دون أن يشعر بأي اختلاف إلا في حدود النصوص والإشكاليات والمواضيع الخاصة بتخصصه، التي لا تختلف إلا قليلاً عن المواضيع والإشكاليات المتعلقة بالاختصاصات المختلفة لفروع العلوم الإنسانية على وجه العموم. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تتميز العلوم الاجتماعية في مجال المنهجية هذا عن غيرها من فروع العلوم الإنسانية؟

ب- في العلوم الاجتماعية بشكل خاص

يمكن اعتبار جامعة بيروت العربية نموذجاً يمثل -إلى حد كبير- الجامعات العربية، كونها نشأت بالتعاون مع جامعات مصرية، وبما أنها تضم طلاباً وأساتذة وإداريين من كل الأقطار العربية، ولو أن مركزها بيروت وأن الغالبية الساحقة من أساتذتها هم أساتذة جامعيون مصريون.

في كلية العلوم الاجتماعية تدرس المنهجية، تحت مسميات عديدة، في كل سنوات الإجازة. في السنة الرابعة أو ما يسمى بالجدارة في العلوم الاجتماعية، يدرس الطلاب في مقرر صدرت طبعته الأولى في العام 1982، وهو جزء من مجلدين صدرا في العامين 1974 و1975 تحت عنوان «البحث الاجتماعي» لأحد أساتذة علم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة الإسكندرية. ويضم هذا المقرر (سيد أحمد، 2009) سبعة عشر فصلاً: أهمية البحث الاجتماعي وتطوره، تصنيف البحوث الاجتماعية (كشفية، وصفية، تشخيصية)، إجراءات البحث الاجتماعي، اختيار الإشكالية، المنهج التاريخي، المنهج التجريبي، الطريقة الإسقاطية، طريقة تحليل المضمون (مضمون الجرائد والكتب والأعمال الأدبية والخطابات والمستندات الشخصية)، دراسة الحالة (شخصاً أو مجتمعاً)، المسح الاجتماعي، الملاحظة، المقابلة، استمارة البحث، البيانات الميدانية والمكتبية، تفريغ البيانات وعرضها (بطريقة يدوية أو آلية، العرض الجدولي والبياني)، تحليل البيانات وتفسيرها (التحليل الإحصائي الكمي والنوعي الكيفي)، كتابة تقرير البحث.

المراجع التي يعتمد عليها هذا الكتاب هي باللغة العربية أو مترجمة إليها (27 مرجعاً)، وباللغة الانكليزية (51 مرجعاً)، وهي إما كتب عامة في علم الاجتماع وإما كتب لعلماء اجتماع غربيين تقليديين كبار، وكتب في كيفية كتابة البحث شبيهة بالكتاب.

والكتاب الأول باللغة العربية في هذا المجال صدرت طبعته الأولى في العام 1952، وأصبح عدد الطبعات منذ ذلك الحين يناهز الأربعين (شلبي، 1981). وقد ألفه صاحبه الأستاذ في جامعة القاهرة «خدمة لطلاب الماجستير والدكتوراه» كما يقول. وعدا كل أنواع الأخطاء اللغوية والمطبعية والمنهجية التي يعج بها هذا الكتاب، فهو يتضمن ستة فصول: الرسالة وعناصر نجاحها، مشكلات ما قبل الكتابة، كتابة الرسالة، هيئة

الرسالة، طباعتها وتجليدها، ومناقشتها.

في المملكة العربية السعودية، تم تداول كتاب عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الملك عبد العزيز لتدريس «البحث العلمي» (عمر، د.ت: 536) في العلوم الاجتماعية، وهو يضم تسعة فصول: الفكر الإسلامي وأثره في تطور العلم العالمي، أساليب البحث، اختيار مشكلة البحث، الفروض العلمية، المنهج التجريبي، منهج المسح ودراسة الحالة، البحث التاريخي، الكتب والكاتبات في الإسلام، تنظيم المكتبة، البحث العلمي (العينات، المقابلة، الاستفتاء، التصنيف، الفهارس في المكتبة، المصادر والمراجع، تقنيات البحث، الإحصاء، الكمبيوتر ثم كتابة البحث وتقرير البحث واستخدام الحواشي، وكتابة الرسائل العلمية والإخراج النهائي ثم النشر). وكما يلاحظ يزيد الكتاب على غيره أنه يضم فصلين عن الفكر الإسلامي والكتب والمكتبات في الإسلام ليضيء على دور الإسلام في البحث العلمي. وتأتي هذه الإضافة غير الموجودة في سائر كتب المنهجية العربية على الأرجح، لأن الجامعة التي يدرس فيها هذا المقرر تقع في المملكة العربية السعودية تحديداً. ويعتمد الكتاب على مراجع كثيرة باللغة العربية، وأخرى أقل باللغة الإنكليزية، وتدور كلها حول تقنيات البحث العلمي، وحول المواضيع التي يعالجها الكاتب بين دفتي كتابه، الذي هو، كما باقي الكتب المذكورة، عبارة عن توليفة لوسائل وطرائق البحث العلمي في العلوم الإنسانية بشكل عام.

في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية قبل العام 2000، كانت تدرس مادة «البحث الاجتماعي» في السنة الأولى التي تضم إحدى عشرة مادة، و«هي حلقة من المواد المنهجية والتقنية في معهد العلوم الاجتماعية تتناول تحديداً التعريف بمناهج علم الاجتماع والتدريب على استعمال عدد من التقنيات الإحصائية الكلاسيكية، بهدف استخدامها ضمن البحث الاجتماعي، وبخاصة طريقة البحث الاستقصائي والمونوغرافيا» (دليل الجامعة اللبنانية، 1998 : 73). وفي السنة الثانية تعتبر مادة «أبحاث حقلية (مونوغرافيا) دراسات منفردة» أساسية، لأنها تحتل وحدها مائة ساعة من أصل خمسمائة ساعة لاثنتي عشرة مادة في هذه السنة. وهذه المادة «جزء آخر من سلسلة المواد المنهجية التي تشكل العلم الاجتماعي، وتتضمن المحاور التالية: التعريف بالمونوغرافيا وتاريخية الدراسات المونوغرافية، خطوات العمل الميداني، المنهج الوصفي والمسوح الاجتماعية، محورٍ تطبيقي يضم: إشكالية وفرضية، اختيار الحقل» (المصدر السابق: 73). وفي السنة نفسها، هناك أيضاً مادة «مراحل البحث الاجتماعي» (50 ساعة)، تعلم الطالب «تقنيات البحث الاجتماعي والتدريب على استخدام أبرز تقنيات ونظم المعالجة الإحصائية الكلاسيكية للجدول المزدوج المتغيرات كمدخل لمنطق المعالجة الإحصائية لمعطيات الأبحاث السوسيولوجية، وطرق قراءتها وتفسير نتائجها» (المصدر السابق: 76). وتتضمن السنة الثالثة الكثير من المواد النظرية والمنهجية من قبيل «حلقات أبحاث في علم الاجتماع، وعلم اجتماع الشرق الأوسط»، تدرب الطالب على «بناء موضوع علم الاجتماع وبناء موضوع البحث في علم الاجتماع، ودراسة في المنهج، والثنائية النظرية، والحداثة والتحديث». هذا بالإضافة إلى «موضوعات نظرية في علم الاجتماع»، و«موضوعات في الأنثروبولوجيا»، وفي «علم النفس الاجتماعي التطبيقي»، و«حلقات أبحاث في علم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا»، و«تدريب على البحث الاستقصائي». هذه السنة هي الأغنى في مجال المنهجية والنظريات مع التطبيق البحثي قبل أن يدرس الطالب في مرحلة الجدارة «مادة المنهجيات (مشتركة)» لخمسين ساعة فقط من أصل ما مجموعه 925 ساعة للعام. ومادة المنهجيات «تعنى بمقاربات البحث الاجتماعي العامة من جهة، والتفصيلية التقنية من جهة ثانية، وذلك من خلال جمع المعطيات وتطبيق تقنيات البحث على هذه المعطيات وتحليلها واستخراج النتائج المناسبة» (المصدر السابق: 78).

وبعد تعديل البرامج والمناهج في الجامعة اللبنانية بقي الوضع على حاله تقريباً في معهد العلوم الاجتماعية لجهة المنهجية والبحث الاجتماعي، على الرغم من إضافة مادة المعلوماتية بغية تشجيع الطالب على الاستفادة من التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية (دليل الجامعة اللبنانية، 2005 : 109-134).

وإذا أخذنا عينة من أكثر الكتب انتشاراً بين أيدي طلاب العلوم الاجتماعية في مجال المنهجية، فسوف نلاحظ أنها تتشابه كثيراً من حيث المحتوى. على سبيل المثال لا الحصر كتاب «أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق» (فضل الله، 1993)، فإنه كما يقول مؤلفه في المقدمة «جاء ليسد ثغرة في المكتبة العربية التي تفتقد إلى كتاب منهجي شامل في هذا المجال، لذا كان الكتاب الجامع لمبادئ وقواعد البحث العلمي والتحقيق»، وهو يتضمن ثمانية فصول: ماهية البحث، شروط اختيار الموضوع، مخطط البحث، الإعداد للبحث، كتابة البحث، شكل الرسالة، طبع الرسالة ومناقشتها، المخطوطات وقواعد تحقيقها. ويعتمد الكتاب على مراجع كلها باللغة العربية أو مترجمة إليها حول مناهج البحث العلمي وأصول البحث والكتابة العلمية.

وفي السياق نفسه، يقول مؤلف كتاب آخر في هذا المجال إن كتابه «موجه إلى أساتذة وطلبة البحث العلمي الاجتماعي، وهو الأول من نوعه في ربط أساليب وصيغ البحث النظري بأساليب وصيغ البحث الميداني والتطبيقي ربطاً علمياً جدلياً، يجعل الباحث يعتمد على الأساليب النظرية والميدانية في قيامه بالدراسات والبحوث العلمية التي يحتاجها المجتمع العربي في الوقت الحاضر» (الحسن، 1994). ويتضمن هذا الكتاب اثني عشر فصلاً: طبيعة المعرفة العلمية، خطوات البحث العلمي، النظريات والقوانين العلمية، اختيار مشكلة البحث، تحديد المفاهيم والفروض العلمية، تصميم العينات، تصميم الاستمارة الاستبيانية، المقابلة كوسيلة جمع معلومات، الملاحظة كوسيلة جمع معلومات، تبويب البيانات الميدانية، التحليل الإحصائي، القياسات الاجتماعية.

معظم مراجع هذا الكتاب بالإنكليزية، بالإضافة إلى مراجع كثيرة بالعربية للكاتب نفسه ولبعض زملائه حول البحث الاجتماعي والمنهج العلمي، ذات طبيعة واحدة إجمالاً.

كما يدرس طلاب العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية كتاب أحد أساتذتهم الذي يقول إنه يهدف إلى تعليمهم «كيفية استخدام التقنيات الاستدلالية وطرق نقدها بتعيين حدود كاشفيتها، بإرجاعها إلى مجمل المعايير النقدية التي أنتجتها القراءة العقلانية النقدية للسبل المنهجية في العلوم الاجتماعية. وغرض الكتاب تقديم تصور يتعلق بمسار البحث العلمي الاجتماعي وبكيفية تحكم الباحث بمراحله، بحيث يتسنى له إنجاز وتنفيذ العمل الذي يقوم به بتماسك وفعالية» (مراد، 2007). ويحتوي الكتاب على ثمانية فصول: العلم/الأيديولوجيا، المقابلة، الملاحظة، الاستبيان، العينات، تحليل الوثائق، معالجة الإجابات، مراحل البحث الاجتماعي (اختيار الموضوع، الإشكالية، الفرضيات، مخطط البحث، كتابة التقرير، صياغة النص، قائمة المراجع). وما عدا عدد قليل جداً من المراجع العربية، فإن كل مراجع الكتاب، وهي ليست كثيرة، إما باللغة الفرنسية وإما مترجمة منها إلى العربية، وهي لكبار علماء الاجتماع الفرنسيين من دوركهايم إلى بورديو.

يبقى أن من أكثر الكتيبات انتشاراً بين أيدي طلاب العلوم الاجتماعية واحد بالعربية تقول صاحبته أن الدافع لكتابته، في العام 1960، سؤال إحدى طالباتها الجامعيات لها: أليس في اللغة العربية كتاب يرشدنا إلى منهج البحث العلمي؟ (ملحس، 1973) وآخر مترجم عن الفرنسية (فرانيير، 1994).

والكتيبان يضمان المحتوى نفسه تقريباً عن البحث العلمي، وتعريفه، وكتابته، والخطة، والتقميش، والإخراج، وما شابه.

من هذا العرض السريع لأكثر الكتب والمقررات الجامعية انتشاراً في صفوف دارسي العلوم الاجتماعية في الجامعات اللبنانية والعربية، يتبين لنا أنها تدرس المحتوى نفسه تقريباً منذ عشرات السنين، وأنها لا تميز كثيراً بين مصطلحات المنهجية والمنهج والتقنية والطريقة وما شابه. وبالتالي، فعلى الرغم من كونها ضرورية للمبتدئين في عالم البحث الاجتماعي العلمي، فإنها تبقى قاصرة عن تكوين عقل علمي منهجي لدى الطالب الجامعي. ويبقى على المقررات الجامعية الأخرى أن تعمل على سد الثغرات المنهجية بالتضافر مع التمارين العملية والتطبيقية. وهنا يلعب الأساتذة المتمرسون دوراً أساسياً في مجال حث الطلاب على التفكير الموضوعي والمنهجي. وتعج الجامعة اللبنانية كما غيرها من الجامعات العربية بالأساتذة الأكفاء في هذا المجال، لكن تبقى نتائج جهودهم محدودة في غياب عناصر أخرى ضرورية ستكون موضوع الصفحات المقبلة، عدا عن أن أساتذة كثيرين يدرسون المنهجية، وهي ليست من اختصاصهم في الأساس، وينظر إليها على أنها من اختصاص كل أستاذ جامعي سبق له وأعد أطروحة وناقشها، فحمل بذلك شهادة الدكتوراه. لذلك، فليس من المفاجئ أن تقودنا جولة في مكتبة الرسائل والأطروحات الجامعية إلى ملاحظة الغياب المؤسف للمنهجية، التي تقتصر في غالب الأحيان على بضع صفحات في مقدمة الرسالة أو الأطروحة الجامعية، تتكلم عن «المنهجية» المعتمدة (من دون التمييز ما بين مصطلحات المنهج، والمنهجية، والنظرية، والطريقة، وغيرها)، قبل أن تغيب هذه المفردة تماماً عن كل الصفحات المتبقية، التي يغلب عليها السرد والتحليل السطحي، ناهيك عن ضعف الإشكالية من الأساس.

وتكشف هذه الرسائل الجامعية كما الأبحاث المنشورة عموماً عن الصعوبة التي يجدها الباحث في العالم العربي «في استيعاب وتطبيق تقنيات تحليلية وضعت وتطورت خارج عالمه (مثل) التقنيات المعروفة تحت اسم «تحليل المضمون» (content analysis)، التي انتشرت في العلوم الاجتماعية والسياسية والنفسية والأدبية" (نصر، 1997 : 10). هناك أخطاء ثانوية كالخلل في إقامة الجداول وحساب النسب وغيرها، لكن هناك أيضاً أخطاء تحصل في المراحل الرئيسية لتحليل المضمون: في اختيار العينة وتأثيره في عملية التكميم (quantification) وفي وضع فئات التحليل، وفي اختيار وحدة التحليل أو التصنيف المناسبة لغرض البحث، وأخيراً في إجراء التحليل الكيفي. (نصر، 1997 : 11)

وتعاني الرسائل الجامعية عموماً من ضعف أدائها البحثي لجهة عدم التوازن بين المنحيين النظري والتطبيقي لمصلحة الأول، وعدم الارتكاز على دراسات سابقة، ولا الانفتاح على دراسات لاحقة، والافتقار إلى مراجع حديثة، وضعف المساهمة المعرفية، وغيرها (حطيط، 1997 : 26) من الآفات التي سرعان ما يدركها من يطّلع على هذه الرسائل.

إن المسؤول عن ضعف الدراسات الجامعية ليس الطلاب ولا الأساتذة ولكن الوظيفة التي اضطلعت بها الجامعات العربية، والتي اقتصرت على تلبية حاجة المجتمع من الخريجين والفنيين بواسطة التعليم من دون أن تعمل على إحداث الأثر المطلوب في أهداف التعليم العالي في البحث العلمي ونقل التقانة، فلم تخرج عن كونها استكمالاً لمراحل التعليم التي تسبقها (بدران، 1985 : 271). وقصور الوظيفة العلمية للجامعات العربية يعود إلى أسباب كثيرة، منها الجو الاجتماعي العام (عمار، 1982)، وسيادة ظاهرة التبعية السياسية، والتأخر السائد في كل الميادين العامة.

2. المنهجية في قلب أزمة مثلثة الأضلاع

إن مشكلة المنهجية ليست إلا جزءاً من مشكلات أعم تتعلق بالتعليم العالي، وبأزمة البحث العلمي والعلوم الاجتماعية في العالم العربي، التي هي بدورها جزء من أزمة سياسية واجتماعية وحضارية يعيشها هذا العالم العربي.

أ. أزمة التعليم العالي العربي

في 30/ 10/ 2001 عقدت في مجلس النواب اللبناني ندوة حول التعليم العالي واقتصاد المعرفة، بدعوة من لجنة التربية والتعليم العالي النيابية، بالتعاون مع مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، وصدر عنها وثيقة يمكن التعويل عليها لفهم واقع التعليم العالي ومشاكله في لبنان. (مجلس النواب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 30/ 10/ 2001).

وحتى العام 1995 كان هناك في لبنان سبع عشرة منشأة جامعية (جامعة، كلية، معهد) ليصل العدد إلى أربعين في العام 2001، ثم أربع وأربعين اليوم من كل الاختصاصات الجامعية تقريباً. كلها ما عدا الجامعة اللبنانية خاصة، أنشأتها إرساليات أجنبية وجمعيات محلية دينية عموماً، وجامعات خاصة أجنبية. ويشكل طلاب الجامعة اللبنانية، وعددهم سبعون ألفاً، حوالي الستين في المائة من العدد الإجمالي للطلاب المسجلين في الجامعات، في حين يشكل طلاب الجامعات الخمس الكبرى (الأميركية، اليسوعية، العربية، البلمند، الروح القدس-الكسليك) حوالي 25 في المائة منهم، ويتوزع الـ15 في المائة الباقون على الجامعات الأخرى التي لا يتجاوز عدد طلاب الصغيرات منها المئات أو العشرات في بعض الأحيان. وتبلغ نسبة الطلاب العرب المسجلين في جامعات لبنانية 12 في المائة. وتضم الجامعة اللبنانية ما نسبته 3، 98 في المائة من إجمالي عدد طلاب العلوم الاجتماعية في لبنان (4، 90 في المائة بالنسبة للإعلام، و74 في المائة بالنسبة للآداب و5، 70 في المائة بالنسبة للحقوق والعلوم السياسية). (المصدر السابق: 44). ويعتبر لبنان من الدول المتقدمة بحسب المؤشرات المعتمدة عالمياً لقياس تطور التعليم العالي، إذ يبلغ فيه معدل عدد الطلاب 3900 في كل 100 ألف من السكان (بالمقارنة مع سوريا مثلا: 1448، أو السعودية: 654، أو إيران: 896، أو اليابان: 3109، أو مصر: 1314 . . . الخ). (أنظر الدليل الإحصائي السنوي لليونسكو، 2000).

وعلى الرغم من ذلك، تعاني الجامعة اللبنانية من مشكلات عديدة مثل النقص الفاضح في التجهيزات والبنية التحتية، والميزانية المنخفضة، وتراجع النوعية، والابتعاد عن سوق العمل، والتدخل السافر للسياسيين في شؤونها سعياً وراء مصالحهم الخاصة. ويزيد عدد خريجيها عاماً بعد عام (كان7، 14 ألف متخرج في العام 1999/ 2000 ليبلغ اليوم أكثر من 21 ألفاً) في مقابل التناقص في القدرة الاستيعابية لسوق العمل. لذلك، ارتفعت نسبة البطالة من 7 في المائة العام 1996 إلى 15 في المائة العام 2000، وبين الجامعيين من 9، 11 في المائة إلى 4، 25 في المائة (ثم إلى أكثر من 35 في المائة اليوم). ويزيد من حدة الأزمة تقلص فرص الهجرة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. (مجلس النواب، هيئة الأمم المتحدة الإنمائي: 82).

وعلى الرغم من الاستقلالية الأكاديمية والمالية للجامعة، فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية تحتفظان بحقين اثنين: حق تعيين أصحاب المناصب العليا (الرئيس والعمداء)، وحق إقرار فتح أو إقفال الكليات

والفروع، وحق إقرار الموازنة باعتبارها ممولة لها. ويسجل في ممارسة هذه الإدارة المباشرة تحول التعيينات، والقرارات الحكومية الأخرى، إلى حقل تنافس سياسي، ما أدى إلى انتزاع صلاحيات مجلس الجامعة منها ودخولها في نطاق المحاصصة. لقد كان للحرب اللبنانية أثر بالغ على اعتماد هذا التوجه في تسيير الجامعة التي فقدت استقلاليتها وتحول الكثير من أهلها إلى تابعين يحومون حول الطبقة السياسية. وبالتالي، أصبحت مصالح الأفراد أقوى من مصالح المؤسسة وطلابها التي تعمل من أجلهم. وفي هذا الجو راحت نوعية التعليم تتراجع مع صورة الجامعة في المجتمع. وتبين نتائج استقصاء أجري في العام 1997 حول رأي الطلاب بالكفايات التي يكتسبونها من الجامعة، وحول صورة الجامعة لديهم أن 39 في المائة فقط من الطلاب يعتبرون أن جامعتهم تزودهم بالكفاءة، علماً أن النسبة تهبط إلى 30 و19 في المائة أحياناً بحسب الكلية والفرع، وأن أقل من ربع الطلاب في تسع مؤسسات يفضلون جامعتهم أو الاختصاص الذي يتابعونه فيها (المصدر السابق: 96).

وتتخطى المشكلة حدود الجامعة، فالنظام التعليمي بشكل عام «مرتكز على «التربية الامتصاصية» وليس «الاستكشافية»، فالمتعلم يعد مستهلكاً سلبياً لمعرفة لا يشارك فيها، وهو لا يعد شريكاً فاعلاً وطرفاً معنياً ببناء معرفته. إن رهان التعلّم يقوم على مراكمة أكبر قدر ممكن من المعارف بقصد إعادتها وتسميعها. وقلما يمكن استعمال هذه المعارف المفهومة والمكتسبة بهذه الطريقة. فسرعان ما يقوم التلميذ بالتخلص منها، إذ ينساها حالما ينتهي التسميع» (مغيزل، 1997: 378).

في مجال البحث العلمي تبدو البنية المؤسسية في الجامعة ضعيفة. فمراكز البحث قليلة وضعيفة وفقيرة، ولا تلحظ لها الهيكلية التنظيمية للجامعة؛ أي وظيفة أو منصب لشخص أو هيئة مهمتها الاهتمام بالبحث وسياساته. وليس هناك من سجلات معروفة تنشر دورياً معلومات حول أبحاث الطلاب والأساتذة، وليس هناك عملية تخزين لما أنجز من أبحاث ورسائل وأطروحات. كذلك فإن الممارسات الشائعة والوقائع تتنافى والتقاليد الجامعية المساعدة على تحفيز البحث وتطويره. وآلية تقويم الأطروحات والأبحاث تسمح بالكثير من الاستنساب سلباً أو إيجاباً. وهناك غياب مرجعية للمنح البحثية التي يمكن أن تخصصها الجامعة أو تستقبلها من الخارج، وضعف شديد للبنى التحتية للبحث من مكتبات وحواسيب ومختبرات ومصادر للمعلومات. ولا تقدم الجامعة تسهيلات لأساتذتها للمشاركة في مؤتمرات علمية في الخارج. وعلى الرغم من ذلك، ثمة حضور ملحوظ لأساتذتها بين أقرانهم في المجتمع، فمعظم المشاركين في المؤتمرات والندوات ومعظم كتاب المقالات في المجلات الدورية والكتب هم من أساتذة الجامعة اللبنانية. لكن هذا النشاط يتم بمبادرة منهم، وعبر الاتصال الشخصي والمباشر بالجهات المنظمة والممولة، وهو يعبر عن مكانة أصحابه أكثر مما يعبر عن مكانة المؤسسة (الأمين وآخرون، 1999: 67–70).

لكن في غياب سياسات بحثية هادفة، فإن الجرائد اليومية أضحت المكان المفضل كي ينشر الأساتذة النشيطون «أبحاثهم»، فأضحى هؤلاء لا يملكون مع الممارسة إلا اللغة الصحافية اليومية، ولا يسعون إلا إلى أهداف الإثارة والإغراء وإعلان المواقف مبتعدين عن العلمية والموضوعية. ثم اضمحلت الحدود ما بين السياسي والباحث والمثقف، فأضحى الأستاذ الجامعي هو نفسه أكاديمياً ومثقفاً وأديباً وخبيراً ومعلقاً سياسياً في الوقت نفسه، في سعي وراء الشهرة والارتزاق والمناصب (الضعيف، 1997: 218–222). وساهم انتشار الفضائيات ولجوؤها إلى الأساتذة الجامعيين في الوصول إلى هذا الدرك المبتعد عن العلمية والرصانة الأكاديمية. كما ساهم فيه السياسيون الذين لجأوا إلى استتباع بعض الأساتذة وتعيينهم في مراكز حكومية ومناصب عامة.

أما عن الشهادات القائمة على البحث (الدبلوم والدكتوراه) فضعيفة إجمالاً، للأسباب المذكورة، وبسبب ضعف الإعداد لممارسة البحث العلمي. وثمة لا تكافؤ بين أهل العلوم البحتة وأهل الإنسانيات في توافر الشروط البحثية. ذلك أن متطلبات الترقية عند أساتذة العلوم البحتة هو النشر في دوريات عالمية محكّمة، أما أساتذة الإنسانيات فليس مطلوباً منهم ذلك. وتفتقد الجامعة اللبنانية إلى سياسات مقررة للبحث العلمي، بما يساهم في تطوير البحث فيها وتطوير المجتمع عموماً، استناداً إلى إمكانياتها وأهدافها. وهناك اتفاقيات بحثية مع منظمات وهيئات محلية وأجنبية، لكنها بحاجة إلى تطوير وتعزيز. أما علاقات الجامعة بقطاعات العمل والإنتاج، المولدة للأبحاث فضعيفة هي الأخرى. وما زالت منشورات الجامعة محدودة في عددها، وغير منتظمة، ولم تتكرس كمرجعية قوية في ميدانها (المصدر السابق: 218-222).

هذا باختصار شديد غيض من فيض مشاكل الجامعة اللبنانية، التي تتسبب في منعها من الالتحاق بركب التطور الذي يعرفه التعليم العالي في الدول المتقدمة. وهذه حال معظم الجامعات في لبنان على الرغم من التفاوت بينها، وتقدم تلك التي ترعاها إرساليات أجنبية عريقة. وأزمة التعليم العالي في لبنان ليست سوى جزء من مشهد إقليمي لأزمة تعليم عالٍ عربي على وجه العموم.

تشير الإحصائيات إلى أن اهتمام الدول العربية لا يزال موجهاً إلى مؤسسات التعليم والثقافة، بحيث بلغ عددها 1285 العام 1996، بعد أن كانت 102 فقط العام 1960. أما عدد مؤسسات التعليم العالي الجامعية فبلغ 175 العام 1996، في مقابل 19 فقط العام 1960. وقد بلغ عدد الخريجين 460 ألفاً للعام 1995، مقابل 219،5 ألف للعام 1980. وتوزع الخريجون بين 40 في المائة في المجالات التطبيقية والعلمية الصرفة، و60 في المائة في العلوم الإنسانية. حوالي 69 في المائة منهم حصلوا على البكالوريوس الجامعية و30 في المائة على الماجستير، و1،7 في المائة على الدكتوراه. (الحسيني، 2007: 55-56) ولا تزال حكومات الدول العربية هي الممول الرئيسي للتعليم العالي والبحث العلمي، حيث بلغت مساهماتها حوالي 89 في المائة للعام 2005، مقابل 3 في المائة للقطاع المدني، بالإضافة إلى بعض المساعدات الخارجية. ويبلغ نصيب البلدان العربية من الدخل الإجمالي العالمي 2،2 في المائة، بما فيه الدخل من النفط (على الرغم من أن حصتها من السكان تعادل 3،4 في المائة من مجموع سكان العالم)، ويبلغ إنفاقها على التربية والتعليم 1،2 في المائة من جملة الإنفاق العالمي عليه، وهو رقم مقبول، لكن نصيبها من الإنفاق على البحث العلمي بلغ 013،0 من جملة ما أنفقه العالم على البحث والتطوير (المصدر السابق: 55-56).

وعلى الرغم من وجود عدد لا بأس به من الجامعات العريقة في كل العواصم العربية، ومن الإرساليات الأجنبية الموجودة منذ القرن التاسع عشر في بعضها، ومن وجود أساتذة كبار وغير ذلك، فإن التعليم العالي في البلدان العربية يعاني من مشاكل «جودة» و«ملاءمة أو مواءمة»و«مرونة وتنويع» وابتعاد عن سوق العمل، بحسب ما تقوله معايير المنظمات الدولية كاليونسكو، التي رعت مؤتمر هافانا في العام 1997، الذي أصدر توصيات حول التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين. ومن هذه التوصيات -على سبيل المثال لا الحصر- أن على التعليم العالي أن ينتقل من «نقل المعرفة إلى استحداث المعرفة»، وأن يتخذ موقفاً استباقياً إزاء عالم العمل عن طريق تحليل مجالات العمل وأشكاله الناشئة والتنبؤ بها والاستعداد لها. وفي الحقيقة، فإن مناهج التعليم العالي في البلدان العربية تستوحي برامجها من برامج مؤسسات تعليم عالٍ عريقة وعالمية، وبعضها يستنسخ برامجه بشكل كلي أو جزئي عن برامج التعليم الموجودة على شبكة الإنترنت، أو تلك المتوفرة في دليل بعض الجامعات

المعروفة .[1] لكنها غالباً ما تقع في مشكلة توفير أساتذة أكفياء لتعليم الطلاب هذه البرامج المستوردة، وتأمين التجهيزات المساعدة من مكتبات، ومختبرات، ولوازم إيضاحية، وطرائق تقييم، وغيرها .

ولم تبادر الحكومات العربية لوضع تشريعات لدعم البحث العلمي داخل الجامعات أو زيادة مخصصات البحوث الوطنية داخلها، بل ساهمت بطريقة غير مباشرة في إعاقة عملية البحث عن طريق تخفيض ميزانيات البحوث (المنخفضة أصلاً)، وعدم إشراك الجامعات والأساتذة في تطوير المشاريع الوطنية، أو حتى المساهمة فيها . وغلب على البحوث العلمية داخل الجامعات البحوث النظرية في العلوم الاجتماعية والإنسانيات . وينتج الأساتذة في جامعات الدول العربية أقل من واحد في المائة من المقالات العلمية الصادرة في العالم، ويتراوح متوسط معدل الأبحاث التي ينشرها الأستاذ الجامعي سنوياً بين 2،0 و5،0 مقال علمي في العلوم الأساسية، أو في التربية، أو الطب، أو علم الاجتماع، وغيرها . (الأسكوا–اليونسكو، حزيران 1999)

وقد غلبت مهام التدريس على عمل الأساتذة في الجامعات العربية، وانعكس انخفاض الدعم المالي للبحوث العلمية على إنتاج البحوث فيها، علماً أنها تستخدم ما يزيد على 89 في المائة من مجموع الاختصاصيين وحملة الشهادات العليا في الدول العربية . وقد بلغ معدل البحوث النظرية والإنسانية ما يزيد على تسعين في المائة من إجمالي الإنتاج البحثي(المصدر السابق)، ما يؤكد سوء العلاقة بين قطاعي الصناعة والأعمال من جهة، ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث فيها من جهة أخرى . إضافة إلى ذلك، يلاحظ تركيز اهتمام الأساتذة على القيام بأبحاث تهدف للحصول على ترقيات أكاديمية، ولا علاقة لها بسوق العمل .

ب . أزمة البحث العلمي الاجتماعي في العالم العربي

بلغ متوسط الإنفاق على البحث والتطوير في معظم الدول العربية معدلاً يتراوح بين 1،0 و6،0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ويميل إلى حدود الصفر في المائة في العديد من البلدان العربية (كاليمن مثلاً)، وهو أقل بما يزيد على ثلاث مرات من متوسط معدل الإنفاق على البحوث العلمية في الدول النامية (حيث يصل متوسط معدل الإنفاق على البحث العلمي إلى حدود 6،0 في المائة من الناتج القومي المحلي)، وأقل بكثير من متوسط المعدل العالمي للإنفاق على البحث والتطوير الذي بلغ حدود 1،6 في المائة من الناتج القومي في معظم دول العالم . (الحسيني، 2007 : 171) وبالمناسبة، فإن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة تنفق ثلاثة في المائة من ناتجها المحلي القائم على البحث والتطوير .

ولا يصل من هذه النسبة الضئيلة إلى الباحثين الجامعيين إلا القليل . ففي مصر –على سبيل المثال– ضمت الجامعات (العام 1997) أكثر من 71 في المائة من مجمل عدد الباحثين، لكن حصة هؤلاء لم تتعدَّ 3،0 في المائة من مجمل الإنفاق الوطني على البحث والتطوير . (المصدر السابق : 178) وبالطبع يمكن أن نتصور ضحالة النتائج البحثية كماً ونوعاً . وفي التقرير الدولي حول العلوم – اليونيسكو) (World Science Report ، 2004، وردت أسباب فقدان الدول العربية عنصر المنافسة في البحث العلمي، إن

[1] كاتب هذه السطور شارك ويشارك حالياً في وضع برامج جديدة لكلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية .

في مجال الفائدة المالية أو الاعتراف بقيمتها :

- تحميل الباحثين نشاطاً تعليمياً كبيراً، بحيث يقضي الأساتذة معظم أوقاتهم في التدريس، ويقومون بأبحاث لا علاقة لها بالإنتاج، بل فقط في سبيل الترقية .
- هجرة الأساتذة والباحثين ذوي الخبرة إلى المؤسسات الخاصة، حيث الرواتب والمخصصات أعلى .
- جذب الكفاءات من مؤسسات التعليم العالي إلى الشركات والمؤسسات الخاصة، وإعطاؤهم وظائف إدارية .
- عدم مشاركة الدولة والحكومة لأعضاء الهيئة التعليمية في مؤسسات العليم العالي بالمشورة، والنصح، وبالمشاريع التي تمولها الدولة .
- عدم قدرة الأساتذة والباحثين على المشاركة في المؤتمرات الخارجية، أو على ممارسة عمليات التأهيل والتدريب المستمر .
- عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على شراء الأجهزة العلمية الدقيقة والغالية الثمن .
- ضعف رواتب الأساتذة والباحثين في مؤسسات التعليم العالي .
- عدم تخصيص ميزانيات السفر إلى الخارج، والاشتراك في الدوريات العلمية والمؤتمرات . . . الخ .
- بالنسبة للندوات والمؤتمرات، ينبغي الإشارة إلى أنه على الرغم من كل شيء، تشهد البلدان العربية عموماً نشاطاً ثقافياً محموماً يختزل عادة في مؤتمرات وندوات ومهرجانات ثقافية، تلتهم معظم الميزانيات الثقافية المحدودة في الأصل . ولكثرة المؤتمرات والندوات التي تعقد في البلاد العربية، استدعى الأمر إنشاء هيئة مستقلة للتنسيق بين المؤتمرات، حتى لا يحصل تضارب في التوقيت بينها . لكن ثمة ملاحظات لا بد منها على هذه النشاطات الثقافية، منها :
  - لا تجري هذه النشاطات في سياق مشروع ثقافي عام، أو لتلبية حاجات مجتمعية، أو الإجابة عن إشكاليات علمية، أو البحث عن حلول لمسائل معينة، ما يطرح السؤال حول جدواها وجديتها .
  - العناوين المقترحة لهذه المؤتمرات والإشكاليات التي تطرحها غالباً ما تكون فضفاضة وهلامية، وتشبه بعضها بعضاً في غالب الأحيان .
  - تصدر عن هذه المؤتمرات توصيات وقرارات سرعان ما تتبخر في الهواء، أو تطبع على أوراق للذكرى فقط، ما يدل على مدى اتساع الهوة بينها وبين السلطات التنفيذية التي لا تحمل مشروعاً للعلم والثقافة .
  - تتكرر الأسماء نفسها المشاركة في المؤتمرات، وتتكرر كلماتهم أيضاً، ولو أحياناً بعبارات متنوعة .

- إن منظمي المؤتمرات في بلد عربي غالباً ما يدعون نظراءهم من منظمي مؤتمرات في بلاد عربية أخرى على طريقة "شيلني واشيلك"، ما خلق "لوبي" مؤتمرات عربي مع نفوذ ممتد إلى ما وراء البحار، قادر على حجب أو تكريس من يريد من الباحثين والفعاليات بمعزل عن معايير القيمة العلمية. (بكر، مجلة باحثات، ع. 245 : 3–250، البزري، مجلة باحثات، ع. 3 : 251–260)

وهكذا بقيت بنيات البحث العلمي في العالم العربي، وبخاصة في مجال العلوم الإنسانية، متشذرة، يؤدي فيها الفرد دور المحرك الأساس، في ظل غياب دعم وتوظيف فعليين من قبل المؤسسات العامة والخاصة. وأضحت الممارسة البحثية مرهونة في وجودها واستمرارها ببنيات مؤقتة ومحدودة في الزمان والمكان، وخاضعة لظرفيات وحدود تتجاوز طموحات الباحثين أنفسهم. وإذا كانت أغلبية الدول العربية لم تعترف بعد بالباحث من الناحية القانونية والاجتماعية، فذلك يؤكد هامشية البحث وطابعه النافل، وبالتالي غياب إستراتيجية خاصة به. وهذا ما يفسر ولو جزئياً لماذا ظل الباحث العربي قريباً بل مندمجاً في المجتمع، يمارس وجوده فيه، بوصفه مثقفاً أكثر منه باحثاً، ويفسر لماذا لم تتطور بنيات البحث بالصورة المبتغاة، بحيث تحرر البحثي من الأيديولوجي والسياسي، أو على الأقل تضمن له المسافة اللازمة عنه. (الزاهي، مجلة باحثات، ع. 245 : 3–223 : 250)

ليس من قبيل المصادفة، والحال هذه، أن يكون رواد البحث العلمي العرب هم أنفسهم مثقفي العالم العربي المعاصر. فإذا كان البحث يفترض التحلي بالدراسة الرصينة والصارمة لأكثر الموضوعات حساسية اجتماعياً وسياسياً وإخضاعها للتحليل، بغض النظر عن راهنية مدلولاتها، فإن المثقف يغدو مشروطاً بانتمائه إلى المجتمع وتحولاته، ومدفوعاً إلى التدخل انطلاقاً من ممارسته الفكرية، في مجالاته الحركية والصراعية. إن مبدأ الفعل والصراع يحكم هنا فاعلية المثقف حالما يمارس موقعه في المجتمع، أما الباحث فإن علاقته غير معيارية بالمجتمع ما دام أنه لا يعمل على تحويل وجوده البحثي إلى وجود ثقافي مباشر. (المصدر السابق : 225)

إن هذا يفسر سبب هجرة الباحثين العرب إلى البلدان المتقدمة، حيث يجدون ضالتهم في مراكزها البحثية، كما يشرح لماذا عندما يعود باحثون تفوقوا في الخارج إلى بلدانهم الأصل يتخبطون ويجاهدون طيلة سنوات دون التوصل إلى القيام بتجربة ناجحة، وإلى نشر مقال علمي مجدد فيصابون بالإحباط ويتقاعدون. لقد عالج باحثون عرب في الغرب هذه الظاهرة على نحو مستفيض، ومنهم من توصل إلى طرح مفهوم "الكتلة الحرجة" الضرورية للإقلاع بالبحث العلمي في العالم العربي. فكما أن التفاعل الذري الذي ينتج عنه الانفجار يتطلب كمية من المواد المشعة الضرورية لإطلاق الانفجار، فإن البحث العلمي يتطلب حداً أدنى من الباحثين المتمركزين في مكان معين، تتوافر فيهم الشروط المناسبة للإقلاع والانطلاق بالبحث ذي المستوى الدولي (الخالدي والشيراوي، 1995 : 17). ويمكن تشبيه مفهوم «الكتلة الحرجة» أو الحاضرة العلمية أو البحثية بمرحلة جمع عدد من العازفين المهرة ضمن إطار فرقة موسيقية. لكن يبقى السؤال الأهم وهو: كيف يتم جمع هذه الفرقة؟ وأي موسيقى ستعزف؟ ولمن ستعزف؟ فالبحث العلمي لم يعد يقتصر على جمع أناس من ذوي الاختصاص أو من اختصاصات متعددة ومتقاربة ضمن مختبر جامعي فينطلق العلم. لأن هذا الأمر بات مكلفاً جداً، لا يجد ممولين يتبرعون بنفقاته، ولا نساكاً ينذرون أنفسهم للعلم دون مقابل، كما أنه لم يعد بالإمكان القيام بالاختراعات على طريقة باستور وتوماس أديسون. وأخيراً، لا يقبل الناس إلى الدفع للعلم وتشجيعه كما يقبلون على حفلات الطرب والموسيقى. وهكذا نعود إلى الدائرة المفرغة نفسها.

لا يمكن جعل التفكير في البحث العلمي والاهتمام به راهنياً إلا إذا أصبح هذا البحث نفسه جزءاً من مشروع سياسي واجتماعي، وطني أو قومي، عام، وأداة من أدوات تحقيقه. فلا سياسة علمية من دون سياسة عامة، ولا قدرة على تحديد أهداف متسقة ومنتجة للبحث العلمي دون وجود سياسة وطنية عامة متسقة وناجعة. ولا يمكن أن تتحدد أهداف واضحة لقطاع البحث العلمي من دون أن يكون للسياسة الوطنية أهداف واضحة وواعية. وما تعرفه البلاد العربية اليوم من سياسات علمية غير متسقة وغير ناجعة، ليس إلا وجهاً من وجوه المأزق العميق الذي تواجهه عملية التنمية العربية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية معاً. والأسباب التي أدت إلى فشل التنمية والتغيير والتحديث في القطاعات الإنتاجية التنموية الرئيسية هي نفسها التي أدت إلى تعثر نشوء وتطور البحث العلمي المرتبط ارتباطاً عضوياً بها، في إطار نظام مجتمع يقوم إنتاج دوله بالدرجة الرئيسية على مراكمة وسائل القمع المادية، وتعظيم موارد الرشوة السياسية، وتثمين أو إعادة تثمين العصبيات الطبيعية (غليون، مجلة باحثات، ع. 334 : 3).

ج. أزمة علم الاجتماع العربي

بدأت مسيرة البحث العلمي الاجتماعي في لبنان عملياً منذ العام 1918، في وقت كان علم الاجتماع في طور تشكله كعلم[1]. واستمر هذا البحث السوسيولوجي بوتائر مختلفة إلى أن أصدرت بعثة ايرفد (IRFED) في العام 1959 دراستها الشهيرة بناء على طلب الرئيس فؤاد شهاب، فشكلت منعطفاً أضحى معه الكلام في مجال العلوم الاجتماعية عن مرحلة ما قبل ايرفد ومرحلة ما بعدها. لقد كان البحث الأكاديمي في السوسيولوجيا يحيل إلى الأنطروبولوجيا مستثمراً التراث خصوصاً، في تفسير الظواهر الاجتماعية، مستعيناً بمونوغرافيا الأعراف والعادات، والمؤسسات، لدراسة التقاليد والجوانب الاجتماعية الثقافية من الحياة اللبنانية. وهذه مقاربات يمكن وصفها بالإثنوغرافيا الاجتماعية أكثر منها بالسوسيوغرافيا التي تحاول أن تفهم الطوائف والعائلات والأسر، وأن تحيط بالظواهر الريفية كما المدينية (شاوول، 1997 : 23).

الفتنة التي حصلت في العام 1958 تسببت بمتغيرات إقليمية ومحلية انعكست على الآراء المتعلقة بفهم الدولة ودورها ووظائفها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، فتمحورت حولها السجالات الداخلية والكتابات والأبحاث السوسيولولجية التي استفادت من تقارير ايرفد حول "حاجات وإمكانات التنمية في لبنان"، واقتراح خطتها التنموية الرباعية الأولى على الدولة اللبنانية. وهكذا أخذ البحث الاجتماعي اللبناني يندرج من المنحى الإثنوغرافي الاجتماعي إلى المنحى السوسيولوجي، ويعيد النظر في أهدافه على الصعيدين الكمي والكيفي (المصدر السابق: 24). في هذه الظروف، نشأت مؤسسات مثل مديرية الإحصاء المركزي، ووزارة التصميم، والمجلس الوطني للبحوث العلمية، ومعهد العلوم الاجتماعية، والندوة اللبنانية، وندوة الدراسات الإنمائية، والمركز الثقافي الجامعي . . . الخ، التي أعطت حيوية للبحث والاستقصاء والتفكير العلمي الإنمائي. لكن عدداً من هذه المؤسسات اختفى مع الوقت، وعدداً آخر بقي مع فاعلية آخذة بالتدني إلى حدود الاضمحلال، وذلك لأسباب عديدة، في طليعتها حالة عدم الاستقرار السياسي والعسكري التي شهدها البلد، وصولاً إلى الحرب الأهلية في العام 1975. هذه الحرب أعادت إحياء النقاش حول مواضيع هوية البلد وبناه الطائفية والعشائرية، وتجربة الأحزاب السياسية

[1] أنظر كتاب "لبنان: مباحث علمية واجتماعية"، الذي نشر تحت رعاية آخر متصرف وهو إسماعيل حقي بك.

والمنظمات الفلسطينية على أرضه، والصراع مع إسرائيل، وغيرها. لكن البحوث تميزت بهيمنة الأيديولوجيا والتبعية عليها على الرغم من صدور عدد متميز منها لجهة الرصانة المنهجية. وبعد انتهاء الحرب، واتفاق الطائف، وإطلاق ورشة البناء والإعمار في بداية التسعينيات من القرن الماضي، عادت الروح إلى البحث السوسيولوجي، لكن بسبب ندرة المعلومات والإحصاءات، وبسبب منافسة المؤسسات الأجنبية، وبعد الترهل الذي أصاب المؤسسات الجامعية والبحثية اللبنانية عموماً، فإن الاعتماد بات كبيراً جداً على المؤسسات الأجنبية، لاسيما الأوروبية منها في مجال الدراسات المندرجة في إطار إعادة الإعمار.

طوال هذه الفترة كان يقال إن المصري يكتب، واللبناني يطبع وينشر، والعراقي يقرأ. اليوم تغيرت الظروف والمعطيات كثيراً، فلم تعد بيروت مطبعة العرب كما كانت عليه منذ أكثر من قرن من الزمن، ولم يعد المصريون ينتجون الكتابات القيمة في جميع الحقول كما كانوا عليه منذ أواسط القرن التاسع عشر، ولم يعد يملك العراقيون الوقت للقراءة في ظل انهماكهم بظروف الحياة اليومية الصعبة من حربهم مع إيران في بداية الثمانينيات من القرن المنصرم مروراً بالحصار الأممي الذي أودى بحياة أكثر من مليون عراقي جلهم من الأطفال، ومنذ الاحتلال الأميركي الذي دمر البلد بالكامل.

وفي المحصلة، تراجع مستوى كل العلوم في العالم العربي وليس الاجتماعية منها فحسب. وهناك تخلف وتراجع وليس ركوداً فحسب، ففي معظم البلدان العربية (لو اتخذنا لبنان ومصر والعراق كأمثلة) هناك تراجع للمستويات العلمية عما كانت عليه في الماضي. وبالتالي، لم يكتب للعلوم الاجتماعية العربية أن تستفيد من التقدم الذي عرفته نظيرتها في العالم الغربي لكي تتقدم، ولم يكتب للمنهجية أن تزدهر متأثرة على الأقل بازدهار النظريات السوسيولوجية في الغرب الذي بقي الشرق معه على تواصل مستمر. ولم يلعب المستشرقون الغربيون دوراً إيجابياً في هذا المجال.

فلو اتخذنا، نموذجاً يفصح عن ذلك، كتاباً بالعربية بعنوان «منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب» (معتوق، 1985)، يوحي عنوانه أن ثمة منهجية عند العرب، وأخرى لدى الغرب في مضمار علم الاجتماع، لخرجنا بانطباع واضح أكيد هو أنه لم يعد للعرب من منهج أو منهجية منذ قرون طويلة. ففي الفصل القصير المخصص للمناهج عند العرب لا نعثر إلا على منهج صاعد الأندلسي (المتوفى العام 1070م) البيئي، ومنهج ابن خلدون التاريخي، في حين أن الفصل المخصص للمناهج في الغرب تضيق صفحاته بهذه المناهج، وبعلماء الاجتماع الغربيين الكبار، منذ القرن السادس عشر إلى اليوم. وفي فصول أخرى حول تطور الفكر العلمي وتبلور العلوم الاجتماعية، يغيب العرب تماماً على الرغم من جهود الكاتب الواضحة لتوضيح مساهماتهم الكبرى خلال قرون الحضارة العربية–الإسلامية القديمة. وفي فصل أخير حول العلوم الاجتماعية العربية الحالية، لا نعثر على شيء منها، بل تركيز على المدارس الاجتماعية الفرنسية والألمانية والأميركية وغيرها، والخلاصة أن ما من مدارس عربية في هذا المجال.

في كل الكتب الأخرى حول موضوع علم الاجتماع العربي، نجد نقداً لغياب هذا الأخير أو ضعفه الشديد.

هذا لا يمنع أن «إشكالية العلوم الاجتماعية في العالم العربي»[1] مطروحة في دراسات ومؤتمرات عربية كثيرة

[1] عنوان مؤتمرات انعقدت في الكويت والإمارات العربية ومصر في الأعوام 1981 و1982 و1983، وشارك فيها عدد كبير من السوسيولوجيين العرب.

ومنذ عقود عديدة. لكن هذه اللقاءات غالباً ما تتفق على وصف النظريات السوسيولوجية الغربية بالمشوهة والمعادية للمجتمعات العربية، وعلى رفض التبعية الفكرية، وضرورة تأسيس علم اجتماع عربي[1] يعتمد منهجيات مغايرة لتلك السائدة في السوسيولوجيا الغربية، وأقدر منها على فهم المجتمعات العربية. وينقسم السوسيولوجيون العرب بين فئة تتبنى هذا الطرح، وأخرى تعتقد أن العلم واحد، والسوسيولوجيا واحدة في كل العالم، لأنها علم، والعلم لا يتجزأ، فلا تكون له خصوصيات إقليمية ومحلية إلا بقدر نسبي لا يبرر انقطاعها عن المنهجية السوسيولوجية الموحدة. وهذا النقاش مطروح منذ أن أخذ علم الاجتماع الغربي طريقه إلى العالم العربي على يد الطلاب العرب الذين ذهبوا للتخصص في الجامعات الغربية. لكن تباين مصادر تكوين هؤلاء (من جامعات فرنسية أو أميركية أو ألمانية أو غيرها) جعلهم يترجمون المصطلحات العلمية إلى العربية بطرق غير متناغمة في ما بينها، ساهمت في البلبلة والتشويش والغموض السائدة في المفاهيم والمصطلحات المعرّبة.

لقد حاول السوسيولوجيون العرب استخدام المناهج الدوركهايمية والفيبرية والماركسية والايستونية والدوتشية وغيرها لفهم الذات السوسيولوجية العربية، فحقق بعضهم نجاحات فردية وأخفق بعضهم لعدم استيعابهم الصحيح لهذه المناهج، وخلص بعضهم الآخر إلى أن هذه الأخيرة لا تصلح لدراسة مجتمعاتهم التقليدية التي تسود فيها الغيبيات والعقائد الجامدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما معنى سوسيولوجيا أو علم اجتماع عربي؟ هل هو الذي يدرس المجتمع العربي أم ما يكتب باللغة العربية أم ما يقوم به باحثون عرب؟ على الأرجح هو علم الاجتماع الذي يستخدم مناهج نشأت وترعرعت في المجتمعات العربية ولدراسة هذه المجتمعات. وفي هذه الحالة، لا مناص من أن يقوم على أيدي غالبية من الباحثين أبناء هذه المجتمعات وبلغتها في غالب الأحيان. فدوركهايم وماركس وفيبر وغيرهم كتبوا عن إشكاليات ترتبط بمجتمعاتهم وبلغات هذه المجتمعات أيضاً، قبل أن تنتقل علومهم إلى أرجاء العالم الواسعة.

ويمكن التمييز بين اتجاهات ثلاثة داخل السوسيولوجيا في العالم العربي:

- اتجاه ابن خلدوني يؤمن براهنية الفكر البنخلدوني وقدرته على تفسير الاجتماع العربي من خلال العصبيات المذهبية والعرقية وغيرها.
- اتجاه إسلامي يعتمد على الفهم الإسلامي للمجتمع، من خلال الشريعة والسلف الصالح ومبادئ السلوك الإسلامي في الإسلام. وهذا الاتجاه منقسم بين مدارس عديدة بالتوازي مع الانقسامات الفقهية السائدة.
- اتجاه يؤمن بعالمية الفكر العلمي وقدرة السوسيولوجيا الغربية على تفسير الظواهر الاجتماعية العربية، الأمر الذي لا يستثني المنهج البنخلدوني أو غيره مما يضرب جذوره في الشرق العربي والإسلامي.

[1] بعد مؤتمر انعقد في تونس العام 1985 حول سياسات العلوم الاجتماعية في العالم العربي، تم تأسيس «الجمعية العربية لعلم الاجتماع».

لكن المشكلة أن النزعات الثلاث المذكورة تعاني من صعوبة التخلص من المحمول الأيديولوجي أو السياسي الكامن في نصوصها وتحليلاتها، ومن تحقيق القطع السوسيولوجي الضروري، أي التوصل إلى حد مقبول من الموضوعية والحياد العلميين. "لم تنطلق العلوم الاجتماعية في البلدان العربية من فرضية محددة ذات معنى كي تتمتع بمسألية محددة. (إنها تعيش) أزمة انطلاق وليس أزمة نمو. إن أزمة النمو (كأزمة المراهقة في المجال النفسي) هي في صيرورة ديناميكية، أما أزمة الانطلاق (كأزمة الولادة) فهي أصعب بكثير، لأن تشخص العجز عن بلوغ المرحلة الأولى من الأصالة. وهنا تكمن مشكلتنا النظرية" (معتوق، 1985 : 132).

خاتمة : عوائق تعترض حل الأزمة

بالطبع تلعب العوائق المذكورة أعلاه دوراً كبيراً في إعاقة البحث العلمي، لكن هذا لا يعني أن تخطي بعضها، والتوصل إلى حلول لبعضها الآخر، سيؤديان بالضرورة إلى تغيير الأوضاع القائمة تغييراً ملموساً. فضعف التمويل، ونقص الاستثمارات في البحث العلمي، وسوء التعليم الجامعي، وضعف التأهيل التربوي لدى الأساتذة، وضعف البنية التحتية البحثية، وغيرها من مظاهر الأزمة، لا تشرح الأسباب الحقيقية الكامنة خلفها. فلن يكون مجدياً على الأرجح ضخ الأموال للأغراض البحثية وإجراء دورات لتأهيل الأساتذة والطلاب (وهذا ما يحصل بشكل دوري في كل الجامعات العربية وبمساعدة من جامعات ومؤسسات غربية عموماً) واستيراد الكفاءات والمختبرات والأدوات الحديثة وزيادة رواتب الأساتذة وتأمين المنح للطلاب وغيرها. هذا يبقى ضرورياً، لكنه غير كاف للخروج من الأزمة التي تضرب جذورها في أسباب وعوائق سياسية ومجتمعية ومنهجية.

على المستوى السياسي، بعد قرون طويلة من الرزوح تحت نير الإمبراطوريات المتعاقبة وآخرها العثمانية، وقعت معظم البلدان العربة تحت الانتدابين الفرنسي والبريطاني، قبل أن يتم زرع دولة إسرائيل في وسط العالم العربي، ويبدأ صراع لم ينتهِ إلى اليوم مع مفاعيله المدمرة والمانعة للاستقرار في كل المنطقة. ولم تبدأ الدول العربية بالحصول على استقلالها إلا ابتداء من أواسط القرن المنصرم، فتناوب على حكمها إما أنظمة عسكرية وإما ملكيات وراثية. وعاش معظمها فترات عدم استقرار نتيجة الانقلابات العسكرية المتتالية التي لم تنتهِ إلا في نهاية سبعينيات القرن المنصرم، مخلفة وراءها أنظمة قمعية بوليسية عموماً.

لقد أضحت عملية اتخاذ القرار في الدول العربية محتكرة في أيدي أقلية حاكمة لا تولي أهمية لحقوق الإنسان بقدر سعيها للاستمرار في السلطة، وتوريثها لأبنائها، معتمدة في ذلك إما على الحماية الأجنبية، وإما على التسلط والقمع. هذه النخب الحاكمة لا تعتمد في قراراتها وحكمها على دراسات ومراكز عصف فكري كما يحدث في الدول المتقدمة، ولا تؤمن بالعلوم الاجتماعية ومناهجها بقدر ما تستمد قوتها من البنية العشائرية أو الدينية أو الأمنية الموالية لها. والقائد "الملهم" يعرف في كل شيء من الزراعة إلى السياسة الخارجية، مروراً بالتربية والتعليم، ولا يعتمد إلا على مستشارين مطيعين يقدمون له ما يرضيه من آراء وأفكار. في هذا الجو الذي يسجن فيه المثقف والأستاذ الجامعي والباحث الذي يوقع على عريضة احتجاجية أو ينشر (في الخارج عموماً) مقالاً أو دراسة لا ترضي الرقابة لا يمكن للعلوم الاجتماعية أن تتقدم. وهي متأخرة أصلاً منذ قرون طويلة، ربما منذ ابن خلدون الذي يبقى المرجع الأساس الذي تكرره كل الدراسات الاجتماعية العربية عموماً.

في هذا المجال السياسي تتحمل الأنظمة العربية مسؤولية كبيرة، لاسيما أنها تستغل الصراع مع إسرائيل كذريعة لقمع معارضيها وإسكات الأصوات الحرة، وهي فشلت في إدارة صراعها هذا كما فشلت في بناء دول عصرية حقيقية. لكن ثمة مسؤولية تقع على الخارج أيضاً، حيث أن الدول الكبرى تمارس سياسات يصفها البعض بـ"الكولونيالية الجديدة" لجهة العمل على استغلال ثروات العالم الثالث، ودعم أنظمته القمعية التي تؤمن لها مصالحها، والكيل بمكاييل عديدة في مسائل حقوق الإنسان، والديمقراطية، والمواقف في الصراعات الدولية.

الباحث كائن اجتماعي، ومن الصعوبة بمكان أن يبقى بمنأى عن تأثير المحيط الاجتماعي الذي فيه يحيا ويدرس ويبحث. ويعجز الباحث الاجتماعي العربي عن إجراء عملية القطع السوسيولوجي الضرورية لدى إجرائه البحث، وذلك بسبب ظروف حياته اليومية، فلا الجو الاجتماعي، حيث تسيطر البنى العائلية والعشائرية، ولا الجو الديني، حيث سيطرة معتقدات ورجال دين، ولا الجو الجامعي يشجعه على إجراء مثل هذا القطع في ظل سواد الذهنية المحافظة المتمسكة بالموروثات والقيم غير المتجددة. وتتأثر إشكالية البحث كما تتأثر كل عناصر المنهجية بهذا الجو. فهناك مواضيع تعتبر حساسة، يسميها البعض "حقول ألغام" اجتماعية، يتطلب الخوض فيها قدراً كبيراً من الشجاعة وركوب مخاطر تبدأ بالنبذ الاجتماعي وقد تنتهي بالسجن. ولا تنقص الأمثلة في هذا المجال عن باحثين عرب ومخرجين وأدباء تمت مقاطعتهم أو أجبروا على الهجرة أو دخول السجن أو "التوبة" التي تعني التراجع عما فعلوا. وبذلك تبقى العلوم الاجتماعية مجرد مواد تدرس في الجامعات بهدف الاستحواذ على شهادات عليا والوجاهة الاجتماعية، من دون أن تتحول إلى أداة للتنقيب في المجال الاجتماعي بحثاً عن حلول للمشكلات القائمة وعن التغيير نحو الأفضل.

بالإضافة إلى ذلك، هناك إهمال كامل لبعض فروع العلوم الاجتماعية والاختصاصات الناجعة في معالجة المشاكل الاجتماعية في العالم العربي كعلم الاجتماع الاقتصادي أو علم النفس الاجتماعي أو الانطروبولوجيا على سبيل المثال لا الحصر. وهذا الإهمال ينسحب على كل ما يتعلق بالتعليم والتدريب على المنهجية نفسها في العلوم الاجتماعية. فالمجتمعات العربية هي بأمس الحاجة لدراسة البنى العائلية والعشائرية، لكنها تفتقر إلى الاختصاصيين الذين إذا توفروا سوف تحاول دراساتهم مراعاة واقع الحال. كذلك، فإن علم الاجتماع الديني لا يجذب سوى قلة نادرة من طلاب الدراسات العليا نظراً لحساسية موضوعاته وإشكالياته. وهكذا تبقى حقول أساسية في الحياة الاجتماعية العربية خارج نطاق البحث والفهم والتحليل. ولا ننسى غياب مجلات علمية متخصصة تجمع جهود الباحثين في العلوم الاجتماعية. وعندما تتوفر مثل هذه المجلات في بعض الجامعات العربية أو خارجها، فإن موضوعاتها وإشكاليات مقالاتها تبقى أسيرة واقع الحال. وتقع هذه الدوريات كما كل الكتابات العربية في مشكلة الترجمة عن الإنكليزية والفرنسية، إذ ليس هناك من توحيد للمفردات المعربة. إذ تستخدم مفردة نظاماً أو نسقاً أو منتظماً أو أنظومة لتعبر عن "سيستام"، وإشكالية أو مسألية أو مشكلية لتعبر عن (problematique) الفرنسية أو شبيهتها الإنكليزية، ويستخدم تعبير "علم الأناسة" طوراً وتارة يستخدم مكانه مفردة "انطروبولوجيا"، كذلك بالنسبة لسوسيولوجيا وعلم الاجتماع، ولائحة الأمثلة طويلة حول مفردات لم يتم الاتفاق على تعريبها، فتبقى الحرية للكتاب في استخدام المفردات العلمية المنقولة من الأجنبية كيفما يشاؤون، وعلى القارئ أن يتدبر أمره لفهم ما يقرأ.

وهكذا لم تنتقل العلوم الاجتماعية، الضعيفة أصلاً، إلى خارج الجامعة والمؤسسات التربوية، ولم تقم أية علاقة فاعلة بينها وبين مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص، ولا هي أضحت نافذة كي تفرض نفسها فرضاً على هذه المؤسسات، فراحت الهوة ما بينها تأخذ في الاتساع مع الوقت على عكس ما يحدث في الدول المتقدمة. وفي غياب الحرية وممارسة الرقابة على الباحثين الذين لا يشعرون بالحرية في اختيار موضوعاتهم وإشكالياتهم، تبقى مسائل كثيرة خارج مجال البحث والتحليل المعمقين، لاسيما منها ما يطال النخبة الحاكمة وبيروقراطيتها وفسادها وتداول السلطة وموقع المرأة، وما يتعرض للدين بطريقة قد تفسر سلباً.

يبقى عائق أساسي كبير، وهو التأخر في كل المستويات من أسفل القاعدة إلى رأس الهرم، ومن مظاهره حالة الاهتراء المؤسساتي، والفساد السياسي، والترهل الإداري، وانحدار المستوى الثقافي والاقتصادي والعلمي، وانعدام التخطيط، وفقدان الرؤية الإنمائية، وسواد الإحباط العام. وتصل الأمية في العالم العربي إلى مستويات قياسية، إذ يبلغ عدد الأميين في العالم العربي حوالي سبعين مليوناً (من أصل 300 مليون نسمة) ثلثاهم من النساء والأطفال. ويتركز أكثر من ربع الأميين في مصر بعدد يوازي 17 مليوناً، بينما يتوزع سبعون في المائة منهم في أربع دول أخرى هي السودان، والمغرب، والجزائر، واليمن (يونيسيف، 2004). وأضحى المواطن العربي من أقل الشعوب قراءة للكتاب، بمعدل أقل من كتاب واحد لكل 1000 شخص، ولم يتجاوز عدد الكتب الجديدة تأليفاً وترجمة 5600 عنوان في الدول العربية الاثنتين والعشرين مجتمعة، وبمعدل كتاب واحد مترجم لكل مليون نسمة، وأكثر الكتب رواجاً هي كتب الطبخ والتنجيم. هذا في حين أنتجت أسبانيا وحدها ما يقارب 920 كتاباً لكل مليون نسمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: 2005).

في مقالة له في صحيفة النهار اللبنانية، يصف الناشر رياض نجيب الريس حالة النشر في البلدان العربية فيقول إن أزمة النشر تعود "إلى نظم الحريات السياسية والاجتماعية في البلدان العربية وغياب الاهتمام الكلي بشؤون الثقافة والمعرفة بتفرعاتهما. وتعثر النشر العربي يعود إلى سببين لا ثالث لهما: ضمور الأسواق العربية بسبب حواجز الأنظمة السياسية التي تعامل الكتاب معاملة المخدرات، والناشر معاملة المهربين، وضعف البنية المالية والاقتصادية لمعظم الناشرين نتيجة لقيود الرقابة على أنواعها، فتمنعهم من تطوير هذه الصناعة والاستثمار فيها" (الريس، جريدة النهار 2/ 11/ 2007). وبعد شرح مفصل لأزمة النشر في البلدان العربية ينهي مقالته بالقول: "أتسألون بعد ذلك عن سقم الكتاب؟ صحته هي العجب!".

المنهجية في العلوم الاجتماعية وفي غيرها من العلوم هي ضحية هذا الواقع العربي الذي يستحيل تغييره بقرار وفي الأفق المنظور، هذا إذا كان ثمة من رغبة بالتغيير لدى أصحاب القرار الذين قد لا يجدون من مصلحة في إجراء مثل هذا التغيير.

قائمة المراجع :

الأسكوا-اليونسكو، حزيران 1999، نظم البحث والتطوير في البلدان العربية: واقعها وإنجازاتها، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مؤتمر العلوم العالمي، بودابست – المجر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2005.

الأمين، عدنان، بيضون أحمد، حداد أنطوان، شاوول ملحم، نور الدين خليل. 1999. قضايا الجامعة اللبنانية وإصلاحها، بيروت: دار النهار.

بدران، عدنان. 1985. دور التعليم العالي ومراكز البحوث في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بدوي، محمد طه. 1979. منهج البحث العلمي، إجراءاته ومستوياته، الإسكندرية: مطبعة جامعة الإسكندرية.

البزري، دلال. "الندواتية الحادة أو المعرفة الواهمة المملة»، مجلة باحثات، العدد الثالث.

بكر، سلوى. 1996-1997. «فاعلية المؤتمرات الثقافية العربية»، مجلة باحثات، العدد الثالث. الجامعة اللبنانية: دليل الجامعة اللبنانية للعام 1998.

الجامعة اللبنانية: دليل الجامعة اللبنانية للعام 2005.

الحسن، إحسان محمد. 1994. الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثالثة.

الحسيني، عبد الحسين. 2007. إستراتيجيات العلوم والتعليم في إسرائيل والوطن العربي ودورها في بناء الدولة، بيروت: الدار العربية للعلوم،

حطيط، فاديا. 1996-1997. «المواصفات البحثية للرسائل الجامعية في علم النفس: دراسة مقارنة بين الجامعات في لبنان»، مجلة باحثات، العدد الثالث.

الخالدي، أسامة، والشيراوي، يوسف. 1995. معنى التكنولوجيا، نيقوسيا: دلمون للنشر.

خشيم، عبد الله أبو القاسم. 1996. مناهج وأساليب البحث السياسي، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي.

الريس، رياض نجيب. «في وصف حال النشر في العالم العربي: أزمات ولا حلول»، جريدة النهار، 2-11-2007، العدد 23170، بيروت.

الزاهي، فريد. «البحثي والسياسي والثقافي: التمفصلات والحدود والمعضلات»، مجلة باحثات، العدد الثالث.

سيد أحمد، غريب محمد. 2009. تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، (د. ن).

شاوول، ملحم. 1997. «في معايير البحث السوسيولوجي»، المؤتمر العلمي الأول للجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، بيروت.

شلبي، أحمد. 1981. كيف تكتب بحثاً أو رسالة؟ دراسة منهجية، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة عشرة.

الضعيف، رشيد. 1996–1997. «البحث العلمي في فترة العصر الذهبي لليسار اللبناني»، مجلة باحثات، العدد الثالث.

عمار، حامد. حزيران 1982. «حول التعليم العالي والتنمية»، مجلة المستقبل العربي، العدد 40.

عمر، محمد زيان. (د. ت). البحث العلم: مناهجه وتقنياته، جدة: دار الشروق.

غليون، برهان. 1996–1997. «في أسباب تأخر البحث العلمي في البلاد العربية»، مجلة باحثات، العدد الثالث.

فرانبير، جان–بيار. 1994. كيف تنجح في كتابة بحثك؟، بيروت: دار مجد، الطبعة الثانية.

فضل الله، مهدي. 1993. أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، بيروت: دار الطليعة.

القصبي، عبد الغفار رشاد. 2004. مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الآداب.

مجلس النواب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 30/ 10/ 2001: «نحو رسم سياسة للتعليم العالي في لبنان»، بيروت.

مراد، إبراهيم. 2007. طرائق البحث الاجتماعي، بيروت: دار الأنوار.

معتوق، فريدريك. 1985. منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب، بيروت: دار مجد.

مغيزل، ندى. 1996–1997. «الإبداع والنظام التعليمي»، مجلة باحثات، العدد الثالث.

ملحس، ثريا عبد الفتاح. 1973. منهج البحوث العلمية، ط2، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

نصر، مارلين. 1996–1997. «تحليل المضمون في الأبحاث العربية: صعوبة السيطرة على تقنية مستوردة»، مجلة باحثات، العدد الثالث.

هياجنة، عدنان. 2007–2008. خطة مادة مناهج البحث، عمان: الجامعة الأردنية.

اليونسكو، 2000، الدليل الإحصائي السنوي لمنظمة اليونسكو، باريس.

اليونيسيف. 2004. تقرير حول وضع الأطفال في العالم.

خاتمة

إِعَادةُ مُراجعةِ "أُطروحات حولَ فيورباخ"

روجر هيكوك وإدوارد كونت

إن العلماء الاجتماعيين كافة هم بالضرورة ماديون، من حيث كونهم يتفقدون بشكل حثيث الملامح المطمورة في أنقاض النسيج الاجتماعي، التي تبقى في النهاية الشيء الوحيد الذي يستمدون منه مصداقية أطروحاتهم. هذا هو الحال بغض النظر عن توجهاتهم (أو ميولهم) الفردية ومناهجهم، كيفية كانت أم كمية، وسواء أكان نهجهم استقرائياً أم استنباطياً. وقد يعترفون بميولهم المادية هذه أو ينكرونها، إذ يبدو أن المادية تناقض قيم الألفية الثالثة الجليلة والسامية التي يؤمنون بها، ومردود السنوات العديدة من التدريب في «أفضل المعاهد»، سعياً إلى المهارات اللازمة للخروج بمبادئ موزونة في علم المعرفة (الأبستمولوجيا) وعلم الوجود (الأنطولوجيا). غير أن هذه البداهة المادية هي بالتحديد ما ألهمتنا لصياغة الاعتبارات الوجيزة التي سنطرحها في هذا الفصل الاختتامي لعددنا الأول. ونقوم بذلك من منطلق التأمل في توجهات العصر المتبدلة، الأمر الذي قد يستثير العلوم الاجتماعية الغربية، ويكون حيوياً من منظور فلسطيني وعربي وشرق أوسطي في سعيه إلى إيجاد إيقاع متناغم ينسجم مع متطلبات العصر.

في العام 1846 بدأ كارل ماركس بوضع ثماني «أطروحات حول فيورباخ» أثناء عملية استكشاف ذاتي وتطوير آفاق مداركه المنهجية. والواقع أن ماركس لم يتكلف بنشر هذه الأطروحات (تم نشرها فقط بعد وفاته من قبل رفيقه إنجلز). بل يبدو أن ماركس قد نظر إليها بمثابة خلجات خاصة، وأفكار متناثرة تعكس نفس الكاتب في بحثه عن المسارات الفكرية. وفي هذه الأطروحات، يعالج ماركس كلاً من الاتجاهين المثالي والواقعي

المتصارعين على الحلبة في ذلك الوقت من قبل مختلف الهيجليين.[1] وقد بين ماركس إيجابيات ومخاطر كل من التيارين. ومن المثير للاهتمام أنه كان يميل في هذه الأطروحات إلى المدرسة المثالية، حتى لو كان مستعداً للإفصاح عن الأنطولوجيا المادية التي تبناها.

تخدم هذه الأطروحات كإطار نختتم به مرحلة من هذا المجهود الجماعي. وكما سنرى، فإن الكتاب المشاركين/ ات كافة يتشبثون بمعايير توجهاتهم/ هن، ربما دون الالتفات إليها أو ربما حتى إلى قرائهم/ هن أثناء هذه العملية.

هذا أمر لا يثير التعجب. فالظروف السياسية والفكرية التي نعايشها اليوم تشبه كثيراً تلك التي سادت في منتصف القرن التاسع عشر. وتماماً مثل تلك الحقبة، نقف الآن كجيل واحد لاذ بالنجاة من حواف الهاوية، بعد الصعود المطول لمرحلة ثورية أسقط فيها الناس الأحكام الجسدية والاستطرادية والنظام القائم الذي كانوا واقفين على حبائله، وانتقلوا إلى دورة أخرى غيرت العالم، قبل الإذعان لذلك العالم بفيض من التناقضات والضغوط الخارجية والداخلية إبان تغريبة النضال الطويل والمرير.

في كل من الحالة الفرنسية والروسية، فإن وقع العمليات والآراء الناجمة قد أغوى أخذها بمحمل الجد، والشروع باستخدامها بشكل موجه للذات وللشعوب الأخرى. تزامن ذلك مع عملية قلب ومأسسة الأفكار (التحررية) المعارضة، التي، بالتضافر مع ضغوط ائتلاف دولي، قد أدت إلى تبدد الاختبارات الطويلة في هذا الصدد.

في كل من الحالتين أيضاً، يمكن القول إن مرحلة ما بعد الثورة كانت في مهدها (في الأعوام 1815–1990) متمثلة بتماهي المنتصرين مع معتقدات النخب الجديدة-القديمة، الذين تصوروا نظاماً عالمياً يسود فيه «الائتلاف المقدس» أو «نهاية التاريخ» ذات الارتباطات بالهيمنة. ومن منظورهم للحاضر، يبدو أنهم تكهنوا بأن المستقبل يتطلب إضفاء تقدم لازم لإحلال جماعة أممية سلمية (توريث الدولة العثمانية، أو سلالة هابسبرغ إلى العالم الحديث). وكان يبدو في تلك الفترة أن هذه الجماعة الأممية، التي لا يمكن وصفها على أنها أوروبية بحتة أو عالمية بالضبط (أو حتى نظاماً يجر الشعوب المقهورة والمستعمرات والإمبراطوريات في طوفانه)، من المصيري أن تسير بسهولة عبر خطى مدروسة ومتوازية، مارة بكل من الاتجاه المحافظ على جانب، والاتجاه الليبرالي على الجانب الآخر. ويبدو أن هذه المغالطات تسود، على الرغم من غياب مقاليد «الشرعنة الدينية» في عالمنا المعاصر، و«التسويق الحر» في المراحل السابقة: ويبدو أن هذين العدوين اللدودين لا يتبدلان.

في كل من الحالتين، فإن جيل ما بعد الثورة، وبعد مدة قصيرة ومحبطة من الزمن، طفق بالتبشير بتغيرات جديدة ومبهمة نوعاً ما. وقد كان لماركس من الفطنة بمكان لاستيعابها نوعاً ما (حتى لو كان ذلك بشكل مجرد) العام 1846، عندما لم يكن بإمكانه التنبؤ أنه فقط بعد سنتين سيضرم النار بين تياري الاشتراكية والقومية الليبرالية، بمناهجهما وأساليبهما ونظامهما المعرفي. يذكرنا ذلك بالوقت الحاضر، حيث يمكن القول إن العام 1846 الحالي يساعدنا في ملاحظة، وربما استيعاب الأمور، ولكن لا يمكننا أبداً معرفة ما سيحدث من تغيرات على المدى البعيد. فعلى سبيل المثال احتمال يقظة القارات الثلاث، أو

[1] نسبة إلى أتباع هيجل – المترجمة.

صعود قوى وأنماط اقتصادية جديدة، أو آثار صحوة أيديولوجيات مبنية على الدين، في وسط تدهور استقرار السوق الحر.

في مرحلة ما بعد الإعمار الجديدة، فإن مناهج العلوم الاجتماعية تسعى إلى تعديل ممارستها في وجه هبوب مرحلة قد تكون لها آثار عاصفة، وقد نقترح نص مراجعة «الأطروحات» كإطار لذلك.

الأطروحة الأولى حول فيورباخ: منذ الأسطر الأولى، ينتقد ماركس «النقيصة الرئيسية في المادية السابقة،» التي باتت نشاطاً تأملياً أكثر منها نشاطاً واقعياً فاعلاً، بل أصبحت أشبه بالمادية المثالية. وقد طفق علماء اللاهوت، بدلاً من ذلك (كما وصفهم فيورباخ)، في التقدم ببعض الخطوات نحو المادية المثالية، نظراً لتركيزهم على «الجانب العملي». غير أن ذلك بقي فقط بشكل مجرد. يذكرنا ذلك بعلم الاجتماع قبل البيان الشيوعي وقبل أوغست كومت. ما نحتاج إليه، يقول ماركس، هو نوع من «النشاط الثوري–النقدي–العملي». ويتفق بورديو مع ذلك في تفسيره لنظرية الممارسة. وبمعنى آخر، فإن الأطروحة الأولى تدعو إلى الممارسة المنهجية وليس التأمل المجرد. في أطروحاتنا، يرد ذلك عند إدوارد كونت وروجر هيكوك في الفصل الأول، ويتطرق إليه غسان العزي في نقده لأزمة المنهجية في نظام التعليم العالي اللبناني. ونجد دينامية مشابهة في مداخلة جينغرخ المتنقلة بين التفكير والمزاولة العملية في الميدان. إن الباحث هو جزء لا يتجزأ من مادة البحث، وفي الوقت نفسه، واستناداً إلى الأطروحة الأولى، من عملية البحث.

الأطروحة الثانية: إن الحقيقة ليست قضية نظرية، وإنما قضية عملية. فالحقيقة، يفسّر ماركس، هي نتاج مركّب، الأمر الذي يدعونا إلى إعادة تفكيكها. إنها محصلة الأجزاء التي تكونها، ومجموع العناصر التي تنصهر فيها بشكل دينامي. إنها لا تكمن في الرسالة السطحية وإنما في تآكل الخطاب، الأمر الذي يستحضر في أذهاننا مداخلة إسماعيل ناشف حول الحقول الرمزية، وما تشير إليه إليزابيت بيكار حول التركيز ليس على المفاهيم المجردة مثل الدولة، وإنما على التفاعلات المحددة التي تشكلها. وتبين لالة خليلي بدورها العلاقة الحساسة التي تربط التحليل النظري بالممارسة العملية وعلاقات القوة.

الأطروحة الثالثة: إن التغير حتمي في الواقع الاجتماعي، ولا يمكن تناوله كشيء جامد(و هذه هي الفكرة الاساسية لدى المالكي). يقوم ماركس بتكرار نقده للمادية «الموجودة حتى الآن». إن الماديين، بتركيزهم على «التنشئة»؛ أي باعتبار أن الناس هم نتاج الظروف الاجتماعية، يشيرون وكأن طبقة من الناس، وتحديداً الفلاسفة (الذين عهدنا تسميتهم بـ«المثقفين» خلال المائة عام الماضية) ينبغي أن تكون في مرتبة أعلى من المجتمع، لكي تتمكن من فهم المجتمع. يرى ماركس بدلاً من ذلك، أن علينا «تربية المربين،» وأنهم قبل كل شيء جزء لا يتجزأ من المجتمع، وليسوا منفصلين عنه، كما يتبين في مجموعة دراسات التابع، وكما يبدو في عملنا هذا، من الفصول الأولى (كونت وهيكوك) إلى النظرة الدينامية للقانون التي تناولها بوتيفو.

الأطروحة الرابعة: يشير ماركس إلى سوء فهم العلمانية من قبل أولئك الذين ينظّرون بها (وتحديداً فيورباخ نفسه)، فالقاعدة الأرضية هي ليست ملكوتاً مستقلاً بحد ذاته، بل تعد العلمانية جزءاً وثيقاً من الواقع الاجتماعي العام، وينبغي «فهم هذه الأخيرة في تناقضها، وبعد ذاك تعديلها بشكل ثوري عن طريق إزالة هذا التناقض". ويرى أنه حال اكتشاف سر العائلة المقدسة في العائلة الأرضية، يجب فهم العائلة الأرضية نفسها(كما تفعله نهضة شحادة) و(تدميرها) على المستوى النظري والعملي. ومع أن ذلك يبتعد عن مداخلتنا المباشرة هنا، نستذكر أطروحة ناشف ذات العلاقة. فالبحث الاجتماعي هو قبل كل شيء عملية تفكيك.

الأطروحة الخامسة: إن دور الفكر الاجتماعي هو في الكشف عن «الجانب الحسي» في الإنسانية، أي القيمة المتعددة الأوجه ذات الأبعاد اللامتناهية للحياة البشرية. بمعنى آخر، فإن «الشيطان في التفاصيل» (هذا إن لم نذكر الله). وفي تحفيز الباحثين على اختبار أبحاثهم على المستويين السطحي والعميق، تدعو خليلي إلى تناول المجتمع البشري بوعي مكنونات أحاسيسه، من خلال تدارك تفاصيل وحذافير أحاسيسنا وتوجهاتنا، كغاية بحد ذاتها، بدلاً من كونها وسيلة. ويشترك كل من بوتيفو وبيكار والعزي في تبني هذا التوجه في ممارستهم البحثية، كما رأينا.

الأطروحة السادسة: يمكن القول إن منظور ماركس فيما يتعلق بموضوع البحث هو في اقترانه بالجوهر الإنساني الأوسع، وليس في كونه يمثل تجريداً ملازماً للفرد المنعزل عن الكيان الأشمل. فالمجتمع البشري في رأيه هو «مجموع العلاقات الاجتماعية كافة». ويتكرر ذلك عند جينغرخ في دراسته للمجتمعات التي عاصرها ودرسها وتفاعل معها، والتي ترتبط بمجموعة من الآثار المحلية والإقليمية والعالمية.

الأطروحة السابعة: «كل فرد هو جزء من المجتمع». الإنسان هو جزء من نتاج اجتماعي خارجي، وفي الوقت نفسه، فإنه يجسد ذلك الكيان. يشكل هذا التصريح أساس علم المعرفة لكل العلوم الاجتماعية المعاصرة، حيث يتم التصديق على القاعدة (القانون) من خلال الاستثناء، والاستثناء بدوره يشكل القاعدة. هذا هو ما يبرر البحث الاجتماعي بشكل عام. ويمكن لمس ذلك في دراستنا لحالات مختلفة من مصر وفلسطين ولبنان وغيرها. ينطبق ذلك أيضاً على دراسات متخصصة محددة (العزي، جينغرخ، المالكي، بوتيفو)، ولكن أيضاً تلك العابرة للمناهج، والعابرة للقوميات، والعابرة للغات (خليلي، كونت وهيكوك، ناشف)، وعلى ما ورد من دمج هذين التوجهين (بيكار).

الأطروحة الثامنة: يمكن وصف النظرية على أنها: دراسة «مجموع العلاقات الاجتماعية». مع ذلك، يوصينا ماركس(و معه يوسف كورباج) بالتشميل (Totalize)، وفي هذه المرحلة، كل ما يمكننا القيام به هو الاستمرار بتأدية هذه الرسالة، حتى لو كنا في هذا العدد الأول مشدودين أكثر إلى تحديات العراقيل والأبواب المقفلة وتحفظاتنا من مآزق التشميل. غير أنه دون امتلاك أدنى فكرة حول هذه القضايا، لا ينبغي على المرء الإقدام بمهمة البحث الاجتماعي بطابعه الشائك والمربك وغير المتمكن. وربما حان الوقت مرة أخرى للتشميل، الأمر الذي يذكرنا بالفقرات الأولى من المداخلة الواردة في بداية هذه الخاتمة، التي يمكن الرجوع إليها مرة أخرى في حال رغبنا في المضي قدماً بالتحليل التعاقبي.

الأطروحة التاسعة: اعتمدت المادية التأملية القديمة وفقاً لماركس على منظومة «المجتمع المدني» الراكدة وغير المكتملة. ونضيف إلى أنه لدرجة ما، بات ذلك ملازماً للمادية الحداثية وما بعد الحداثية القائمة على الفكر اللاحق لمدرسة فرانكفورت مثل بعض أفكار هابرماس، إن لم نذكر فكر بندكت أندرسون وإرنست غلنر. وهنا، فإن المجتمع المدني يوجه النخب المختلفة، بما في ذلك القادة الأفراد. إن توجهنا الفردي والجماعي يتماشى مع المتطلب النقدي: كل بحث هو في النهاية مشروع نقدي. وتشير الفصول السابقة إلى الجهد الذي بذله الباحثون لكي يعبروا عن مختلف انتقاداتهم.

الأطروحة العاشرة: يدعو ماركس إلى استبدال وجهة النظر القديمة حول «المجتمع المدني» إلى وجهة نظر مادية جديدة تتمثل في «المجتمع البشري» أو «البشرية». ومن الصعوبة بمكان تحقيق ذلك، غير أنه يقع في قلب عملنا المشترك، منذ الشروع بإعداده إلى التعليم فالكتابة. إنها دعوة جامحة حاولنا الإجابة عنها بشكل جزئي هنا، والتي تشير في المحصلة النهائية إلى ضرورة مراجعة وإعادة النظر في الأجندة

الاجتماعية بشكل دائم. وبالتالي، فإن المجتمع البشري، وتباعاً الإنسانية جمعاء، هي المحصلة النهائية من المشروع النقدي والثوري.

الأطروحة الحادية عشرة: هنا تكمن دعوة ماركس للبحث، التي نلمس أثرها في مساعينا المفردة والجماعية التي حاولنا تصويرها. يستنتج ماركس في مقولته الشهيرة (التي لا يوافق عليها البعض) أن: «الفلاسفة لم يفعلوا غير أن فسروا العالم بأشكال مختلفة، ولكن المهمة تقوم في تغييره". من مسؤوليتنا، ومن مسؤولية قرائنا تذكر هذه الكلمات أثناء المسيرة البحثية، أو قبل الانطلاق في عملية البحث. غير أنه لا ينبغي أخذ أنفسنا أو أعمالنا بمحمل الجد، حتى لا ينتهي بنا المطاف في خانة ما يسميه سارتر "الأوباش" البرجوازيين، الذين يتحدثون ويكتبون في اتجاه واحد، ويعيشون معظم حياتهم في اتجاه آخر. إن التغيير هو الغاية المنشودة، كما اتضح في هذا الكتاب، ولكن يجدر أن يكون ذلك التغيير الذي يتفحص الكتابات السابقة بتمعن، والتغيير الذي يجعل من يحمل رايته يمضي قدماً بابتسامة على محياه.

المصادر:

Marx, Karl, 1978 [1846]. „Thesen über Feuerbach," in Marx, Karl and Friedrich Engels, Werke, vol. III (Berlin), pp. 5-7.

فهرس الكلمات

أ
الأبحاث الكمية 141
ابن خلدون 103، 219، 235، 236، 237
الإثنوغرافية الوضعية 19
إجرائية 162، 212، 25، 62، 77، 80، 89، 162، 212
الاحتلال الإسرائيلي 35، 109، 111، 139،129، 163،164، 168، 172،169، 183، 187، 197،
الاحتمالات 10، 19، 39، 98
الإحداثيات 68، 82، 96
الآخروية 17، 43، 115
أخلاقيات التمثيل 67، 68
الآداب 141، 142، 220، 224، 225، 240
إدوارد سعيد 29، 39، 48، 59، 51، 60، 65
الأراضي الفلسطينية 122، 124، 128، 163، 165، 169، 170، 172، 181، 195، 183، 197
أساليب البحث 26، 80، 131، 132، 133، 141، 142، 175، 223، 225، 240،
الاستشراق 29، 39، 47، 48، 49، 50، 51، 60، 220
الاستشهاد 77، 79، 80، 82، 85، 86، 91، 93، 95، 96، 204
الاستعمار الجديد 13، 46، 203، 212
الاستقراء 109، 222،
الاستنباط 34، 102، 109، 110،
الإسقاطات السكانية 129، 130
الإسلام 35، 48، 51، 103، 113، 127، 144، 145، 147، 148، 175، 183، 187، 188،
191، 193
الاشتقاق 92، 80
الأشكال الثقافية 8، 32
أطروحة 105، 137، 204، 205، 227، 245، 246
الافتراضات 24، 25، 59، 78، 79، 80، 81، 86، 89، 97، 130، 143، 152
الافتراضات غير المعلنة 78، 79
الإقصاء 7، 36، 43، 44، 45، 206
الإقليمية 45، 36، 104، 144، 148، 145، 150، 151، 153، 152
الإمبريالية 32، 61، 151
إمبيريقي 15، 25، 26، 28، 30، 37، 106، 109، 110، 213
الأمم المتحدة الإنمائي 141، 171، 228، 239، 240
إميل دوركهايم 10، 84، 185، 187
الإنتاج المعرفي 60، 62، 77، 87، 88، 89، 90، 91، 98، 123
الانتحار 94، 144

الانتخابات التشريعية 165، 169، 174، 198، 108
الأنثروبولوجي 8، 17، 20، 61، 65، 88، 103، 125، 137، 139، 142، 143، 145، 152، 210
أنطولوجيا 32، 243، 244
انعكاسية مزدوجة 17
الانقسام الثنائي 104
أوغست كومت 8، 9، 245
إيمانويل والرشتاين 46

ب
البحث الاستقصائي 225
البحث الكمي 131، 141، 142
البحث الكيفي 131، 132، 133، 141، 142، 166،
البحث الميداني 63، 160، 209، 223، 226
البرادايم 28، 29
البنائية 107، 108
بيئة 40، 52، 65، 76، 102، 111، 127، 147، 153، 159، 160، 161، 162، 163، 165،
البيئة المعادية 160، 161
بيروقراطي 62، 181، 191، 198، 239،
بيير بورديو 14، 22، 23، 24، 31، 37، 110، 191، 219، 226، 245

ت
التاريخية 10، 14، 15، 19، 22، 23، 25، 214، 220، 221
التحضر 122، 126، 131
التحليل الإحصائي 15، 133 ، 224، 226
تحليل المضمون 223، 224، 227، 241
التشريعات 20، 182، 183، 185، 187، 188، 189، 190
تشييء 29، 30
التطور 193، 194، 197، 211، 216
التعايش 52، 113، 114، 115، 182،
التعداد السكاني 124، 172،
التعريف الإجرائي 14، 159
التقدم 30،25، 45،39، 47، 50، 235، 245
التقنين 179، 180، 183، 189، 191
التكافل 32، 45، 165، 176،
التماهي 78، 180، 210،
التناظر 78، 98،

ث
الثنائيات 11، 8، 205، 208، 216،

ج
جبل عامل 103، 107
الجسد المعرفي 75، 94
الجغرافيا البشرية 14
جيل دولوز 67
الجيوبوليتيك 13

ح
حالة دراسية 122، 192، 137، 145، 150، 192،
حبكة العصبيات 108
الحتمية التاريخية 10
الحداثة 15، 16، 28، 29، 35، 46، 49، 51، 62، 87، 97، 98، 103
الحضارة 10، 47، 48، 49، 50، 51، 104، 235
الحقل 12، 20، 22، 23، 33، 42، 45، 94، 101، 114، 151، 153، 185
الحمولة 94، 95، 127
حيازة الأراضي 107، 183، 194،

خ
الخصوبة 121، 122، 124، 125، 126، 127، 129، 128، 131، 132
الخطاب 14، 32، 35، 36، 39، 40، 65، 67، 68، 78، 81، 86، 88
خيال جمعي 190

د
الديمقراطية 12، 62، 85، 98، 105، 111، 113، 175، 182، 189، 210، 238
الديموغرافيا 14، 23، 24، 44، 121، 122، 123، 125، 127، 128، 129، 131، 133، 135، 142

ذ
الذاكرة 66، 102، 114، 116، 138

ر
الرأسمالية 105، 15، 142، 151، 144
الرسائل الجامعية 227
الريف 31، 103، 129، 105، 150، 234

ز
الزبائنية152، 182
زمكانية 7، 9، 11، 13، 15، 27، 28، 43، 52
الزواج المبكر 124، 127، 209

س
السببية 8، 19، 24، 25، 141
سبنسر 219
السلطة 61، 62، 64، 68، 69، 103، 104، 106، 107، 109، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172
السوسيولوجيا 220، 219، 234، 236
سيادة القانون 181، 182، 186، 189، 190،
السياسات الاجتماعية 165، 175، 176
السياسة التشريعية 192، 193
السياق الاجتماعي 185، 26، 186، 208

ش
الشتات 13، 18، 122، 123، 134، 166، 169، 184، 183
الشرق الأوسط 28، 29، 32، 35، 45، 51، 60، 104، 111
الشريعة الإسلامية 183، 198،
الشيعة 103، 109، 107، 114

ص
صاعد الأندلسي 219، 235،
صدام الحضارات 14، 32، 46

ط
الطائفية 113، 115، 224

ظ
الظواهر الاجتماعية 8، 25، 11 ، 144، 134، 236

ع
العقلانية 8، 30، 48، 51، 94، 181، 226،
العلاقات الأداتية 76
العلاقات المفاهيمية 9
علم الاجتماع التاريخي 101، 102، 103، 194، 198
علم الأنساب 107

علم السكان 23، 25، 121، 123، 124، 125، 127، 129، 131، 132، 133، 135
علم اللغة 14، 105
العلموي 9، 63، 66
العلوم الحيوية 187
العنصرية 24، 59، 144، 208،
العنف الأسري 204، 206، 209
العوامل 77، 81، 82، 95، 104، 106، 108، 122، 128، 129، 131، 132، 140، 146، 148، 152، 153، 159، 160، 163، 168، 169، 175
العولمة 13، 14، 18، 21، 22، 36، 37، 144، 149، 151، 179
العينات 166، 167، 225، 226

غ
الغائية 9، 10، 29، 30، 51، 103
غرامشي 37، 62، 87،

ف
فضاء 13، 29، 31، 33، 43، 78، 82، 89، 97، 216
الفقر 61، 66، 103
الفهارس 191، 225،
فوكو 28، 34، 36، 39، 40، 61، 67، 68، 87
الفولكلور 115
فيبر 8، 9، 10، 12، 15، 22، 83، 102، 105، 109، 112، 181، 182، 185، 188، 191، 195، 215، 219، 236، 236،
فيورباخ 243، 245، 247

ق
قانون الأسرة 203، 204، 205، 207، 208 . . . 621
القانون الخاص 184
القانون الدولي 13، 21، 179، 181، 182، 187
القانون العام 184
القانون غير الرسمي 187
القبيلة 33، 145، 147، 148، 152، 153
القضاة 180، 183، 186، 187، 188، 190، 191، 195، 197، 198، 212، 215
قوانين الطوارئ 44، 196
القوة 7، 22، 24، 32، 35، 36، 44، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 66، 68، 106، 148، 162، 172، 245
القياس 91، 94، 133، 141، 167، 223، 226

ك
كارل شميت 33، 37، 43، 44
الكاريزماتية 182
كتابة البحث 85، 220 . . . 226، 241

ل
اللاجئين 168، 169، 170، 176
اللاهوتية 10، 11
الليبرالية 13، 33، 41، 61، 111، 152، 198، 192، 204، 206، 244

م
مؤشر 24، 103، 104، 124، 125، 126، 128، 167، 193، 228
ما بعد الاستعمار 13، 29، 31، 110
مالينوفسكي 187
المتغيرات 25، 111، 133، 153، 160، 162، 164، 166، 167، 175، 225
المثقف 62، 87، 103، 229، 233، 237، 245
المثقف العضوي 87
مجتمع البحث 160، 161، 167، 170، 84
المجتمع المدني 21، 41، 62، 169، 180، 192، 193، 198، 246،
المجتمعات المتخيلة 13، 190
المجموعات المركزة 130، 131، 132
المحافظين الجدد 14
مخيمات اللاجئين 81 ، 83، 85، 93، 183
مدرسة فرانكفورت 28، 246
المركزوية الحضارية 10
المسح 23، 124، 128، 130، 167، 169، 172، 224، 225،
مشكلة البحث 141، 166، 223، 225، 226
المصادر 9، 190، 192، 198، 225، 247
معدل الخصوبة 121، 126، 127، 129، 131،
معدل المواليد الخام 126
المعرفة 9، 12، 14، 15، 17، 23، 25، 27، 60، 61، 62، 64، 67، 69، 76، 77، 79، 80، 81، 83، 85، 86، 88، 89، 94، 96، 97، 98، 110، 159، 160، 221، 226، 228، 230، 239، 240، 243، 246
المفهوم 13، 30، 33، 34، 35، 36، 43، 47، 77، 87، 89، 122، 184، 189، 229
المقابلة 83، 84، 132، 143، 167، 168، 225
مقاربات 7، 9، 11، 189، 225، 234،
المقارنة 16، 17، 18، 20، 25، 32، 33، 45، 108، 115، 122، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 152، 153

المقولات النظرية 88
الملاحظة 12، 17، 25، 167، 168، 182، 210، 223، 224، 226،
المنفذ المغلق 161
منهج الاتصال 222، 223
المنهج الكمي 121، 123، 133،
المنهج الكيفي 131
المواطنة 32، 42، 43، 44، 211،
مونوغراف 186، 225، 234،

ن
نابليون 188، 191
النص العلمي 80، 82، 85
نظريات التبعية 13
النظريات الكبرى 102، 103، 107، 116
نماذج 8، 10، 18، 21، 22، 24، 28، 29، 45، 46، 48، 62، 69، 102، 103، 106، 108، 109، 110، 113، 116، 129، 137، 150، 221، 223
النوع الاجتماعي 7، 16، 24، 64، 109، 125، 160، 175، 203، 204، 212، 215، 216،

هـ
الهجرة الخارجية 128، 148، 172، 173
الهمجية 10
الهيكل الإجرائي 80
الهيمنة 17، 20، 24، 28، 32، 35، 41، 48، 62، 69، 105، 106، 112، 122، 161، 181، 182، 185، 188، 244

و
الواقعية الجديدة 34، 35
الوثائق 8، 30، 41، 59، 65، 66، 67، 115، 164، 169، 173، 226
وصفي 68، 98، 110، 196، 223، 224، 225
الوضعية 10، 20، 26، 29، 66
الوظيفية 42، 107، 108